



شرح

قطر الندى وركب الصلوة

تصنيف أبي محمد عبد الله بن جمال الدين بن هيثم الأندلسي

المتوفى في ٧٦١ هـ من الهجرة

ومعه كتاب

« سبيل الهدى ، بتحقيق شرح قطر الندى »

تأليف

محمد مجيب الدين عبد الحميد

عفا الله تعالى عنه

وجميع حق إعادة الطبع محفوظ له

الطبعة الحادية عشرة : تمتاز بدقة الضبط ، والزيادة في الشروح والتحقيقات

ربيع الثاني ١٣٨٣ — أغسطس ١٩٦٣

يُطلبُ من المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد علي بمصر
إصاحبتها : مصطفى محمد

م. السعادة
بمصر

« ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه » .

« إن ابن هشام هلى علم جمّ يشهد به لو قدره فى صناعة النحو ، وكان ينحو فى طريقته منحة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنى ، واتبعوا منطلح تعليمه ؛ فأتى من ذلك بشىء عجيب دالّ على قوة ملكته وإطلاعه » .

ابن خلدون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمد الله على جزيل نعمائه ، وأشكره شكر المعترف بِمَنِّهِ وآلائه ، وأصلى
وأسلم على صفوة أنبيائه ، وعلى آله وصحبه وأوليائه .

وبعد ، فهذا كتاب «شرح قطر الندى ، وبلّ الصدى» أحد تصانيف الإمام
أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصارى
المصرى ، المتوفى في ذى القعدة من سنة ٧٦١ من الهجرة ، وهو أحد كتب العربية
التي أولعت بها مفذ الصغر ، وأحد الكتب التي كان لها في نشأتي العلمية أجل الأثر؛ فالله
يعلم أنى انتفعت به في زمن الحداثة انتفاعاً كان له أثر جِدُّ واضح في ميولى ونزعانى
العلمية ، وأننى ما زلت أجد في نفسى آثار هذا الانتفاع القديم عهدُهُ إلى اليوم ،
وإن من علام صدق هذه الدعوى ومطابقتها للحقيقة الواقعة أنك قلما رأيت امرأ من
ذوى رأى والمكانة سبقت له بالكتاب معرفة إلا وجدته كثير الإطراء له ، والثناء
عليه ، والإشادة بذكوره ، ووجدته - مع شديد الأسف - يحمل على تحليلة الشادين
عنه وصدّهم عن الانتفاع به ، بما شوه الناشر من محاسنه حتى ظهر للناس في مرأى
يلفتُ العيون عنه ، ويحافى النفوس عن الطمأنينة إليه ، وهذا - مع الألم الشديد - أمر
لا يختص كتاباً من كتب أسلافنا ، ولا ينفرد به أثر من آثارهم النفيسة ، بل إنك
لا تقع عينك - إلا في القليل النادر - على كتاب من كتبهم قد عُني نأثره
بإخراجه على وجه يسرك إذا نظرت إليه ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

لذلك لم أجد بُدّاً من القيام على هذا الكتاب : بِضَبْطِ أمثله وشواهد من
القرآن الكريم والحديث النبوى والشعر العربى ، ثم بشرح أبياته شرحاً وسطاً بين
الوجيز المخلِّ والبسيط المُملِّ ، مع إعراب الأبيات إعراباً كاملاً ، وأدبْتُ ذلك كله
بعبارة سهلة وأسلوب قريب المتناول ؛ إذ كان قصدى أن يتفهمه المبتدئون في علم

العربية ومن في حكمهم ، وكان من أهم ما بعثني إلى هذا العمل الرغبة في أن أضع كنبنة في إصلاح الجامع الأزهر بإصلاح ما يمكنني إصلاحه من الكتب التي تدرس فيه ، فقد والله ، سامني كما ساء كل محب للأزهر أن يضرب المثل في رداة الطبع واختيار أدنى أنواع الورق بالكتب الأزهرية ، فيقال « هذه طبعة أزهرية » ولا يكون للكتاب عيب يزدرية بعض القراء من أجله إلا أن حروفه صغيرة ، أو أن ورقه أصفر ، أو نحو ذلك .

ورأيت — مع ذلك — كثيراً من أبنائنا من طلبة العلم في الأزهر يجأرون بالشكوى من كتب الدراسة ، من غير أن يكون لذلك سبب في نظري غير رداة الطبع وسوء الإخراج .

وقد جئت من ذلك كله — والحمد لله وحده — بما تقرُّ بين أعين المطلعين عليه ، وترتاح له قلوب المنصفين من أهل العلم ، وسميت هذه التحقيقات « سبيل الهدى ، بتحقيق شرح قطر الندى » .

فإن كنت قد بلغت ما أردت ، وكان هذا العرض الجميل باعثاً على الانتفاع بالكتاب ؛ فهذه رغبة طالما تمنيتها ، وإن تكن الأخرى فله الأمر من قبل ومن بعد ، والله وحده المسئول أن يحسن جزاءنا ، إنه السميع الجيب .

وأهتبل هذه الفرصة فأضرع إلى الله تعالى أن يتغمد برحمته ورضوانه والذي دفعني إلى الحرص على تلقى العلم وتحصيله ، ولم يدخر وسماً في تحريفي على أن أجمل ذلك أبلغ وكدي ، وأنجل ما أقضى الوقت فيه ، وعلى أسقاذي وشيخي الذي تلقيت عليه هذا الكتاب فانتفعت بملمه وخلقه وتديته ، رضى الله عنهما ، وأجزل ثوابها !

* * *

هذا ، وقد انفق أن نفدت جميع نسخ الكتاب ، ورغبت إلى المكتبة التجارية الكبرى في إعادة طبعه ، فاعتنمت هذه الفرصة لأزيد في شرحي على الكتاب زيادات علمية هامة ، ولأجود ضبطه وتحقيقه ، وأنا أرجو أن يكتب الله تعالى هذا العمل في سجل الحسنات ؛ إنه ولي ذلك ما

ترجمة ابن هشام صاحب كتاب

« قَطْرُ النَّدَى ، وَبَلُّ الصَّدَى » وشرحه

هو الإمام الذي فاق أقرانه ، وشأى من تقدّمه ، وأعيان من يأتي بعده ،
الذي لا يُشَقُّ غُبَارُهُ في سَعَةِ الاطلاع وحسن العبارة وجمال التعليل ، الصالح
الْوَرِيعُ ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام ،
الأنصاري ، المصري .

ولد في القاهرة في ذى القعدة من عام ثمان وسبعمائة من الهجرة (سنة ١٣٠٩
من الميلاد) .

لزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحل ، وتلا على ابن السراج ، وسمع على
أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى المُرزاني ، ولم يلزمه ولاقرأ عليه غيره ، وحضر
دروس التاج التبريزي ، وقرأ على التاج الفاكهي شرح الإشارة له إلا الورقة
الأخيرة ، وحدث عن ابن جماعة بالشاطبية ، وتفقه على مذهب الشافعي ، ثم
تحنبل فحفظ مختصر الخرقى قبيل وفاته .

تخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم ، وتصدّر لنفع الطالبين ، وانفرد بالفوائد
الغريبة ، والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات العجيبة ، والتحقيق البارع ، والاطلاع
المفرد ، والافتدال على التصرف في الكلام ، وكانت له ملكة يتمكن بها من
التعبير عن مقصوده بما يريد مُسْتَهْبِأً ومُوجَزاً ، وكان — مع ذلك كله — متواضعاً ،
براً ، دَمَّتْ الخلق ، شديد الشفقة ، رقيق القلب .

قال عنه ابن خلدون : « مازلفنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية ،
يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه » ،

وقال عنه مرة أخرى : « إن ابن هشام على علم جَمِّ يشهد بعلو قدره في صناعة
النحو ، وكان ينحُو في طريقته منحة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنى واتبعوا
مصطلح تعليمه ، فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه » ١ هـ

ولابن هشام مصنفات كثيرة كلها نافع مفيد تلوحُ منه أمارات التحقيق وطول
البيع ، وتطالعك من روحه علائم الإخلاص والرغبة عن الشهرة وذيق العيب ،
ونحن نذكر لك ما اطلعنا عليه أو باغنا علمه مرتباً على حروف المعجم ، ونذكر
على مكان وجوده إن علمنا أنه موجود ، أو نذكر لك الذي حدث به إن لم نعلم
وجوده ، وهاكها :

(١) الإعراب ، عن قواعد الإعراب . طبع في الآستانة وفي مصر ، وشرحه
الشيخ خالد الأزهرى .

(٢) الأغاز ، وهو كتاب في مسائل نحوية صنّفه لخزانة السلطان الملك
الكامل . طبع في مصر .

(٣) أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك . طبع مراراً ، وشرحه الشيخ
خالد ، ولنا عليه ثلاث شروح : أولها شرح وجيز مطبوع ، وثان متوسط مطبوع
أيضاً ، وثالث مبسوط لم يطبع .

(٤) التذكرة : ذكر السيوطى أنه كتاب في خمسة عشر مجلداً ، ولم نطلع على شىء منه .

(٥) التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتمثيل : ذكر السيوطى أنه عدة مجلدات .

(٦) الجامع الصغير : ذكره السيوطى ، ويوجد في مكتبة باريس .

(٧) الجامع الكبير : ذكره السيوطى .

(٨) رسالة في انتصاب « لغة » و « فضلا » وإعراب « خلافاً » و « أيضاً »

و « هلم جرا » ، وهي موجودة في دار الكتب المصرية وفي مكتبة برلين وليدن ،
وهي برمتها في كتاب « الأشباه والنظائر النحوية » للسيوطى المطبوع في الهند .

(٩) رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن : موجودة في مكتبة برلين .

(١٠) رفع الخصاص ، عن قراء الخلاصة : ذكره السيوطى ، وذكر أنه يقع

في أربعة مجلدات .

(١١) الروضة الأدبية ، في شواهد علوم العربية : يوجد بمكتبة برلين ، وهو

شرح شواهد كتاب اللّمع لابن جنى .

- (١٢) شذورالذهب ، في معرفة كلام العرب : طبع مراراً ، ولنا عليه شرح مطبوع .
- (١٣) شرح البردة : ذكره السيوطي ، وربما كان هو شرح قصيدة « بانث سعاد » الآتي ذكره ؛ لأن من العلماء من يسميها « البردة » بسبب أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أجاز كعب بن زهير قائلاً بجزءه .
- (١٤) شرح شذورالذهب المتقدم ، طبع مراراً ، ولنا عليه شرح طبع مراراً .
- (١٥) شرح الشواهد الصغرى : ذكره السيوطي أيضاً ، ولا ندري أهو كتاب الروضة السابق ذكره أم هو كتاب آخر ؟ .
- (١٦) شرح للشواهد الكبرى : ذكره السيوطي أيضاً ، ولا ندري حقيقة حاله .
- (١٧) شرح قصيدة « بانث سعاد » : طبع مراراً .
- (١٨) شرح القصيدة اللغزية ، في المسائل النحوية : يوجد في مكتبة ليدن .
- (١٩) شرح « قطر الندى ، وبل الصدى » الآتي ذكره : طبع مراراً ، وهو هذا الذي تقدمه اليوم .
- (٢٠) شرح اللامحة لأبي حيان : ذكره السيوطي .
- (٢١) عمدة الطالب ، في تحقيق صرف ابن الحاجب : ذكره السيوطي ، وذكر أنه في مجلدين .
- (٢٢) فَوْحُ الشذا ، في مسألة كذا ، وهو شرح لكتاب « الشذا ، في مسألة كذا » تصنيف أبي حيان : يوجد في ضمن كتاب « الأشباه والنظائر » للسيوطي .
- (٢٣) قطر الندى ، وبل الصدى ، طبع مراراً ، وهو متن هذا الشرح ، ولنا عليه شرح مطبوع .
- (٢٤) القواعد الصغرى : ذكره السيوطي .
- (٢٥) القواعد الكبرى : ذكره السيوطي .
- (٢٦) مختصر الانتصاف من الكشاف ، وهو اختصار لكتاب صنفه ابن المنير في الرد على آراء المعتزلة التي ذكرها الزنجشري في تفسير الكشاف ، واسم كتاب ابن المنير « الانتصاف ، من الكشاف » وكتاب ابن هشام يوجد في مكتبة برلين .

- (٢٧) المسائل السفرية ، في النحو : ذكره السيوطي .
 (٢٨) معنى اللبيب ، عن كتب الأعراب : طبع في طهران والقاهرة مراراً ،
 وعليه شروح كثيرة طبع منها عدد وافٍ ، ولنا عليه شرح مبسوط ، لم يطبع إلى اليوم .
 (٢٩) موقد الأذهان ، وموقظ الوسنان ، تعرّض فيه لكثير من مشكلات
 النحو ، ويوجد في دار الكتب المصرية ومكتبتي براين وباريس .

* * *

وتوفي رحمه الله تعالى في ليلة الجمعة — وقيل : ليلة الخميس — الخامس من
 ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة من الهجرة (سنة ١٣٦٠ من الميلاد) .
 وقد ذكر حاجي خليفة في غير موضع من كتابه « كشف الظنون » أنه توفي في
 سنة ٧٦٢ اثنتين وستين وسبعمائة من الهجرة ، وهو ما لم أجده لأحد سواه .
 رضى الله تعالى عنه وأرضاه (١) !!

(١) تجد لابن هشام الأنصارى — رحمه الله تعالى ! — ترجمة في الدرر الكامنة لابن
 حجر ٣٠٨/٢ وفي بغية الوعاة للسيوطى ٣٩٣ وفي حسن المحاضرة له أيضاً ٢٤٧/١ وفي
 للذهبي الصافي ، وفي للنهج الأحمد للعليشى ٢٥٥ ، وفي دائرة المعارف الإسلامية ٢٩٥/١
 وفي مواضع متفرقة من كشف الظنون .

وقد اشتهر بهذه السكنية قبل المؤلف جماعة : منهم الإمام عبد الملك بن هشام بن
 أيوب المعافى الذى هذب سيرة النبي صلى الله عليه وسلم التى صنفها ابن إسحاق ، وقد
 توفي ابن هشام هذا بمصر فى عام ٢١٣ ، وقيل : فى عام ٢١٨ هـ ، وله ترجمة فى وفيات
 الأعيان لابن خلكان (الترجمة رقم ٣٥٣ بتحقيقنا) ومنهم العلامة أحمد بن عبد الله بن
 هشام بن إبراهيم بن خلف ، اللخمي ، السبكي ، النحوي ، أحد أعيان القرن السادس .
 وله ترجمة فى بغية الوعاة للسيوطى ص ١٩ ، وفى ابن خلكان (الترجمة رقم ٦٨ بتحقيقنا)
 ومنهم محمد بن يحيى بن هشام الحضراوى ، ويعرف بابن البرذعى أيضاً ، وكان رأساً فى العربية
 وتوفى بتونس فى سنة ٦٤٦ هـ ، وله ترجمة فى بغية الوعاة للسيوطى ص ١١٥ .

واشتهر بهذه السكنية من أسرة المؤلف جماعة : منهم حفيده محمد بن عبد الرحمن
 التوفى فى عام ٨٦٦ من الهجرة ، وله ترجمة فى الضوء اللامع للسخاوى ٢٩١/٧ ومنهم
 محب الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن ، وهو ابن الحفيد السابق ، وله ترجمة فى الضوء
 اللامع أيضاً ٩٢/٩ ، وكانت وفاته فى سنة ٩٠٧ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ ، الإمام ، العالم ، العلامة ، جمال المتصدين ، وتاج القراء ،
تذكرة أبي عمرو ، وسيبويه ، والقراء : أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله
ابن هشام الأنصاري ، فسح الله في قبره !!

الحمد لله رافع الدرجات لمن انخفض لجلاله ، وفتح البركات لمن انتصب
لشكر إفضاله ، والصلاة والسلام على من مدت عليه الفصاحة رواقها^(١) ،
وشدت به البلاغة نطاقها^(٢) ، المبعوث بالآيات الباهرة والخجج ، المنزل عليه
قرآن عربي غير ذي عوج ، وعلى آله الهادين ، وأصحابه الذين شادوا
الدن ، وشرفوا وكرموا .

وبعد ، فهذه نكت حررتها على مقدمتي السمة بـ « قطر الندى ،
وبل الصدى » رافعة لحجابها ، كاشفة انقابها ، مكملة لشواهدا ، متممة
لفوائدها ، كافية لمن اقتصر عليها ، وافية ببغية من جنح^(٣) من طلاب علم
العربية إليها .

والله المستول أن ينفع بها كما نفع بأصلها ، وأن يذلل لنا طرق الخيرات
وسبلها ؛ إنه جواد كريم ، رؤوف رحيم ، وما توفيقي إلا بالله ، عاينه توكلت
وإليه أنيب^(٤) .

(١) الرواق - بكسر الراء بزنة الكتاب - أصله بيت كالفسطاط ، وقيل : هو
سقف في مقدم البيت .

(٢) النطاق - بكسر النون - ما يشد به الوسط كالخزام ، وقيل : شقة تلبسها
المرأة وتشد وسطها عليها فترسل الأظلى على الأسفل إلى الأرض ، وليس لها حجرة ولا
نيفق (الموضع المتسع منه) ولا ساقان ، وجمعه نطق بزنة كتب .

(٣) البغية : الحاجة والطلبية ، وجنح : مال . (٤) أنيب : أرجع .

ص — الكلمة قولٌ مُفْرَدٌ .

ش — تُطَلَقُ الكلمةُ في اللغةِ على الجُمْلَةِ المفيدة^(١) ، كقوله تعالى : (كَلِمًا
إِنهَا كَلِمَةٌ هَوَّاءٌ قَائِمَةٌ)^(٢) إشارة إلى قوله : (رَبُّنَا زَجْمُونِ أَعْلَى أَعْمَلُ صَالِحًا
فِيمَا تَرَكَتُ)^(٣) ، وفي الاصطلاح على القول المفرد .

والمراد بالقول : اللفظُ الدالُّ على معنى : كَرَجُلٍ ، وفَرَسٍ .

والمراد باللفظ : الصوتُ المشتملُ على بعض الحروف : سواء دلَّ على مَعْنَى :
كزيد ، أم لم يدل كـذَيْنِزٍ — مقلوبَ زَيْدٍ — وقد تبين أن كلَّ قولٍ لَفْظٌ ،
ولا ينعكس^(٣) .

والمراد بالمفرد : ما لا يدلُّ جُزْؤُهُ على جُزْءٍ معناه ، وذلك نحو «زيد» ؛ فإن
أجزاءهُ — وهى : الزاى ، والياء ، والدال — إذا أُفْرِدَتْ لا تَدُلُّ على شيء مما
يدلُّ هو عليه ، بخلاف قولك « غُلامٌ زَيْدٍ » فإن كلا من جُزْءَيْهِ — وهما :
الغلام ، وزيد — دالٌّ على جُزْءٍ معناه ؛ فهذا يسمى مركباً ، لا مُفْرَدًا .

فإن قلت : فلم لا اشترطتَ فى الكلمة الوَضْعَ ، كما اشترطتَ مَنْ قال : الكلمة
لفظٌ وُضِعَ لمعنى مفردٍ ؟

قلت : إنما احتاجوا إلى ذلك لأخْذِهِمُ اللفظَ جِنْسًا للكلمة ، واللفظُ ينقسم
إلى موضوع ، ومُتَمَلٍّ ؛ فاحتاجوا إلى الاحتراز عن المهمل بذكر الوضع ،
ولما أخذتُ القولَ جِنْسًا للكلمة — وهو خاصٌّ بالموضوع — أغناني ذلك عن
اشتراط الوَضْعِ .

فإن قلت : فلمَ عدتَ عن اللفظ إلى القول ؟

قلت : لأن اللفظَ جنسٌ بعيدٌ ؛ لانطلاقه على المُهْمَلِ والمستعملِ ، كما ذكرنا ،

(١) فى نسخة «على الجملة المفيدة» .

(٢) من الآيتين ٩٩ و ١٠٠ من سورة المؤمنين .

(٣) يعنى أنه ليس كل لفظ قولاً ؛ لأن ما لا يدل على معنى كـذَيْنِزٍ يسمى لفظاً ،

ولا يسمى قولاً .

والقولُ جنسٌ قَريبٌ؛ لاختصاصه بالمُسْتَعْمَلِ ، واستعمالُ الأجناس البعيدة في الحدود مَعِيْبٌ عند أهل النظر .

ص — وَهِيَ : أَسْمٌ ، وَفِعْلٌ ، وَحَرْفٌ .

ش — لما ذكرتُ حَدَّ الكَلِمَةِ ، بَيَّنْتُ أنها جنسٌ تحته ثلاثة أنواع : الأسمُ ، والفعلُ ، والحرفُ . والدليلُ على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة الأستقراء^(١) ؛ فإن علماء هذا الفن تَبَعُوا كلام العرب ، فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع ، ولو كان^(٢) نَمٌّ نَوْعٌ رَابِعٌ لَعَثَرُوا على شيء منه .

ص — فَأَمَّا الْأَسْمُ فَيُعْرَفُ : بِأَلِ كَالرَّجُلِ ، وَبِالتَّنْوِينِ كَرَجُلٍ ، وَبِالحَدِيثِ عَنْهُ كَتَاءِ ضَرَبْتُ .

ش — لما بَيَّنْتُ ما انحصرتُ فيه أنواعُ الكَلِمَةِ الثلاثة ، شرَّعتُ في بيان ما يتميز به كلُّ واحدٍ منها عن قَسِيمِيهِ ؛ لتتم فائدة ما ذكرته ، فذكرت للاسم ثلاثَ علاماتٍ ؛ علامةً من أوله ، وهى الألف واللام ، كالفرس ، والغلام . وعلامةً من آخره ، وهى التنوين ، وهو « نونٌ زائدة ، ساكنة ، تلحقُ الآخرَ لفظاً ، لا خطأً ، لغير توكيد » ، نحو زيدٍ ، وَرَجُلٍ ، وَصَهٍ ، وَحَيْثُذٍ ، وَمُسَلِمَاتٍ ؛ فهذه وما أشبهها أسماءٌ ؛ بدليل وجودِ التنوين في آخرها . وعلامةٌ معنوية ، وهى الحديثُ عنه كـ « مَأَمَّ زَيْدٌ » ، فزيدٌ : اسمٌ ؛ لأنك حَدَّثْتَ عَنْهُ بالقيام ، وهذه العلامة أنفعُ العلامات المذكورة للاسم ، وبها استُبدِلَ على اسمية التاء في « ضَرَبْتُ » ألا ترى أنها لا تقبل « أل » ولا يلحقها التنوينُ ، ولا غَيْرُها من العلامات التى تُذَكِّرُ للاسم ، سوى الحديث عنها فقط .

(١) وأيضاً فالكلمة إما ألا تدل على معنى فى نفسها بل يكون معناها فى غيرها ، وإما أن تدل على معنى فى نفسها ، والأول الحرف ، والثانى إما أن يكون الزمن جزءاً من معناها ، وإما لا ، الأول الفعل ، والثانى الاسم .
(٢) فى نسخة « فلو كان » بالفاء مكان الواو .

ص — وَهُوَ ضَرْبَانِ : مُعْرَبٌ ، وَهُوَ : مَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ : كَزَيْدٍ ، وَمَبْنِيٌّ ، وَهُوَ بِخِلَافِهِ : كَهُوَ لِأَنَّ فِي لُزُومِ الْكَسْرِ ، وَكَذَلِكَ حَذَامٌ ، وَأَمْسٌ ، فِي لُغَةِ الْحِجَازِيِّينَ ، وَكَأَحَدِ عَشَرَ وَأَخَوَاتِهِ فِي لُزُومِ الْفَتْحِ ، وَكَقَبْلُ وَبَعْدُ وَأَخَوَاتِهِمَا فِي لُزُومِ الضَّمِّ ، إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَنَوِي مَعْنَاهُ ، وَكَمَنْ وَكَمْ فِي لُزُومِ الشُّكُونِ ، وَهُوَ أَصْلُ الْبِنَاءِ .

ش — لَمَّا فَرَّغْتُ مِنْ تَعْرِيفِ الْاسْمِ بِذِكْرِ شَيْءٍ مِنْ عِلَامَاتِهِ عَقَّبْتُ ذَلِكَ بِبَيَانِ انْقِسَامِهِ إِلَى مُعْرَبٍ ، وَمَبْنِيٍّ ، وَقَدَّمْتُ الْمُعْرَبَ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَأَخَّرْتُ الْمَبْنِيَّ لِأَنَّهُ الْفَرْعُ ، وَذَكَرْتُ أَنَّ الْمُعْرَبَ هُوَ « مَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنَ الْعَوَامِلِ » كَزَيْدٍ ، تَقُولُ : « جَاءَنِي زَيْدٌ » ، وَ « رَأَيْتُ زَيْدًا » ، وَ « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » ، أَلَا تَرَى أَنَّ آخِرَ « زَيْدٍ » تَغْيِيرُ بِالضَّمَّةِ ، وَالْفَتْحَةِ ، وَالْكَسْرَةِ ، بِسَبَبِ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ مِنْ « جَاءَنِي » ، وَ « رَأَيْتُ » ، وَالْبَاءِ ، فَلَوْ كَانَ التَّغْيِيرُ فِي غَيْرِ الْآخِرِ لَمْ يَكُنْ إِعْرَابًا ، كَقَوْلِكَ فِي « فُلْسٍ » إِذَا صَغَّرْتَهُ « فُلَيْسٌ » ، وَإِذَا كَسَّرْتَهُ (١) « أَفْلُسٌ ، وَفُلُوسٌ » ، وَكَذَا لَوْ كَانَ التَّغْيِيرُ فِي الْآخِرِ ، وَالْكَفَّةُ لَيْسَ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ ، كَقَوْلِكَ : « جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ » ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : « حَيْثُ » بِالضَّمِّ ، وَ « حَيْثُ » بِالْفَتْحِ ، وَ « حَيْثُ » بِالْكَسْرِ ، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْأَوْجُهَ الثَّلَاثَةَ لَيْسَتْ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَامِلَ وَاحِدًا ، وَهُوَ « جَلَسَ » وَقَدْ وُجِدَ مَعَهُ التَّغْيِيرُ الْمَذْكُورُ ؟

ولمَّا فَرَّغْتُ مِنْ ذِكْرِ الْمُعْرَبِ ذَكَرْتُ الْمَبْنِيَّ ، وَأَنَّهُ « الَّذِي يَلْزَمُ طَرِيقَةَ وَاحِدَةٍ ، وَلَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ » ، ثُمَّ قَسَمْتُهُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ : مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ ، وَمَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ ، وَمَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ ، وَمَبْنِيٌّ عَلَى الشُّكُونِ . ثُمَّ قَسَمْتُ الْمَبْنِيَّ عَلَى الْكَسْرِ إِلَى قَسْمَيْنِ : قَسْمٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ ، وَهُوَ « هُوَ لِأَنَّ » ؛ فَإِنَّ جَمِيعَ الدَّرَجَاتِ يَكْسِرُونَ آخِرَهُ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ ، وَقَسْمٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ ، وَهُوَ « حَذَامٌ ، وَقَطَامٌ » ، وَنَحْوَهُمَا مِنَ الْأَعْلَامِ الْمُؤَنَّثَةِ الْآتِيَةِ عَلَى وَزْنِ « فَعَالٍ » ، وَ « أَمْسٍ » إِذَا أُرِدَتْ بِهِ الْيَوْمَ الَّذِي قَبْلَ يَوْمِكَ .

(١) كَسَّرْتَهُ : يَعْنِي جَمَعْتَهُ جَمْعَ تَكْسِيرٍ .

فأما باب « حَذَامِ » ونحوه : فأهلُ الحجاز يَبْنُونَهُ عَلَى الكسْرِ مطلقاً ؛
فيقولون : « جَاءَتْني حَذَامِ ، وَرَأَيْتُ حَذَامِ ، وَمَرَرْتُ بِحَذَامِ » ، وعلى ذَلِكَ
قَوْلُ الشاعر :

﴿١﴾ - فَلَوْلَا الْمُرْجَبَاتُ مِنَ اللَّيَالِي لَمَّا تَرَكَ الْقَطَاطِيبَ الْعَمَامِ
إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدَّقُوها فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

فذكرها في البيت مرتين مكسورة ، مع أنها فاعل .

(١) البيتان قيل : إنهما لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية . والصواب كما في اللسان
(مادة رقتش) أنهما للجم بن صعب والد حنيفة وعجل ، وحذام امرأته وفيها يقولها ،
والبيت الثاني من شواهد ابن عقيل (رقم ١٦) واستشهد به الأشموني في باب ما لا ينصرف
والمؤلف في كتابه أوضح المسالك (رقم ٤٨١) وفي كتابه شذور الذهب (رقم ٣٨)
وأنشده قبلهم ابن جنى في الخصائص (٥٦٩/١) .

اللفظة : « المرجبات » جمع مزعجة ، وهو اسم الفاعل المؤنث من الإزعاج ، وهو
الإفلاق « القطا » طائر يشبه الحمام « المنام » النوم « قالت » فعل ماض من القول « حذام »
اسم امرأة الشاعر كما عرفت « صدقوها » انسبوا للصدق ، ولا ترموها بالكذب .
المعنى : هذه المرأة صادقة في كل ما تذكره من قول ؛ فإذا قالت لكم قولاً فاعلموا
أنه القول المعتد به الذي لا يصح خلافه ، فيلزمكم تصديقها والتيقن بما تقول .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ، خافض لشرطه منصوب بجوابه ،
مبنى على السكون في محل نصب « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث حرف
لا محل له من الإعراب « حذام » فاعل لقال ، مبنى على الكسر في محل رفع ، والجملة في
محل جر بإضافة إذا إليها « فصدقوها » الفاء واقعة في جواب إذا ، صدقوا : فعل أمر مبنى
على حذف النون ، وواو الجماعة فاعل مبنى على السكون في محل رفع ، وها : مفعول به مبنى
على السكون في محل نصب ، وجملة فعل الأمر وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب
جواب إذا الشرطية ، وكانت الجملة لا محل لها لأن إذا أداة شرط غير عاملة جزماً « فإن » الفاء
حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « القول » اسم إن منصوب بالفتحة
الظاهرة « ما » اسم موصول خبر إن ، مبنى على السكون في محل رفع « قالت » قال : فعل
ماض ، والتاء علامة التأنيث « حذام » فاعل قال ، مبنى على الكسر في محل رفع ، وجملة
الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف منصوب
بقال ، وتقدير الكلام : فإن القول هو الذي قالته حذام .

وافترقت بنو تميم فرقتين ؛ فبعضهم يُعربُ ذلك كَلْمَهُ : بالضم رفعاً (١) ، وبالفتح نَصَبًا وجرًّا ؛ فيقولُ « جَاءَتْنِي حَدَامٌ » بالضم ، و « رَأَيْتُ حَدَامَ ، وَمَرَزْتُ بِحَدَامَ » بالفتح ، وأكثرم يَفْصِلُ بين ما كان آخره راءً - كَوَبَارَ : اسم لقبيلة ، وَحَضَارٍ : اسمٌ لكوكب ، وَسَفَارٍ : اسمٌ لماء - فيبنيه على الكسر ، كالحجازيين (٢) وما ليس آخره راءً - كَحَدَامٍ ، وَقَطَامٍ - فيُعربه إعرابَ ما لا ينصرف .

وأما « أمس » إذا أردت به اليومَ الذي قَبِلَ يومك ، فأهلُ الحجاز يَبْنُونَهُ عَلَى الكسر ؛ فيقولون : « مَضَى أَمْسٍ ، وَاعْتَكَفْتُ أَمْسٍ ، وَمَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَمْسٍ » بالكسر في الأحوال الثلاثة ، قال الشاعر :

(٣) - مَنَّعَ الْبَقَاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ وَطُلُوعُهَا مِنْ حَيْثُ لَا تُنْسَى

الشاهد فيه : قوله « حدام » في الموضعين ؛ فإن الرواية فيهما بكسر الميم بدليل القوافي في السكامة الثانية ، وهي فاعل في الموضعين جميعا ، ونحن نعلم أن الفاعل لا بد من أن يكون مرفوعا ، فلما لم يكن ههنا مرفوعا في اللفظ جزمنا بأنه مرفوع في المحل ، وهذا معنى كونه مبنيًا ، وهذه لغة الحجازيين ؛ وخالفهم بنو تميم ، وتفصيل مقالتهم في الشرح .

(١) وعلى هذه اللغة ورد قول الفرزدق ، وهو شاعر من بني تميم :

نَدِمْتُ نَدَامَةَ الْكُسَيْبِيِّ لَمَّا غَدَتُ مِنِّي مُطْلَقَةً نَوَارُ
وَلَوْ أَنِّي مَلَكَتُ يَدِي وَنَفْسِي لَكَانَ إِلَيَّ لِلْقَدَرِ الْخِيَارُ

الشاهد في قوله « نوار » فإنه جاء به مرفوعا بالضم الظاهرة - لكونه فاعل « غدت »

بدليل القافية في البيت الثاني .

(٢) من ذلك قول الفرزدق همام بن غالب - وهو من شواهد كتاب شذور الذهب

المؤلف (ش ٣٩) ، واستشهد به أيضا صاحب لسان العرب وصاحب معجم البلدان :

مَتَى مَا تَرَدُّ يَوْمًا سَفَارٍ تَجِدُ بِهَا أَدْيِهِمْ يَرْمِي الْمُسْتَجِيرَ الْمَعُورًا

٢ - هذه الأبيات لتبع بن الأقرن ، أو لأستف نجران ، وقد استشهد المؤلف في

التوضيح بالشطر الأخير من هذه الأبيات في ما لا ينصرف (رقم ٤٨٤) وذكر الأبيات =

وَطُلُوعُهَا سَحْرَاءَ صَافِيَةً وَغُرُوبُهَا صَفْرَاءَ كَالْوَرَسِ
الْيَوْمُ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ وَمَغْضَى بِفَضْلِ قَضَائِهِ أَمْسٍ

كلها في كتابه شذور الذهب (ش ٤١) وذكر البيهقي ابن منظور في لسان العرب (أم س) .

اللغة : « البقاء » أراد به الدوام والخلود « الورس » هو الزعفران « بفصل قضائه » أراد بقضائه الفاصل ، أى : القاطع ، فالمصدر بمعنى اسم الفاعل ، وإضافته لما بعده من إضافة الصفة للموصوف .

المعنى : إن الخلود في هذه الدنيا ممتنع غير ممكن لأحد ، والدليل على امتناعه ما نشاهده من تقلبات الأحوال ، فالشمس — وهى كوكب عظيم جداً — ليست بياقية على حالة واحدة ، بل يعتمها التغير والأفول ، ألا تراها تطلع من جهة غير الجهة التى تغرب فيها ، ثم ألا تراها تطلع حمراء صافية ، ثم تغرب صفراء تشبه الزعفران فى صفرتها ثم يقول : أنا أعلم ما يحصل فى وقتى الحاضر لأننى مشاهد له ، وقد أحتال على أن أعمل شيئاً ، ولكن ما حدث أمس منى ومن غيرى لا يمكن لى أن أردّه ، لأنه قد ذهب وانقطع ، ومن لاحية له كيف يأمل الخلود ؟

الإعراب : « منع » فعل ماض « البقاء » مفعول به مقدم على الفاعل ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تغلب » فاعل منع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وتقلب مضاف و « الشمس » مضاف إليه « وطلوعها » الواو حرف عطف ، طلوع : معطوف على تغلب ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وطلوع مضاف وها : مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « من » حرف جر « حيث » ظرف مكان مبنى على الضم فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بطلوع « لا » نافية « تسمى » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الشمس ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة حيث إليها « وطلوعها » الواو حرف عطف ، طلوع : معطوف أيضاً على تغلب وهو مضاف وها : مضاف إليه « حمراء » حال من ضمير اللؤنت المجرور محلاً بإضافة طلوع إليه « صافية » صفة لجراء ، أو حال ثان « وغروبها » الواو عاطفة ، غروب : معطوف على تغلب ، وهو مضاف وها : مضاف إليه « صفراء » حال من « ها » المجرور محلاً بإضافة غروب إليها « كالورس » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثان ؛ أو صفة لصفراء « اليوم » بالرفع ، مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، أو بالنصب على الظرفية الزمانية « أعلم » فعل مضارع

فأنس في البيت فاعلٌ لِمَضَى ، وهو مكسور كما ترى .
وافترقت بنو تميم فرقتين ؛ فمنهم من أعربَهُ : بالضمة رفعا ، وبالفتحة مطلقا ،
فقال : مَضَى أَمْسُ ، بالضمة ، واعتكفتُ أَمْسَ ، وما رأيتُهُ مُذْ أَمْسَ ،
بالفتح ، قال الشاعر :

(٣) — لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا عَجَازًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسًا
يَا كَلْنَ مَا فِي رَحْلِهِنَّ هَمْسًا لَا تَرَكَ اللَّهُ لَهْنٌ ضِرْسًا
وَلَا لَقِينَ الدَّهْرَ إِلَّا تَعْسًا

مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « ما » اسم موصول :
مفعول به لأعلم ، مبني على السكون في محل نصب « يجيء » فعل مضارع مرفوع بالضمة
الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اليوم « به » جار
ومجرور متعلق بيجيء ، وجملة يجيء مع فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول
وهو ما ، وجملة أعلم مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ وهو اليوم إذا قرأته بالرفع ،
وهو أجود .

الشاهد فيه : قوله « أمس » في آخر الأبيات ؛ فإن هذه الكلمة قد وردت مكسورة
الآخر ، بدليل قوافي الأبيات كلها ، وهي فاعل لمضى ، ومن هنا تعلم أن الكلمة مبنية على
الكسر في محل رفع ، لأن الفاعل لا يكون إلا مرفوعا : إما لفظا ، أو تقديرا ، وإما عملا
٣ — هذه الأبيات من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، وقد أنشد سيدي به البيت الأول
منها (ج ٢ ص ٤٤) ، وقد استشهد الأشموني بالبيت الأول منها كذلك في باب الاسم
الذي لا ينصرف ، وذكر هذه الأبيات كلها أبو زيد في نوادره ، وذكر الأعلام في شرح
شواهد كتاب سيدي به الثاني ، وروى المؤلف الأبيات الأربعة الأولى في كتاب الشذور
(ش ٤٢)

اللغة « عجائزا » جمع عجوز ، وهي المرأة الطاعنة في السن « السعالي » بفتح السين
— جمع سعلاة — بكسر السين وسكون العين — وهي الغول ، وقيل : ساحرة الجن « همسا »
الهمس : الخفاء وعدم الظهور « لا ترك الله لهن ضرسا » يدعو عليهن بذهاب أضراسهن
وقوله « ولا لقين الدهر — إلخ » دعاء عليهن أيضاً .

للغنى : يذكّر أنه رأى شيئاً عجيباً في اليوم الذي قبل يومه ، وقد بين هذا العجب بأنه خمس نساء عجائز يشبهن الغيلان ، ويأكلن ما في رحلمن من الطعام أكل خفياً ، ثم دعا عليهن بأن يقلع الله جميع أضراسهن .

الإعراب : « لقد » اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، والتقدير : والله لقد رأيت - إلخ ، قد : حرف تحقيق « رأيت » فعل وفاعل « عجيباً » مفعول به ، وأصله صفة لموصوف محذوف والتقدير : لقد رأيت شيئاً عجيباً ، ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه « مذ » حرف جر « أمسا » مجرور بمذ ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية والعدل عن الأمس ، والجار والمجرور متعلق برأى « عجائزا » صرفه للضرورة ، وهو بدل من قوله عجيباً ، وبذل المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « مثل » صفة لعجائز ، وهو مضاف و « السعالى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « خمساً » بدل من عجائز أو صفة له ، منصوب بالفتحة الظاهرة « يأكلن » فعل مضارع ، مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعل مبنى على الفتح في محل رفع ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب صفة لعجائز « ما » اسم موصول : مفعول به ليأكل ، مبنى على السكون في محل نصب « فى » حرف جر « رحلمن » رحل : مجرور بنفى ، ورحل مضاف والضمير مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة للموصول ، وهو ما « همسا » مفعول مطلق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأصله صفة لمصدر محذوف ، والتقدير : يأكلن أكلهمسا - أى خفياً - ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه « لا » حرف نفي دال على الدعاء « ترك » فعل ماض « الله » فاعل بترك « لمن » جار ومجرور متعلق بترك « ضرسا » مفعول به لترك .

الشاهد فيه : قوله « مذ أمسا » فإنه أى بكلمة « أمس » مفتوحة بدليل قوافى بقية الأبيات ، مع أنها مسبوقة بحرف جر وهو مذ ، فدل ذلك على أن هذه الكلمة تعرب بالفتحة نيابة عن الكسرة عند جماعة من العرب .

والدليل على أنها عندهم معربة هذا الإعراب وليست مبنية على الفتح أنهم قد جاءوا بها في حالة الرفع مرفوعة بالضممة الظاهرة مثل قول الشاعر :

أَعْتَمَهُمْ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ بِأَسْ وَتَنَاسَ الَّذِي تَضَمَّنَ أَمْسُ

فإن قوله « أمس » مرفوع بالضممة بدليل القافية في آخر المصراع الأول ، وهو فاعل لقوله « تضمن » ولو كان مبنيًا للزم حالة واحدة في جميع مواقع الإعراب .

ومنهم من أعربه بالضممة رفعا ، وَبَنَاهُ عَلَى الْكسْرِ نَصْبًا وَجَرًّا .
وزعم الزَّجَّاجِيُّ أن من العرب مَنْ يبنى « أمس » على الفتح ، وأنشد عليه
قوله: * مُذْ أَمْسَا * [٣] وَهُوَ وَهْمٌ ، والصواب ما قدمناه من أنه مُعْرَبٌ غير منصرف
وزعم بعضهم أن « أمسا »^(١) في البيت فعلٌ ماضٍ ، وفاعله مستتر ، والتقدير :
« مُذْ أَمَسَى الْمَسَاءَ » .

ولما فرغتُ من ذكر المبنى على الكسر ، ذكرتُ المبنى على الفتح ، ومثَّلته
بأحدَ عَشَرَ وأخواته ، تقول : « جَاءَ نِي أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا ، وَرَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ
رَجُلًا ، وَمَرَرْتُ بِأَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا » بفتح الكلمتين في الأحوال الثلاثة ،
وكذا تقول في أخواته ، إلا « ائني عَشَرَ » فإن الكلمة الأولى منه تعرب : بالآف
رفعا ، وبالياء نصبًا وجرًا ، تقول : « جَاءَ نِي أَثْنَا عَشَرَ رَجُلًا ، وَرَأَيْتُ أَثْنِي
عَشَرَ رَجُلًا ، وَمَرَرْتُ بِأَثْنِي عَشَرَ رَجُلًا » .

وإنما لم أحقن هذا من إطلاق قولي « وأخواته » لأنني سأذكر فيما بعدُ أن
« ائنين ، واثنتين » يُعْرَبَانِ إِعْرَابَ الْمُثْنِي مطلقًا ، وإن رُكِّبَا .

ولما فرغتُ من ذكر المبنى على الفتح ذكرتُ المبنى على الضم ، ومثَّلته
بِقَبْلِ ، وَبَعْدُ ، وَأَشْرْتُ إِلَى أَنْ لَهَا أَرْبَعُ حَالَاتٍ :

إحداها : أن يكونا مُضْأَفَيْنِ ؛ فيعربان نَصْبًا عَلَى الظرفية ، أو خَفْضًا بِمِنْ ، تقول :
« جِئْتُكَ قَبْلَ زَيْدٍ وَبَعْدَهُ » فتنصبهما على الظرفية ، و « مِنْ قَبْلِهِ ، وَمِنْ
بَعْدِهِ » ، فتخففهما بمن ، قال الله تعالى : (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ)^(٢)
(فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعَدَ اللَّهُ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ)^(٣) ، وقال الله تعالى : (أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ

(١) كان صوابه حينئذ أن يكتب « أمسى » بالياء ؛ لأن الآف الزائدة على
الثلاث تسكتب ياء .

(٢) من الآية ٤٢ من سورة الحج (٣) من الآية ٦ من سورة الجاثية .

الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ» (١) (مِنْ بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ الْأُولَى) (٢) .
 الحالة الثانية : أن يُحذف المضافُ إليه ، ويُنَوَى ثبوتُ لفظهِ ؛ فيعربان
 الإعرابَ المذكورَ ، ولا يُنَوَّنانِ لنيةِ الإضافة ، وذلك كقوله :
 ٤ — وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةٌ
 فَمَا عَطَفَتْ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

(١) من الآية ٧٠ من سورة التوبة (٢) من الآية ٤٣ من سورة القصص .
 ٤ — هذا البيت من الشواهد التي لم نجد لها نسبة إلى قائل معين ، مع كثرة استشهاد
 العلماء به ، وهو من شواهد ابن عقيل (ش ٢٣٢) واستشهد به الأشموني في باب الإضافة
 (رقم ٦٤٢) واستشهد به مؤلف هذا الكتاب في باب الإضافة من كتابه « أوضح
 المسالك » (٣٤٤) ،
 اللفظة : « نادى » فعل ماضٍ من النداء ، والنداء هو أن تدعو غيرك ليقبل عليك
 « مولى » للمولى عدة معانٍ تقرب من العشرين ، فيطلق على السيد ، ويطلق على العبد ،
 ويطلق على ابن العم ، ويطلق على الحليف الناصر ، ويطلق على غير ذلك « قرابة » مصدر
 بمعنى القرب .
 المعنى : وصف عدة من الشدائد قد وقعت فأذهلت كل واحد عن أقربائه
 وذوى نصرته .

الإعراب : « ومن » الواو حرف عطف ، من : حرف جر « قبل » مجرور بمن ،
 وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله نادى الآتى ، فهو متقدم
 على عامله « نادى » فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر
 « كل » فاعل نادى ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وكل مضاف و « مولى » مضاف إليه ،
 ويروى منونا وغير منون ، فإن كان منونا فهو مجرور بكسرة مقدره على الألف المحذوفة
 للتخلص من التثاق الساكنين ، وعلى ذلك يلزم أن يكون قوله « قرابة » مفعولاً به لنادى
 منصوباً بالفتحة الظاهرة ، وإن كان « مولى » غير منون فهو مجرور بكسرة مقدره على الألف
 للوجود في اللفظ منع من ظهورها التعذر ، وهو على هذا مضاف و « قرابة » مضاف
 إليه ، وعلى هذا الوجه يكون مفعول نادى محذوفاً لعدم تعلق الغرض بذكره : أى نادى
 كل مولى قرابة من ينجده ، مثلاً « فما » الغاء حرف عطف ، وما : نافية « عطفت »
 عطف : فعل ماضٍ ، والتاء علامة التأنيث « مولى » أعربه بعضهم بدلا من ضمير =

الرواية بخفض « قَبْلَ » بغير تنوين ، أى : ومن قبل ذلك ، لحذف « ذلك » من اللفظ ، وَقَدَّرَهُ ثَابِتًا ، وقرأ الجَحْدَرِيُّ ، والعَقِيلِيُّ : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ) ^(١) ، بالخفض بغير تنوين ، أى : من قَبْلِ الْقَلْبِ ومن بَعْدِهِ ، فحذف المضاف إليه ، وَقَدَّرَ وُجُودَهُ ثَابِتًا .

الحالة الثالثة : أن يُقَطَّعَا عن الإضافة لفظًا ، ولا يُنَوَى المضاف إليه ؛ فيعربان أيضاً الإعراب المذكور ، ولسكنهما يُنَوَّنَانِ ؛ لأنهما حينئذ اسمان تامان ، كسائر الأسماء المنكرات ؛ فنقول : « جئتك قَبْلًا وَبَعْدًا ، ومن قَبْلِ ومن بَعْدِ » قال الشاعر :

• - فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ

■ الغائب الذى هو الماء فى قوله « عليه » الآتى ، ويلزم عليه تقديم البدل على المبدل منه وذلك نادر كل الندرة ؛ فلا يسوع الذهاب إليه إلا إن تعين ، وليس يتمين هنا ، وأعرابه بعضهم حالا من ضمير الغائب ، ويلزم عليه تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر ، وهذا - مع كونه أخف من سابقه ، وله شواهد مسموعة - محل اختلاف بين العلماء ، وليس واحد من هذين الإعرابين بلازم ؛ فإنه يجوز أن يكون قوله « مولى » مفعولا به لعطف تقدم على الفاعل ، وقوله « عليه » جار ومجرور متعلق بقوله عطف ، و « العواطف » فاعل عطف ، وهذه الإعراب خير من سابقه .

الشاهد فيه : قوله « من قبل » فإن الرواية بجر « قبل » بدون تنوين ، وذلك لأنه حذف المضاف إليه ، ونوى لفظه ، وأصل الكلام : ومن قبل ذلك حدث كيت وكيت واسم الإشارة هو المضاف إليه الذى حذفه من الكلام مع أنه يقصده ، وبشار به إلى ما كان يقسم فيه قبل هذا البيت .
(١) من الآية ٤ سورة الروم .

• - نسب قوم هذا البيت لعبدالله بن يعرب ، والصواب أنه ليزيد بن الصعق ، وأن صحة روايته هكذا :

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ

وهو كذلك فى بعض نسخ الشرح ، وفى شرح ابن عقيل (٢٣٣) وقد شرحناه هناك وذكرنا قصته ، وقد أنشده الأشمونى فى باب الإضافة (٦٤٣) كما أنشده الشارح ، ■

= وقد أنشد المؤلف صدره في باب الإضافة من كتاب «أوضح المسالك» (رقم ٣٤٥) وأنشده كذلك في كتابه شذور الذهب (رقم ٤٦) .

اللغة : « ساغ لى الشراب » سهل مروره فى حلقى ، وحلا مذاقه ، وطاب لى شربه «أغص» بفتح همزة المضارعة، والغين المعجمة مفتوحة فى الأكثر ومضمومة فى لغة قليلة؛ وهو من الغصص - بفتح الغين والصاد - والغصص هو وقوف الطعام واعتراضه فى الحلق « للماء الحميم » كما هى الرواية الصحيحة - هو الماء البارد ، والفرات - كما فى الرواية الأخرى - هو الشديد العذوبة ، ومنه قوله تعالى : (وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج) من الآية ١٢ من سورة فاطر .

المعنى : يقول : إنه - بعد أن أدرك ثأره ونال فى عدوه ما كان يشتهى - طاب له الشراب، وقد كان قبل أن يصل إلى هذه الأمنية إذا أراد أن يشرب الماء يستطيع أن يسيغه . الإعراب : « فساغ » الفاء حرف عطف ، ساغ : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « لى » جار ومجرور متعلق بساغ « الشراب » فاعل ساغ « وكنت » الواو واو الحال ، وكان : فعل ماض ناقص ، وتاء للتسكلم اسمه مبنى على الضم فى محل رفع « قبلا » ظرف زمان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه للنصب كان « أكاد » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أغص » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب خبر أكاد ، وجملة أكاد واسمه وخبره فى محل نصب خبر كان، وجملة كان واسمه وخبره فى محل نصب على الحال ، وقوله « بالماء » جار ومجرور متعلق بأغص « الحميم » صفة الماء ، وصفة المجرور مجرورة .

الشاهد فيه : قوله « قبلا » فإن الرواية فى هذه الكلمة بالنصب مع التنوين، وذلك لأن الشاعر قطع هذه الكلمة عن الإضافة فى اللفظ ولم ينبو المضاف إليه لالفظه ولا معناه، ولو أنه نوى المضاف إليه لما نونه ، وذلك لأن النوى كالثابت ، وإذا وجد المضاف إليه فى الكلام امتنع تنوين المضاف ، فكذا يمتنع تنوين للمضاف مع نية المضاف إليه . ومثل هذا البيت قول الشاعر ، وينسب لبعض بنى عقيل من غير تعيين :

وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ الْأَسَدَ شَفْوَةً فَمَا شَرِبُوا بَعْدَ ذَلِكَ خَمْرًا

وقرأ بعضهم : (لِه الأْمُرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ) بالخفض والتنوين .

الحالة الرابعة : أن يُحذَفَ المضافُ إليه ، ويُنَوَى معناه دون لفظه ؛ فَيُبْنَى قَبْلَهُ ؛ فَيُؤْتَى عَلَى الضَّم ، كقراءة السبعة : (لِه الأْمُرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ) .

وقولى « وأخواتهما » أردتُ به أسماء الجهات الست^(١) ، وأوَّلُ ، ودُونُ ، ونحوهنَّ ، قال الشاعر :

٦ — لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لِأَوْجَلُ طَلَى أَيْنًا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ

(١) هي فوق وتحت ووراء وأمام ويمين وشمال ، وما بمعنى أحدها كخلف وقدم
٦ — البيت لمعن بن أوس ، من كلمة مذكورة في أمالي القالى (ج ٢ ص ٢١٨) وفي ديوان الحماسة لأبى تمام (ج ٢ ص ٧) وزهر الآداب (٧٣٧ بتحقيقنا) وقد استشهد به الأشمونى فى باب الإضافة (رقم ٦٣٩) ، ولؤلؤف فى كتابه أو ضح للسالك (رقم ٣٤٨) وفى كتاب شذور الذهب (رقم ٤٥)

اللغة : « عمرك » أى حياتك « ما أدرى » ما أعلم « أوجل » أخاف « تعدو » تحترق فثب عليه وتسطو ، ويروى تعدو — بالغين للمعجمة — أى : تجيئه فى وقت الغداة « المنية » الموت .

المعنى : يقول لصاحبه : أقسم لك بحياتك إنى لا أعلم — مع أنى خائف — من الذى ينزل به الموت منا قبل أن ينزل بصاحبه ، يريد أن هذه الحياة قصيرة ، والمرء فى كل لحظة عرضة للموت ، فلا يحسن أن تقضى حياتنا فى المهجران والقطيعة .

الإعراب : « لعمرك » اللام حرف ابتداء ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وعمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب الذى هو الكاف مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر ، وخبر للبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : لعمرك قسمى « ما » نافية ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أدرى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدره على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « وإنى » الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسم ، مبنى على السكون فى محل نصب « لأوجل » اللام لام الابتداء ، وهى اللام للزحلمة ، وأوجل : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر إن ، والجملة

من إن اسمها وخبرها في محل نصب على الحال، ويجوز أن يكون أوجل أفعل تفضيل بمعنى الأشد وجلا أى خوفاً ، فهو خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة «على» حرف جر «أينا» أى: اسم استفهام مجرور بعلى ، وأى مضاف و«نا» ضمير مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقوله تعدو الآتى «تعدو» فعل مضارع مرفوع بضممة مقدره على الواو منع من ظهورها الثقل «النية» فاعل تعدو «أول» ظرف زمان ، مبني على الضم في محل نصب ، والعامل فيه قوله تعدو .

الشاهد فيه : قوله «أول» فإن الرواية في هذه الكلمة بالضم ، وذلك على تقدير حذف المضاف إليه ونية معناه لالفظه ؛ كما في قراءة السبعة في قوله تعالى : (لله الأمر من قبل ومن بعد) وفي قول أبي النجم بصف فرسا :

* أَقْبُ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٍ مِنْ عُلِّ *

وكما يروى في قول العرب «أبدأ بذا من أول» بضم اللام ؛ فإن كل هذه الشواهد يخرج على البناء بسبب حذف لفظ المضاف إليه ونية معناه .

فإن قلت : ما معنى نية معنى المضاف إليه بعد حذفه ؟ وما معنى نية لفظه ؟

فالجواب أنك حين تحذف المضاف إليه إما أن تلاحظ لفظه المعين الدال عليه ، ويكون هذا اللفظ هو مقصوداً بذاته ، وحينئذ تكون قد حذفت المضاف إليه ونويت لفظه ، وإما أن تلاحظ معنى المضاف إليه ، من غير نظر إلى لفظ معين يدل عليه ، بل يكون المقصود لك هو هذا المعنى مدلولاً عليه بلفظ أى لفظ ، وحينئذ تكون قد حذفت المضاف إليه ونويت معناه .

فإن قلت : فلماذا كانت نية معنى المضاف إليه لا تقتضى إعراب المضاف ، وكانت نية لفظه مقتضية لإعرابه ؟

فالجواب عن ذلك أن الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه ضعيفة ، بسبب كون المضاف إليه غير مقصود بلفظ معين ، فأما نية لفظ المضاف إليه فتقوية ، ولما كانت الإضافة من خصائص الأسماء كانت معارضة لسبب بناء الاسم ، ولما كان انقطاع الاسم عن الإضافة — بحسب الظاهر — يقتضى بقاء ما ثبت له من البناء بسبب شبه الحرف راعيناً هذا الظاهر في حذف المضاف إليه ونية معناه ؛ لضعف الإضافة حينئذ عن أن تعارض سبب البناء ، وراعيناً جانب الإضافة حين كانت قوية عند إرادة لفظ المضاف إليه ، فافهم هذا التحقيق فإنه مفيد .

وقال آخر :

٧ - إذا أنا لم أو من عليك ولم يكن لقاؤك إلا من وراء وراه

٧ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولم أقف له على سابق أواحق اللغة : « أو من » أصله أو من - بهمزة مضمومة هي همزة للضارعة ضمت للبناء المجهول ، وهمزة بعدها ساكنة هي فاء الكلمة - فقلبت الهمزة الثانية واوًا ؛ لأن كل همزتين اجتمعتا في أول كلمة وثانيتين ساكنة تقلب الثانية حرف مد من جنس حركة الأولى ، فإذا كانت الأولى مفتوحة قلبت الثانية ألفاً نحو آمن وآثر وآدم ، وإن كانت الأولى مكسورة قلبت الثانية ياء نحو إيمان وإيثار ، وإن كانت الأولى مضمومة قلبت الثانية واوًا نحو أوثر وأومن « وراء » كلمة بمعنى خلف ، ويكون معناها ما استتر عنك ولم تشاهده عينك للمعنى : لاخبر في المودة التي بيننا (مثلاً) إذا كنت لا تجدني أهلاً لأن تأمنني على شرك وسائر شؤونك ، وكنت لا تلقاني إلا لقاء من لا يقبل ولا يبش .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب المحل بجوابه « أنا » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذکور بعده ، على الراجح عند جمهور البصريين وهذا الفعل المحذوف مع نائب فاعله جملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وهذا معنى قولنا « خافض لشرطه » وقوله « لم » حرف نفي وجزم وقلب « أو من » فعل مضارع مبني للمجهول ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من الفعل المذکور ونائب فاعله المستتر لأجل لها مفسرة ؛ لأنها دلت على الفعل الذي يكون بعد إذا « عليك » جار ومجرور متعلق بقوله أو من « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف جزم ونفي وقلب « يكن » فعل مضارع مجزوم بلم « لقاؤك » لقاء : اسم يكن على تقدير جعلها ناقصة ، أو فاعل بها - على تقدير كونها تامة ، ولقاء مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « من » حرف جر « وراء » ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر يكن ، فإذا جعلت قوله « لقاء » فاعلاً لـ يكن على تقدير كونها تامة كان الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف حال من الفاعل « وراء » تأكيد للأول .

الشاهد فيه : قوله « من وراء وراء » حيث وردت الرواية بضم هذه الكلمة مع أنها مسبوقة بحرف الجر ؛ فدل ذلك على أنها مبنيّة على الضم ، وإنما بنيت لأنه حذف المضاف إليه ونوى معناه لالفظه .

ولما فرغتُ من ذكر المبنى على الضمّ ، ذَكَرْتُ المبنى على السكون ،
وَمَثَلْتُ له بِمَنْ ، وَكَمْ ، تقول : « جَاءَنِي مَنْ قَامَ ، وَرَأَيْتُ مَنْ قَامَ ، وَمَرَرْتُ
بِمَنْ قَامَ » ؛ فتجد « مَنْ » ملازمةً للسكون في الأحوال الثلاثة ، وكذا تقول :
« كَمْ مَالِكٌ ، وَكَمْ عَبْدًا مَلَكَتَ ، وَبِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ » فـ « كَمْ » في المثال
الأول في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وعلى الخبرية عند الأخفش ، وفي الثاني
في موضع نصب على المفعولية بالفعل الذي بعدها ، وفي الثالث في موضع خفضٍ
بالباء ، وهي ساكنة في الأحوال الثلاثة كما ترى .

ولما ذكرت المبنى على السكون متأخراً ، خَشِيتُ من وَهْمٍ مَنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ
خِلَافُ الْأَصْلِ ؛ فدفعت هذا الوهم بقولي : « وهو أصل البناء » .

ص - وَأَمَّا الْفِعْلُ فَثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ :

مَاضٍ ، وَيُعْرَفُ بِتَاءِ التَّائِيثِ السَّاكِنَةِ ، وَبِنَاوُهُ عَلَى الْفَتْحِ ، كَضَرَبَ ،
إِلَّا مَعَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ ، فَيُضَمُّ كَضَرَبُوا ، أَوْ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ ،
فَيَسْكُنُ كَضَرَبْتُ ، وَمِنْهُ : « نَعِمَ ، وَبِئْسَ ، وَعَسَى ، وَآيِسَ » في الْأَصْحَحِ .
وَأَمْرٌ ، وَيُعْرَفُ بِدَلَالَتِهِ عَلَى الطَّلَبِ ، مَعَ قَبُولِهِ بَاءَ الْمُخَاطَبَةِ ، وَبِنَاوُهُ عَلَى
الشُّكُونِ كَاضْرِبْ ، إِلَّا الْمُعْتَلَّ فَعَلَى حَذْفِ آخِرِهِ : كَاغْزُ وَآخِشُ وَارْمِ ،
وَنَحْوُ قُومًا ، وَقُومُوا ، وَقُومِي ، فَعَلَى حَذْفِ النُّونِ ، وَمِنْهُ : « هَلُمَّ » في لُغَةِ تَمِيمِ ،
وَ « هَاتِ » ، وَ « تَعَالَ » في الْأَصْحَحِ .

وَمُضَارِعٌ ، وَيُعْرَفُ بِلَمٍّ ، وَافْتِتَاحِهِ بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ « نَائِيْتُ » ،
نَحْوُ « نَقُومُ ، وَأَقُومُ ، وَيَقُومُ ، وَتَقُومُ » وَيُضَمُّ أَوَّلُهُ إِنْ كَانَ مَاضِيَةً
رُبَاعِيَّةً ، كـ « يَدُ حَرِجٍ ، وَيُكْرِمُ » وَيُفْتَحُ فِي غَيْرِهِ كـ « يَضْرِبُ ، وَيَجْتَمِعُ ،
وَيَسْتَخْرِجُ » وَيَسْكُنُ آخِرُهُ مَعَ نُونِ النِّسْوَةِ ، نَحْوُ (يَتَرَبَّضَنَّ ، وَإِلَّا أَنْ
يَعْمُنُونَ) وَيُفْتَحُ مَعَ نُونِ التَّوَكِيدِ الْمُبَاشِرَةِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا ، نَحْوُ (أَيْنَبَدَنَّ) ،

وَيُعْرَبُ فِيهَا عَدَا ذَلِكَ ، نَحْوُ : يَقُومُ زَيْدٌ (وَلَا تَتَّبِعَانَّ ، أَتُؤَلِّمُونَ ، فَإِمَّا تَرَيْنَّ ، وَلَا يَصُدُّنَكَ) .

ش — لما فرغنا من ذكر علامات الاسم ، وبيان انقسامه إلى معرب ومبني ، وبيان انقسام المبني منه إلى مكسور ، ومفتوح ، ومضموم ، وموقوف ؛ شرعنا في ذكر الفعل ، فذكرت أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام : ماضٍ ، ومضارعٍ ، وأمرٍ ، وذكرنا لكل واحد منها علامته الدالة عليه ، وحكمه الثابت له : من بناء ، وإعراب .

وبدأت من ذلك بالماضي ، فذكرت أن علامته : أن يقبل تاء التانيث الساكنة ، كقَامَ وَقَعَدَ ، تقولُ : « قَامَتُ ، وَقَعَدْتُ » ، وأن حكمه في الأصل البناء على الفتح كما مثلنا ، وقد يخرج عنه إلى الضم ، وذلك إذا اتصلت به واو الجماعة ، كقولك : « قَامُوا ، وَقَعَدُوا » أو إلى السكون ، وذلك إذا اتصلت به الضميرُ المرفوعُ المتحركُ ، كقولك : « قُمْتُ ، وَقَعَدْتُ ، وَقُمْنَا ، وَقَعَدْنَا ، وَالنِسْوَةُ قُمْنَ ، وَقَعَدْنَ » .

وتلخص من ذلك أن له ثلاث حالات : الضم ، والفتح ، والسكون ، وقد بيّنت ذلك .

ولما كان من الأفعال الماضية ما اختلف في فعليته نخصت عليه ، ونهت على أن الأصح فعليته ، وهو أربع كلمات : نَعِمَ ، وَبِئْسَ ، وَعَسَى ، وَلَيْسَ . فأما « نَعِمَ ، وَبِئْسَ » : فذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أنهما اسمان ، واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم — وقد بشرت بيئت — « والله ما هي بنعيم الولد »^(١) ، وقول آخر — وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير — « نَعِمَ السَّيْرُ عَلَى بَيْئَسِ الْعَيْرِ » .

(١) إذا قلت « نعم الرجل محمد » فأعراجه على مذهب البصريين هكذا : « نعم » فعل ماضٍ دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الرجل » فاعل مرفوع بالضم الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم « زيد » مبتدأ مؤخر ، وفيه أعرايب أخرى على مذهبهم .

وأما « ليس » فذهب الفارسي في الحَلِيبَاتِ إلى أنها حرفٌ نَفِيٌّ بمنزلة
« ما » النافية ، وتبعه على ذلك أبو بكر بن شقير .

وأما « عسى » فذهب الكوفيون إلى أنها حرفٌ تَرَجُّحٌ بمنزلة « لعل » ،
وتبعهم على ذلك ابنُ السراج .

والصحيحُ أن الأربعة أفعالٌ ؛ بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهم ،
كقوله عليه الصلاة والسلام : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعِمَّتْ ، وَمَنْ
اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ » ، والمعنى : مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِالرَّخِصَةِ أَخَذَ ،
وَنِعِمَّتِ الرَّخِصَةُ الْوَضُوءُ ، وتقول : « بئست المرأة حَمَالَةً الحَطْبِ ، وليست هِنْدٌ
مُفْلِحَةً ، وَعَسَتْ هِنْدٌ [أن] تزورنا » .

وأما ما استدلَّ به الكوفيون فتوَّولُ على حذف الموصوف وصفته ، وإقامة
معمول الصفة مقامها ، والتقدير : ما هي بولدٍ مَقُولٍ فيه نِعَمَ الولدِ ، ونعم السيرُ
على عَيْرٍ مَقُولٍ فيه بئس العيرُ ؛ فحرفُ الجر في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف
كما بينا ، وكما قال الآخر :

■ وإعرابه على مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين هكذا « نعم » مبتدأ ، وهو اسم
بمعنى المدوح مبني على الفتح في محل رفع « الرجل » بدل من نعم أو عطف بيان عليه
مرفوع بالضمة الظاهرة « زيد » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

وكان قياس ما ذهب إليه هؤلاء أن يكون « الولد » في قوله « ما هي بنعم الولد » وكذا
« العير » في قول الآخر « على بئس العير » مخفوضين ، على أن يكون « الولد » بدلا أو
عطف بيان من « نعم » المخفوض محلا بالباء ، و « العير » بدلا أو عطف بيان من « بئس »
المخفوض محلا بعلی ، لكن الرواية وردت في الكلمتين بالرفع ، وتخرج ذلك على أن « ما »
نافية مهيئة « هي » مبتدأ « بنعم » الباء حرف جر زائد « نعم » اسم بمعنى المدوح ، وهو
خبر المبتدأ مبني على الفتح ، وله محلان : أحدهما جر بالنظر إلى الباء ، وثانيهما رفع بالنظر إلى
الحبرية « الولد » بدل أو عطف بيان على « نعم » بالنظر إلى محله الثاني ، أو الباء أصلية
و « نعم » في محل جريها ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو قوله « هي » ،
و « الولد » نعت مقطوع ؛ فهو خبر مبتدأ محذوف ، وقس إعراب المثال الثاني على هذا .

٨ — وَاللَّهِ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبِهِ [وَلَا مُخَالِطٍ اللَّيَّانِ جَانِبُهُ]

٨ — لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسبه إلى قائل معين ، وقد استشهد به كثير من العلماء ، منهم الأشموني في باب نعم وبئس (رقم ٧٤٤) .

اللغة : « الليان » بفتح اللام - مصدر لان ، مثل اللين ، تقول : لان يابن لينا وليانا هذا هو المعروف في معاجم اللغة ، لكن قال العلامة السجاعي : « والليان بكسر أوله بمعنى اللين » ولم أجد لذلك وجهاً ، إلا أن يحمل على أنه جعله مصدر لاينه ، وهو بعيد كل البعد ، والليان واللين : السهولة ونعمة العيش والرخاء ، وقد روى صدر البيت كما في الأشموني :

* عَمْرُكَ مَا زَيْدٌ بِنَامٍ صَاحِبُهُ *

المعنى : يصف أنه أرق ليلته وطال سهره وجفا جنبه عن الفراش ، فكأنه نائم على شيء خشن لا لين فيه .

الإعراب : « والله » الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف ، أى : أقسم والله ، وقوله « ما ليلى » ما : نافية تعمل عمل ليس عند الحجازيين ، وهى مهملة عند بنى تميم « ليلي » اسم « ما » على لغة الحجازيين ، ومبتدأ على لغة بنى تميم ، وعلى كل حال هو مرفوع بضمة مقدرة على ما قبله المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المضافة ، وإليه مضاف وإياء للتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « بنام » الباء حرف جر زائد ، وهى داخلة على مقدر ليس مذكوراً فى الكلام ، والتقدير : ما ليلى بليلى نام صاحبه ، وليلى المقدر هو خبر ما أو خبر المبتدأ ، وهو منصوب على الأول ومرفوع على الثانى ، وعلامة نصبه أو رفعه فتحة أو ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، ونام : فعل ماضى مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « صاحبه » صاحب : فاعل نام مرفوع بالضمة الظاهرة ، وصاحب مضاف والماء ضمير الفاعل مضاف إليه فى محل جر ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب أو رفع نعت لليل المحذوف ، وقيل : هذه الجملة فى محل نصب مقول لقول محذوف ؛ وهذا القول المحذوف هو الذى يكون نعتاً لليل المحذوف ، وأصل الكلام على هذا : والله ما ليلى بليلى مقول فيه نام صاحبه « ولا » الواو عاطفة ، لازائدة لتأكيد النفي « مخالط » معطوف على محل قوله « بليلى نام صاحبه » : إن جعلت محلها نصبا نصبت به وإن جعلت محلها رفعاً رفعته ؛ ويجوز جره على أن يكون نعتاً لليل المحذوف تبعاً للمعنى ويجوز أن يكون مرفوعاً على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والجملة معطوفة على جملة « نام صاحبه » ومخالط اسم فاعل من خالط ، وهو مضاف و « الليان » مضاف إليه =

أى بليلٍ مَقُولٍ فِيهِ نَامٌ صَاحِبُهُ .

ولما فرغتُ من ذكر علامات الماضي ، وحكمه ، وبيان ما اختلف فيه منه ، تَمَيَّزْتُ بِالسَّكَّامِ عَلَى فِعْلِ الأَمْرِ ؛ فَذَكَرْتُ أَنَّ عِلْمَتَهُ الَّتِي يَعْرِفُ بِهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ مَجْمُوعِ شَيْئَيْنِ ، وَهِيَ : دَلَالَتُهُ عَلَى الطَّلَبِ ، وَقَبُولُهُ يَاءَ المُخَاطَبَةِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ « قُمْ » فَإِنَّهُ دَالٌ عَلَى طَلَبِ القِيَامِ ، وَيَقْبَلُ يَاءَ المُخَاطَبَةِ ، تَقُولُ إِذَا أَمَرْتَ المَرْأَةَ « قُومِي » وَكَذَلِكَ : « أَقْعُدْ ، وَأَقْعُدِي ، وَاذْهَبْ ، وَاذْهَبِي » قَالَ اللهُ تَعَالَى : (فَكُلِّي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا) (١) .

فَلَوْ دَاتِ السَّكَّامَةُ عَلَى الطَّلَبِ وَلَمْ تَقْبَلْ يَاءَ المُخَاطَبَةِ ، نَحْوُ « صَهْ » بِمَعْنَى اسْكُتْ ، وَ« مَهْ » بِمَعْنَى اكْفُفْ ، أَوْ قَبِلَتْ يَاءَ المُخَاطَبَةِ وَلَمْ تَدُلْ عَلَى الطَّلَبِ نَحْوُ « أَنْتِ يَا هِنْدُ تَقُومِينَ وَتَأْكُلِينَ » لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ أَمْرٍ .

■ من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ؛ وقوله جانب من « جانبه » فاعل بمخالط ، ومخالط مضاف والماء ضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بنام » فإن الباء حرف جر ، ونام فعل ماض ، وهذان أمران متفق عليهما بين الكوفيين والبصريين ، ومن المنفق عليه بينهما أيضا أن حرف الجر لا يدخل في اللفظ والتقدير جميعا على الفعل ، وإذا كان ذلك كذلك فقد انفقوا على أن هذه الباء داخلة في التقدير على اسم ، كما قررنا في الإعراب ، وقد روى البصريون هذا البيت لإبطال حجة الكوفيين القائلين إن « نعم » اسم بدليل دخول حرف الجر عليها ، وطريق الإبطال أن يقال : لا يلزم من دخول حرف الجر في اللفظ على كلمة ما أن تكون هذا الكلمة اسما ؛ لأنه يجوز أن يكون التقدير أن حرف الجر داخل على كلمة أخرى محذوفة من اللفظ كما في هذا البيت ، وذلك أن كلمة « نام » فعل بالإجماع من الفريقين كما قلنا ، وقد دخلت عليها في اللفظ باه الجر ؛ فلم يدل دخولها على خروج الكلمة من الفعلية إلى الاسمية ؛ فيكون دخول الباء على « نعم » في قول القائل « ما هي بنعم الولد » ودخول « على » على « بثس » في قول الآخر « على بثس العبر » غير دال على اسمية نعم وبثس ، ويبقى أن دليلنا على فعليتها دخول علامة الأفعال عليهما كتاء التأنيث في نحو « فيها ونعمت » وفي نحو « بثست المرأة حمالة الحطب » .

(١) من الآية ٢٦ من سورة مريم .

ثُمَّ بَيَّنَّتْ أَنَّ حَكْمَ فِعْلِ الْأَمْرِ فِي الْأَصْلِ الْبِنَاءُ عَلَى السَّكُونِ ، كَاخْتِرَابٍ ، وَأَذْهَبَ ؛ وَقَدْ يُدْبَنِي عَلَى حَذْفِ آخِرِهِ ، وَذَلِكَ إِنْ كَانَ مَعْتَلًّا ، نَحْوَ اغْزُ ، وَخَشَ ، وَازْمَ ؛ وَقَدْ يَدْبَنِي عَلَى حَذْفِ النُّونِ ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ مُسْتَدًّا لِأَلْفِ اثْنَيْنِ ، نَحْوَ « قَوْمًا » أَوْ « قَوْمًا » أَوْ « قَوْمًا » أَوْ « قَوْمًا » ، نَحْوَ « قَوْمِي » ؛ فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ لِلْأَمْرِ أَيْضًا ، كَمَا أَنَّ لِلْمَاضِي ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ .

ولما كان بعضُ كلمات الأمر مختلفاً فيه : هل هو فعل أو اسم ؟ نهبت عليه ، كما فعلتُ مثل ذلك في الفعل الماضي ، وهو ثلاثة : هَلَمْ ، وهَاتِ ، وتَعَالَ .

فأما « هَلَمْ » فاختلف فيها العربُ على لغتين :

إحداها : أن تلزم طريقة واحدة ، ولا يختلف لفظها بحسب مَنْ هِيَ مُسْتَدَّةٌ إِلَيْهِ ؛ فَتَقُولُ : هَلَمْ يَا زَيْدُ ، وَهَلَمْ يَا زَيْدَانَ ، وَهَلَمْ يَا زَيْدُونَ ، وَهَلَمْ يَا هِنْدُ ، وَهَلَمْ يَا هِنْدَانَ ، وَهَلَمْ يَا هِنْدَاتُ ، وَهِيَ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَبِهَا جَاءَ التَّنْزِيلُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا)^(١) أَيْ انْتُوا إِلَيْنَا ، وَقَالَ تَعَالَى : (قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ)^(٢) أَيْ : أَحْضِرُوا شُهَدَاءَكُمْ ، وَهِيَ عِنْدَهُمْ اسْمُ فِعْلٍ ، لَا فِعْلُ أَمْرٍ ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ دَالَّةً عَلَى الطَّلَبِ ، لَكِنَّهَا لَا تَقْبَلُ يَاءَ الْمُخَاطَبَةِ .

والثانية : أن تلحقها الضمائر البارزة ، بحسب مَنْ هِيَ مُسْتَدَّةٌ إِلَيْهِ ؛ فَتَقُولُ : هَلَمْ ، وَهَلُمَّ ، وَهَلُمَّوا^(٣) ، وَهَلُمَّنْ ، بِالْفَتْحِ وَسُكُونِ اللَّامِ ، وَهَلُمَّنِي ، [وَهِيَ لُغَةُ بَنِي تَمِيمِ] ، وَهِيَ عِنْدَهُمْ هَوْلَاءُ فِعْلُ أَمْرٍ ؛ لِذَلِكَ عَلَى الطَّلَبِ وَقَبُولِهَا يَاءَ الْمُخَاطَبَةِ . وَقَدْ تَبَيَّنَ بِمَا اسْتَشْهَدْتُ بِهِ مِنَ الْآيَاتِ أَنَّ « هَلَمْ » تَسْتَعْمَلُ قَاصِرَةً وَمُتَقَدِّمَةً . وَأَمَّا « هَاتِ » وَ« تَعَالَ » فَمَدَّهُمَا جَمَاعَةٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ فِي أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ ،

(١) من الآية ١٨ من سورة الأحزاب

(٢) من الآية ١٥٠ من سورة الأنعام .

(٣) وفي صحيح البخارى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في مرضه الذى مات فيه :

« هلموا أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده »

والصوابُ أنهما فعلاً أمر ؛ بدليل أنهما دالانِ على الطلب ، وتلحقهما ياء الخطابية ، تقول : « هَاتِي » و « تَعَالِي » .

واعلم أن آخر « هَاتِي » مكسورٌ أبداً ، إلا إذا كان لجماعة المذكَّرين فإنه يضم ؛ فتقول : هَاتِي يَا زَيْدُ ، وهَاتِي يَا هِنْدُ ، وهَاتِيَا يَا زَيْدَانِ ، أَوْ يَا هِنْدَانِ ، وهَاتِيْن يَا هِنْدَاتُ ، كل ذلك بكسر التاء ، وتقول : هَاتُوا يَا قَوْمِ ، بضمها ، قال الله تعالى : (قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ)^(١) ، وأن آخر « تَعَالِي » مفتوح في جميع أحواله من غير استثناء ، تقول : تَعَالِي يَا زَيْدُ ، وَتَعَالِي يَا هِنْدُ ، وَتَعَالِيَا يَا زَيْدَانِ^(٢) ، وَتَعَالُوا يَا زَيْدُونَ ، وَتَعَالِيْن يَا هِنْدَاتُ ، كل ذلك بالفتح ، قال الله تعالى : (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ)^(٣) ، وقال تعالى : (فَتَعَالَيْنَ أُمَمٌ مِّسْكِنٌ)^(٤) ومن ثمَّ لَحَنُوا مَنْ قَالَ :

٩ — * تَعَالِي أُقَاسِمُكَ الْهُمُومَ تَعَالِي * بكسر اللام

(١) من الآية ١١١ من سورة البقرة ، ومن الآية ٢٤ من سورة الأنبياء ، ومن الآية ٦٤ من سورة النمل . (٢) وتقول « تعاليا يا هندان » أيضاً .

(٣) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام (٤) من الآية ٢٨ من سورة الأحزاب

٩ — هذا عجز بيت لأبي فراس الحمداني ، ابن عم سيف الدولة الحمداني ممدوح النبي ، من كلمة يقولها وهو أسير في بلاد الروم ، وصدر البيت مع بيتين سابقين عليه قوله :

أَقُولُ وَقَدْ نَاحَتْ بِقُرْبِي حَمَامَةٌ : أَيَا جَارَتَا ، لَوْ تَشْعُرِينَ بِجِإِلِي
مُعَاذَ الْهُوَي ، مَا ذُقْتَ طَارِقَةَ النَّوَى وَلَا خَطَرَتْ مِنْكَ الْهُمُومُ بِبِإِلِ
أَيَا جَارَتَا مَا أَنْصَفَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا تَعَالِي إلخ

وقد نسب العلامة الأمير في حاشيته على شذور الذهب البيت لأبي نواس ، وهو انتقال نظر ، والصواب ما ذكرناه من أنه لأبي فراس ؛ وقد ذكر جار الله الزمخشري بيت الشاهد في تفسير سورة النساء من الكشاف .

وأبو فراس صاحب هذه الأبيات شاعر مجيد مطبوع ، ولكنه لا يستشهد بشعره في اللغة وقواعد النحو والصرف ، وذلك لأنه من الشعراء المولدين الذين جاءوا بعدما فسدت الألسنة وكثر الدخيل وفشا اللحن ، فإنه ولد في سنة (٣٢٠) من الهجرة ، وتوفي في سنة ٤٠٠

ولما فرغْتُ من ذكر علامات الأمر وحكمه ، وبيان ما اختلف فيه منه —
تَلَمَّتُ بالمضارع ؛ فذكرتُ أن علامته أن يصلح دخول « لم » عليه ، نحو (لم يَلِدْ

— (٣٥٧) ، ولم يذكر المؤلف ولا الزمخشري هذا البيت على أنه شاهد للمسألة ، وإنما ذكره الزمخشري على سبيل التمثيل ، وذكره المؤلف ليحكم عليه بأنه لحن وخطأ ؛ فلا اعتراض عليهما ، وقد ذكره المؤلف أيضا في كتابه الشذور (رقم ٦) مثل ما ذكره هنا .
اللغة : « ناحت » بكت ، وبكاء الحمام : تغريده « لو تشعرين بحالي » يريد لو كنت تجدين مثل ما أنا فيه من الهم والآلام لفراق الأهل والأوطان ماسمع أحد صوتك « معاذ الهوى » أى : أعوذ بالله معاذا : أى ألبأ إليه لجوءاً « طارقة النوى » النوى : البعد والفراق ، وطارقه : ما يطرق منه ويحدث .

للغنى : يصف حاله في بعده عن أهله وخلاته ، ووقوعه بين أيدي الأعداء أسيراً ، ويبت ما يلاقى من آلام الشوق ، ويصور ذلك في صورة أنه رأى حمامة تغرد في مكان قريب منه ، فشكا إليها ما به ؛ وقال : إنك تغردين لأناك لا تشعرين بمثل شعورى ، فأنت طليقة وأنا أسير ، وأنت على مقربة من فراخك وأنا بعيد عن صحتي وذوى قرباى ، ثم طلب إليها أن تحضر إليه لكي تقاسمه ما يجده من آلام .

الإعراب : « تعالى » فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبنى على السكون في محل رفع « أقاسمك » أقاسم : فعل مضارع ، مجزوم في جواب الأمر وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والكاف ضمير المخاطبة المؤنثة مفعول به أول لأقسام ، مبنى على الكسر في محل نصب « الهوموم » مفعول ثان لأقسام ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تعالى » مثل تعالى السابق في الإعراب ، وهو تأكيد له .
التمثيل به : محل التمثيل بهذا البيت قوله « تعالى » حيث نطق بها هذا الشاعر مكسورة اللام ؛ بدليل قوافي بقية الأبيات ، والمعروف عن العرب أنهم يفتحون لام هذه الكلمة في كل حال من أحوالها ، سواء أسندت إلى الضمير للمستتر ، أم إلى الضمير البارز لواحدة ، أو لاثنتين ، أو لجمع ؛ فيكون هذا الشاعر قد خالف لغة العرب ، ومن يخالف لغة العرب في كلامه العربي يعتبر لاحنا ، ولهذا حكم العلماء على هذا الشاعر بأنه لحن في هذا البيت .

هذا تفصيل كلام الشارح وبيانه ، ولكن هذا الذى ذكره الشارح غير مسلم به وذلك لأن العلماء قد نصوا فى هذه الكلمة على أن للعرب فى استعمالها وجهين : =

وَلَمْ يُؤَلَّذْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ^(١)؛ وذكرت أنه لا بد أن يكون في أوله حرف من حروف « نأيت » — وهي : النون ، والألف ، والياء ، والتاء — نحو : « نَقُومُ ، وَأَقُومُ ، وَيَقُومُ ، وَتَقُومُ » وتسمى هذه الأربعة « أَحْرُفَ المضارعة » .

وإنما ذكرت هذه الأحرف بساطاً وتمهيداً للحكم الذي بعدها ، لا لأعرف بها الفعل المضارع ؛ لأننا وجدناها تدخل في أول الفعل الماضي ، نحو « أَكْرَمْتُ زَيْدًا » و « تَعَلَّمْتُ الْمَسْأَلَةَ » ، و « نَزَجَسْتُ الدَّوَاءَ » إذا جعلت فيه نَزَجَسًا ، و « يَرْنَأُ الشَّيْبَ » إذا خَضَبْتَهُ بِالرَّيْنَاءِ ، وهو الحِنَّاءُ ، وإنما العُمْدَةُ في تعريف المضارع دخول « لم » عليه .

ولما فرغت من ذكر علامات المضارع شرعت في ذكر حكمه ؛ فذكرت [أن] له حكمين : حكماً باعتبار أوله ، وحكماً باعتبار آخره .

فأما حكمه باعتبار أوله فإنه يُضْمُ تارة ، ويفتح أخرى ، فيضم إن كان الماضي أربعة أحرف ، سواء كانت كلها أصولاً ، نحو « دَخَرَجٌ يُدَخْرِجُ » أو كان بعضها أصلاً وبعضها زائداً ، نحو « أَكْرَمَ يُبَكِّرِمُ » فإن الهمزة فيه زائدة ؛ لأن أصله كَرُمٌ ، ويفتح إن كان الماضي أقل من الأربعة ، أو أكثر منها ؛

الوجه الأول : التزام فتح لامها في كل الأحوال ؛ فيكون شأن هذه الكلمة كشأن غيرها من الأفعال المعتلة الآخر بالألف ، مثل نغاضى وتزكى ، كما ذكره المؤلف .

والوجه الثانى : أن يفتحوا اللام إذا أسند إلى ضمير الواحد المذكور أو الاثنين ، أو جمع النسوة ، وبكسروا اللام إذا أسند إلى ضمير الواحدة ، ويضموا اللام إذا أسند إلى جماعة الذكور ، حكوا أن أهل الحجاز يقولون « تعالى » بكسر اللام ، وقرأ الحسن فى الآية ٦١ من سورة النساء (وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً) بضم اللام ، وهى من القراءات الشاذة ، وهذا الوجه الثانى أقل فى الاستعمال العربى من الوجه الأول ، ولكن لا يلزم من كونه قليلاً أن يكون المتكلم به لاحقاً ، وعلى ذلك يكون قول أبى فراس ليس لاحقاً ، ولكنه جار على لغة ضعيفة قليلة الاستعمال .

(١) الآيتان ٣ و ٤ من سورة الإخلاق .

فالأول نحو : « ضَرَبَ يَضْرِبُ » ، و « ذَهَبَ يَذْهَبُ » ، و « دَخَلَ يَدْخُلُ » ، والثاني نحو : « انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ » ، و « اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ » .

وأما حكمه باعتبار آخره ، فإنه تارة يُبْدَى على السكون ، وتارة يبنى على الفتح ، وتارة يُعْرَبُ ؛ فهذه ثلاث حالاتٍ لآخره ، كما أن لآخر الماضي ثلاث حالاتٍ ، ولآخر الأمر ثلاث حالاتٍ .

فأما بناؤه على السكون فمشرطٌ بأن يتصل به نونُ الإناثِ ، نحو « النِّسْوَةُ يَقُومْنَ » ، و « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ »^(١) ، و « وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ »^(٢) ، ومنه : « إِلَّا أَنْ يَغْفُونَ »^(٣) لأن الواو أصلية ، وهى واوٌ هَفَاءٌ يَغْفُو ، والفعل مبنىٌ على السكون لاتصاله بالنون ، والنونُ فاعلٌ مضمر ، عائدٌ على المطلقات ، ووزنه : يَفْعُلَانِ ، وليس هذا كَيَغْفُونَ في قولك : « الرِّجَالُ يَغْفُونَ » لأن تلك الواو ضميرٌ لجماعة المذكورين كالواو في قولك : « يقومون » ، وواو الفعل حذفت ، والنون علامة الرفع ، ووزنه : يَفْعُونَ ، وهذا يقال فيه : « إِلَّا أَنْ يَغْفُوا » بحذف نونه ، كما تقول : « إِلَّا أَنْ يَقُومُوا » وسيأتى شرح ذلك كله .

وأما بناؤه على الفتح فمشرطٌ بأن تُبَاثِرَهُ نون التوكيد لفظاً وتقديراً ، نحو (كَلَّا لَيُنْذِرَنَّ)^(٤) ، واحترزتُ بذكر المباشرة من نحو قوله تعالى : (وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ)^(٥) (لَتَتَّبِلُونَ فِي أَمْوَالِكُمْ)^(٦) (فإِذَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا)^(٧) ؛ فإن الألف في الأول ، والواو في الثاني ، والياء في الثالث ؛ فاصِلَةٌ بين الفعل والنون ، فهو مُعْرَبٌ ، لا مبنى .

وكذلك لو كان الفاصل بينهما مُقَدَّرًا كان الفعلُ أيضاً مُعْرَبًا ، وذلك كقوله

-
- | | |
|---------------------------------|-----------------------------------|
| (١) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة | (٢) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة |
| (٣) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة | (٤) من الآية ٤ من سورة الممتحنة |
| (٥) من الآية ٨٩ من سورة يونس | (٦) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران |
| (٧) من الآية ٢٦ من سورة ص | |

تعالى : (وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ)^(١) ، و (أَتَسَمُّعُنَّ)^(٢) مثله ؛ غير أن نون الرفع حذفت تخفيفاً لتوالي الأمثال ؛ ثم التقى ساكنان^(٣) أصله قبل دخول الجازم « يَصُدُّونَنَّكَ » ؛ فلما دخل الجازم — وهو « لا » النهائية — حذفت النون ؛ فالتقى ساكنان : الواو ، والنون ، فحذفت الواو ؛ لاعتلالها ، ووجود دليل يدل عليها وهو الضمة ، وقُدِّرَ الفعل مُعْرَبًا — وإن كانت النون مباشرة لآخره لفظاً — لكونها منفصلة عنه تقديراً ، وقد أشرت إلى ذلك كله مثلاً .
وأما إعرابه ففيما عدا هذين الموضعين ، نحو : « يَقُومُ زَيْدٌ » و « أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » و « لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ » .

ص — وَأَمَّا الْحَرْفُ فَيُعْرَفُ : بِأَنْ لَا يَقْبَلَ شَيْئًا مِنْ عِلَامَاتِ الْإِسْمِ ، وَالْفِعْلِ ، نَحْوُ : هَلْ ، وَبَلْ ، وَآيَسَ مِنْهُ مَهْمًا ، وَإِذْ مَا ، بَلْ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ ، وَلَمَّا الرَّابِطَةُ فِي الْأَصَحِّ .

ش — لما فرغت من القول في الاسم والفعل ، شرَّعتُ في ذكر الحرف ، فذكرت أنه يُعْرَفُ بِأَنْ لَا يَقْبَلَ شَيْئًا مِنْ عِلَامَاتِ الْإِسْمِ ، وَلَا عِلَامَاتِ الْفِعْلِ ، نَحْوُ « هَلْ » ، وَ « بَلْ » فَإِنَّهُمَا لَا يَقْبَلَانِ شَيْئًا مِنْ عِلَامَاتِ الْأَسْمَاءِ ، وَلَا شَيْئًا مِنْ عِلَامَاتِ الْأَفْعَالِ ؛ فَانْتَفَى أَنْ يَكُونَا اسْمَيْنِ ، وَأَنْ يَكُونَا فِعْلَيْنِ ، وَتَمَيَّنَ أَنْ يَكُونَا حَرْفَيْنِ ؛ إِذْ لَيْسَ لِنَا إِلَّا ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ ، وَقَدْ انْتَفَى اثْنَانِ ؛ فَتَمَيَّنَ الثَّلَاثُ .

(١) من الآية ٨٧ من سورة القصص (٢) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران (٣) أى حذفت واو الجماعة للتخلص من التثنية الساكنين ، وإنما آثروا حذف الواو ولم يحذفوا النون لما ذكره للؤاف ، وهو شيثان ؛ أحدهما : أن الواو حرف معتل ، والمعتل أولى بالحذف من الصحيح ، وثانيهما : أن حذف الواو يبقى معه ما يدل على المحذوف ، وهو الضمة التي من قبلها ، فأما النون فلو أنها حذفت لم يبق في اللفظ ما يدل عليها . وإذا دار الأمر بين حذف ما يبقى في اللفظ دليل عليه وحذف ما لا يبقى في اللفظ دليل عليه رجحنا حذف ما يبقى في اللفظ دليل عليه .

ولما كان من الحروفِ ما اختلفَ فيه : هل هو حرف أو اسم ؟ نصصتُ عليه كما فعلت في الفعل الماضي وفعل الأمر ، وهو أربعةٌ : إذ ما ، ومهما ، وما المصدرية ، ولما الرابطة .

فأما « إذ ما » فاختلف فيه سيبويه وغيره : فقال سيبويه : إنها حرفٌ بمنزلة « إن » الشرطية ، فإذا قلت : « إذ ما تَقُمْ أَقُمْ » فمعناه : إن تَقُمْ أَقُمْ ، وقال المبرد ، وابن السراج ، والفارسي : إنها ظرف زمان ، وإن المعنى في المثال : متى تَقُمْ أَقُمْ ، واحتجوا بأنها قبل دخول « ما » كانت اسماً ، والأصلُ عدمُ التغيير ، وأجيب بأن التغيير قد تحقق قطعاً ، بدليل أنها كانت للماضي ، فصارت المستقبل ، فدل على أنها نزع منها ذلك المعنى البتة ، وفي هذا الجواب نظر^(١) لا يحمله هذا المختصر .

وأما « مهما » فزعم الجمهور أنها اسم ، بدليل قوله تعالى : (مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ)^(٢) ، فالهاء من « به » عائدةٌ عليها ، والضمير لا يعود إلا على الأسماء ، وزعم الشهابي وابن يسعون أنها حرف ، واستدلوا على ذلك بقول زهير :

١٠ — وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ أَمْرِي مِنْ خَلِيقَةٍ
وَأِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعَلِّمَ

(١) حاصل هذا النظر أنه لم يرتض الجواب الذي أجاب به أنصار سيبويه ، وذلك لأن خروج الكلمة من دلالتها على زمان إلى دلالتها على زمان آخر لا يلزم منه خروجها عن أصلها في النوع من كونها اسماً أو فعلاً ؛ فإن الفعل الماضي دال على الزمان الماضي ، وإذا دخلت عليه إن الشرطية دل على الزمان المستقبل ، والفعل المضارع دال على الحال والاستقبال ؛ ومتى دخلت عليه لم النافية دل على الماضي ، ومع ذلك فإن أحداً من العلماء لم يذهب إلى أن واحداً من هذين الفعلين قد خرج عن أصله فصار الأول فعلاً مضارعاً أو الثاني فعلاً ماضياً ، مثلاً .

(٢) من الآية ١٣٢ من سورة الأعراف .

١٠ — هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني ، من معلقته المشهورة التي أولها :

== أَمِنْ أُمَّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلِّمْ . تَكَلَّمَ .
بِحَوْمَانَةٍ الدَّرَاجِ . فَالْمَتَنَتِ أُمَّ .

وقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة منهم الشارح في كتابه معنى اللبيب في مباحث « مهمما » (رقم ٥٣٩) والأشموني في باب عوامل الجزم (رقم ١٠٥٩) .
اللغة والرواية : « أم أوفى » كنية امرأة « دمنة » بكسر الدال وسكون الهمزة هي كل ما بقي في الديار من آثار الناس بعد ارتحالهم « لم تكلم » أصله لم تتكلم ، فحذف إحدى التاءين ، والمراد أنها لم تخبر عن تركوها أين منازلهم الآن وكيف أحوالهم ، و« حومانة الدراج ، وللمثل » اسما مكانين ، و« خليقة » أي : خصلة ، وسجية ، وطبيعة ، و« خالها » أي : ظنها وحسبها .

معنى بيت الشاهد : يقول : إن كل خصلة من خصال الإنسان مهمما اصطنع من المحاولات لإخفائها عن الناس فلا بد من أن تظهر لهم في بعض أعماله ، وقديماً قالوا : ما فيك يظهر على فيك ، ومن كتم الناس سره فضح الله ستره .

الإعراب : في إعراب هذا البيت خلاف بين العلماء يترتب على بيانه معرفة السبب في استشهاد المؤلف به ههنا ، ونحن نعر به على ما ذهب إليه السهيلي وابن يسعون ، ثم نعر به على ما ذهب إليه جمهور البصريين ، وحينئذ يتضح الأمر غاية الاتضاح ، فنقول :

قال السهيلي : « مهمما » حرف شرط جازم يجزم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تكن » فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وهو فعل الشرط ، مجزوم بمهما ، وعلامة جزمه السكون « عند » ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر تكن مقدم على اسمه ، وعند مضاف و« امرى » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « من » حرف جر زائد « خليقة » اسم تكن ، مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « خالها » حال : فعل ماضٍ مبنى على الفتح في محل جزم ، وهو فعل الشرط والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى امرى ، وها : مفعول أول مبنى على السكون في محل نصب « تخفى » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً =

تقديره هي يعود إلى خليقة ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب مفعول ثان لحال «على الناس» جار ومجرور متعلق بتخفي ، وجواب الشرط الذي هو إن محذوف يدل عليه جواب الشرط الذي هو مهما ، وستعرفه ، والتقدير : إن خالها تخفي على الناس فليست تخفي عليهم ، والمعطوف عليه المحذوف الذي تعطف الواو عليه جملة الشرط تقديره إن خالها لا تخفي على الناس وإن خالها تخفي ، وقوله «تعلم» فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط الذي هو مهما ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي .

وتقدير إعراب البيت : إن تكن خليقة عند امرئ تعلم ، إن خالها لا تخفي على الناس وإن خالها تخفي عليهم فليست تخفي .

وقال الجمهور : «مهما» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو مع ذلك مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «تكن» فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وهو فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «مهما» وإنما جعل هذا الضمير مؤنثاً تبعاً لمعنى مهما ؛ لأن لفظها مذكر ، والمراد منها ههنا الخليقة فهي مفسرة بمؤنث ؛ فجاز تأنيث الضمير الراجع إليها بهذا الاعتبار ، وقوله «عند» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر تكن ، وعند مضاف و «امرئ» مضاف إليه «من خليقة» بيان لمهما ؛ فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف حال منها نفسها على رأى سيبويه أو من ضميرها المستكن في تكن عند الجمهور ، وإعراب الشطر الثاني كإعراب السهيلي السابق ، وتقدير إعراب البيت على هذا الوجه هكذا : أيما صفة تكن هي عند امرئ حال كونها كائنة من خليقة إن خالها لا تخفي - إلخ ، وأجاز الجمهور أيضاً أن تعرب «مهما» اسم شرط جازم خبر مقدم لتكن ، مبني على السكون في محل نصب ، و «تكن» فعل الشرط و «من» زائدة ، و «خليقة» اسم تكن ، و «عند» متعلق بتكن ، وتقدير إعراب البيت على هذا الوجه هكذا : أي شيء تكون الخليقة عند امرئ إن خالها لا تخفي على الناس . إلخ .

الشاهد فيه : قوله «مهما» حيث ذهب السهيلي ، وتبعه ابن يسعون ، إلى أن هذه الكلمة في هذا البيت حرف دال على الشرط لا محل له من الإعراب ، وزعمائه لا يجوز أن تكون هنا اسماً ، وإن كانا يجوزان في تركيب آخر أن تجيء هذه الكلمة اسماً ، والسر عندهما في أنها لا تكون هنا اسماً أنها لو كانت اسماً لكانت إما مبتدأ مثل «من» =

وَتَقْرِبُ الدلائل أنهما أُعْرِبَا « خَلِيقَةٌ » اسماً لتـكـن ، و « مِـن » زائدة ؛
فـتـعـيـن خَلَوْ الفـعـلِ مـن الـضـمـير ، وكونُ « مِـمَّـا » لا مَوْضِعَ لَهَا مـن الإِعْرَابِ ؛
إِذ لا يَلِيقُ بِهَا هـمَـنَا لو كان لَهَا مَحَلٌ إِلا تـكـون مِبتدأ ، والابتداء هـنَا مـتـعـذـر ،
لـعـدم رابـطٍ يَرْتَبِطُ الجُمْلَةُ الواقِعة خِبراً لَه ، وإِذا ثَبَتَ أَنَّ لَامَوْضِعَ لَهَا مـن الإِعْرَابِ ؛
تـعـيـن كونها حـرفاً^(١) .

والتحقيقُ أَنَّ اسمَ « تـكـن » مـسـتـتر ، و « مِـن خَلِيقَةٌ » تـفـسـير لـمَـمَّـا ، كَمَا أَنَّ

الشرطية في قولك « من يقيم أقم معه » وإما مفعولاً مقديماً مثل « ما » الشرطية في قولك
« ما تدخر ينفعك » وزعمنا أَنَّ « مِـمَّـا » في هـذا البيت لا يجوز أَن تـكـون مِبتدأ ، ولا يجوز
أَنَّ تـكـون مفعولاً ؛ فأما عدم جواز أَن تـكـون مِبتدأ فلأنَّ مَحَلَّ جواز ذلك إِذا كان
في فعل الشرط ضمير مستتر يعود إليها كالضمير الذي في « يقيم » العائد إلى « من »
في المثال المذكور ، وزعمنا أَنَّ « تـكـن » ليس فيها ضمير يعود إلى مِـمَّـا ؛ لأنَّ اسمَ تـكـن
هو خَلِيقَةُ المجرور لفظاً بِمِـن الزائدة ، وأما عدم جواز أَن تـكـون مفعولاً فلأنَّ مَحَلَّ
جواز ذلك إِذا كان فعل الشرط متعدياً ولم ينصب مفعوله مثل « تدخر » في المثال السابق ؛
فإنه فعل يتعدى إلى مفعول به ، تقول « يدخر على المال » وهو لم ينصب مفعولاً في المثال
فلهـذا جاز اعتبار « ما » في مَحَلَّ نصب مفعولاً به لتدخر ، وفي البيت ترى أَنَّ فعل
الشرط - وهو تـكـن - لا يتعدى إلى مفعول به ، وليس يصح في أسماء الشرط غير
الظروف إِلا واحد من هذين الإعرابين ، وإِذا لم يصح في هـذه الكلمة هـنا واحد من
هذين الإعرابين لزم أَنَّها ليست اسماً ، وإِذا لم تـكـن اسماً فهي حرف .

وقد عرفت أَنَّ كلامهما باطل ؛ لأننا جعلناها مِبتدأ ، وجعلنا في تـكـن ضميراً يعود
إليها ، فقولهما « إن جعلت مِـمَّـا مِبتدأ فليس في تـكـن ضمير » فاسد ، وأيضاً فإننا أعربناها
في المرة الثانية خِبراً لتـكـن ؛ فمثلاً حينئذ مثل « كيفما » في قولك « كيفما تـكـن أكن »
فقولهما « وليس لأسماء الشرط غير الظروف سوى هذين الإعرابين » غير مسلم ؛ فتدبر
ذلك كله ، والله ينفعك به ؛ فإني أوضحت لك غاية الإيضاح .

(١) المراد أَنَّ اللفظ المفرد المبني إِذا كان اسماً وجب أَن يكون له مَوْضِعٌ مـن الإِعْرَابِ
فإِذا لم يكن له مَحَلٌ مـن الإِعْرَابِ كان حرفاً ، و « مِـمَّـا » لفظ مفرد مبني ، وقد ثبت عند
هؤلاء أَنه لا مَحَلَّ لَه مـن الإِعْرَابِ فكان حرفاً ، والرد على ذلك الكلام معروف بما قررناه
في بيان الاستشهاد بالبيت ؛ فإننا بينا أَنَّ لَهَا مَحَلَّ مـن الإِعْرَابِ ، وهو الرفع إن جعلت
مِبتدأ ، والنصب إن جعلت خبر تـكـن .

(مِنْ آيَةٍ) تفسيرا « ما » في قوله تعالى : (مَا تَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ)^(١) ، و « مَهْمَا » مبتدأ ، والجملة خبر .

وأما « ما » المصدرية ؛ فهي التي تُسَبِّكُ مع ما بعدها بِمَصْدَرٍ ، نحو قوله تعالى : (وَذُؤا مَا عَنِتُّمْ)^(٢) ، أي وَذُؤا عَنْتَكُمْ ، وقول الشاعر :

١١ - يَسْرُ الْمَرْءُ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي
وَكَانَ ذَاهِبُهُنَّ لَهُ ذَاهَابًا

أي : يسرُّ المرءُ ذهابُ الليالي .

(١) من الآية ١٠٦ من سورة البقرة (٢) من الآية ١١٨ من سورة آل عمران

١١ - لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسبه إلى قائل معين .

اللغة : « ذهاب » بفتح الدال المعجمة - مصدر ذهب ، تقول : ذهب يذهب - مثل منع يمنع - ذهابا ، مثل جمال ، وذهوبا ، مثل قعود ، ومذهبا ، مثل مقعد ، فهو ذاهب وذهوب - بفتح الدال - إذا سار أو مر .

المعنى : إن المرء يفرح بمرور الأيام ، وهو لا يدري أن في مرورها قطعاً لأجله ؛ فكلمها من منها يوم انقطع خيط من خيوط حياته .

الإعراب : « يسر » فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « المرء » مفعول به تقدم على الفاعل ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » حرف مصدرى لا يعمل شيئاً غير السبك ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ذهب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الليالي » فاعل ذهب ، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، و « ما » المصدرية مع ما بعدها في تأويل مصدر مرفوع فاعل يسر ، والتقدير : يسر ذهاب الليالي المرء « وكان » الواو عاطفة ، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « ذهابهن » ذهاب : اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، و ذهاب مضاف وهن : ضمير تائد إلى الليالي مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر « له » اللام حرف جر ، والهاء ضمير يعود إلى المرء ، مبني على الضم في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بذهاب الآتي « ذهابا » خبر كان ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة =

وقد اختلف فيها ؛ فذهب سيبويه إلى أنها حرف بمنزلة « أن » المصدرية ،
 وذهب الأخفش وابن السراج إلى أنها اسم بمنزلة « الذي » وَاقِيعٌ عَلَى مَا لَا يَعْقِلُ ،
 وهو الحدَثُ ، والمعنى : ودُّوا الذي هَنَيْتُمُوهُ ، أى : العَمَتَ الذي عَنَيْتُمُوهُ ، ويسر
 المرء الذي ذهبهُ الليالي ، أى : الذهابُ الذي ذَهَبَهُ الليالي ، وَيَرِدُ [على] هذا
 القول أنه لم يسمع : « أعجبني ما قُمْتَهُ وما قَعَدْتَهُ » ولو صح ما ذكر لجاز ذلك ؛
 لأن الأصل أن العائد يكون مذكوراً ، لا محذوفاً .

وأما « لَمَّا » فإنها في العربية على ثلاثة أقسام :

(١) نافية بمنزلة « لم » نحو : (لَمَّا يَقْضِ مَا أَمْرَهُ)^(١) أى : لم يَقْضِ ما أمره .

الشاهد فيه : قوله « ما » فإنها حرف تسبك مع ما بعدها بمصدر ، وزعم الأخفش
 وابن السراج أن « ما » اسم موصول بمعنى الذي ، والجملة التي بعده لا محل لها من الإعراب
 صلة ، قيل لهما : فأين العائد على الموصول ؛ لأن كل موصول اسمي لا بد له من صلة وعائد ؟
 فقالا : العائد ضمير محذوف ، قلنا لهما : دعوى الحذف باطلة من وجهين :
 الوجه الأول : أنه إن كان محذوفاً وجوباً فهو فاسد ؛ لأن العائد لا يكون حذفه
 واجباً ، ولو كان محذوفاً جوازاً لكان من اللازم أن يذكر في بعض التراكيب ، ولسكننا
 وجدناه لا يظهر في تركيب من التراكيب أصلاً ؛ وإلا فأتتم مطالبون بأن تجيئوا بشاهد
 من كلام العرب المحتج بكلامهم فيه ذكر العائد على « ما » هذه ، ولا سبيل لكم إلى هذا
 الدليل ، فدل ذلك على بطلان دعوى الحذف بنوعيه .

الوجه الثاني : أنه يتصور الحذف إذا كان الواقع بعد « ما » فعلاً متعدياً نحو « أعجبني
 ما اشتريت » فإنك تستطيع أن تقدر أعجبني الذي اشتريته ، أما إذا كان الواقع بعد « ما »
 فعلاً قاصراً مثل ذهب في بيت الشاهد أو جملة اسمية نحو « لأصحابك ما زيد صديقك »
 فإنه لا سبيل إلى ادعاء الحذف في هذين الموضعين ، لأنك لا تستطيع تقدير المحذوف ؛
 فإن زعمت أن المحذوف في بيت الشاهد تقديره : يسر المرء الذي ذهب به الليالي ، فهو
 كلام لا يقربك عليه أحد ؛ لأنك قد جعلت ذلك العائد المحذوف مجروراً بحرف جر
 محذوف أيضاً ، ولم تجعله مفعولاً به ، وحذف العائد المجرور له شروط لم تتحقق في هذا
 المثال ، فافهم ذلك كله ، واحرص عليه .

(١) من الآية ٢٣ من سورة عبس .

(٢) وإيجابية بمنزلة «إلا» نحو قولهم : عَزَمْتُ عَلَيْكَ أَمَّا قَعَمْتَ كَذَا ، أى :
إِلَّا قَعَمْتَ كَذَا ، أى ما أطلب منك إِلَّا فِعْلَ كَذَا .

وهى فى هذين القسمين حرف باتفاق .

(٣) والثالث : أن تكون رابطة لوجود شىء بوجود غيره ، نحو : « لما جئنى
أَكْرَمْتُهُ » فإنها رَبَطَتْ وجودَ الإكرام بوجود الحىء ، واختلف فى هذه ،
فقال سيديويه : إنها حرفٌ وجودٍ لوجودٍ ؛ وقال الفارسيُّ وجماعة : إنها ظرف
بمعنى حين ، ورُدَّ بقوله تعالى : (فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ)^(١) الآية ، وذلك
أنها لو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عامل يعمل فى محلها النصب ؛ وذلك العامل
إما « قَضَيْنَا » أو « دَأَاهُمْ » إذ ليس معنا سِوَاهُمَا ، وكونُ العامل « قَضَيْنَا »
مردودٌ بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها ، والمضاف إليه
لا يعمل فى المضاف ، وكونُ العامل « دَأَاهُمْ » مردود بأن ما النافية لا يعمل ما بعدها
فيما قبلها ، وإذا بطلَ أن يكون لها عامل تعين أن لا موضع لها من الإعراب ،
وذلك يقتضى الحرفية .

ص - وَجَمِيعُ الحُرُوفِ مَبْنِيَّةٌ .

ش - لما فَرَعْتُ من ذكر علامات الحرف ، وبيان ما اختلف فيه منه ،
ذكرت حكمه ، وأنه مبنى لا حظ لشيء من كلماته فى الإعراب .

ص - وَالكَلَامَ لَفْظٌ مُفِيدٌ .

ش - لما أَنهَيْتُ القَوْلَ فى الكلمة وأقسامها الثلاثة ؛ شَرَعْتُ فى تفسير
الكلام ؛ فذكرت أنه عبارة عن « اللفظ المفيد » . ونعنى باللفظ : الصَّوْتُ
المشتمل على بعض الحروف ، أو ما هو فى قوة ذلك ؛ فالأول نحو « رَجُلٌ »
و « فَرَسٌ » ، والثانى : كالضمير المستتر فى نحو « أَضْرِبْ » و « أَذْهَبْ » المقدر

(١) من الآية ١٤ من سورة سبأ .

بقولك « أنت » . ونعني بالمفيد ما يَصِحُّ الاكتفاء به ؛ فنحو « قام زيدٌ » كلام ؛ لأنه لفظ يصح الاكتفاء به ، وإذا كتبت « زيدٌ قائمٌ » مثلا ، فليس بكلام ؛ لأنه وإن صحح الاكتفاء به [لكنه] ليس بلفظ ، وكذلك إذا أشرت إلى أحد بالقيام أو القعود فليس بكلام ؛ لأنه ليس بلفظ .

* * *

ص — وَأَقْلُ اثْتِلَافِهِ مِنْ اِسْمَيْنِ ، كـ « زيدٌ قائمٌ » أَوْ فِعْلٍ وَاسْمٍ ، كـ « قامَ زيدٌ » .

ش — صُورُ تَأْيِيفِ الْكَلَامِ سِتٌّ ، وذلك لأنه يتألفُ مِنْ اِسْمَيْنِ ، أَوْ مِنْ فِعْلٍ وَاسْمٍ ، أَوْ مِنْ جُمْلَتَيْنِ ، أَوْ مِنْ فِعْلٍ وَاسْمَيْنِ ، أَوْ مِنْ فِعْلٍ وَثَلَاثَةِ اَسْمَاءَ ، أَوْ مِنْ فِعْلٍ وَأَرْبَعَةِ اَسْمَاءَ .

أما اثتلافه من اسمين ، فله أربع صور ؛ إحداها : أن يكونا مبتدأ وخبراً ، نحو « زيدٌ قائمٌ » ، الثانية : أن يكونا مبتدأ وفاعلًا سَدًّا مَسَدًّا الخبر ، نحو « أقائمُ الزيدانِ » ؛ وإنما جاز ذلك لأنه في قوة قولك : « أيقومُ الزيدانِ » ؛ وذلك كلام تامٌّ ، لا حاجة له إلى شيء ، فكذلك هذا ، الثالثة : أن يكونا مبتدأ ونائبًا عن فاعل سَدًّا مَسَدًّا الخبر ، نحو « أمضروبُ الزيدانِ » الرابعة : أن يكونا اسمَ فِعْلٍ وفاعلَه ، نحو « هيئاتُ العميقُ » فهيات : اسم فعل وهو بمعنى بُعد ، والعميقُ : فاعلُ به .

وأما اثتلافه من فعل واسم فله صورتان ؛ إحداها : أن يكون الاسم فاعلا ، نحو « قامَ زيدٌ » والثانية : أن يكون الاسمُ نائبًا عن الفاعل ، نحو « ضربَ زيدٌ » .

وأما اثتلافه من الجملتين فله صورتان أيضاً ؛ إحداها : جملة الشرط والجزاء ، نحو « إن قامَ زيدٌ قُمتُ » ، والثانية : جملة القسم وجوابه ، نحو « أحافُ بالله لزيدٌ قائمٌ » .

وأما اثتلافه من فعل واسمين فنحو « كانَ زيدٌ قائماً » .

وأما اثتلافه من فعل وثلاثة أسماء فنحو « علمتُ زيداً فأصيلاً » .

وأما اثتلافه من فعل وأربعة أسماء فنحو « أعلمتُ زيداً عمراً فأصيلاً » .

فهذه صور التأليف ، وأقل اثتلافه من اسمين ، أو من فعل واسم ، كما ذكرت ،

وما صرّختُ به - من أن ذلك هو أقل ما يتألف منه الكلام - هو مراد
الدعويين ، وعبارة بعضهم توهم أنه لا يكون إلا من أسمين ، أو من فعل واسم .

ص - فصل أنواع الإعراب أربعة : رفع ، ونصب ، في اسم وفعل ،
نحو « زيدٌ يقومُ » و « إن زيدا أن يقومَ » ، وجر في اسم ، نحو « زيدٍ » ،
وجزم في فعل ، نحو « لم يقم » ، فيرفع بضمة ، وينصب بفتحة ، ويجز
بكسرة ، ويجزم بحذف حركة .

ش - الإعراب : أثر ظاهر ، أو مقدر ، يجلبه العامل في آخر الكلمة
فالظاهر كالذي في آخر « زيد » في قولك « جاء زيدٌ » ، و « رأيتُ زيدا » ،
و « مررتُ بزيدا » ، والمقدر كالذي في آخر « ألقى » في قولك : « جاء ألقى » ،
و « رأيتُ ألقى » ، و « مررتُ بألقى » فإنك تقدر الضمة في الأول ، والفتحة
في الثاني ، والكسرة في الثالث ؛ لتعذر الحركة فيها ، وذلك المقدر هو الإعراب .

والإعراب جنس تحت أربعة أنواع : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم .
وهذه الأنواع الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام : قسم يشترك فيه الأسماء
والأفعال ، وهو الرفع والنصب ، تقول « زيدٌ يقومُ » و « إن زيدا أن يقومَ »
وقسم يختص به الأسماء ، وهو الجر ، تقول : « مررتُ بزيدا » وقسم يختص
به الأفعال ، وهو الجزم ، تقول : « لم يقم » .

ولهذه الأنواع الأربعة علامات تدل عليها ، وهي ضربان : علامات أصول ،
وعلامات فروع ؛ فالعلامات الأصول أربعة : الضمة للرفع ، والفتحة للنصب ،
والكسرة للجر ، وحذف الحركة للجزم ، وقد مثلت كلها .

والعلامات الفروع منحصرة في سبعة أبواب : خمسة في الأسماء ، واثنان في
الأفعال ، وسنمر بك هذه الأبواب مفصلة بابا بابا .

ص — إلا الأسماء الستة ، وهي أبوه ، وأخوه ، وحموها ، وهنوه ، وفوه ، وذومال ؛ فترقع بالواو ، وتنصب بالالف ، وتجر بالياء .

ش — هذا هو الباب الأول مما خرج عن الأصل ، وهو باب الأسماء الستة الممتلئة المضافة ، وهي : أبوه ، وأخوه ، وحموها ، وهنوه ، وفوه ، وذومال ، فإنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة ، وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة ، وتجر بالياء نيابة عن الكسرة ، تقول : « جاءني أبوه » و « رأيتُ أباهُ » و « مررتُ بأبيه » وكذلك القول في الباقي .

وشرطُ إعراب هذه الأسماء بالحرُوفِ المذكورةِ ثلاثةُ أمور :

أحدها : أن تكون مُفْرَدَةً ؛ فلو كانت مُثْنَةً أُعْرِبَتْ بالالف رفعاً ، وبالياء جرّاً ونصباً ، كما تُعْرَبُ كلُّ تَثْنِيَّةٍ ، تقول : « جاءني أبوانِ » و « رأيتُ أبوينِ » و « مررتُ بأبوينِ »^(١) وإن كانت مجموعة جمع تكسير أعربت بالحركات على الأصل كقولك : « جاءني أبأوك » و « رأيتُ أبأك » و « مررتُ بأبأك »^(٢) ، وإن كانت مجموعة جمع تصحيح أعربت بالواو رفعاً ، وبالياء جرّاً ونصباً ، تقول : « جاءني أبونَ » و « رأيتُ أبينَ » و « مررتُ بأبينَ » ولم يجمع منها هذا الجمع إلا الأبُ والأخُ والحُمُّ^(٣) .

الثاني : أن تكون مُكَبَّرَةً ؛ فلو صغرت أعربت بالحركات نحو « جاءني أبيك » و « رأيتُ أبيك » و « مررتُ بأبيك » .

الثالث : أن تكون مُضَافَةً ؛ فلو كانت مفردة غير مُضَافَةٍ أعربت أيضاً بالحركات

(١) ومنه قوله تعالى : (ورفع أبويه على العرش) وقوله : (ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب كما أتمها على أبويك من قبل) .

(٢) ومنه قوله جل ذكره : (آباؤكم وأبناؤكم) وقوله تعالت كلمته : (قل إن كان آباؤكم)

(٣) ومنه قول الشاعر ، وهو زياد بن واصل السلمي ، وأنشده سييويه (٢-١٠١)

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْنُواتِنَا بَكَيْنَ وَفَدَّ يَدِنَا بِالْأَيْدِنَا

وقول الآخر ، وهو عقيل بن علفة للرى :

وَكَانَ بَنُو فَزَارَةَ شَرَّ قَوْمٍ وَكَفْتُ لَهُمْ كَشَرُ بَنِي الْأَخِيمِنَا

نحو « هَذَا أَبٌ » و « رَأَيْتُ أَبَا » و « مَرَرْتُ بِأَبٍ »^(١) .
ولهذا الشرط الأخير شرطٌ ، وهو أن يكون المضافُ إليه غيرَ ياء المتكلم ؛
فإن كان ياء المتكلم أعربت أيضاً بالحركات ، لـكـها تكون مُقدَّرة ، تقول :
« هَذَا أَبِي » و « رَأَيْتُ أَبِي » و « مَرَرْتُ بِأَبِي » ؛ فيكون آخرها مكسوراً
في الأحوال الثلاثة ، والحركات مُقدَّرة فيه ، كما تقدّر في جميع الأسماء المضافة إلى
الياء ، نحو « أَبِي » و « أَخِي » و « حَمِي » و « غُلَامِي » .
واستغنيتُ عن اشتراط هذه الشروط لكوني لفظتُ بها مفردة مكبرةً ،
مضافة إلى غير ياء المتكلم .

وإنما قلت : « وَحَمُوهَا » ، فَأَضَفْتُ الحَمَّ إلى ضمير المؤنث ؛ لأبين أن الحم أقاربُ
زوج المرأة ، كأبيه ، وعمه ، وابن عمه ، على أنه ربما أطلق على أقارب الزوجة .
و « الهنُّ » قيل : اسم يُكْنَى به عن أسماء الأجناس ، كرجل وفرس ، وغير
ذلك ، وقيل : عما يستقبح التهرج به ، وقيل : عن الفرَجِ خاصة .

* * *

ص — وَالْأَفْصَحُ اسْتِعْمَالُ الِهْنِ كَعَدِيدٍ .
ش — إِذَا اسْتَعْمَلَ الْهَنْ غَيْرَ مِضَافٍ كَانَ بِالْإِجْمَاعِ مَنْقُوصاً ، أَيْ : مَحْذُوفِ الْاَلَامِ
مَعْرَباً بِالْحَرَكَاتِ كَسَائِرِ أَخْوَاتِهِ ، تَقُولُ : « هَذَا هَنْ » و « رَأَيْتُ هَنًا » و « مَرَرْتُ
بِهَنْ » كما تقول : « يُعْجِبُنِي غَدٌّ » و « أَصُومُ غَدًا » و « اعْتَكَفْتُ فِي غَدٍ »^(٢) .
وإذا استعمل مضافاً لجمهور العَرَبِ تستعمله كذلك ؛ فتقول : « جَاءَ هَنَّاكَ »
و « رَأَيْتُ هَنَّاكَ » و « مَرَرْتُ بِهَنَّاكَ » كما يفعلون في غَدِكَ ، وبعضهم يُجْرِيهِ مُجْرَى
أبٍ وَأَخٍ ؛ فيعربه بالحروف الثلاثة ، فيقول : « هَذَا هَنُوكِ » و « رَأَيْتُ هَنَّاكِ » ،

(١) ومنه قوله سبحانه : (إن له أبا) وقوله سبحانه : (وله أخ) وقوله جلّت كلمته : (إن
يسرق فقد سرق أخ له) ومن ذلك قول الشاعر ، وقد أنشده ابن منظور في لسان العرب :

هِيَ مَا كُنْتِي وَتَرْتُ عُمُ أَنْتِي لَهَا حَمٌ

(٢) كذا ، وليس هذا التمثيل بمستقيم ، والدقيق أن تقول « اعتكف في غد »
بفعل مضارع ؛ لأنه هو الصالح للمستقبل .

و « مَرَزْتُ بِهَيْبَتِكَ » ، وهي لغة قليلة ، ذكرها سيديويه ، ولم يتطالع عليها الفرّاء ، ولا الزجاجي ، فأسقطاه من عدّة هذه الأسماء ومدّها ما خمسة .

ص — وَالْمَثْنَى كـ « الزَّيْدَانِ » ؛ فَيُرْفَعُ بِالْأَلِفِ ، وَجَمْعُ أَذْكَرِ السَّلَامِ ، كـ « الزَّيْدُونَ » فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ ، وَيُجْرَانِ وَيُنْصَبَانِ بِالْيَاءِ ، وَ « كَلَا » وَ « كَلْتَا » مَعَ الضَّمِيرِ كَالْمَثْنَى ، وَكَذَا « اثْنَانِ ، وَاثْنَتَانِ » مُطْلَقًا ، وَإِنْ رُكِبَا ، وَ « أَوْلُو » وَ « عِشْرُونَ » وَأَخَوَاتُهُ ، وَ « عَالَمُونَ » وَ « أَهْلُونَ » وَ « وَابِلُونَ » وَ « أَرْضُونَ » وَ « سِنُونَ » وَ « بَابُهُ » ، وَ « بَنُونَ » وَ « عَائِمُونَ » وَشِبْهُهُ — كَالْجَمْعِ .

ش — الباب الثنائي والباب الثالث مما خرج عن الأصل : المثني كـ « الزَّيْدَانِ » وَ « الْعُمَرَانِ » وَجَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّلَامِ كـ « الزَّيْدُونَ » وَ « الْعُمَرُونَ » .
أما المثني فإنه يرفع بالالف نيابة عن الضمة ، وَيُجْرُ وَيُنْصَبُ بِالْيَاءِ نيابة عن الكسرة والفتحة ؛ تقول : « جَاءَنِي الزَّيْدَانِ » ، وَ « رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ » ، وَ « مَرَزْتُ بِالزَّيْدَيْنِ » .

وحلوا عليه في ذلك أربعة ألفاظ : لفظين بشرط ، ولفظين بغير شرط .
فاللفظان اللذان بشرط : « كَلَا » وَ « كَلْتَا » وَشَرَطُهَا أَنْ يَكُونَ مضافين إلى الضمير ؛ تقول : « جَاءَنِي كِلَاهُمَا » ، وَ « رَأَيْتُ كِلَيْهِمَا » ، وَ « مَرَزْتُ بِكِلَيْهِمَا » ؛ فإن كانا مضافين إلى الظاهر كانا بالألف على كل حال ؛ تقول : « جَاءَنِي كِلَا أَخَوَيْكَ » وَ « رَأَيْتُ كِلَا أَخَوَيْكَ » وَ « مَرَزْتُ بِكِلَا أَخَوَيْكَ » فيكون إعرابهما حينئذٍ بحركات مُقَدَّرَةٌ في الألف ؛ لأنهما مقصوران كَالْفَتْحَى وَالْمَعْصَا ، وكذا القول في كِلْتَا ، تقول : « كِلْتَاهُمَا » رَفْعًا ، وَ « كِلْتَيْهِمَا » جَرًّا وَنَصْبًا ، وَ « كِلْتَا أُخْتَيْكَ » بالألف في الأحوال كلها .

واللفظان اللذان بغير شرط : « اثْنَانِ » وَ « اثْنَتَانِ » ؛ تقول : « جَاءَنِي اثْنَانِ » وَ « رَأَيْتُ اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ » وَ « مَرَزْتُ بِاثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ » فمعرّبهما

إعراب المثني ، وإن كانا غير مضافين ، وكذا تعربهما إعرابه إذا كانا مضافين للضمير ، نحو «أَنتَماهُم» أو للظاهر نحو «أَنتَما أَخَوَينِكَ» أو كانا مركبين مع العشرة ، نحو «جاءني أنتَما عَشَرَ» و «رأيت أنتَني عَشَرَ» و «مَرَرْتُ بِأَنتَني عَشَرَ»^(١) .
وأما جمع المذكر السالم فإنه يرفع بالواو ، ويجر وينصب بالياء ، تقول : «جاءني الزَّيْدُونَ» و «رأيت الزَّيْدِينَ» و «مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ» .
وحملوا عليه في ذلك أفاضلاً :

منها «أولُو» قال الله تعالى : (وَلَا ياتِلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى)^(٢) ، فأولُو : فاعلٌ ، وعلامة رفعه الواو ، وأولِي : مفعولٌ ، وعلامة نصبه الياء ، وقال تعالى : (إِنْ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٌ لِأُولِي الْأَبْأَبِ)^(٣) ؛ فهذا مجرور ، وعلامة جره الياء .

ومنها «عِشْرُونَ» وأخواته إلى التسعين ، تقول : «جاءني عِشْرُونَ» و «رأيت عِشْرِينَ» و «مررت بِعِشْرِينَ» وكذلك تقول في الباقي .
ومنها «أهلُونَ» قال الله تعالى : (شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا)^(٤) (مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ)^(٥) (إلی أَهْلِيهِمْ أَبَدًا)^(٦) الأول فاعل ، والثاني مفعول ، والثالث مجرور .

ومنها «وَأَبِلُونَ» وهو جمع لوابِلٍ ، وهو اللَّطَرُ الغزير .
ومنها «أَرْضُونَ» بتحريك الراء ، ويجوز إسكانها في ضرورة الشعر .
ومنها «سِنُونَ» وبابه ، وهو كل [اسم] ثلاثي حُذفت لامه وَعُوِّض عنها هاء

(١) وقد بقي عليه مما يلحق بالمثني : ما سمى به مما أصله مثني ، نحو حسنين ومحمدين وسبعين ، وقد كان من الحق عليه أن يذكره ، كما ذكر في الملحق بالجمع السالم ما سمى به ، وهذا النوع يعرب كإعراب المثني بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا ، وفيه لغة أخرى وهي أن يلزم الألف ويعرب بحركات على النون كالمفعول من الصرف .

(٢) من الآية ٢٢ من سورة النور (٣) من الآية ٢١ من سورة الزمر

(٤) من الآية ١١ من سورة الفتح (٥) من الآية ٨٩ من سورة المائدة

(٦) من الآية ١٢ من سورة الفتح

التأنيث ولم يُكسّر، ألا ترى أن سَنَةً أصلها سَنَوٌ أو سَنَهٌ ؛ بدليل قولم في الجمع بالآلف والتاء « سَنَوَاتٍ » أو « سَنَهَاتٍ » فلما حذفوا من المفرد اللام ، وهي الواو أو الهاء ، وَعَوَضُوا عنها هاء التأنيث ، أَرَادُوا في جمع التكسير أن يجعلوه على صورة جمع المذكر السالم ، أعني مختوماً بالواو والنون رفعاً ، وبالياء والنون جرّاً ونصباً ؛ ليكون ذلك جَبْراً لما فاته من حذف اللام ، وكذلك القولُ في نظائره ، وهي : عِضَةٌ وَعِضُونَ ، وَهَزَةٌ وَهَزُونَ ، وَثَبَةٌ وَثَبُونَ ، وَقِلَةٌ وَقُلُونَ ، ونحو ذلك ، قال الله تعالى : (الَّذِينَ جَمَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ)^(١) (عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ حَزِينَ)^(٢) .

ومما حُجِّلَ على جمع المذكر السالم في الإعراب « بَنُونَ » .
وكذلك « عَلِيُّونَ » وما أشبهه مما سمي به من الجموع ، ألا ترى أن عَلِيَّينَ في الأصل جمعِ إِبِلٍ ؛ فنقل عن ذلك المعنى وسمى به أعلى الجنة ، وَأَعْرَبَ هذا الإعرابَ نظراً إلى أصله ، قال الله تعالى : (كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لِنِي عَالِيِينَ وَمَا أَذْرَاكَ مَا عَلِيُّونَ)^(٣) ؛ فعلى ذلك إذا سميت رجلاً بـ « زيدون » قلت « هذا زيدون » وَ « رأيتُ زيدين » وَ « مررتُ بزَيدَين » فتعربه كما كنت تعربه حين كان جمعاً .

ص — وَ « أُولَاتُ » وَمَا جُمِعَ بِالْفِ وَتَاءَ مَزِيدَتَيْنِ ، وَمَا سُمِّيَ بِهِ مِنْهُمَا ، فَيُنْصَبُ بِالْكَسْرِ نَحْوُ (خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ) وَ (أَصْطَفَى الْبَنَاتِ) .
ش — الباب الرابع مما خرج عن الأصل : ما جُمِعَ بِالْفِ وَتَاءَ مَزِيدَتَيْنِ كَ « هِنْدَاتٍ » وَ « زَيْنَبَاتٍ » ؛ فإنه ينصب بالكسرة نيابةً عن الفتحمة ، تقول : « رَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ وَالزَّيْنَبَاتِ » قال الله تعالى : (خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ)^(٤) وَ (أَصْطَفَى الْبَنَاتِ)^(٥) فأما في الرفع والجر فإنه على الأصل ، تقول : « جاءتْ الْهِنْدَاتُ » فترفعه بالضمة ، وَ « مررتُ بِالْهِنْدَاتِ » فتجره بالكسرة .

(١) من الآية ٩١ من سورة الحجر (٢) من الآية ٣٧ من سورة المعارج
(٣) الآيتان ١٩ و ١٨ من سورة اللطيفين (٤) من الآية ٥٤ من سورة العنكبوت
(٥) من الآية ١٥٣ من سورة الصافات .

ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثاً بالمعنى كـ « هند وهنديات » أو بالتاء كـ « طَلْحَة وَطَلْحَات » أو بالتاء والمعنى جميعاً كـ « فاطمة وفاطمت » أو بالألف المقصورة كـ « حُبْلَى وَحُبْلِيَّات » أو الممدودة كـ « صَحْرَاءُ وَصَحْرَاوَات » أو يكون مُسَمَّاه مذكراً كـ « إِصْطَبِيلٌ وَإِصْطَبِيلَات » وَ « حَمَامٌ وَحَمَامَات » .
وكذلك لا فرق بين أن يكون قد سَلِمَتْ بِذِيَّةٍ واحدة كـ « ضَخْمَةٌ وَضَخْمَات » أو تَفِيْرَتْ كـ « سَجْدَةٌ وَسَجْدَات » وَ « حُبْلَى وَحُبْلِيَّات » وَ « صَحْرَاءُ وَصَحْرَاوَات » ألا ترى أن الأول محركٌ وَسَطُهُ ، والثاني قَلْبَتٌ ألفه ياء ، والثالث قلبت همزته واواً ، ولذلك عَدَلْتُ عن قول أكثرهم : جمع المؤنث السالم ، إلى أن قلت : الجمع بالألف والتاء^(١) ؛ لأعمَّ جمعَ المؤنث وجمعَ المذكر^(٢) ، وما سلم فيه المفرد وما تغير .

وقيدت الألف والتاء بالزيادة ليخرج نحو « بَيْتٌ وَأَبْيَات » وَ « مَيْتٌ وَأَمْوَات » فإن التاء فيهما أصلية ؛ فينصبان بالفتحة على الأصل ، تقول « سَكَنْتُ أَيْبَاتًا » وَ « حَضَرْتُ أَمْوَاتًا » قال الله تعالى : (وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ)^(٣) ، وكذلك نحو « قُضَاةٌ » وَ « غُرَاةٌ » فإن التاء فيهما وإن كانت زائدة إلا أن الألف فيهما أصلية ؛ لأنها منقلبة عن أصل ، ألا ترى أن الأصل قُضِيَّةٌ وَغُرْوَةٌ ؛ لأنها من قُضِيْتُ وَغُرْوْتُ ، فلما تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين ؛ فلذلك ينصبان بالفتحة على الأصل ، تقول « رَأَيْتُ قُضَاةً وَغُرَاةً » .

ص — وَمَا لَا يَنْصَرِفُ ، فَيُجْرَى بِالْفَتْحَةِ نَحْوُ « بِأَفْضَلٍ مِنْهُ » إِلَّا مَعَ أَلِ نَحْوِ « بِالْأَفْضَلِ » أَوْ الْإِضَافَةِ نَحْوِ « بِأَفْضَلِكُمْ » .

(١) هو تابع في ذلك لإمام المتأخرين وقدوة العلماء العلامة ابن مالك ، وذلك قوله في الخلاصة (الألفية) :

وَمَا بَتَا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجُرِّ وَفِي النُّصْبِ مَعَا
(٢) جمع المؤنث هو الذي مفرده مؤنث بالمعنى وحده كزئب أو مع التاء كفاطمة وجمع المذكر هنا أراد به الذي مفرده مؤنث بالتاء وحدها كحمزة وطلحة ، أو ما كان نحو حمام وإصطبل
(٣) من الآية ٢٨ من سورة البقرة .

ش — الباب الخامس مما خرج عن الأصل : ما لا ينصرف ، وهو ما فيه
 هِلْتَانِ فرعيتان من عَلَلٍ نَسَع ، أو وَاحِدَةٌ منها تقومُ مقامهما ؛ فالأول كـ «فاطمة»
 فإن فيه التعريفَ والتأنيثَ ، وهما علمتان فرعيتان عن التنكير والتذكير ، والثاني
 نحو «مَسَاجِدَ» و «مَصَابِيحَ» ؛ فإنهما جَمْعَانِ ، والجمعُ فرعٌ عن المفرد ،
 وصيغتهما صيغة مُنتَهَى الجموع ، ومعنى هذا أن مَفَاعِلَ وَمَفَاعِيلَ وَقَفَّتِ الجموعُ
 عندهما وانتهت إليهما فلا تتجاوزهما ؛ فلا يجمعان مرة أخرى ، بخلاف غيرها من
 الجموع فإنه قد يجمع ، تقول : كَلْبٌ وَأَكْلَبٌ كَفَلَسٌ وَأَفْلَسٌ ، ثم تقول :
 أَكْلَبٌ وَأَكْلَابٌ ، ولا يجوز في «أكلاب» أن يجمع بعدُ ، وكذا أَغْرُبٌ
 وأَعْرَابٌ ؛ فلا يجوز في أَعْرَابٍ أن يجمع كما يُجْمَعُ أَكْلَبٌ عَلَى أَكْلَابٍ وَأَصَالٌ عَلَى
 أَصَائِلٍ ؛ فكانَ الجمعُ قد تكرر فيهما ؛ فنزل لذلك منزلة جمعين ، وكذلك «صَحْرَاءُ»
 و «حُبْلَى» فإن فيهما التأنيث وهو فرعٌ عن التذكير ، وهو تأنيث لازم ، مُنْزَلٌ
 لزومه منزلة تأنيثِ ثَانٍ ، ولهذا الباب مكان يأتي شرحه فيه إن شاء الله تعالى .

وحكمه أن يُجْرَى بالفتحة نيابة عن الكسرة ، حملوا جرّه على نصبه كما عكسوا
 ذلك في الباب السابق ؛ تقول : «مَرَرْتُ بِفَاطِمَةَ وَمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ وَصَحْرَاءَ»
 فتفتحها كما تفتحها إذا قلت : «رَأَيْتُ فَاطِمَةَ وَمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ وَصَحْرَاءَ» قال
 الله تعالى : (وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ)^(١) وقال
 تعالى : (يَتَمَلَّوْنَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبَ وَتَمَاثِيلَ)^(٢) .

ويستثنى من ذلك صورتان ؛ إحداهما : أن تدخل عليه «أل» والثانية أن يضاف ؛
 فإنه يجر فيهما بالكسرة على الأصل ؛ فالأولى نحو (وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ)^(٣)
 والثانية نحو (فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ)^(٤) وتمثيلي في الأصل بقولي بأفضالكم أولى من تمثيلي
 بعضهم بقوله «مَرَرْتُ بِعِشْمَانِيَا» ؛ فإن الأعلام لا تضاف حتى تُنَكَّرَ ، فإذا صار نحو
 عثمان نكرة زال منه أحدُ السببين المانعين له من الصرف ، وهو العلمية ؛ فدخل في

(١) من الآية ١٦٣ من سورة النساء (٢) من الآية ٣١ من سورة سبأ

(٣) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة (٤) من الآية ٤ من سورة التين

باب ما ينصرف ، وليس الكلام فيه ، بخلاف « أَفْضَلَ » ؛ فإن مانعه من الصرف الصفة ووزن الفعل ، وهما موجودان فيه أضفته أم لم تُضِفْهُ ، وكذلك تمثيلي بالأفضل أولى من تمثيل بعضهم بقوله :

١٢ - رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا

[شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ]

١٢ - هذا البيت من كلام ابن ميادة ، واسمه الرماح بن أبرد بن ثوبان ، وميادة: اسم أمه ، وهو أحد الشعراء المقدمين الفصحاء المحتج بشعرهم ، والبيت من قصيدة له يمدح فيها أبا العباس الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة ، منهم للؤلؤف في كتابه « أوضح للمسالك » (رقم ١٩) وقد أنشده فيه مراراً (ج ١ ص ١٥٨ و٦٣ بتحقيقنا) ومنهم الأشموني (رقم ٣٥) وذكره السيوطي في تاريخ الخلفاء (ص ٩٨) .

اللغة : « أعباء الخِلافة » الأعباء : جمع عبء - بكسر العين وسكون الباء وآخره همزة - وهو الحمل الذي يشقل عليك ، ويروى في مكانه « بأحناء الخِلافة » والأحناء : جمع حنو - بوزن عبء - وهو ناحية الشيء ، و « كاهله » أصل الكاهل ما بين الكتفين ، ويكنى بشدة الكاهل عن القوة وعظيم التحمل لمهام الأمور .

المعنى: يمدح الوليد بن يزيد بأنه مبارك ميمون النقيبة، قوى على تحمل مهام الخِلافة ، عظيم الاضطلاع بأهوالها ، كثير الالتفات إلى فواحشها المختلفة ، يدبرها ويهيمن عليها .
الإعراب: «رأيت» فعل ماض وفاعله ، ورأى هنا يجوز أن تكون بصرية فلا تحتاج إلا إلى مفعول واحد ، ويجوز أن تكون علمية تحتاج إلى مفعولين يكون أصلهما مبتدأ وخبراً « الوليد » مفعول به لرأى منصوب بالفتحة الظاهرة «ابن» نعت للوليد منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وابن مضاف و «اليزيد» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «مباركاً» مفعول ثان لرأى إذا جعلتها علمية، وحال من الوليد الذي هو المفعول إذا جعلتها بصرية «شديداً» معطوف على قوله مباركاً بحرف عطف محذوف «بأعباء» البناء حرف جر ، وأعباء : مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشديد ، وأعباء مضاف و «الخِلافة» مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « كاهله » كاهل : فاعل بشديد؛ لأن شديداً صفة مشبهة تعمل عمل الفعل ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وكاهل مضاف والهاء ضمير غائب عائد إلى الوليد مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر ، وسكن لأجل الوقف .

لأنه يحتمل أن يكون قَدَّرَ في « يزيد » الشِّيَاعَ فصار نكرة ، ثم أدخل عليه « أل » للتعريف ؛ فعلى هذا ليس فيه إلا وَزْنُ الفعل خاصةً ، ويحتمل أن يكون باقياً على علميته و « أل » زائدة فيه كما زعم مَنْ مَثَّلَ به .

ص — وَالْأَمْثِلَةُ الْخَمْسَةُ ، وَهِيَ : تَفَعَّلَانَ ، وَتَفَعَّلُونَ ، بِالْيَاءِ وَالنَّوْءِ فِيهِمَا ، وَتَفَعَّلِينَ ؛ فَتُرْفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ ، وَتُجْزَمُ وَتُنْصَبُ بِحَذْفِهَا ، نَحْوُ : (فَإِنْ لَمْ تَفَعَّلُوا وَلَنْ تَفَعَّلُوا) .

ش — الباب السادس مما خرج عن الأصل : الأمثلة الخمسة .

الشاهد فيه : قوله « الزيد » فإن « أل » في هذه الكلمة تحتمل أمرين ؛ الأمر الأول : أن تكون للتعريف ، والأمر الثاني : أن تكون زائدة .

فأما الأمر الأول فإنه يتأتى إذا كان الشاعر — قبل أن يدخل « أل » عليه — قد قصد تنكيره فصار شائعاً شيوع رجل ونحوه من النكرات ، ثم أدخل بعد ذلك « أل » للدلالة على التعريف ، فصار كالرجل ونحوه مما دخلت عليه أل لقصد التعريف ، فإذا كان الأمر كذلك لم يكن في « يزيد » علتان فرعيتان ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى ، بل يكون فيه علة واحدة وهى وزن الفعل ، لأن العملية قد زالت عند قصد التنكير ، وإذا كان فيه علة واحدة لم يكن ممنوعاً من الصرف ؛ فلا يصح التمثيل به للممنوع من الصرف الذى يجر بالكسرة لدخول الألف واللام عليه .

والأمر الثاني : أن تكون « أل » قد زيدت فيه للضرورة بسبب اتصاله فى اللفظ بالوليد الذى دخلت عليه « أل » للمح الأصل ، وإذا كانت « أل » زائدة كانت العملية باقية ؛ فيكون فيه العلتان العملية ووزن الفعل ؛ فيكون من الممنوع من الصرف الذى يجر بالكسرة لدخول « أل » عليه .

هذا بيان ما قصد إليه المؤلف من إنشاد هذا البيت فى هذا للوضع .

واعلم أن المؤلف قد استشهد بهذا البيت فى بعض كتبه منها « أوضح المسالك » على أن « أل » فى « الزيد » زائدة ضرورة ، وصرح بأن قصد التنكير الذى ذكره ههنا مما لا تقوم عليه حجة ظاهرة ؛ فلا محل لتفضيل تمثيله للممنوع من الصرف الذى يجر بالكسرة بسبب دخول أل عليه على تمثيل غيره بهذا البيت ، من قبل أن الوجه الآخر الذى جعل احتمالاً سبباً للتفضيل ليس مما يصح التعويل عليه ، كما ذكر هو نفسه فى غير هذا الكتاب .

وهي : كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين نحو « يَقُومَانِ » للغائبين
وَ « تَقُومَانِ » للحاضرين ؛ أو واو الجمع ، نحو « يَقُومُونَ » للغائبين ،
وَ « تَقُومُونَ » للحاضرين ؛ أو ياء المخاطبة نحو « تَقُومِينَ » .

وحكم هذه الأمثلة الخمسة أنها تُرْفَعُ بثبوت النون نيابةً عن الضمة ، وتجزم
وتنصب بحذفها نيابةً عن السكون والفتحة ؛ تقول : « أَنْتُمْ تَقُومُونَ » وَ « لَمْ
تَقُومُوا » وَ « لَنْ تَقُومُوا » رفعت الأولى لخلوه من الناصب والجازم ، وجعلت
علامة رفعه النون ، وجزمت الثاني بلم ، ونصبت الثالث بان ، وجعلت علامة النصب
والجزم حذف النون ، قال الله تعالى : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا)^(١) الأول
جازم ومجزوم ، والثاني ناصب ومنصوب ، وعلامة الجزم والنصب الحذف .

ص — وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرِ ؛ فَيُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ ، نَحْوُ
« لَمْ يَنْزُ » وَ « لَمْ يَخْشَ » وَ « لَمْ يَزَمْ » .

ش — هذا الباب السابع مما خرج عن الأصل ، وهو الفعل [المضارع] المعتل
الآخر ، نحو « يَنْزُو » وَ « يَخْشَى » وَ « يَزِمِي » .

فإنه يجزم بحذف آخره ؛ فينوبُ حذفُ الحرفِ عن حذفِ الحركة ، تقول :
« لَمْ يَنْزُ » وَ « لَمْ يَخْشَ » وَ « لَمْ يَزَمْ » .

ص — فَضْلٌ : تُقَدَّرُ جَمِيعُ الْحَرَكَاتِ فِي نَحْوِ : غَلَابِي وَالْفَتَى ، وَيُسَمَّى
الثاني مقصوراً ، وَالضَّمَّةُ وَالكَسْرَةُ فِي نَحْوِ : الْقَاضِي ، وَيُسَمَّى مَنْقُوصاً ،
وَالضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ : يَخْشَى ، وَالضَّمَّةُ فِي نَحْوِ : يَدْعُو وَيَقْضِي ، وَتَظْهَرُ
الْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ : « إِنَّ الْقَاضِيَ لَنْ يَقْضِيَ وَلَنْ يَدْعُو » .

ش — علامة الإعراب على ضربين : ظاهرة ، وهي الأصل ، وقد تقدمت
أمثلتها ، ومقدرة ؛ وهذا الفصل معقودٌ لذكرها .

فالذى يُقَدَّرُ فيه الإعرابُ خمسةُ أنواعٍ :

أحدها : ما يُقَدَّرُ فيه حركاتُ الإعرابِ جميعُها ؛ لكونِ الحرفِ الآخرِ منه لا يقبلُ الحركةَ لذاته ، وذلك الاسمُ المقصور ، وهو « الذى آخِرُهُ ألفٌ لازمةٌ » نحو « الفَتَى » تقول « جاء الفَتَى » و « رأيتُ الفَتَى » و « مررتُ بالفَتَى » فتقدرُ فى الأولِ ضمةً ، وفى الثانى فتحةً ، وفى الثالثِ كسرةً ؛ ومُوجِبُ هذا التقدير أن ذاتَ الألفِ لا تُقبَلُ الحركةَ لذاتها .

الثانى : ما يُقَدَّرُ فيه حركاتُ الإعرابِ جميعُها ، لا لكونِ الحرفِ الآخرِ منه لا يقبلُ الحركةَ لذاته ، بل لأجل ما اتصل به ، وهو الاسمُ المضافُ إلى ياءِ المتكلمِ ، نحو « غُلَامِي » و « أَخِي » و « أَبِي » ، وذلك لأن ياءَ المتكلمِ تستدعى انكسار ما قبلها لأجل المناسبةِ ، فاشتغالُ آخِرِ الاسمِ الذى قبلها بكسرةِ المناسبةِ مَنَعَ من ظهورِ حركاتِ الإعرابِ فيه .

الثالث : ما يُقَدَّرُ فيه الضمةُ والكسرةُ فقط للاستتقالِ ، وهو الاسمُ المنقوصُ ، ونعنى به الاسمَ الذى آخِرُهُ ياءٌ مكسورةٌ ما قبلها « كَالقَاضِي » و « الداعِي » .

الرابع : ما تُقَدَّرُ فيه الضمةُ والفتحةُ للتعذرِ ، وهو الفعلُ المعتلُ بالألفِ ، نحو « يَخْشَى » تقول « يَخْشَى زَيْدٌ » و « لَنْ يَخْشَى عمرو » فتقدرُ فى الأولِ الضمةُ ، وفى الثانى الفتحةُ ؛ لتعذرِ ظهورِ الحركةِ على الألفِ .

الخامس : ما تُقَدَّرُ فيه الضمةُ فقط ، وهو الفعلُ المعتلُ بالواوِ ، نحو « زَيْدٌ يَدُهُ » وبالياءِ نحو « زَيْدٌ يَرْمِي » .

وتظهر الفتحةُ خلفتها ، على الياءِ فى الأسماءِ والأفعالِ ، وعلى الواوِ فى الأفعالِ ^(١) ، كقولك « إِنَّ القَاضِيَّ لَنْ يَقْضِيَ ، وَلَنْ يَدْعُوَ » قال اللهُ تعالى : (أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ) ^(٢)

(١) ليس فى كلامِ العربِ اسمٌ معربٌ آخره واوٌ مضمومٌ ما قبلها ؛ فلا جرم لم يذكر المؤلف الواوِ إلا فى الأفعالِ .

(٢) من الآية ٣١ من سورة الأحقاف .

(لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا) (١) (لَنْ نَدْفُوَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا) (٢) .

ص — فصل : يُرْفَعُ الْمُضَارِعُ خَالِيًا مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ ، نَحْوُ « يَقُومُ زَيْدٌ »
ش — أجمع النحويون على أن الفعل المضارع إذا تجرّد من الناصب والجازم
كان صرفوعاً ، كقولك « يَقُومُ زَيْدٌ ، وَيَقْعُدُ عَمْرُو » ، وإنما اختلفوا في تحقيق
الرافع له : ماهو ؟ فقال الفراء وأصحابه : رافعُهُ نَفْسُ تَجْرُدِهِ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ ،
وقال الكسائى : حُرُوفُ الْمُضَارَعَةِ ؛ وقال ثعلب : مُضَارَعَتُهُ لِلْإِسْمِ ، وقال
البصريون : حُلُولُهُ مَحَلَّ الْإِسْمِ ، قالوا : ولهذا إذا دخل عليه نحو « أَنْ وَلَنْ وَلَمْ
وَلَمَّا » امتنع رَفَعُهُ ؛ لأن الاسم لا يقع بعدها ؛ فليس حينئذٍ حالاً محلّ الاسم .
وأصحُّ الأقوالِ الأولُ ، وهو الذى يجرى على ألسنة العربيين ، يقولون :
صرفوع لتجرده من الناصب والجازم .

وَيُفْسِدُ قَوْلَ الْكَسَائِيِّ أَنَّ جُزْءَ الشَّيْءِ لَا يَفْعَلُ فِيهِ ، وَقَوْلَ ثَعْلَبٍ أَنَّ الْمُضَارَعَةَ
إِنَّمَا اقْتَضَتْ إِعْرَابَهُ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ ، ثُمَّ يَحْتَاجُ كُلُّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِعْرَابِ إِلَى
عَامِلٍ يَقْتَضِيهِ ، ثُمَّ يُلْزَمُ عَلَى الْمَذْهَبِينَ أَنَّ يَكُونُ الْمُضَارِعُ مَرْفُوعاً دَائِماً ، وَلَا قَائِلَ بِهِ .
وَيَرُدُّ قَوْلَ الْبَصْرِيِّينَ ارْتِفَاعُهُ فِي نَحْوِ « هَلَّا يَقُومُ » لِأَنَّ الْإِسْمَ لَا يَقَعُ بَعْدَ
حُرُوفِ التَّحْضِيضِ (٣) .

ص — وَيُنْصَبُ بِلَنْ ، نَحْوُ « لَنْ نَبْرَحَ » .

ش — لما انقضى الكلام على الحالة التى يرفع فيها المضارع ثنى بالكلام على
الحالة التى يُنْصَبُ فِيهَا ، وذلك إذا دخل عليه حرفٌ من حروف أربعة ، وهى :

(١) من الآية ٣١ من سورة هود (٢) من الآية ١٤ من سورة الكهف .
(٣) قد أجيب عن هذا الاعتراض بأن الرفع ثابت فى الفعل المضارع قبل دخول
حرف التحضيض عليه ، فلما دخل حرف التحضيض لم يغير ما كان ؛ لأن أثر العامل
لا يزيله إلا عامل آخر ، ونظير هذا المثال حرف التنفيس فى نحو « سيقوم » ، وهو وارد
أيضا على كلام البصريين ، ومدفوع بما ذكرناه .

لَنْ ، وَكَيْ ، وَإِذَنْ ، وَأَنْ ، وبدأ بالكلام على « لَنْ » لأنها مُلَازمة للنصب ، بخلاف البواقى ، وَخَتَمَ بالكلام على « أَنْ » لطول الكلام عليها .

وَ « لَنْ » حرفٌ يفيد النفي والاستقبال ، بالاتفاق ، ولا يقتضى تأبيداً خلافاً للزخشرى فى أنموذجه ، ولاتماً كيداً ، خلافاً له فى كشافه ، بل قولك « لَنْ أَقُومَ » محتملٌ لأن تريد بذلك أنك لا تقوم أبداً ، وأنتك لا تقوم فى بعض أزمنة المستقبل ، وهو موافقٌ لقولك « لا أقوم » فى عدم إعادة التأكىد .

ولا تقع « لَنْ » للدعاء خلافاً لابن السراج ، ولا حُجَّةٌ له فيما استدل به من قوله تعالى : (قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ)^(١) مُدْعِياً أَنْ معناه فاجعلنى لا أكون ؛ لإمكان حملها على النفى المحض ، ويكون ذلك معاهدةً منه لله سبحانه وتعالى ألا يُظاهر مُجرماً جزاءً لتلك النعمة التى أنعم بها عليه ، ولا هى مركبة من « لا أَنْ » فحذفت الهمزة تخفيفاً ، والألف لالتقاء الساكنين ، خلافاً للخليل ، ولا أصلها « لا » فأبدلت [الألف] نوناً ، خلافاً للفرء .

ص - وَبِكَيْ الْمَصْدَرِيَّةِ ، نَحْوُ (لِكَيْلَا تَأْسُوا) .

ش - الفاصب الثانى « كَيْ » وإنما تكون ناصبة إذا كانت مصدرية بمنزلة أَنْ ، وإنما تكون كذلك إذا دخلت عليها اللام : لفظاً كقوله تعالى : (لِكَيْلَا تَأْسُوا)^(٢) (لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ)^(٣) أو تقديراً نحو « جئتك كى تُكْرِمَنِ » إذا قدّرت أن الأصل لكى ، وأنتك حذفتم اللام استغناء عنها بديتها ؛ فإن لم تُقدّر اللام كانت كى حرف جر ، بمنزلة اللام فى الدلالة على التعليل ، وكانت « أَنْ » مضمرة بعدها إضماراً لازماً .

* * *

ص - وَإِذَنْ مُصْدَرَةٌ وَهِيَ مُسْتَقْبَلٌ مُتَّصِلٌ أَوْ مُنْفَصِلٌ بِقَسَمٍ ، نَحْوُ « إِذَنْ أَكْرَمَكَ » وَ « إِذَنْ وَاللَّهِ نَرَمِيهِمْ بِحَرْبٍ » *

(١) من الآية ١٧ من سورة القصص (٢) من الآية ٢٣ من سورة الحديد

(٣) من الآية ٣٧ من سورة الأحزاب .

ش — الناصبُ الثالثُ « إِذَنْ » وهي حَرَفُ جَوَابٍ وَجَزَاءٍ عند سيديويه ، وقال الشلوبين : هي كذلك في كل موضع ، وقال الفارسي : في الأكثر ، وقد تَمَحَّضُ للجواب ؛ بدليل أنه يقال : « أَحْبَبْتُكَ » فقول « إِذَا أُظُنْتُكَ صَادِقًا » ؛ إذ لا مجازاة بها هنا .

وإنما تكون ناصبة بثلاثة شروطٍ :

الأول : أن تكون واقمةً في صدرِ الكلام ؛ فلو قلت : « زَيْدٌ إِذَنْ » ، قلت : « أَكْرَمُهُ » بالرفع .

الثاني : أن يكون الفعل بعدها مُستقبلاً ؛ فلو حَدَّثْتُكَ شخصٌ بِحديثٍ فقلت : « إِذَنْ تَصْدُقُ » رفعت ؛ لأنَّ المراد به الحالُ .

الثالث : أن لا يُفصَلَ بينهما بفواصل غير القسم ، نحو « إِذَنْ أَكْرَمَكَ » ، و « إِذَنْ وَاللَّهِ أَكْرَمَكَ » ، وقال الشاعر :

١٣ — إِذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيهِمْ بِحَرْبٍ تُشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

١٣ — نسب بعض الناس هذا البيت إلى حسان بن ثابت رضي الله عنه ، واستبعد هذه النسبة جماعة من المحققين ؛ لما فيه من الحشو الذي لا حاجة إليه ولا محل له ، وقد بحث ديوان شعره فوجدت بعض شارحيه قد أضافه بيتاً مفرداً إلى شعر حسان من غير أن يكون معه سابق أو لاحق ، ولم يذكر من قيل في شأنه ، والبيت قد استشهد به المؤلف في « أوضح المسالك » (رقم ٤٩٦) وفي شذور الذهب (رقم ١٤٥) كما استشهد به الأشموني أيضاً في نواصب المضارع .

اللغة : « بحرب » كلمة حرب مؤنثة بدون علامة تأنيث ؛ فيعود الضمير عليها مؤنثاً ، تقول : « الحرب قد وضعت أوزارها » هذا هو الغالب في استعمالها ، وقد تذكر إذا أولت بالقتال ، فيعود الضمير عليها مذكراً « تشيب » يروي بالتاء الفوقية على أن الحرب مؤنثة ، ويروي بالياء التحتية على أن الحرب مذكراً لتأويله بالقتال ، وعلى كل حال هو مضارع أشاب : أي صيره أشيب ، فحرف المضارعة مضموم ، ومن رواه بفتح حرف المضارعة ورفع « الطفل » على أنه فاعل فقد لزمه إخلاء جملة الصفة من ضمير الموصوف ، وادعاء الحذف خلاف الأصل « المشيب » بفتح الميم وكسر الشين — اسم زمان من « شاب رأسه » إذا صار شعره أبيض ، أي : قبل زمان الشيب .

ولوقلت «إِذَنْ يَا زَيْدٌ» قلت : «أَكْرِمُكَ» بالرفع ، وكذا إذا قلت «إِذَنْ فِي الدَّارِ أَكْرِمُكَ» و«إِذَنْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَكْرِمُكَ» كل ذلك بالرفع^(١).

ص - وَبِأَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ ، ظَاهِرَةً ، نَحْوُ (أَنْ يَنْفِرَ لِي) مَا لَمْ تُسْبَقْ بِعِلْمٍ ، نَحْوُ (عِلْمٌ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضِيٌّ) فَإِنَّ سُبِقَتْ بِظَنْ فَوَجْهَانِ ، نَحْوُ (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً) ، وَمُضْمَرَةً جَوَازاً بَعْدَ عَاطِفٍ مَسْبُوقٍ بِأَسْمٍ خَالِصٍ ، نَحْوُ : * وَنُسُ عِبَادَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي * وَبَعْدَ اللَّامِ ، نَحْوُ (لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ) ، إِلَّا فِي نَحْوِ (لِئَلَّا يَعْلَمَ) ، (لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ) فَتَظْهَرُ

= المعنى : تهدد قوما من أعدائه وتوعدهم بأنه سيصيبهم بحرب شديدة الأهوال كثيرة الفجائع ، حتى إن الطفل ليصيب رأسه من أهوالها وعظيم لأوائها .
الإعراب : «إذن» حرف جواب وجزاء ونصب «والله» الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف ، أى : أقسم والله «زميم» نرى : فعل مضارع منصوب بإذن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وهم : ضمير الغائبين مفعول به لنرى ، مبني على السكون في محل نصب «بحرب» الباء حرف جر ، وحرب : مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بنرى «تشيب» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الحرب «الطفل» مفعول به لتشيب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر صفة لحرب «من قبل» جار ومجرور متعلق بتشيب ، وقبل مضاف و «المشيب» مضاف إليه ، مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «إذن والله زميم» حيث نصب الفعل المضارع ، وهو نرى ، بإذن ، مع الفصل بينهما بالقسم ، وهو قوله والله .

(١) ذكر للؤاف هنا أن الفصل بالنداء ، أو بالجار والمجرور ، أو بالظرف-يضر ويلزم مع كل واحد من هذه الثلاثة رفع الفعل ، وهذا محل خلاف بين العلماء ؛ فإن منهم من جعل الفصل بهذه الأشياء الثلاثة كالفصل بالقسم لا يضر ، ويبقى مع الفصل بأحدها لإذن عملها في الفعل فتنصبه .

لَا غَيْرُ ، وَنَحْوُ (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ) فَتَضْمَرُ لَا غَيْرُ ، كإِضْمَارِهَا بَعْدَ «حَتَّى»
إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا ، نَحْوُ (حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) وَبَعْدَ أَوِ الَّتِي بِمَعْنَى
إِلَى ، نَحْوُ : * لِاسْتَسْهَلِنَ الصَّعْبَ أَوْ أُذْرِكَ الْمَنَى * أَوِ الَّتِي بِمَعْنَى إِلَّا نَحْوُ :

وَكَانَتْ إِذَا غَمَزَتْ قِنَاةَ قَوْمٍ كَسَرَتْ كُؤُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا
وَبَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ أَوْ وَاوِ الْمَعِيَةِ مَسْبُوقَتَيْنِ بِنْتِي نَحْضٍ أَوْ طَلَبٍ بِالْفِعْلِ ،
نَحْوُ (لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) (وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ) (وَلَا تَطْعَمُوا فِيهِ فَيَجِلُّ)
وَ «لَا تَأْكُلِ السَّمَكُ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ» .

ش - الناصبُ الرابعُ «أن» وهي أمُّ الباب ، وإنما أُخِّرَتْ في الذكر
لما قَدَّمَناه ، ولأصالتها في النصب حملت ظَاهِرَةً وَمُضْمَرَةً ، بخلاف بقية
النواصب ؛ فلا تعمل إلا ظاهرة ، مثالُ إعمالها ظاهرةً قوله تعالى : (وَالَّذِي أَطْمَعُ
أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي) ^(١) (يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ) ^(٢) .
وَقِيَدَتْ «أن» بالمصدرية احترازاً من المفسرة والزائدة ؛ فإنهما
لا يفتصبان المضارع .

فالمفسرةُ هي : المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه ^(٣) ، نحو «كتبتُ
إليه أن يفعل كذا» إذا أَرَدْتَ به معنى أى .

(١) من الآية ٨٢ من سورة الشعراء (٢) من الآية ٢٨ من سورة النساء

(٣) يشترط في «أن» المفسرة ثلاثة شروط ؛ الأول - وهو الذي ذكره للؤاف -
أن تسبقها جملة دالة على معنى القول وليست مشتملة على حروفه ولا مؤولة به ، والثاني :
أن تتأخر عنها جملة ، والثالث : ألا يدخل عليها حرف جر ، والأكثر أن تكون «أن»
المفسرة مفسرة للمفعول به محذوف ، نحو قوله تعالى : (وناديناه أن يا إبراهيم) ، ونحو
قولك «كتبت إليه أن يفعل» برفع «يفعل» ، وربما فسرت مفعولاً به مذكوراً ، ونحو
قوله تعالى : (إذ أوحينا إلى أمك ما يوحي أن اذفيه في التابوت فاذفيه في اليم)
الآيتان ٣٩ و٣٨ من سورة طه .

والزائدة هي : الواقعة بين القَسَمِ وَلَوْ ، نحو « أَقْسِمُ بِاللَّهِ أَنْ لَوْ يَأْتِنِي زَيْدٌ
لَأَكْرَمَنَّهُ » (١) .

واشترطت أن لا تُسَبِّقَ المصدرية بِعِلْمٍ مطلقاً ، ولا بظن في أحد الوجهين ؛
احترازاً عن المخففة من الثقيلة .

والحاصلُ أن لأنِ المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالات :
إحداها : أن يتقدم عليها ما يدلُّ على العِلْمِ ؛ فهذه مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ لا غَيْرُ .
ويجب فيما بعدها أمران ؛ أحدهما : رفعه ، والثاني : فصله منها بحرف من
حروف أربعة ، وهي : [حرف] التنفيس ، وحرف النفي ، وقد ، ولو ؛ فالأول نحو
(عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ) (٢) ، والثاني نحو (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) (٣)
والثالث نحو « عَلِمْتُ أَنْ قَدْ يَقُومُ زَيْدٌ » والرابع نحو (أَنْ لَوْ بَشَاءَ اللَّهُ لَهْدَى
النَّاسَ جَمِيعًا) (٤) ، وذلك لأن قبله (أَفَلَمْ يَنبَأْسِ الَّذِينَ آمَنُوا) ومعناه - فيما قاله
المفسرون - أفلم يعلم ، وهي لغة الفصح وهو آزن ، قال سحيم :

﴿٥﴾ - أَقُولُ لَهُمْ بِالشَّعْبِ إِذْ يَأْسِرُونِي

أَلَمْ تَنبَأَسُوا أَنِّي ابْنُ فَارِسٍ زَهْدَمِ

(١) ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَسَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

هذا ، وقد زيدت « أن » في مواضع أخرى غير ما ذكره المؤلف هنا : فمنها بين

الكاف التي هي حرف جر ومجرورها في نحو قول الشاعر :

* كَأَنَّ ظَنِّيَّةً تَفْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ *

فيمن رواه بجر ظبية ، وسيأتي البيت مشروحا (رقم ٦٠) ومنها الواقعة بعد « لما »

الوقتية كما في قوله سبحانه وتعالى : (فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتد بصيرا)

(٢) من الآية ٢٠ من سورة المزمل (٣) من الآية ٨٠ من سورة طه .

(٤) من الآية ٣١ من سورة الرعد .

(١٤) - قد نسب جماعة من العلماء هذا البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي ، وتبعهم على

ذلك المؤلف ، وقد أنكر جماعة هذه النسبة ، وقالوا : يجب أن يكون قائل هذا البيت =

بعض أولاد سحيم ، لا سحيا نفسه ، وذلك لأنه يقول في آخره « أنى ابن فارس زهدم » وزهدم : اسم فرس سحيم ، وروى جماعة آخرون البيت هكذا « أنى ابن قاتل زهدم » ليتخلصوا من هذا الإشكال ، وزهدم على هذه الرواية رجل من عبس ، وقد راجعت ديوان سحيم بن وثيل من أوله إلى آخره فلم أجد فيه هذا البيت ، بل لم أجد له كلمة على هذا الروى .

اللغة : « الشعب » بكسر الشين وسكون العين - هو الطريق مطلقاً ، وقيل : هو الطريق في الجبل خاصة « يأسروننى » فعل مضارع من الأسر ، أمى : يأخذوننى أسيراً ويروى في مكانه « ييسروننى » على أنه من الميسر ، قالوا : وكان سحيم قد وقع أسيراً في يد قوم ، فاستقسموا عليه بالقداح ليأخذه من يخرج له « تياسوا » تعلموا ، وقدروى في مكانه « تعلموا » فذلك دليل على أنهما بمعنى واحد ، كما استدل المؤلف على أن يياس بمعنى يعلم بأن ابن عباس قد قرأ (أفلم يتبين القدين آمنوا) في قوله سبحانه وتعالى : (أفلم يياس الذين آمنوا) .

المعنى : يقول : إننى حين وقعت في أيدي هؤلاء القوم وصرت معهم في الشعب ورأيتهم يستقسمون على ، قلت لهم : ألم تعلموا أننى ابن ذلك الرجل الفارس المشهور ، يخوفهم بأبيه ويهددهم بأنه لا يمكن أن يبقى في أيديهم أسيراً ، بل لا بد أن يغير عليهم ويستنقذه من أيديهم .

الإعراب : « أقول » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لهم » اللام حرف جر ، وهم : ضمير الغائبين ، مبنى على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بأقول ، « بالشعب » جار ومجرور متعلق بأقول أيضا « إذ » ظرف للزمان الماضى ، مبنى على السكون في محل نصب بأقول « يأسروننى » فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع ، والنون الثانية نون الوقاية ، والياء ضمير المتكلم مفعول به مبنى على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذ إليها « ألم » الهمزة الاستفهام للتوبيخى ، ولم : حرف نفي وجزم وقلب ، « تياسوا » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف اللنون ، وواو الجماعة فاعل مبنى على السكون في محل نصب « ابن » خبر أن ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وابن مضاف ، و « فارس » مضاف إليه مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وفارس

أى : ألم تعلموا ، ويؤيده قراءة ابن عباس : (أَفَلَمْ يَتَّبِعُوا) ، وعن الفرّاء إنكار كون يتأس بمعنى يعلم ، وهو ضعيف .

الثانية : أن يتقدم عليها ظن ؛ فيجوز أن تكون مخففة من الثقيلة ؛ فيكون حكمها كما ذكرنا ، ويجوز أن تكون ناصبة ، وهو الأرجح في القياس ، والأكثر في كلامهم ، ولهذا أجمعوا على النصب في قوله تعالى : (أَلَمْ أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا)^(١) ، واختلفوا في قوله تعالى : (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً)^(٢) فقرأه بالوجهين .

الثالثة : أن لا يسبقها علم ولا ظن ؛ فيتعين كونها ناصبة ، كقوله تعالى : (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي)^(٣) .

وأما إعمالها مضمرة فعلى ضربين ؛ لأن إضمارها إما جائز ، أو واجب . فالجائز في مسائل :

إحداها : أن تقع بعد عاطف مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل ، كقوله تعالى : (وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا)^(٤) في قراءة مَنْ قرأ من السبعة بنصب (يرسل) وذلك بإضمار « أن » والتقدير : أو أن يُرْسِلَ ، وأن والفعل معطوفان على (وَحِيًّا) أى وَحِيًّا أو لإرسالا ، و « وَحِيًّا » ليس في تقدير الفعل ، ولو أظهرت « أن » في الكلام لجاز ، وكذا قول الشاعر :

مضاف و « زهدم » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره ، وجملة أن واسمها وخبرها في محل نصب سدت مسد مفعولى تياسوا الذى بمعنى تعلموا . الشاهد فيه : قوله « تياسوا » فإن هذه الكلمة بمعنى تعلموا ، ويؤيد ذلك أنه روى في مكانه « ألم تعلموا » كما قلنا ، والأصل أن تكون الروايات المختلفة لفظاً بمعنى واحد ، وهذا يدل على أن « يئأس » في قوله تعالى : (أفلم يئأس الذين آمنوا أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً) بمعنى يعلم ، وبالتالي يدل هذا البيت على أن « أن » في الآية المذكورة مخففة من الثقيلة ؛ لأنها مسبوقة بما يدل على العلم .

(١) الآيتان ٢،١ من سورة العنكبوت . (٢) من الآية ٧١ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٨٢ من سورة الشعراء (٤) من الآية ٥١ من سورة الشورى .

(ع) - وَلبسُ عباءةٍ وَتقرَّ عيني أحبُّ إلىَّ من لبسِ الشفوفِ

١٥ - هذا البيت لامرأة اسمها ميسون بنت بحدل ، وكانت امرأة من أهل البادية ، فزوجها معاوية بن أبي سفيان رضى الله عنه ، ونقلها إلى الحاضرة ، فكانت تكثر الحنين إلى أهلها ، ويشتهيها الوجد إلى حالتها الأولى ، والبيت من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٢٦) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلام في شرح شواهد ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (٥٠٤) وفي صدور الذهب (رقم ١٥٦) وأنشده الأشموني في نواصب المضارع ، وأنشده ابن عقيل أيضا (رقم ٢٣٦) :

اللغة : «عباءة» هي ضرب من الأكسية معروف «وتقر عين» كناية عن السرور «الشفوف» بضم الشين - جمع شف - بفتح الشين أو كسرهما - وهو الثوب الرقيق الناعم الذي يشف عما تحته .

للعنى : تقول : إن الذى كنت فيه عند أهل أشهى إلى نفسى ، وأجلب إلى السرور مما أنا فيه ، مع أن الذى كنت فيه هناك هو المعيشة الحشنة ، فقد كان لباس عباءة من صوف غليظ ، وما أنا فيه الآن معيشة ذات ترف ورفاهية ، فإنى ألبس الثياب الرقيقة الناعمة . الإعراب : «ولبس» مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو مضاف و «عباءة» مضاف إليه «وتقر» الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، تقر : فعل مضارع ، منصوب بأن مضمرة بعد الواو العاطفة ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «عيني» عين : فاعل تقر ، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «أحب» خبر المبتدأ ، مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « إلى » جار ومجرور متعلق بأحب « من لبس » جار ومجرور متعلق بأحب أيضاً ، ولبس مضاف ، و «الشفوف» مضاف إليه ، ومجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «وتقر» حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله تقر ، بأن مضمرة بعد واو عاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو قوله لبس ، وهذا الإضمار جائز لا واجب ؛ فيجوز أن تقول : ولبس عباءة وأن تقر عيني ، وإذا كان الاسم المعطوف عليه مقدراً بالفعل لم يجوز نصب المضارع الواقع بعد الواو ، وإنما يكون الاسم مقدراً بالفعل إذا كان صفة صريحة واقعة صلة لأل ، وذلك نحو قولهم : « الطائر فيغضب زيد الدباب » وكما (٥ - شرح قطر الندى)

تقديره : ولبس عباءة وأن تَقَرَّ عيني .

الثانية : أن تقع بعد لام الجر ، سواء كانت للتعليل ﴿١﴾ كقوله تعالى : (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ) ﴿٢﴾ وقوله تعالى : (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ) ﴿٣﴾ أو للعاقبة كقوله تعالى : (فَأَلْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا) ﴿٤﴾ واللام هنا ليست للتعليل ؛ لأنهم لم ياتقطوه لذلك ، وإنما التقطوه ليكون لهم قرّة عين ؛ فكانت عاقبته أن صار لهم عدوًّا وحزنًا ، أو زائدة ، كقوله تعالى : (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ) ﴿٥﴾ فالفعل في هذه المواضع منصوب بأن مضمرة ، ولو أظهرت في الكلام لجاز ، وكذا بعد كي الجارة .

ولو كان الفعل الذي دخلت عليه اللام مقرونًا بلا وجب إظهار «أن» بعد اللام ، سواء كانت «لا» نافية كالتي في قوله تعالى : (لِيَلْأَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ) ﴿٦﴾ ، أو زائدة كالتي في قوله تعالى : (لِيَلْأَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ) ﴿٧﴾ أي : يعلم أهل الكتاب

تقول أنت «الحاضر فيحصل لي السرور أبي» فإنه يجب أن ترفع بغضب ويحصل ؛ لأن الاسم السابق عليهما مقدر بالفعل ؛ لأن المعنى : الذي يطير ، والذي يحضر .

(١) ذكر المؤلف في هذا الموضع أربعة أنواع للام ؛ النوع الأول : لام الجحود ، وهذه يجب إضمار أن المصدرية بعدها ، وضابطها : أنها المسبوقة بما كان ، نحو (وما كان الله ليعذبهم) أو لم يكن نحو (لم يكن الله ليغفر لهم) والثانية : لام التعليل ، وهذه يجب إظهار أن المصدرية بعدها إذا اقترن الفعل بلا ، نحو (لئلا يعلم) ويجوز إظهار أن بعدها وإضمارها إن لم يقترن الفعل بلا ، والثالثة : لام العاقبة ، والرابعة اللام الزائدة ، وهاتان يجوز إضمار أن المصدرية بعدها ، ويجوز إظهارها ، والفرق بين لام العاقبة ولام التعليل أن لام التعليل يكون ما قبلها علة لحصول ما بعدها باعثة عليه ، ويكون حصول ما قبلها سابقا على حصول ما بعدها في الوجود ، وأما لام العاقبة - وتسمى لام الصيرورة أيضا - فإن ما قبلها ليس علة لحصول ما بعدها ، ولكنه يحدث بعده اتفاقا ، وأما اللام الزائدة فهي الواقعة بعد فعل متعد ، وفائدتها توكيد تعديته إلى مدخول اللام .

(٢) من الآية ٤٤ من سورة الفحل (٣) الآيتان ١ ، ٢ من سورة الفتح

(٤) من الآية ٨ من سورة القصص (٥) من الآية ٢٣ من سورة الأحزاب

(٦) من الآية ١٦٥ من سورة النساء (٧) من الآية ٢٩ من سورة الحديد .

ولو كانت اللام مسبوقه بكون ماضٍ منفي وجب إضمار «أن» سواء كان المضي في اللفظ والمعنى ، نحو (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَمْدَدَّهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ)^(١) أو في المعنى فقط ، نحو (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُفْغِرَ لَهُمْ)^(٢) وتسمى هذه اللام « لام الجحود » .
وتأخض أن لأن بعد اللام ثلاث حالات : وجوب الإضمار ، وذلك بعد لام الجحود ، ووجوب الإظهار ، وذلك إذا اقترن الفعل بلا ، وجواز الوجهين ، وذلك فيما بقي ، قال الله تعالى : (وَأْمِرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ)^(٣) وقال تعالى : (وَأْمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ)^(٤) .

ولما ذكرت أنها تُضَمَّر وجوباً بعد لام الجحود استطرذت في ذكر بقية المسائل التي يجب فيها إضمار « أن » وهي أربع :

إحداها : بعد « حتى » واعلم أن للفعل بعد حتى حالتين : الرفع ، والنصب .
فأما النصب فشرطه كون الفعل مستقبلاً بالنسبة إلى ما قبلها ، سواء كان مستقبلاً بالنسبة إلى زمن التكلم أولاً ؛ فالأول كقوله تعالى : (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى)^(٥) ؛ فإن رجوع موسى عليه الصلاة والسلام مُسْتَقْبَلٌ بالنسبة إلى الأمرين جميعاً ، والثاني كقوله تعالى : (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)^(٦) ؛ لأن قول الرسول وإن كان ماضياً بالنسبة إلى زمن الإخبار إلا أنه مُسْتَقْبَلٌ بالنسبة إلى زلزالهم .

ولحتى التي ينتصب الفعل بعدها معنيان ؛ فقارة تكون بمعنى كفى ، وذلك إذا كان ما قبلها علّة لما بعدها ، نحو « أَسْلِمُ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ » وتارة تكون بمعنى إلى ، وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها ، كقوله تعالى : (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى)^(٧) ، وكقولك : « لِأَسِيرِنَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » ،

(١) من الآية ٢٣ من سورة الأنفال (٢) من الآية ١٣٧ من سورة النساء

(٣) من الآية ٧١ من سورة الأنعام (٤) من الآية ١٢ من سورة الزمر

(٥) من الآية ٩١ من سورة طه (٦) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة

(٧) من الآية ٩١ من سورة طه .

وقد تصلح للمعنيين معاً ، كقوله تعالى : (فَقَاتِلُوا آلَ تَيْبِ بْنِ حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ)^(١) . يحتمل أن يكون المعنى كى تفيء ، أو إلى أن تفيء .

والنصبُ في هذه المواضع وما أشبهها بأن مضمرة بعد حتى حتماً ، لا بحيث نفسها ، خلافاً للكوفيين ؛ لأنها قد عملت في الأسماء الجر ، كقوله تعالى : « حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ »^(٢) (حَتَّى حِينَ)^(٣) ، فلو عملت في الأفعال النصب لزم أن يكون لنا عاملٌ واحدٌ يعمل تارة في الأسماء وتارة في الأفعال ، وهذا لا نظير له في العربية .

وأما رَفَعُ الفعلِ بمدها فله ثلاثة شروط ؛ الأول : كونه مُسَبَّباً عما قبلها ؛ ولهذا امتنع الرفع في نحو « سِيرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » لأن السير لا يكون سبباً لطلوعها ، الثاني : أن يكون زَمَنُ الفعلِ الحالِ لا الاستقبالَ ، على العكس من شرط النصب إلا أن الحال تارة يكون تحقيقاً وتارة يكون تقديراً ؛ فالأول كقولك « سِيرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا » إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول ، والثاني كالمثال المذكور إذا كان السير والدخول قد مَضِيَاً والكنك أردت حكاية الحال ، وعلى هذا جاء الرفع في قوله تعالى : (حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ)^(٤) ؛ لأن الزُّلْزَالَ والقول قد مَضِيَاً ، الثالث : أن يكون ما قبلها تاماً ، ولهذا امتنع الرفع في نحو « سِيرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا » وفي نحو « كَانَ سِيرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا » إذا حملت « كان » على النقصان ، دون التمام .

المسألة الثانية : بعد « أو » التي بمعنى « إلى » أو « إلا » ؛ فالأول كقولك : « لَأُلْزِمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَتَّى » أى : إلى أن تقضيني حتى ، وقال الشاعر :

(١) من الآية ٩ من سورة الحجرات (٢) من الآية ٥ من سورة القدر
 (٣) من الآية ٣٥ من سورة يوسف (٤) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .
 (٥) إذا جعلت « كان » ناقصة كان للذكور قبل حتى كان واسمها ، وليس هذا جملة تامة ؛ لأن خبر « كان » لم يذكر ، وأما إذا جعلت « كان » تامة فإن المذكور يكون جملة تامة من فعل وفاعل ، وللعنى : حدث سيرى حتى أدخلها .

(١٦) - لِأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمَنَى
فَمَا أَنْقَادَتِ الْآمَالُ إِلَّا لِصَّابِرٍ

١٦ - هذا البيت قد استشهد به كثير من النحاة ، ولم أجد أحداً ممن استشهد به قد نسبه إلى قائل معين ، وعمن استشهد به المؤلف في أوضحة (رقم ٤٩٧) وفي الشذور (رقم ١٤٦) والأشمونى فى نواصب المضارع ، وابن عقيل (رقم ٣١٨) .

اللغة : «أستسهلن» يريد أنه يعمده سهلاً ، أو يصير الصعب سهلاً بماضى همته وعلى نظرته «الصعب» الأمر الذى يشق احتماله «المنى» جمع منية ، بضم الميم فيهما ، مثل مدية ومدى ، والمنية : ما يتمناه الإنسان «انقادت» سهلت ونذلت «الآمال» جمع أمل مثل سبب وأسباب وبطل وأبطال وجمل وأجمال .

المعنى : يقول إنه سيتحمل الشدائد ، ويصطبر على ما يناله من المشقات فى سبيل بلوغ أمانيه ، ثم بين أن المجد لا يدرك إلا إذا رضى طالبه وطابت نفسه بما يجده فى طريقه .

الإعراب : «لأستسهلن» اللام واقعة فى جواب قسم محذوف ، أستسهل : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الصعب» مفعول به لأستسهل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «أو» حرف بمعنى إلى «أدرك» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «المنى» مفعول به لأدرك منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «فما» الفاء حرف عطف ، وما : حرف نفي «انقادت» انقاد : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والفاء علامة التأنيث حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين «الآمال» فاعل انقاد ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «إلا» أداة استثناء ملفاة لا عمل لها ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «لصابر» اللام حرف جر ، وصابر : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بانقاد .

الشاهد فيه : قوله «أدرك» حيث نصب الفعل المضارع الذى هو أدرك ، بأن المضمرة وجوباً بعد أو ، وقد ذكر جماعة من النحاة أن «أو» فى هذا البيت بمعنى ■

والثاني كقولك : « لَأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ » أى : إلا أن يُسْلِمَ ، وقول

الشاعر :

﴿٤٤﴾ - وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ - كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيماً

إلى ، كما ذكره المؤلف في هذا الكتاب ، وذكر قوم أنها بمعنى حتى ، ومن ذكر ذلك المؤلف في أوضحه وابن عقيل والأشموني ، ولا خلاف بين هذين الكلامين ؛ لأن « إلى » و « حتى » بمعنى واحد ، وهو الغاية ، وذكر السيوطي أن « أو » ههنا بمعنى إلا ، وهو مخالف لذلك كله ، فوق أنه بعيد ، واعلم أن ضابط « أو » التي بمعنى إلى أن يكون ما بعدها ينقض شيئاً فشيئاً ، ألا ترى أن إدراك المنى يحصل شيئاً بعد شيء ، وأما « أو » التي بمعنى إلا فإن ما بعدها يحصل دفعة واحدة ، كالإسلام في نحو قولك « لأقتلن الكافر أو يسلم » .

١٧ - هذا البيت لزياد الأعمى ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٤٨) وقد استشهد به المؤلف في أوضحه (رقم ٤٩٨) وفي الشذور (رقم ١٤٧) والأشموني في نواصب المضارع ، وابن عقيل (رقم ٣١٦) .

اللغة : « غمزت » الغمز : جس باليد يشبه النخس « قناة » أراد الرفع « قوم » رجال ومنه قوله تعالى من الآية ١١ من سورة الحجرات : (لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ، ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن) وقول زهير بن أبي سلمى المزني :

وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي أَقَوْمُ آلِ حِصْنٍ أُمُّ نِسَاءِ

« كعوبها » الكعوب : جمع كعب ، وهو طرف الأنوبة الناشز « تستقيماً » معتدلاً .

المعنى : أراد أنه إذا هجا قوماً فقال فيهم شعراً لم يترك لهم أديماً صحيحاً حتى يرجعوا عن معاداته ، وضرب لذلك مثلاً حالة من ينقف الرماح فيجسها بيده وما يزال بها حتى تعتدل أو يكسرها .

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمها مبني على الضم في محل رفع « إذا » ظرف للزمان المستقبل يضاف إلى شرطه وينتصب بجوابه ، مبني على السكون في محل نصب بكسرت « غمزت » فعل ماض وفاعله ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وهي فعل الشرط الذي تقتضيه إذا « قناة » مفعول به لغمزت ، وهو مضاف و « قوم » مضاف إليه « كسرت » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا « كعوبها » كعوب : مفعول به لكسرت ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة =

أى : إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها ، ولا يصح أن تكون هنا بمعنى إلى ؛ لأن الاستقامة لا تكون غايةً للكسر .

المسألة الثالثة : بعد فاء السببية إذا كانت مسبوقة بنفي مخض ، أو طلب بالفعل .
فالنفي كقوله تعالى : (لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)^(١) ، وقولك : ماتنا فتحدّثنا ، واشترطنا كونه مخضاً احترازاً من نحو « ماتزال تأتينا فتحدّثنا » و « ماتنا فتحدّثنا » فإن معناها الإثبات ، فلذلك وجب رفعهما ، أما الأول فلأن « زال » للنفي وقد دخل عليه النفي ، ونفي النفي إثبات ، وأما الثاني فلانتقاض النفي بإلا .

وأما الطلب فإنه يشمل الأمر ، كقوله :

(١) — يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّا فسيحاً إلى سليمانَ فنستريحاً

الظاهرة ، وكعوب مضاف وها مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « أو » حرف بمعنى إلا مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تستقيا » فعل مضارع ، منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد أو التي بمعنى إلا ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى كعوب ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « تستقيا » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله تستقيم ، بأن المضمرة وجوبا بعد « أو » التي بمعنى إلا .

(١) من الآية ٣٦ من سورة فاطر .

١٨ — البيت لأبي النجم العجلي ، واسمه الفضل بن قدامة ، وقد استشهد بهذا البيت المؤلف في أوضحه (رقم ٥٠٠) وفي الشذور (رقم ١٥٠) والأشئوني في باب إعراب الفعل ، وابن عقيل (رقم ٣٢٠) .

اللغة : « ناق » مرخم ناقة . « عنقا » بفتح العين المهملة والنون جميعاً — هو ضرب من السير السريع « فسيحاً » واسعا « سليمان » هو سليمان بن عبد الملك بن مروان « نستريحاً » نلتق هنا تعب السفر .

المعنى : يأمر ناقتة أن تجرد في السفر ، وتدأب عليه ، حتى تصل إلى ممدوحه ، وهناك يلتقي هو وهي من الراحة ما يفسيهما متاعب السفر وعناءه .

الإعراب : « يا » حرف نداء ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ناق »

والنهي ، نحو قوله تعالى : (وَلَا تَطْفُوا فِيهِ فَيَجِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي)^(١) ،
 والتخضيف ، نحو (لَوْلَا أُخِرْتُ إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ)^(٢) والنهي ، نحو
 (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ)^(٣) والترجي ، كقوله تعالى : (لَعَلَّ أَبْلَغُ السُّبَابِ
 أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلِعَ)^(٤) في قراءة بعض السبعة بنصب (أطلع) والدعاء ، كقوله :
 ﴿ رَبِّ وَفَّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سُنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سُنَنِ ﴾

منادى مرخم ، وأصله ياناقة ، مبنى على الضم في محل نصب ، أو مبنى على ضم الحرف
 المحذوف للترخيم في محل نصب ، وتسمى الأولى لغة من لا ينتظر ، والثانية لغة من
 ينتظر « سيري » فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على
 السكون في محل رفع « عنقا » هو مفعول مطلق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأصله
 صفة لموصوف محذوف ، أى : سيرا عنقا « فسيحا » صفة لقوله عنقا « إلى » حرف
 جر « سليمان » مجرور بإلى ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم
 لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العملية وزيادة الألف والنون « ففستريحا » الفاء فاء
 السببية حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، نستريح : فعل مضارع منصوب
 بأن المضمره وجوبا بعد فاء السببية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر
 فيه وجوبا تقديره نحن ، والألف اللطلاق .

الشاهد فيه : قوله « ففستريحا » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله نستريح بأن
 المضمره وجوبا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر الذى هو قوله « سيري » .

(١) من الآية ٨١ من سورة طه . (٢) من الآية ٧٠ من سورة المنافقين .

(٣) من الآية ٧٣ من سورة النساء . (٤) من الآيتين ٣٦ و ٣٧ من سورة غافر .

١٩ - هذا الشاهد من الآيات التى لا يعرف قائلها ، وقد استشهد به الأشمونى فى

نواصب للأضارع ، وابن عقيل (رقم ٢٢١) وللؤلؤ فى شذور الذهب (رقم ١٥١) .

اللغة : « وفقنى » اهدنى وسدد خطواتى « أعدل » أميل وأنحرف ، وتقول : عدت
 عن كذا ؛ إذا هجرته وانحرفت عنه وتركته ، وتقول : عدت إلى كذا ؛ إذا أقبلت عليه
 ورغبت واتجهت نحوه ؛ فاختلاف المعنى باختلاف الحرف الذى تعدى به هذا الفعل ، ومثله
 رغبت فيه ، تقول « رغبت فى كذا » إذا أحببته ، وتقول « رغبت عن كذا » إذا كرهته
 ولذلك نظائر كثيرة ، وهو من الدلالة الواضحة على اتساع هذه اللغة « سنن » هو بفتح
 السين والنون جميعاً ، وهو الطريق ، والمراد هنا الطريق للعنوى كالصراط فى قوله
 تعالى : (اهدنا الصراط المستقيم) « الساعين » جمع ساع .

والاستفهام ، كقوله :

(٤٤) — هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ

تُقَضَى فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ لِلْجَسَدِ

المعنى : يدعو الله تعالى أن يهديه إلى الطريق القويم طريق الخير الذي يسلكه الذين يسعون إلى الفلاح فلا يميل عن هذا الطريق ولا ينحرف .

الإعراب : « رب » منادى بحرف نداء محذوف ، والأصل يارب ، وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها ، منع من ظهور هذه الفتحة حركة المناسبة ، ورب مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، والأصل ياربي « وفقى » وفق : فعل دعاء ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون في محل نصب « فلا » الفاء السببية ، ولا : حرف نفي ، وكلاهما لا محل له من الإعراب « أعدل » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « عن » حرف جر « سنن » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأعدل ، وسنن مضاف ، و« الساعين » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها لأنه جمع مذكر سالم « في » حرف جر « خير » مجرور بني ، والجار والمجرور متعلق بالساعين ؛ لأنه جمع اسم فاعل ، واسم الفاعل كالفاعل يتعلق به الجار والمجرور والظرف ، وخير مضاف و« سنن » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكن آخره لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « فلا أعدل » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله « أعدل » بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب فعل الدعاء ، وهو قوله « وفقى » كما يفهم من إعراب البيت .

٢٠ — لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنشده الفراء ، واستشهد

به الأشموني في نواصب المضارع .

اللغة : « لباناتي » بضم اللام وفتح الباء الموحدة مخففة - جمع لبانة ، وهي الحاجة التي يطلبها ذو الهمة العالية « فيرتد » أى : يعود ويرجع ، وكفى بارتداد بعض الروح عن طمأنينة خاطره وثلج صدره ، وقال « بعض الروح » إما على إقحام كلمة بعض ، وإما =

والمرض ، كقوله :

(٢٤١) - يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك ؛ فما راء كمن سيمما

لأنه لا يؤمل أن تقضى له جميع لباناته، بل غاية آماله أن يقضى بعضها فيعود له بعض الروح ، على أن هذا بحث في اللفظ باعتبار مدلول اللفظ الأول ، ونحن قررنا أنه كفى به عن معنى آخر .

المعنى : يستفهم من جماعة عن معرفتهم لحاجاته التي تعلق بها همته العالية فيرتب معرفتهم إياها رجاءه قضاءها الذي تنشأ عنه راحة نفسه .

الإعراب : «هل» حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تعرفون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع «لباناتي» لبانات : مفعول به لتعرفون ، منصوب بالكسرة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، ولبانات مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «فأرجو» الفاء ظاه السببية أرجو : فعل مضارع منصوب بأن للضمرة وجوباً بعدفاء السببية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أن» حرف مصدرى ونصب ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تقضى» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى لباناتي ، وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب يقع مفعولاً به لأرجو، والتقدير : فأرجو قضاءها «فيرتد» الفاء حرف عطف ، يرتد : فعل مضارع معطوف على تقضى ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «بعض» فاعل يرتد ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وبعض مضاف و«الروح» مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «للجسد» جار ومجرور متعلق بيرتد .

الشاهد فيه : قوله «فأرجو» حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله «أرجو» - بأن للضمرة وجوباً بعدفاء السببية الواقعة في جواب الاستفهام المدلول عليه بقوله «هل تعرفون لباناتي» .

٢١ - هذا الشاهد أيضاً من الأبيات التي لم أجد أحداً نسبها إلى قائل معين ، وقد استشهد به الأشموني في باب إعراب الفعل ، والمؤلف في الشذور (رقم ١٥٢) وابن عقيل (رقم ٢٢٢) .

اللغة : «الكرام» جمع كريم «تدنو» تقرب ، وأراد به أن ينزل بدارهم «راء» اسم فاعل من الرؤية حذف لامه للتخلص من التقاء الساكنين .

المعنى : يعرض على رجل من المعترف لهم بكرم الأصول أن يزورهم ليرى بنفسه ما قد حدثه به الناس عنهم : من حسن لقاءهم للضيف ، وقيامهم له بما توجبه الأريحية ، ثم علل هذا العرض بأن الذي يرى ليس كالذي يسمع ، يريد أن المشاهدة أقوى في معرفة حقيقة الأمر من السماع به ؛ لما يعرض في الأخبار من الزيادة والنقص والمبالغة ونحوها .

الإعراب : «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف و «الكرام» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة «ألا» حرف دال على العرض ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تدنو» فعل مضارع ، مرفوع بضممة مقدره على الواو منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فتبصر» الفاء فاء السببية ، تبصر : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعدفاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول بمعنى الذي مفعول به لتبصر ، مبني على السكون في محل نصب «قد» حرف دال على التحقيق «حدثوك» حدث : فعل ماض مبني على فتح مقدره على آخره منع من ظهوره حركة المناسبة للمآني بها لأجل الواو ، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به أول لحدث ، مبني على الفتح في محل نصب ، والمفعول الثاني محذوف ، وهو ضمير غائب يعود إلى الاسم الموصول ، وتقدير الكلام : فتبصر الذي حدثوك ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوليها محل لها من الإعراب صلة الموصول «فما» الفاء عاطفة ، وما : نافية «راء» مبتدأ مرفوع بضممة مقدره على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل «كن» الكاف حرف جر ، من اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «سمعا» فعل ماض ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والألف حرف دال على الإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذي هو من ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول المشاهدة فيه : قوله «فتبصر» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تبصر ، بأن المضمرة وجوبا بعدفاء السببية الواقعة في جواب العرض للدلول عليه بقوله «ألا تدنو» ، والعرض : هو الطلب بلين ورفق ، ومثل هذا الشاهد قول أمية بن أبي الصلت (سبويه ١ - ٤٢٠) :
أَلَا رَسُولَ لَنَا مِنَّا فَيُخْبِرُنَا مَا بَعْدُ غَايَتِنَا مِنْ رَأْسِ مُجْرَانَا

واشترطتُ في الطلب أن يكون بالفعل احترازاً من نحو قولك « نَزَالَ فَنُكِرَ مُكٌ » و « صَهٌ فَنُحَدُّ تُكٌ » خلافاً للكسائي في إجازة ذلك مطلقاً ، ولا بن جني وابن عصفور في إجازته بعد « نَزَالَ » و « دَرَاكٌ » ونحوها مما فيه لَفْظُ الفعل ، دون صَهٌ ومَهٌ ونحوها مما فيه معنى الفعل دون حروفه (٢) ، وقد صَرَّحْتُ بهذه المسألة في المقدمة في باب اسم الفعل .

المسألة الرابعة : بعد واو المعية ، إذا كانت مسبوقة بما قدما ذكره ، مثال ذلك قوله تعالى : (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) (٢) (يَا أَيَّتَنَّا نُزِدُ وَلَا نُكْذِبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) (٣) في قراءة حمزة وابن عاصم وحفص ، وقال الشاعر :

(٢٣) - أَلَمْ أَكُ جَارَ كُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي . وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

(١) اسم فعل الأمر على ضربين . الأول قياسي ، وهو : أن تصوغ من مصدر كل فعل ثلاثي اسماً على زنة فعال - بفتح الفاء والعين - وتبنيه على الكسر ؛ للدلالة على الأمر فتقول من الضرب والنصر : ضراب ، ونصار ، كما قالوا في النزول : نزال ، وهذا النوع هو المراد بما فيه لفظ الفعل : أي الحروف الأصلية التي يتألف منها ، والثاني سماحي ، وهو ألفاظ محفوظة وردت عن العرب نحو صه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكفف ، وهذا هو المراد بما فيه معنى الفعل دون حروفه . ألا ترى أن كلمة « صه » تدل على المعنى الذي يدل عليه لفظ اسكت وليس فيها حروف اسكت ولا شيء منها ، وكذلك « مه » تدل على ما يدل عليه لفظ انكفف وليس فيها حروف انكفف ، ولا شيء منها ؟

(٢) من الآية ١٤٢ من سورة آل عمران .

(٣) من الآية ٢٧ من سورة الأنعام .

٢٢ - هذا الشاهد من كلمة للحطية يهجوها الزبرقان بن بدر وقومه ، ويمدح آل بغيض بن شماس ، وقد استشهد به الأشموني في باب إعراب الفعل ، وسيبويه (ج ١ ص ٤٢٥) والمؤلف في كتابه « شذور الذهب » (رقم ١٥٥) وابن عقيل (رقم ٣٢٤) .
اللغة : « جاركم » نازلاً في جواركم ، أو مستعيراً بمحاكم « الإخاء » بكسر الهمزة - مصدر أخيته ، إذا اتخذته أخاً .

وقال آخر :

(٣٣) - لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌّ عَدَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ - عَظِيمٌ

المعنى : يوجب الحطيئة بهذا البيت آل الزبرقان ، ويقول لهم : كنت مواليا لاسم نازلا في حماكم ، وكان بيني وبينكم ألفة ومؤاخاة ، ثم انحرفت عنكم وعدلت إلى غيركم؛ فلا بد من أن يكون لهذا سبب من ناحيتكم ؛ فأنتم غير أهل للجوار والمودة .

الإعراب : « ألم » الهمزة الاستفهام الإنكاري ، ولم : حرف نفي وجزم وقلب « أك » أصله أكن ، مخذفت النون للتخفيف ، وهو فعل مضارع ناقص برفع الاسم وينصب الخبر ، وهو مجزوم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « جاركم » جار : خبر أكن ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجار مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، مبني على الضم في جر ، والميم حرف دال على الجمع « ويكون » الواو واو المعية ، يكون : فعل مضارع ناقص ، وهو منصوب بان المصدرية المضمره وجوبا بعد واو المعية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « بيني » بين : ظرف متعلق بمحذوف خبر يكون تقدم على الاسم ، وبين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « وبينكم » الواو حرف عطف ، بين : ظرف معطوف على الظرف السابق ، وبين مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر ، والميم حرف دال على الجمع « المودة » اسم يكون تأخر عن الخبر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « والإخاء » الواو حرف عطف ، الإخاء : معطوف على المودة ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة الشاهد فيه : قوله « ويكون » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو يكون ، بأن المضمره وجوبا بعد واو المعية ، في جواب الاستفهام الإنكاري المدلول عليه بالهمزة في قوله « ألم أك جاركم » .

٢٣ - هذا البيت من كلمة لأبي الأسود الدؤلي الذي ينسب إليه وضع علم النحو ، وهو من أصحاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأحد عماله وشيعته ، وبعض الناس ينسب هذا البيت للمتوكل الكنتاني ، وقد استشهد بهذا البيت جماعة منهم سيديويه (ج ١ ص ٤٢٤) ونسبه الأخطل ، وذكر الأعم في شرحه أنه لأبي الأسود ، والأشموني في باب إعراب الفعل ، والمؤلف في « أوضح المسالك » (رقم ٤٩٩) وفي « شذور الذهب » مرتين (رقم ١١٤) وابن عقيل (رقم ٣٢٨) وقبل هذا البيت قوله :

يَأْيُهَا الرَّجُلُ الْمَعْلَمُ غَيْرُهُ هَلَّا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمِ =

= تَصِفُ الدَّوَاءَ الَّذِي السَّقَامِ وَذِي الضَّنَى كَيْمًا يَصِيحُ بِهِ وَأَنْتَ سَقِيمٌ
أَبْدَأُ بِنَفْسِكَ فَأَنْهَاهَا عَنْ غَيْبِهَا فَإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمٌ
فَهُنَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ ، وَبُشْتَفَى بِالْقَوْلِ مِنْكَ ، وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ

اللغة : « السقام » بفتح السين - المرض ، وفعله سقم - بكسر القاف أو ضمها -
والسقيم : المريض ، والضنى : هو المرض الذى كلما ظن برؤه عاد ، والنى : ضد الرشد ،
والعار : كل شيء يلزمك بسببه عيب .

المعنى : ينهاك الشاعر عن أن تقوم بنصح إنسان فتكلفه أن يترك أمر من الأمور وأنت
تأتى مثل هذا الأمر ولا تلزم نفسك تركه ، ويقول لك : إنك إن فعلت ذلك ألزمت
نفسك العار العظيم ، وطابك الناس ، ولم يقتدوا بكلامك ؛ لأن للرشد الذى يجب أن
تسكون إرشاداته نافعة ناجحة يفبغى له أن يفعل ما يأمر به ويحجذب ما ينهى عنه .

الإعراب : « لا » ناهية حرف مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب « ننه » فعل
مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « عن »
حرف جر « خلق » مجرور بمن ، وعلامة جره النكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور
متعلق بتنهى « وتأتى » الواو واو المية ، تأتى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد
واو المية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت
« مثله » مثل : مفعول به لتأتى ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ومثل مضاف
والهاء ضمير غائب عائد إلى خلق مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر « عار » مبتدأ
مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر المبتدأ « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « فعلت » فعل : فعل ماض ، وتاء
المخاطب فاعله ، وهو ضمير المخاطب مبنى على الفتح فى محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل فى
محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا
فعلت ذلك فإنه عار عليك ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها جملة
معتزلة « عظيم » نعت لقوله عار ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة
وهذا النعت هو الذى سوغ الابتداء بالنكرة التى هى قوله عار فى أول الشطر الثانى
من البيت ، وقد فصل بين الوصف وموصوفه بالجملة الشرطية .

وتقول : « لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ » فتنصب « شرب » إن قصدت النهي عن الجمع بينهما ، وتجزم إن قصدت النهي عن كل واحد منهما ، أى : لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن ، وترفع إن نهيت عن الأول وأباحت الثانى ، أى : لا تأكل السمك ولآك شرب اللبن .

ص - فَإِنْ سَقَطَتِ الْفَاءُ بَعْدَ الطَّلَبِ وَقَصِدَ الْجَزَاءُ جُزِمَ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (قُلْ تَعَالَوْا أَنُلِ) وَشَرَطُ الْجُزْمِ بَعْدَ النَّهْيِ صِحَّةُ حُلُولِ « إِنْ لَّا » مَحَلَّهُ ، نَحْوُ « لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ » بِخِلَافِ « يَا كَلْبُ » وَيُجْزَمُ أَيْضًا بِلَمْ ، نَحْوُ (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ) وَلَمَّا ، نَحْوُ (وَلَمَّا يَقْضِ) وَبِاللَّامِ وَ « لَّا » الصَّلْبِيَّتَيْنِ ، نَحْوُ (لِيُنْفِقَ ، لِيَقْضِ ، لَّا تُشْرِكْ ، لَّا تُوَاخِذْنَا) وَيُجْزَمُ فِعْلَيْنِ : إِنْ ، وَإِذَا مَا ، وَأَيْنَ ، وَأَنْتَى ، وَأَيَّانَ ، وَمَتَى ، وَمَنْهَا ، وَمَنْ ، وَمَا ، وَحَيْثُمَا ، نَحْوُ (إِنْ بِشَأٍ يُذْهِبِكُمْ ، مَنْ يَفْعَلُ سُوءًا يُجْزَى بِهِ ، مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا) وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ شَرْطًا وَالثَّانِي جَوَابًا وَجَزَاءً ، وَإِذَا لَمْ يَصْلُحْ لِمُبَاشَرَةِ الْأَدَاءِ قُرِنَ بِالْفَاءِ ، نَحْوُ (وَإِنْ يَمَسُّكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) أَوْ بِإِذَا الْفُجَائِيَّةِ ، نَحْوُ (وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) .

ش - لما انقضى الكلام على ما ينصب الفعل المضارع شرعت في الكلام على ما يجزمه ، والجازم ضربان : جازم لفعل واحد ، ورازم لفعلين . فالجازم لفعل واحد خمسة أمور :

أحدها : الطَّلَبُ ، وذلك أنه إذا تقدم لنا لفظ دال على أمر أو نهى أو استفهام أو غير ذلك من أنواع الطلب ، وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء ، وقصد به

الشاهد فيه : قوله « وتأتى » حيث نصب تأتى بأن المضمره وجوبا بعد الواو والدالة على المعية - أى : مصاحبة ما بعدها لما قبلها - في جواب النهى المدلول عليه بقوله « لاتنه عن خلق » ألت ترى أن غرض الشاعر أن ينهك عن أن تنهى أحداً عن أمر قبيح وأنت تأتى مثل هذا الأمر الذى تنهى عنه : أى أنه ينهك عن مصاحبة هذين الأمرين ؟

الجزء ؛ فإنه يكون مجزوماً بذلك الطلب؛ لما فيه من معنى الشرط ، وَتَعْنِي بِقصد
الجزء أنك تُقدِّره مُسَبِّباً عن ذلك المتقدم ، كما أن جزء الشرط مُسَبَّبٌ عن فعل
الشرط ، وذلك كقوله تعالى : (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ)^(١) تقدم الطَّلَبُ وهو « تَعَالَوْا »
وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو « أَتْلُ » ، وَقَصِدَ بِهِ الجزء ؛ إذ المعنى تَعَالَوْا
فإن تَأْتُوا أَتْلُ عليكم ؛ فَالتَّلَاوَةُ عليهم مُسَبِّبَةٌ عن مجيئهم ؛ فلذلك جُزِمَ ،
وعلامته جزمه حذف آخره - وهو الواو - وقول الشاعر :

(٢٤) - قِفَا تَبِكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ
[بِسِقْطِ اللَّوِيِّ بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ]

(١) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام .

(٢٤) - هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، أحد شعراء الجاهلية ، وهو
مطلع معلقته المشهورة .

اللغة : « قفا » أمر من الوقوف ، خاطب به اثنين كانا يسيران معه ، أو خاطب به
واحداً فنزله منزلة اثنين ؛ لجرىان عادة العرب على أن تكون الرقعة ثلاثة فما فوق ، أو
خاطب به واحداً وهذه الألف ليست ضميراً ، وإنما هي منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة
إجراء للوصول مجرى الوقف « نيك » مضارع من البكاء « منزل » أراد به المكان الذي
كان ينزل أحبابه فيه « بسقط اللوى » السقط - بكسر السين أو ضمها أو فتحها -
ما تساقط من الرمل ، واللوى - بكسر اللام - المسكان الذي يكون رمله مستديقا
« الدخول » بفتح الدال وضم الحاء - اسم مكان بعينه « حومل » بفتح الحاء بينهما سكنون
بزنة جعفر - اسم مكان أيضا .

المعنى : يأمر صاحبيه أن يقفا معه ليعاوناه على البكاء عند منازل أحبابه التي كان
يلتقاهم فيها ، وليجدد الذكريات القديمة .

الإعراب : « قفا » فعل أمر ، مبني على حذف النون ، وألف الاثنين فاعل مبني على
السكون في محل رفع « نيك » فعل مضارع ، مجزوم في جواب الأمر ، وعلامة جزمه
حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن
« من ذكرى » جار ومجرور متعلق بنبكى ، وذكرى مضاف وقوله « حبيب » مضاف
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ومنزل » معطوف بالواو على حبيب « بسقط » جار ومجرور
متعلق بقوله قفا ، وسقط مضاف ، و « اللوى » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة

وتقول « أَثْبِنِي أَكْرَمَكَ » و « هَلْ تَأْتِينِي أَحَدٌ نَكَ » و « لَا تَكْفُرُ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ » .

ولو كان المتقدم نفيًا أو خبرًا مُشْبَهًا لم يُجْزَم الفعلُ بعده ؛ فالأول نحو: « ماتتينا تحدُّثنا » برفع تحدُّثنا وجوبًا ، ولا يجوز لك جزمه ، وقد غلط في ذلك صاحب الجُمَلِ ، والثاني نحو « أَنْتَ تَأْتِينَا تُحَدِّثُنَا » برفع تحدُّثنا وجوبًا باتفاق النحويين ، وأما قول العرب « أَتَيْتُ اللَّهَ أَمْرًا فَعَلَّ خَيْرًا يُثَبِّ عَلَيْهِ » بالجزم ؛ فوجهه أن اتقى الله وفعل وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلا أن المراد بهما الطلب ، والمعنى لَيْتَيْتُ اللَّهَ أَمْرًا وَلَيْفَعَلَ خَيْرًا ، وكذلك قوله تعالى : (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ، تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ، ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ، يَغْفِرْ لَكُمْ)^(١) فجزم (يغفر) لأنه جواب لقوله تعالى : (تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ) ؛ لكونه في معنى آمَنُوا وَجَاهِدُوا ، وليس جوابًا للاستفهام ؛ لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة ، بل عن الإيمان والجهاد .

ولو لم يُقصد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع جزمُهُ ، كقوله تعالى : (خُذْ مِنْ

= جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « بين » ظرف مكان منصوب على الظرفية . وهو متعلق بمحذوف حال من سقط اللوى ، وبين مضاف وقوله « الدخول » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « فومل » حومل : معطوف بالفاء على الدخول ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره .

الشاهد فيه : قوله « نيك » فإنه فعل مضارع غير مقرون بالفاء ، وقد سبقه فعل أمر ، وهو قوله قفا ، وقد قصد الشاعر أن يجعل البكاء مسبباً عن الوقوف ، ولذلك جزم هذا للمضارع في جواب الأمر ؛ فحذف منه حرف العلة الذي هو آخره ، وهذا الحذف هو أمانة الجزم ، مع أنه لا مانع في الكلام من ذلك ؛ لأنه يصح لك أن تقول : إن تقفانيك ، فافهم ذلك ، والله يرشدك .

(١) الآيات ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ من سورة الصف .

أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ) (١) فتطهرهم مرفوع باتفاق القراء ، وإن كان مسبوقةً بالطلب وهو (خذ) ؛ لسكونه ليس مقصوداً به معنى إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم وإنما أريد خذ من أموالهم صدقة مُطهرة ؛ فتطهرهم : صفة لصدقة ، ولو قرىء بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس ، كما قرىء قوله تعالى : (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلياً يَرِثْنِي) (٢) بالرفع على جعل (يرثني) صفة لولياً ، وبالجزم على جعله جزاءً للأمر ، وهذا بخلاف قولك « أَثْنَيْتَنِي بِرَجُلٍ يُحِبُّ اللهُ وَرَسُولَهُ » ، فإنه لا يجوز فيه الجزم ؛ لأنك لا تريد أن محبة الرجل لله ورسوله مُسببة عن الإتيان [به] ، كما تريد في قولك « أَثْنَيْتَنِي أَكْرَمَكَ » بالجزم ؛ لأن الإكرام مسبب عن الإتيان ، وإنما أردت أَثْنَيْتَنِي بِرَجُلٍ موصوفٍ بهذه الصفة .

واعلم أنه لا يجوز الجزمُ في جواب النهي إلا بشرطٍ أن يصح تقديرُ شرطٍ في موضعه مقرون بلا النافية ، مع صحة المعنى ، وذلك نحو قولك « لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ » و « لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ نَسَلَمَ » فإنه لو قيل في موضعهما « إِنْ لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ » و « إِنْ لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسَلَمَ » صحَّ ، بخلاف « لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ » و « لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَا كَلَّاكَ » فإنه ممتنع ؛ فإنه لا يصح أن يقال « إِنْ لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ » و « إِنْ لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَا كَلَّاكَ » ولهذا أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى : (وَلَا تَمُنُّنَّ نَسْتَكْثِرُ) (٣) لأنه لا يصح أن يقال « إِنْ لَا تَمُنُّنَّ نَسْتَكْثِرُ » وليس هذا بجوابٍ ، وإنما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في (تمنن) ؛ فكأنه قيل : ولا تمنن مستكثرأ ، ومعنى الآية أن الله تعالى نهى نبيه صلى الله عليه وسلم عن أن يهب شيئاً وهو يطمع أن يتعوضَ من الموهوب له [أكثرَ من الموهوب] .

فإن قلت : فما تصنع بقراءة الحسن البصري (نَسْتَكْثِرُ) بالجزم ؟

(١) من الآية ١٠٣ من سورة التوبة (٢) من الآيتين ٥ ، ٦ من سورة مريم

(٣) من الآية ٦ من سورة المدثر .

قلت : يحتمل ثلاثة أوجه ؛ أحدها : أن يكون بدلا من (تمنن)^(١) ، كأنه قيل : لا تستكثر ، أى : لا تتر ما تعطيه كثيرا ، والثانى : أن يكون قَدَّرَ الوقف عايه لكونه رأس آية ، فسكَّنه لأجل الوقف ، ثم وصَّله بنية الوقف ، والثالث : أن يكون سَكَّنه لتناسب رؤوس الآى ؛ وهى : فأندز ، فسكبر ، فطهر ، فاهجر .

الثانى مما يجزم فعلا واحداً : « لم » وهو حرف ينفى المضارع ويقبله ماضياً ، كقولك « لَمْ يَقُمْ ، وَلَمْ يَقْعُدْ » وكقوله تعالى : (لَمْ يَلِدْ ، وَلَمْ يُولَدْ)^(٢) .
الثالث : لَمَّا أَخْتَمَهَا ، كقوله تعالى : (لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ)^(٣) (بَلْ لَمَّا يَبْذُوقُوا عَذَابِ)^(٤) .

وتشَارِكُ لم فى أربعة أمور ، وهى : الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ، وجزمُه ، وَقَلْبُ زمانِه إلى الضى .

وتفارقها فى أربعة أمور ؛ أحدها : أن المنفى بها مُستَمِرٌّ الانتفاء إلى زمن الحال ، بخلاف المنفى بلم ؛ فإنه قد يكون مستمراً ، مثل (لم يَلِدْ)^(٢) وقد يكون منقطعاً ، مثل (هَلْ أتى عَلَى الإنسانِ حينٌ مِنَ الدهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً)^(٣) ؛ لأن المعنى أنه

(١) ذهب جماعة إلى أن البدل فى هذه الآية الكريمة لا يجوز ، وذلك لأن البدل إنما يصح إذا تحقق شرطان :
أحدهما : أن يكون معنى البدل واللبدل منه واحداً .
وثانيهما : أن يدل للبدل منه على البدل .

وهو كلام غير سديد ؛ لأن محل اشتراط اتحاد معنى البدل واللبدل منه فيها إذا كان البدل مطابقاً ، فأما لو كان بدل اشتمال مثلاً ، فلا يشترط هذا الشرط ، ونحن ندعى أن البدل فى هذه الآية من بدل الاشتمال .

(٢) من الآية ٣ من سورة التوحيد (الصمد = الإخلاص) .

(٣) من الآية ٢٣ من سورة عبس (٤) من الآية ٨ من سورة ص .

(٥) من الآية ١ من سورة الدهر (هل أتى = الإنسان) .

كان بعد ذلك شيئاً مذكوراً ، ومن ثم امتنع أن تقول لَمَّا يَقُمْ ثم قام ؛ لما فيه من التناقض ، وجاز لم يقم ثم قام ، والثاني : أن لَمَّا تؤذن كثيراً بتوقع ثبوت ما بعدها ، نحو (بَلْ لَمَّا يَدُوقُوا عَذَابِ)^(١) أى : إلى الآن لم يذوقوه وسوف يذوقونه ، ولم لا تقتضى ذلك ، ذكر هذا المعنى الزخشرى ، والاستعمالُ والذوقُ يشهدان به ، والثالث أن الفعل يُحذفُ بعدها ، يقال : هل دخلت البلد؟ فتقول : قَارَبْتُهَا ولما ، تريد ولما أدخلها ، ولا يجوز قاربها ولم^(٢) ، والرابع : أنها لا تقترن بحرف الشرط ، بخلاف لم ، تقول : إن لم تقم قمت ، ولا يجوز إن لَمَّا تقم قمت .

الجازم الرابع : اللامُ الطلّبية ، وهى الدالة على الأمر ، نحو (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ)^(٣) أو الدعاء ، نحو (لِيَقْمِضَ عَلَيْنَا رَبُّكَ)^(٤) .

الجازم الخامس : لا الطلّبية ، وهى الدالة على النهى ، نحو (لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ)^(٥) أو الدعاء ، نحو (لَا تُؤْخِذْنَا)^(٦) .

(١) من الآية ٨ من سورة ص ، وقد حذف ياء المتكلم من (عذاب) اكتفاء بكسر ما قبلها
(٢) قد ورد حذف المجزوم بلم فى أبيات قليلة لا تثبت بها قاعدة ، وقد اعتبرها العلماء من ضرورات الشعر ؛ لأن البيت والبيتين إذا جاءا على خلاف الشائع فى الاستعمال العربى لم يعتد بهما ، من ذلك قول إبراهيم بن هرمة القرشى ، وهو آخر من يحتج بشعره من الشعراء :

أَحْفَظُ وَدِيمَتِكَ الَّتِي أَسْتُوْدِعْتَهَا يَوْمَ الْأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ
أراد : إن وصلت وإن لم تصل ، يريد احفظها على كل حال ، ومن ذلك قول الآخر :
يَأْرُبُ شَيْخٍ مِنْ لَكَبْرِ ذِي غَنَمٍ فى كَفِّهِ زَبِغٌ ، وَفى النِّمْرِ فِقَمٌ
* أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ ، وَقَدْ كَادَ ، وَلَمْ *
أراد وقد كان يشمط ولم يشمط : أى قاربه ولم يبلغه ، فحذف للعلم بالحدوف .

- (٣) من الآية ٧ من سورة الطلاق . (٤) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف .
(٥) من الآية ١٣ من سور لقمان . (٦) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

فهذه خلاصة القول فيما يجزم فعلا واحداً .

وأما ما يجزم فعلين فهو إحدى عشرة أداة ، وهي « إن » نحو : (إن بشأ
يُذهِبِكُمْ)^(١) و « أين » نحو (أينمّا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ)^(٢) و « أى »
نحو (أيّاماً تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)^(٣) و « من » نحو (مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً
يُجْزَ بِهِ)^(٤) و « ما » نحو (وما تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ)^(٥) و « مهما »
كقول امرئ القيس :

٢٥ - أَغْرَكَ مِنِّي أَنْ حُبِّكَ قَاتِلِي

وَأَنْتَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ

- (١) من الآية ١٣٣ من سورة النساء (٢) من الآية ٧٨ من سورة النساء .
(٣) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .
(٤) من الآية ١٢٣ من سورة النساء .
(٥) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة .

٢٥ - هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي صاحب البيت للمسابق

وهو من معلقته أيضاً ، وقبله قوله :

أَفَاطِمَ مَهْلًا ، بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ وَإِنْ كُنْتَ قَدْ أَرَمَعْتَ صَرْمِي فَأَجْلِي
وَإِنْ كُنْتَ قَدْ سَاءَتْكَ مِنِّي خَلِيقَةٌ فَسَلِّي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكَ تَنْسِيلِ

اللغة : « فاطم » مرخم فاطمة ، وهي فاطمة بنت عبيد بن ثعلبة بن هاشم ، وكان
الشاعر يحبها « مهلا » أي تمهلي وانتظري « أرمعت صرمي » عذمت عليه ، والصرم :
المهجر والقطيعة « أجملني » أحسني كلامك ، أو أركي القطيعة « خليقة » خصلة « سألني
ثيابي من ثيابك » أراد بذلك أن تترك مودته ، وتخلع عن نفسها رداء حبه « أغرك »
هل خدعتك أو حملك على أن تفعل ما يفعله الغر الذي لم يجرب الأمور ؟

المعنى : يقول لفاطمة : هل حملك اعتقادك شدة تأثير حبك على وطاعتك لك على هذا

الدلال وذلك التيه ، وأن تفعل معي فعل الذي لم يعرف حقيقة الحب ؟

الإعراب : « أغرك » الهمزة الاستفهام ، غر : فعل ماض مبني على الفتح لا محله ، بن
الإعراب ، والكاف ضمير المخاطبة مفعول به ، مبني على الكسر في محل نصب « مني » جار ومجرور
متعلق بفر « أن » حرف توكيد ونصب « حبك » حب : اسم أن ، وحب مضاف والكاف

و « مَتَى » كقول الآخر:

— ٢٦ — * مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي * *

= ضمير المخاطبة مضاف إليه « قاتلي » قائل : خبر أن ، وقائل مضاف وباء المتكلم مضاف إليه ، وأن مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع فاعل غر ، والتقدير : أغرك متى قتل حبك إياي « وأنك » الواو حرف عطف ، أن : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطبة اسم أن « مهما » اسم شرط جازم على الأصح ، يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « تأمرى » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بهما ، وعلامة جزمه حذف النون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعله ، مبنى على السكون في محل رفع « القلب » مفعول به لتأمرى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « يفعل » فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه مجزوم بهما أيضا ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع معطوف على الفاعل الذى هو مصدر مؤول من أن السابقة مع اسمها وخبرها أيضا ، وتقدير إعراب البيت هكذا : أغرك متى كون حبك قاتلا إياي وكونك مهما تأمرى القلب يفعل .

الشاهد فيه : قوله « مهما تأمرى القلب يفعل » حيث جزم بهما فعلين ؛ أولهما قوله « تأمرى » وثانيهما قوله « يفعل » ، على أن الأول منهما هو فعل الشرط ، والثانى منهما جوابه وجزاؤه ، وقد علمت أن علامة جزم أولهما حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ؛ إذ هو فعل مضارع اتصلت به بياء المؤنثة المخاطبة ، كما علمت أن علامة جزم الثانى السكون ، وأن آخره لم يتحرك بالكسرة إلا لموافقة بقية الأبيات ، وهو الذى يقال له الروى .

— ٢٦ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَّلَاعُ الشَّفَايَا * *

وهذا البيت لسعيم بن وثيل الرياحى ، أحد بنى رياح بن ربوع ، وهو من شواهد سيديويه (ج ٢ ص ٧) .

اللغة : « جلا » أصله فعل ماض ، فسمى به كما سمى بيزيد ويشكر وبقم ، ونحو ذلك ؛ فهو الآن علم ، وقيل : هو باق على فعليته ، وهو مع فاعله جملة في محل جر صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : أنا ابن رجل جلا الأمور وأوضحها ، وقيل : هو جلا - بالتنوين =

■ مصدر أصله المدققصره ، والأصل أنا ابن جلاء ، والمعنى أنه واضح ظاهر لا يخاف ولا يدهن فيكنم بعض أموره ، وإنما هو شجاع ؛ فهو لذلك يعلن كل أموره ، ونحن نرى أن حملة على أحد المعنيين الثاني والثالث أولى ، وذلك من قبل أن حملة على الأول يستدعى أن يكون اسم أبي الشاعر أو واحد من أجداده أو لقبه «جلا» وليس في آباء صحيح من سمي أو لقب بذلك ثم إن هذه العبارة قد وقعت في شعر غيره من العرب ممن ليس في آباءه من سمي أو لقب به أيضاً ؛ فمن ذلك قول القلاخ بن حزن بن جناب بن منقر وأورده صاحب اللسان (ج ل ا) كما أورده ابن قتيبة في الشعراء (ص ٤٤٤ أوربة) :

أَنَا الْقُلَاخُ بْنُ جَنَابِ بْنِ جَلَا أَخُو خَنَائِرِ أَقْوَدُ الْجَمَلَا

والحنائير : الدواهي ، واحدها خنير ، بزنة جعفر ، وعلى هذا تكتب « ابن جلا » بالألف وتنون العلم الذي قبله ؛ لأن « جلا » ليس علماً « طلاع الثنايا » طلاع : صيغة مبالغة لطلع ، والثنايا : جمع ثنية ، وهي الطريق في الجبل ، وهذه العبارة كناية عن كونه ممن تسند إليه عظام الأمور فيضطلع بها ويقوم بما ينتظر من مثله « أضع العمامة » أراد وضع عمامة الحرب على رأسه .

للغنى : يصف نفسه بالشجاعة والإقدام على المسكاره ، وبأنه لا يهاب أحداً ولا يخافه وبأنه قوام بأعباء الأمور حمال لصعابها .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، وابن مضاف وقوله « جلا » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره كسرة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بفتحة الحكاية المقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذا الإعراب على أنه علم منقول عن الفعل الماضي « وطلاع » الواو حرف عطف ، طلاع : معطوف على خبر المبتدأ والمعطوف على الرفع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وطلاع مضاف وقوله « الثنايا » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره كسرة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر « متى » اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بقوله تعرفوني « أضع » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمتى ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجواب تقديره أنا « العمامة » مفعول به لأضع ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « تعرفوني » فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه ، مجزوم بمتى ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، مبني على السكون في محل رفع ، والنون الوجودية ■

و « أَيْبَانَ » كقولہ :

٢٧ - * فَأَيْبَانَ مَا تَعَدِلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلُ *
و « حَيْثُمَا » كقولہ :

و « حَيْثُمَا » كقولہ :

= هي نون الوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبني على السكون في محل نصب .
الشاهد فيه : قوله « متى أضع العمامة تعرفوني » حيث جزم بمقي فعلين : أولهما « أضع »
والثاني « تعرفوني » على أن الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، وقد عرفت
أن علامة جزم الأول السكون ، وأنه لولا وقوع الساكن بعد آخره لما كسر ، كما
عرفت أن علامة جزم الثاني حذف النون ، وهذه النون المذكورة ليست نون الرفع ،
ولكنها نون الوقاية التي تلحق الفعل عند اتصاله بياء المتكلم ، ولو كان هذا الفعل
مرفوعا لقال « تعرفوني » بنونين أولاهما نون الرفع وثانيتها نون الوقاية .
٢٧ - هذا محز بيت ، وصدرة قوله :

* إِذَا النُّعْجَةُ الْعَجْفَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ *
وهذا البيت قد استشهد به كثير من النحاة منهم الأشموني في جوازم المضارع
(رقم ١٠٦٤) ولا يعلم قائله ، وكثير من الناس يشك في صحة صدره .
اللغة : « العجفاء » المهزولة « قفرة » القطعة من الأرض لانبات فيها « تعدل » تميل .
الإعراب : « أيان » اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه
و جزاؤه ، وهو منصوب على الظرفية المكانية ، وناصبه قوله تنزل الذي هو جوابه « ما »
زائدة « تعدل » فعل مضارع فعل الشرط ، محزوم بأيان ، وعلامة جزمه السكون « به »
جار ومجرور متعلق بقوله تعدل « الريح » فاعل تعدل « تنزل » فعل مضارع جواب الشرط
محزوم بأيان أيضا ، وعلامة جزمه السكون ، وإنما كسر لأجل الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه
الشاهد فيه : قوله « أيان ... تعدل ... تنزل » حيث جزم بأيان فعلين ، أولهما
« تعدل » والثاني « تنزل » على أن الأول منهما فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ،
وقد عرفت أن علامة جزم الفعلين جميعاً هي السكون ، وأنه لولا حركة الروي لسكان
الثاني ساكنا سكون الأول .

وفي هذا البيت نسكته غير ذلك ، وحاصلها أن « أيان » تجزم الفعلين وإن اتصلا
بها « ما » الزائدة ، من غير أن يكون ذلك الاتصال واجبا فيها ؛ بدليل قول الآخر :
أَيَانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا ، وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا

٢٨ - حَيْثَمَا تَسْتَقِمُ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ
وإِذْ مَا كَقَوْلِهِ :

٢٩ - وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ بِهِ تُلْفٍ مَنَ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيًا

٢٨ - البيت من الشواهد التي لم نعر لها على قائل معين ، وقد استشهد به ابن عقيل (٣٣٤) وشرحناه في مكانه منه ، واستشهد به الأشموني في جوازم المضارع (رقم ١٠٦٨) والمؤلف في الشذور (رقم ١٧١)
اللغة : « تستقيم » تعادل وتسرف في الطريق الواضح المستقيم « يقدر » يريد يبلغك له ويوصلك « نجاحا » ظفراً بما تحب ونوالا لسلك ما تريد « غابر الأزمان » باقيها .
المعنى : يريد أن الاستقامة على الطريق المستقيم والسير في مسالك الصالحين سبب من أسباب فوز المرء برغبانه ونواله ما يريد .

الإعراب : « حيثما » حيث : اسم شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو مبني على الضم في محل نصب ؛ لأنه ظرف زمان ، والعامل فيه النصب هو قوله يقدر الذي هو جوابه ؛ وما : زائدة « تستقيم » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحينما وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « يقدر » فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم أيضا بحينما ، وعلامة جزمه السكون « لك » جار ومجرور متعلق بيقدر « الله » فاعل يقدر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « نجاحا » مفعول به ليقدر منصوب بالفتحة الظاهرة « في غابر » جار ومجرور متعلق إما بقوله يقدر ، وإما بمحذوف منصوب يقع صفة لنجاح ، وغابر مضاف وقوله « الأزمان » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « حيثما تستقيم يقدر » حيث جزم بحينما فعلين أولهما « تستقيم » وثانيهما « يقدر » ، على أن الأول منهما هو فعل الشرط ، والثاني منهما هو جواب الشرط وجزاؤه ، وقد علمت أن علامة جزم كل واحد منهما هي السكون .

٢٩ - البيت من الشواهد التي لم نجد أحداً من العلماء نسبها إلى قائل معين ، وهو من شواهد ابن عقيل (٢٣٣) وقد شرحناه في مكانه منه ، وقد استشهد به الأشموني أيضا في جوازم المضارع (١٠٦٧) .

اللغة : « تلف » تجد ، تقول : ألفيته ألفيه - بوزن أرضيته أرضيه - والمعنى وجدته أجده ، ومنه قوله تعالى : (إنهم ألفوا آباءهم ضالين) الآية ٦٩ من سورة الصافات .
المعنى : إذا كنت تفعل ما تأمر الناس بفعله فإنهم يتأثرون بأوامرك فيفعلون ما تأمرهم به ، يريد أنه ينبغي للإنسان أن لا يأمر بشيء إلا بعد أن يكون هو آتيا به .

وأنى كقوله :

٣٠ - فَأَصْبَحْتَ أَنى تَأْتَهَا تَسْتَجِرُ بِهَا تَجِدُ

الإعراب : « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسم إن مبني على الفتح في محل نصب « إذما » حرف شرط جازم مجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « تأت » فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم بإذما ، وعلامة جزمه حذف الياء والاكسرة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لتأت ، مبني على السكون في محل نصب « أنت » ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع « أمر » خبر للمبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « به » جار ومجرور متعلق بأمر ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعاث هو الضمير المحرور محلا بالياء « تلف » فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بإذما ، وعلامة جزمه حذف الياء والاكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر إن « من » اسم موصول : مفعول أول لتلف مبني على السكون في محل نصب « إياه » إيا : ضمير منفصل مفعول به لتأمر مقدم عليه ، والهاء حرف دال على الغيبة « تأمر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من ، والعاث هو الضمير الواقع مفعولا مقديما « آتيا » مفعول ثان لتلف ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إذما تأت . . » حيث جزم بإذما فعلين ؛ أولهما « تأت » وثانيهما « تلف » ، على أن أولهما فعل الشرط ، وثانيهما جوابه وجزاؤه ، وقد علمت أن علامة جزم كل منهما حذف الياء والاكسرة قبلها دالة عليها .

٣٠ - هكذا وقع هذا الشاهد في نسخ الشرح ، وأكمله العلامة السجاعي بقوله « وتام البيت . . حطبا جزلا ونارا تأججا » وهو كالمؤلف تابع لجماعة من النحويين ، وإنهم ليجزل عن الصواب ، وذلك أنهم ركبوا بيتا من بيتين لشاعرين مختلفين فأخذوا صدر أحدهما مع تغيير في بعض ألفاظه فركبوه على عجز الآخر ، وبيان ذلك أن لبيد بن ربيعة العامري يقول :

فَأَصْبَحْتَ أَنى تَأْتَهَا تَلْتَبِسُ بِهَا

كَلَّا مَرَّ كَيْبِهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرٌ =

« وهذا البيت من شواهد سيديويه (ج ١ ص ٤٣٢) رواه على هذه الصورة التي ذكرناها ، وهو ثقة ثبت مشافه للعرب راو لأشعارها مستنبط منها ، وقال شاعر آخر :

مَتَى تَأْتِنَا تُتَلِّمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِبَا

وهذا البيت أيضاً من شواهد سيديويه (ج ١ ص ٤٤٦) رواه على ما أخبرناك ، فأخذ النحاة من بعده صدر بيت لبيد فركبوه على عجز ذلك البيت الآخر ، مع أن أحدهما لا يلتئم مع الآخر ، وقد أكمله بعضهم هكذا : * نجد فرجا منها إليك قريباً *

اللغة والمعنى : سنفسر لك هاهنا البيتين اللذين رويناها ، فأما بيت لبيد فقوله : « مركبها » أراد به ناحيتها وجهتها ، وأصل المركب مكان الركوب ، وقوله « شاجر » هو اسم فاعل من قولهم : شجر بين القوم ، أى تفرق واختلف ، وصف لبيد في هذا البيت داهية يعجز الشجاع عن الحوض في مضارها ؛ فيقول : إنك إذا جشها وقعت فيها والتبست بها ، وكان ركوبها صعباً .

وأما البيت الآخر فقوله « تللم » فعل مضارع من الإلمام ، وهو الإتيان والزيارة ، وقوله « تأجبا » فعل ماض مسند لألف الاثنين ، وهما الحطب الجزل والنار ، والتأجج : الاحتراق والالتهاب ، يصف أنفسهم بالكرم وأنهم يقرون الأضياف ؛ فمن جاءهم وجددم يوقدون النار ، ومن عادة العرب إذا كانوا في جذب أن يوقد كرامهم النار ليتهدى بها إليهم السالك .

الإعراب : إعراب بيت لبيد : « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، والتاء ضمير المخاطب اسم أصبح مبني على الفتح في محل رفع « أنى » اسم شرط جازم يحزم فعلين « تأتها » تأت : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بأنى ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وها : مفعول به لتأنى ، مبني على السكون في محل نصب « تلتبس » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بأنى ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بها » جار ومجرور متعلق بتلتبس ، وجملة الشرط والجواب في محل نصب خبر أصبح « كلا » مبتدأ ، مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وكلا مضاف ومركبي من قوله « مركبها » مضاف إليه ، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً للكسور ما بعدها

فهذه الأدوات التي تجزم فعلين ، ويسمى الأول منهما شرطاً ، ويسمى الثاني جواباً وجزاء .

وإذا لم تصلح الجملة الواقعة جواباً لأن تقع بعد أداة الشرط وجب اقترانها بالفاء وذلك إذا كانت الجملة اسمية ، أو فعلية فمعلمها طابى ، أو جامد ، أو منفى بِلَنْ ، أو ما ، أو مَقْرُونٌ بَقَدْ ، أو حرف تنفيسٍ ، نحو قوله تعالى : (وَإِنْ يَسْسِكْ

تقديرًا لأنه مثنى ، ومركبي مضاف وها ضمير الغائبة مضاف إليه « تحت » ظرف مكان متعلق بقوله شاجر الآتى ، وتحت مضاف ورجل من قوله « رجلك » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، ورجل مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، وقوله « شاجر » خبر المبتدأ الذى هو كلا ، وإفراد الخبر لأن كلمة كلا وإن كان معناها معنى المثنى إلا أن لفظها مفرد ، فراعى الشاعر ها هنا لفظها فأفرد الخبر ، ومراعاة اللفظ أرجح من مراعاة المعنى ، ومثله فى مراعاة اللفظ قول عبد الله بن معاوية بن جعفر ابن أبى طالب :

كَلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أُخْيِهِ حَيَاتُهُ وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَفَانِيًّا
وعليه جاء قول الله تعالى (كلنا الجنةين آتت أكلها) ولو روعى للمعنى لقال : آتتا أكلهما ، وقد جمع الفرزدق فى بيت واحد بين مراعاة اللفظ والمعنى فقال :

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجُرْمُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَمَا ، وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي
أفلا ترى أنه قال « كلاهما قد أقلما » فراعى للمعنى وثنى ، ثم قال « وكلا أنفئهما رابى » فراعى اللفظ وأفرد ، ومثله فى الجمع بينهما قول الأسود بن يعفر :

إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحَتُوفَ كِلَاهُمَا يُوفِي الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي
فأفرد مراعاة اللفظ فى قوله « يوفى » وثنى مراعاة للمعنى فى قوله « يرقبان سوادى » .

الشاهد فيه : قوله « أنى تأتها تلتبس » حيث جزم بأنى فعلين ؛ أولهما « تأت » وهو فعل الشرط ، وثانيهما « تلتبس » وهو جواب الشرط : أما رواية المؤلف ففعل الشرط هو قوله « تأت » وجوابه هو قوله « تجدد » وأما قوله « تشتجر » فهو يدل من تأت ، وبديل المجزوم مجزوم ، وعلامة جزمه السكون ، ولكننا أفهمناك أن الرواية التى ساقها المؤلف ليست مستقيمة .

بِخَيْرٍ فَهَوْ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) ^(١) (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ) ^(٢) (إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقْلَمَ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبِّي) ^(٣) (وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ) ^(٤) (وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ) ^(٥) (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ) ^(٦) (وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا) ^(٧) ، ويجوز في الجملة الاسمية أن تقترن بإذا الفجائية كقوله تعالى : (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) ^(٨) ، وإنما لم أقيّد في الأصل إذا الفجائية بالجملة الأسمية لأنها لا تدخل إلا عليها ؛ فأغنانى ذلك عن الاشتراط .

ص — فصل : الأسمُ ضربان : نكرةٌ ، وهو ما شاعَ في جنسٍ : موجودٌ كرجُلٍ ، أو مُقدَّرٌ كشمسٍ ، ومعرفةٌ ، وهى سِتَّةٌ : الضميرُ ، وهو ما دلَّ على مُتَكَلِّمٍ أو مُخاطَبٍ أو غائبٍ ، وهو إما مُستترٌ كالمُقدَّرِ وجوباً في نحوِ « أقومُ » و « نقومُ » ، أو جوازاً في نحوِ « زيدٌ يقومُ » ، أو بارزٌ ، وهو إما مُتَّصِلٌ كقَاءِ « قُمْتُ » وكَافِ « أكرمك » وهَاءِ « غلامه » أو مُتَفَصِّلٌ كـ « أنا » و « هو » و « إياي » ولا فصلَ مع إمكان الوصلِ ، إلا في نحوِ الهاءِ مِنْ « سألنيهِ » بِمَرْجُوحِيَّةٍ ، و « ظننتُكهُ » و « كنتُهُ » بِرُجُحَانٍ .

ش — ينقسم الاسم بحسب التفكير والتعريف [إلى] قسمين : نكرة ، وهى الأصل ، ولهذا قدّمتها ، ومعرفة ، وهى الفرع ، ولهذا أخرتها .

فأما النكرة فهى عبارة عما شاعَ في جنس موجود أو مُقدَّر ؛ فالأول كرجُلٍ ؛ فإنه موضوع لما كان حيواناً ناطقاً ذكراً ، فكلمة وجد من هذا الجنس واحدٌ فهذا

(١) من الآية ١٧ من سورة الأنعام (٢) من الآية ٣١ من سورة آل عمران

(٣) الآيتين ٤٠ و ٣٩ من سورة الكهف (٤) من الآية ١١٥ من سورة آل عمران

(٥) من الآية ٦ من سورة الحشر (٦) من الآية ٧٧ من سورة يوسف

(٧) من الآية ٧٤ من سورة النساء (٨) من الآية ٣٦ من سورة الروم

الاسمُ صادقٌ عليه ، والثاني كشمس ؛ فإنها موضوعة لما كان كوكباً نهاريّاً .
يَنْسَخُ ظُهُورُهُ وَجُودَ اللَّيْلِ ؛ فحقها أن تصدق على متمدد كما أن رجلاً كذلك ،
وإنما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج ، ولو وُجِدَتْ لكان
هذا اللفظ صالحاً لها ؛ فإنه لم يوضع على أن يكون خاصّاً كزيد وعمر ،
وإنما وُضِعَ وَضِعَ أسماء الأجناس .

وأما المعرفة فإنها تنقسم ستة أقسام ؛ القسم الأول : الضمير ، وهو أعرفُ
السِّتة ، ولهذا بدأتُ به ، وَعَظَمْتُ بقيمة المعارف عليه بِشَمِّ .

وهو عبارة عما دلّ على متكلّم كأننا ، أو مخاطب كأنت ، أو غائب كهمو .
وينقسم إلى مستتر وبارز ؛ لأنه لا يخلو ؛ إما أن يكون له صورة في اللفظ أولاً ،
فالأول البارز كتاء « قُمْتُ » والثاني المستتر كالمقدّر في نحو قواك « قُمْ » .
ثم لكل من البارز والمستتر انقسام باعتبار .

فأما المستتر فينقسم - باعتبار وجوب الاستتار وجوازه - إلى قسمين : واجب
الاستتار ، وجائزه .

ونعني بواجب الاستتار : ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه ، وذلك كالضمير
المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة كأقوم ، أو بالنون كنعوم ، [أو بالتاء
ككتقوم^(١)] ، ألا ترى أنك لا تقول « أقوم زيد » ولا تقول « نعوم عمرو » .

ونعني بالمستتر جوازاً : ما يمكن قيام الظاهر مقامه ، وذلك كالضمير المرفوع بفعل
الغائب ، نحو « زيد يقوم » ، ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول « زيد يقوم غلامه » .

(١) المراد بالتاء هنا التاء الدالة على المخاطب ، نحو « تقوم يا زيد » ، أما التاء الدالة على
التأنيث فهي من جائز الاستتار ، نحو « هند تقوم » لأنك تقول « تقوم هند » وهذه
الكلمة ساقطة من بعض نسخ الكتاب . ومما ذكرناه وذكره المؤلف تعلم أن حروف
المضارعة على ثلاثة أنواع : نوع لا يكون فاعل الفعل المتصلة هي به إلا ضميراً مستتراً
واجب الاستتار ، وهو حرفان : الهمزة ، والنون . ونوع يكون فاعل الفعل المتصلة
هي به اسماً ظاهراً أو ضميراً مستتراً جائز الاستتار ، وهو حرف واحد ، وهو الياء ،
ونوع يكون فاعل الفعل المتصلة هي به واجب الاستتار تارة ، ويكون جائز الاستتار
تارة أخرى ، وهو حرف واحد ، وهو التاء .

وأما البارز فإنه ينقسم - بحسب الاتصال والانفصال - إلى قسمين : متصل ، ومنفصل ؛ فالمتصل هو : الذي لا يستقل بنفسه ، كقراءة « قُمْتُ » والمنفصل هو : الذي يستقل بنفسه ، كإنا ، وأنت ، وهو .

وينقسم المتصل - بحسب مواقفه في الإعراب - إلى ثلاثة أقسام : مرفوع المحل ، ومنصوبه ، ومخفوضه ؛ فمرفوعه كقراءة « قُمْتُ » فإنه فاعلٌ ، ومنصوبه ككساف « أَكْرَمَكَ » فإنه مفعول ، ومخفوضه كقراءة « غَلَامِهِ » فإنه مضاف إليه .

وينقسم المنفصل - بحسب مواقفه في الإعراب - إلى مرفوع الموضع ، ومنصوبه ؛ فالرفوع اثنتا عشرة كلمة : أنا ، نحن ، أنت ، أنتِ ، أنتما ، أنتم ، أنتن ، هو ، هي ، هما ، هم ، هن ، ومنصوبه اثنتا عشرة كلمة أيضاً : إياي ، إيانا ، إياك ، إياكِ ، إياكما ، إياكن ، إياهن ، إياها ، إياها ، إياهم ، إياهن ؛ فهذه الاثنتا عشرة كلمة لا تقع إلا في محل النصب ، كما أن تلك الأول لا تقع إلا في محل الرفع ، تقول : « أنا مؤمنٌ » فأنا : مبتدأ ، والمبتدأ حكمه الرفع ، و « إياك أَكْرَمْتُ » فإياك : مفعول مقدم ، والمفعول حكمه النصب ، ولا يجوز أن يُعكس ذلك ؛ فلا تقول « إياي مؤمنٌ » و « أنت أَكْرَمْتُ » وعلى ذلك فقسِ الباقي .

وليس في الضمائر المنفصلة ما هو مخفوض الموضع ، بخلاف المتصلة .

ولما ذكرتُ أن الضمير ينقسم إلى متصل ومنفصل أشرتُ بعد ذلك إلى أنه مهمماً أمكن أن يؤتى بالمتصل فلا يجوز العدولُ عنه إلى المنفصل ؛ لا تقول « قامَ أنا » ولا « أَكْرَمْتُ إياك » لتمكنك من أن تقول « قُمْتُ » و « أَكْرَمْتُكَ » بخلاف قولك « ما قامَ إلا أنا » و « ما أَكْرَمْتُ إلا إياك » ؛ فإن الاتصال هنا مُتَعَدِّرٌ ؛ لأن « إلا » مانعةٌ منه ؛ فلذلك جاء بالمنفصل .

ثم استثنيت من هذه القاعدة صورتين يجوز فيهما الفصلُ مع التمكن من الوصل . وضابطُ الأولى : أن يكون الضميرُ ثانياً ضميرين أو لهماً أعرفُ من الثاني ، وليس مرفوعاً ، نحو « سألنيهِ » و « خلتُكهُ » يجوز أن تقول فيهما : « سألني

إِيَّاهُ» و «خَلَيْتُكَ إِيَّاهُ» . وإنما قلنا الضميرُ الأولُ في ذلك أعرف لأن ضمير المتكلم أعرفُ من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أعرفُ من ضمير الغائب .
وضابطُ الثانية : أن يكون الضميرُ خبراً لكان أو إحدى أخواتها ، سواء كان مسبوقةً بضمير أم لا ؛ فالأول نحو «الصديقُ كُنْتَهُ» والثاني نحو «الصديقُ كأنه زيدٌ» يجوز أن تقول فيهما «كنتَ إِيَّاهُ» و «كانَ إِيَّاهُ زيدٌ»^(١) .
واتفقوا على أن الوصل أَرْجَحُ في الصورة الأولى إذا لم يكن الفعل قلبياً ، نحو «سَلَنْيهِ» و «أَعْطَيْنِيهِ» ولذلك لم يأت في التنزيل إلا به ، كقوله تعالى : (أَنْزَلِمُمْ كُؤْمُوها) ^(٢) (إِنْ يَسْأَلْكُمْ وِها) ^(٣) (فَسَيَكْفِيكُمْ اللهُ) ^(٤) .
واختلفوا فيما إذا كان الفعل قلبياً ، نحو «خَلَيْتُكَ» و «خَلَيْتُكَ» ، وفي باب كان ، نحو «كُنْتَهُ» و «كأنه زيدٌ» فقال الجمهور : الفضلُ أَرْجَحُ فيهن ، واختار ابن مالك في جميع كتبه الوصلَ في كان ، واختلف رأيه في الأفعال القلبية ، فقارة وافق الجمهور ، وتارة خالفهم .

ص - ثمَّ العَلْمُ ، وَهُوَ : إمَّا شَخْصِيٌّ * كزَيْدٍ ، أو جِنْسِيٌّ ، كإِسْمَاءَةَ ، وإمَّا أَسْمٌ كَمَا مَثَلْنَا ، أو لَقَبٌ ، كزَيْنِ العَابِدِينَ وَقُفَّةً ، أو كُنْيَةً ، كأبي عمرو وأُمٌّ ككُلثومٍ ، وَيُوَخَّرُ اللَّقَبُ عَنِ الأَسْمِ تَابِعاً لَهُ مُطَاقاً ، أو مُخَفُوضاً بِإِضَافَتِهِ إِنْ أُفْرِدَا كسَعِيدِ كَرَزِ .

ش - الثاني من أنواع المعارف : العَلْمُ ، وهو « ما عُلِقَ على شيءٍ بعينه غيرِ مقنولٍ ما أشبههُ » .

(١) ومن ذلك قول الشاعر ، وهو عمر بن أبي ربيعة الخزومي :

لَيْنٌ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ العَهْدِ ، وَالإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ
ومن ذلك قوله :

أَيَّتَ هَذَا اليَوْمَ شَهْرٌ لَا نَرَى فِيهِ عَرِيْباً

لَيْسَ إِيْبَى وَإِيْبَا كِ ، وَلَا نَخْشَى رَقِيْباً

(٢) من الآية ٢٨ من سورة هود . (٣) من الآية ٣٧ من سورة محمد .

(٤) من الآية ١٣٧ من سورة البقرة .

وينقسم باعتبارات مختلفة إلى أقسام متعددة :

فينقسم - باعتبار تشخيص مُسمّاه وعدم تشخيصه - إلى قسمين : علم شخص ، وعلم جنس ؛ فالأول كزيد وعمر ، والثاني كإسماء الأسد ، وجماعة للشعاب ، وذوالة للذئب ؛ فإن كلا من هذه الألفاظ يصدق على كل واحد من أفراد هذه الأجناس ، تقول لكل أسد رأيتَه : هذا إسماء مُقبِلًا ، وكذا البواقي ، ويجوز أن تُطلقها بإزاء صاحب هذه الحقيقة من حيث هو ؛ فتقول : إسماء أشجع من ثمالة ، أى : صاحب هذه الحقيقة أشجع من صاحب هذه الحقيقة ، ولا يجوز أن تطلقها على شخص غائب ؛ لا تقول لمن بينك وبينه عهد في أسد خاص : ما فعل إسماء .

وباعتبار ذاته إلى مفرد ومركب ؛ فالمفرد كزيد وإسماء ، والمركب ثلاثة أقسام :

(١) مركب تركيب إضافة كعبد الله ، وحكمه أن يعرب الجزء الأول من جزأيه بحسب العوامل الداخلة عليه ، ويخفض الثانى بالإضافة دائماً .

(٢) ومركب تركيب مزيج كعَلَمَيْكَ وسَيَبَوِيهِ ، وحكمه أن يعرب بالضمّة رفعاً ، وبالفتحة نصباً وجرأً ، كسائر الأسماء التى لا تنصرف ، هذا إذا لم يكن مختوماً بويهِ كعَلَمَيْكَ ، فإن ختم بها بنى على الكسر كسَيَبَوِيهِ .

(٣) ومركب تركيب إسنادٍ ، وهو ما كان جملةً فى الأصل كشاب قرناًها ، وحكمه أن العوامل لا تؤثر فيه شيئاً ، بل يُحكى على ما كان عليه من الحالة قبل النقل .

وينقسم إلى اسم وكنية ولقب^(١) ، وذلك لأنه إن بُدئَ بِأَبٍ أو أُمٍّ كان كُنْيَةً

(١) لفظ اللقب عند العرب كان يطلق قديماً على ما يقصد به للدخ وعلى ما يقصد به الدم ، ولكنه كان أكثر إطلاقاً على ما يقصد به الدم ، حتى قال الحماسى :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقِبُهُ وَالسُّوْدَةُ الْقَبُّ

وافظ النبز عندهم كان لا يطلق إلا على ما يقصد به الدم ، وانظر إلى قوله تعالى : (ولا تنازوا بالألقاب) تدرك ذلك المعنى واضحاً جلياً ، وكانوا إنما يبدلون عن الاسم والألقاب إلى الكنية قصداً إلى تعظيم المكفى وإجلاله ؛ لأن بعض النفوس تأنف أن تذكر باسمها أو بلقبها ، وليس طريق التعظيم بالألقاب كطريق التعظيم بالكنية ؛ لأن التعظيم بالألقاب =

كأبي بكر وأم بكر وأبي عمرو وأم عمرو، وإلا فإن أشعر برفعة المسمى كزين العابدين أَوْضَعْتَهُ - كَقَفَّةً ، وَبَطَّةً ، وَأَنْفِ الْفَاقَةِ - فَلَقَبَ ، وَإِلَّا فَاسْمٌ ، كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو (١) .
وإذا اجتمع الاسم مع اللقب وَجَبَ - في الأفضح - تقديم الاسم وتأخير اللقب ، ثم إن كانا مضافين كعبد الله زين العابدين ، أو كان الأول مفرداً والثاني مضافاً كزيد زين العابدين ، أو كان الأمر بالعكس كعبد الله قفّة - وجب كون الثاني تابعاً للأول في إعرابه : إما على أنه بَدَلٌ منه ، أو عطفٌ ببيانٍ عليه ، وإن كانا مفردين - كزيد قفّة ، وسعيد كرز - فالـكوفيون والزجاج يجيزون فيه وجهين ؛ أحدهما : إتباعُ اللقب للاسم كما تقدم في بقية الأقسام ، والثاني : إضافة الاسم إلى اللقب ، وجمهورُ البصريين يوجبون الإضافة ، والصحيحُ الأولُ ، وإتباعُ أقيسُ من الإضافة (٢) والإضافة أكثر .

ص - ثمَّ الإِشَارَةُ ، وَهِيَ : ذَا الْمُدَّ كَرٍ ، وَذِي وَذِهِ ، وَتِي وَتَيْهِ ، وَتَا الْمُوَنْثِ ، وَذَانِ وَتَانِ الْمُنْتِي : بِالْأَلِفِ رَفْعًا ، وَبِالْيَاءِ جَرًّا ، وَنَصْبًا ، وَأَوْلَاءِ الْجَمْعِ مِمَّا ، وَالْبَعِيدُ بِالْكَافِ مُجْرَدَةٌ مِنَ الْأَمِّ مُطْلَقًا ، أَوْ مَقْرُونَةٌ بِهَا إِلَّا فِي الْمُنْتِي مُطْلَقًا ، وَفِي الْجَمْعِ فِي لُغَةٍ مِنْ مَدَّةٍ ، وَفِيهَا تَقَدَّمَتْ هَا التَّنْظِيهِ .

إِنَّمَا هُوَ بِمَعْنَى اللَّفْظِ ، كَمَا تَقُولُ : زَيْنُ الْعَابِدِينَ ، وَتَاجُ الْمَلَّةِ ، وَسَيْفُ الدَّوْلَةِ ، أَمَا التَّعْظِيمُ بِالسُّكُونِ فَإِنَّهُ بِوَسْطِهَا بَعْدَ التَّنْصِيحِ بِاسْمٍ ، لَا بِمَعْنَى السُّكُونِ .

(١) خير من هذه التفرقة التي ذكرها المؤلف أن يقال: إن ماسمى به الوالدان ولدهما أول الأمر حين ولادته يعتبر اسما، سواء أكان قد صدر بأب أو أم أو أخ أو أخت أم لم يصدر ، وسواء أشعر برفعة المسمى به أو يضعته أم لم يشعر ، وما أطلق بعد ذلك على صاحب الاسم إن كان قد صدر بأب أو أم أو نحوهما فهو كنية ، سواء أشعر بمدح كأبي الفضل أو بدم كأبي لهب أم لم يشعر كأبي بكر ، وما لم يصدر بأحدهما فهو لقب ، ولا بد أن يشعر حينئذ بمدح أو ذم ، وقد بضع الوالدان في أول الأمر لمولودهما اسما ولقبا وكنية أو اسما ولقبا أو اسما وكنية ، كمحمد أبي الفضل ، وأحمد أبي اليسر ، وكمحمد الهادي ، وكعلي زين العابدين ، وخالد سيف الله ، ونحو ذلك ، وحينئذ يطبق عليه ما قال المؤلف .

(٢) إِنَّمَا كَانَ الْإِتْبَاعُ أَقْيَسَ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ تَحْوِجُ إِلَى تَأْوِيلِ الْأَوَّلِ بِالْمَسْمِيِّ وَالثَّانِي بِالْأَسْمِ حَقٌّ لَا يَلْزِمُ إِضَافَةَ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ .

ش — الثالثُ من أنواع المعارف : اسمُ الإشارة .
وينقسم — بحسب المشار إليه — إلى ثلاثة أقسام : ما يُشار به المفرد ،
وما يُشار به العثقي ، وما يُشار به للجماعة ، وكل من هذه الثلاثة ينقسم إلى
مذكر ومؤنث .

فلمفرد المذكر لفظة واحدة ، وهي « ذَا » .

والمفردة المؤنثة عشرة ألفاظٍ : خمسة مبدوءة بالذال ، وهي : ذى ، وذِهي
— بالإشباع — وذِهِ — بالكسر ، وذِة — بالإسكان ، وذاتُ ، وهي
أغرُهاً ، وإنما المشهور استعمال ذات بمعنى صاحبة ، كقولك « ذاتُ
جمالٍ » أو بمعنى التي ، في لغة بعض طيء ، حكى الفراء « بالفضلِ ذُو فَضْلِكُمْ
اللهُ بِهِ ، والكرامة ذات أكرمكم اللهُ بها » : أى التي أكرمكم اللهُ بها ؛ فلها
حينئذ ثلاثة استعمالات^(١) ، وخسة مبدوءة بالطاء ، وهي : تِي ، وتِيهي — بالإشباع
— وتِيهٍ بالكسر ، وتِيهٍ — بالإسكان ، وتَا .

والثنية المذكر : ذَانِ — بالألف رفعاً ، كقوله تعالى : (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ)^(٢) ،
وَذَيْنِ — بالياء جرّاً ونصباً ، كقوله تعالى : (رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ)^(٣) .

(١) الاستعمالات الثلاث هي : الإشارة بها إلى المفردة للمؤنثة ، ولا أحفظ لها شاهداً
والثاني : استعمالها بمعنى صاحبة ، نحو قول الشاعر :

أَمِنْ أَجْلِ أَغْرَابِيَّةِ ذَاتِ بُرْدَةٍ تُبْكِي عَلَى نَجْدٍ وَتَبْلِي كَذَا وَجَدَا؟
والثالث : استعمالها اسماً موصولاً بمعنى التي ، كالمثال الذي ذكره المؤلف ، والذي نسب
حكايته عن العرب للفراء ، وبقي لها استعمال رابع لم يذكره المؤلف ، وهو أن تكون
اسماً بمعنى حقيقة الشيء وماهيته ، تقول : ذات الإنسان أنه حيوان مفكر ، تريد أن
هذه حقيقة وماهيته ، وقد استعملت في معنى نفس الشيء ؛ فقيل : هذه ذات متميزة ،
وهذه ذات محدثة ، ونسبوا إليها على لفظها ؛ فقيل : هذا عيب ذاتي ، يريدون أنه راجع
إلى نفس المعب وطبيعته وجبلته ، وأنكر قوم هذا الاستعمال ، وليس إنكارهم بسديد ،
وارجع إلى المصباح المنير .

(٢) من الآية ٣٢ من سورة القصص .

(٣) من الآية ٢٩ من سورة فصلت ، وتمثيل المؤلف بهذه الجملة لاسم الإشارة إلى اللغوي

ولتنبيه المؤنث : تَأْنٍ ؛ بالألف رفعا ، كقولك « جاءتنى هَاتَانِ » وهَاتَيْنِ ،
بالياء جرأ ونصباً ، كقوله تعالى : (إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ)^(١) .
ولجمع المذكر والمؤنث : أَوْلَاءَ ، قال تعالى : (وَأَوْلِيكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)^(٢) ،
وقال تعالى : (هُوَ لِأَوْلَادِ بَنَاتِي)^(٣) ، وبنو تميم يقولون أُولَى - بالقصر ، وقد
أشرتُ إلى هذه اللغة بما ذكرته بعدُ من أن اللام لا تلحقه في لغة مَنْ مَدَّهُ .
ثم المشار إليه إما أن يكون قريباً ، أو بعيداً .

فإن كان قريباً جيء باسم الإشارة مُجَرِّداً من الكاف وجوباً ، ومقروناً بها
التنبيه جَوَازاً ؛ تقول : « جاءنى هذا » و « جاءنى ذا » وَيُعْلَمُ أن ها التنبيه تلحق
اسم الإشارة بما ذكرته بعدُ من أنها إذا لحقته لم تلحقه لامُ البُعْدِ .
وإن كان بعيداً وجب افترائه بالكاف : إما مجردة من اللام ، نحو « ذَاكَ »
أو مقرونةً بها ، نحو « ذَاكَ » .

وتتمتع اللام في ثلاث مسائل ؛ إحداها : المثنى ، تقول : ذَانِكَ ، وَتَانِكَ ،
ولا يقال « ذَانِ لِكَ » ، ولا « تَانِ لِكَ » الثانية : الجمعُ في لغة مَنْ مَدَّهُ ،
تقول : أَوْلِيكَ ، ولا يجوز « أَوْلَاءِ لِكَ » وَمَنْ قَصَرَهُ قال : « أَوْلَى لِكَ »^(٤)
الثالثة : إذا تَقَدَّمتْ عليها ها التنبيه ، تقول : « هَذَاكَ »^(٥) ولا يجوز « هَذَا لِكَ » .

ص — ثُمَّ الْمَوْصُولُ ، وَهُوَ : الَّذِي ، وَالَّتِي ، وَالَّذَانِ ، وَاللَّتَانِ — بِالْأَلْفِ
رَفْعاً ، وَبِالْيَاءِ جَرّاً وَنَصْباً — وَلِجَمْعِ الْمَذَكَّرِ : الَّذِينَ — بِالْيَاءِ مُطْلَقاً — وَالْأَلْفِ ،

المذكر المنصوب سهو ؛ لأن « اللذين » اسم موصول ، وليس اسم إشارة ، والتمثيل
الصحيح بقوله تعالى : (إن هذين لساحران) من الآية ٦٣ من سورة طه في قراءة من
قرأ بتشديد إن .

(١) من الآية ٢٨ من سورة القصص . (٢) من الآية ٥ من سورة البقرة

(٣) من الآية ٨٧ من سورة هود . (٤) قدورد من ذلك قول الشاعر :

أَوْلَى لِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً وَهَلْ يَعْظُ الضَّلِيلَ إِلَّا أَوْلَى لِكَ ؟

(٥) قد ورد هذا قليلاً جداً ، ومنه قول طرفة بن العبد البكري :

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمَمْدُدِ

وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ : اللَّائِي ، وَاللَّاتِي ، وَبِمَعْنَى الْجَمِيعِ : مَنْ ، وَمَا ، وَأُمِّيَّةٌ ، وَأَلٌ فِي وَصْفٍ صَرِيحٍ لَغَيْرِ تَفْضِيلٍ كَالضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ ، وَذُو فِي لُغَةٍ طَائِيَةٍ ، وَذَا بَعْدَ مَا أَوْ مِنْ الْأَسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ ، وَصِلَةُ أَلِ الْوَصْفِ ، وَصِلَةُ غَيْرِهَا : إِمَّا جُمَاةٌ خَبَرِيَّةٌ ذَاتُ ضَمِيرٍ مُطَابِقٍ لِلْمَوْصُولِ يُسَمَّى عَائِدًا ، وَقَدْ يُحْذَفُ نَحْوُ : (أَيُّهُمْ أَشَدُّ)^(١) (وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ)^(٢) (فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ)^(٣) (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ)^(٤) أَوْ ظَرْفٌ أَوْ جَارٌ وَتَجْرُورٌ تَامَّانِ مُتَعَاقَرَيْنِ بِأَسْتِقْرَءٍ مُحْذُوفًا .

ش — البابُ الرابعُ من أنواع المعارف : الأسماء الموصولة^(٥) ، وهي :
المفتقرة إلى صِلَةٍ ، وعائِدٍ .

وهي على ضربين : خاصّةٍ ، ومشتركةٍ .

فالخاصة «الذي» للمذكر ، و«التي» للمؤنث ، و«الَّذَانِ» لثنائية المذكر ، و«الَّتَانِ» لثنائية المؤنث ، ويستعملان بالألف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً ، و«الأولى» لجمع المذكر ، وكذلك «الذِينَ» وهو بالياء في أحواله كلها ، وهُذَيْلٌ وَعَقِيلٌ^(٦) يَتَعَاوَنُونَ

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم . (٢) من الآية ٣٥ من سورة يس .

(٣) من الآية ٧٢ من سورة طه . (٤) من الآية ٣٣ من سورة المؤمنين .

(٥) إنما كان الاسم الموصول من جملة المعارف ؛ لأنه موضوع على أن يستعمله المتكلم به في معلوم عند المخاطب بواسطة جملة الصلة ، ومن أجل هذا تجدهم يشترطون في جملة الصلة أن تكون معهودة للمخاطب ، بخلاف الجملة التي تقع صفةً للنكرة ؛ فإنهم لم يشترطوا فيها ذلك ؛ فإذا قلت «لقيت من ضربته» فإن اعتبرت «من» موصولة كان المعنى : لقيت الشخص المعروف عندك بكونك قد ضربته ، وإن اعتبرت «من» موصوفة كان المعنى : لقيت شخصاً موصوفاً بكونه مضروباً لك .

(٦) عبارة غيره «وهذيل أو عقيل» وهي عبارة تدل على أن الذين لغتهم ذلك إحدى القبيلتين ؛ ولكن العلماء اختلفوا في صاحبة هذه اللغة منهما ، والشاهد المحفوظ لهذه اللغة قائله رجل من بني عقيل ، وستعرفه قريباً جداً .

«الدُّونَ»^(١) رفعاً ، و «الَّذِينَ» جراً ونصباً ، و «الْأَثِي» ، و «الْأَثِي»
ولك فيهما إثباتُ الياء وتركهما .

والمشتركة : مَنْ ، وَمَا ، وَأَيُّ ، وَالْ ، وَذُو ، وَذَا ، فهذه الستة تُطلقُ على
المفرد والمثنى والمجموع ، المذكر من ذلك كله والمؤنث ، تقول في مَنْ : « يعجبني
مَنْ جَاءَكَ ، وَمَنْ جَاءَتْكَ ، وَمَنْ جَاءَكَ ، وَمَنْ جَاءَتْكَ ، وَمَنْ جَاءَكَ ، وَمَنْ
جِئْتِكَ » وتقول في « ما » لمن قال : « أَشْتَرَيْتُ حَمَارًا ، أَوْ أَتَانَا ، أَوْ حَمَارَيْنِ ، أَوْ أَتَانَيْنِ
أَوْ حُرًّا ، أَوْ أَتْنَا » : « أَعْجَبَنِي مَا أَشْتَرَيْتَهُ ، وَمَا أَشْتَرَيْتَهَا ، وَمَا أَشْتَرَيْتَهُمَا ،
وَمَا أَشْتَرَيْتَهُمْ »^(٢) وما أَشْتَرَيْتَهُنَّ » وكذلك تفعل في البواقي .

وإنما تكون « أل » موصولة بشرط أن تكون داخلة على وَصْفٍ صريح ،
لغير تفضيل ، وهو ثلاثة : اسمُ الفاعل كالضارب ، واسمُ المفعول كالمضروب ،
والصفة المُشَبَّهة كالحَسَن ؛ فإذا دخلت على اسم جامد كالرجل ، أو على وَصْفٍ
يُشَبَّه الأسماء الجامدة كالمصاحب ، أو على وصف التفضيل كالأَفْضَلِ والأَعْلَى^(٣) ؛
فهى حرفُ تعريفٍ .

وإنما تكون « ذو » موصولة في لغة طيء خاصة ، تقول : « جَاءَنِي ذُو قَامٍ »
وسُمِّعَ من كلام بعضهم : « لا وَذُو فِي السَّمَاءِ عَرْشُهُ » وقال شاعرهم :

٣١ - فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءَ أَبِي وَجَدِّي

وَبِئْرِي ذُو حَفْرَتُ وَذُو طَوَيْتُ

(١) وقد ورد منه قول أبي حرب بن الأعمى أحد بني عقيل ، وهو شاعر جاهلي :

نَحْنُ الدُّونَ صَبَّحُوا صَبَاحًا يَوْمَ الدُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحًا

(٢) قد عبر المؤلف عن الحر بضمير جمع الذكور العقلاء ، وذلك غير جائز ، وقد
تمحل له العلامة السجاعي بأنه نزلها منزلة العقلاء ، وذلك كلام عجيب .

(٣) في بعض النسخ « كالأفضل والأعلم »

٣١ - هذا البيت من قول سنان بن الفحل الطائي ، وهو من جملة أبيات اختارها

« أبو تمام الطائي في حماسته ، وقد استشهد به الأثيموني في باب الموصول (رقم ١٠١) وللاؤلاف في توضيحه (رقم ٥١) .

اللغة : « ذو حفرت » أي : التي حفرتها « وذو طويت » أي التي طويتها ، وتقول : طويت البئر طيا ، إذا بنيت بالحجارة عليها

المعنى : إنه لاحق لكم في ورود هذا الماء ؛ لأنه ماء كان يرده أبي وجدى من قبل ، وكان خاصا بهما لا يرده غيرهما ، وهذه البئر أنا الذي حفرتها وأنا الذي بنيت دائرها ؛ فأنا أحق الناس بورودها .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « للماء » اسم إن ، منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ماء » خبر إن مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وماء مضاف وأب من قوله « أبي » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وأب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « وجدى » الواو حرف عطف ، وجد معطوف على أب ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وجد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وبئرى » الواو حرف عطف ، وبئر : إما مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم أيضا ، وإما معطوف على اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم أيضا ، وبئر مضاف وياء المتكلم على كل حال مضاف إليه « ذو » اسم موصول بمعنى التي خبر المبتدأ أو معطوف على خبر إن ، وعلى كل حال فالاسم الموصول مبني على السكون في محل رفع ، فإن قدرت قوله « بئرى ذو طويت » مبتدأ وخبراً فقد عطفت الواو جملة على جملة ، أي : عطفت جملة المبتدأ والخبر على جملة إن واسمها وخبرها ، وإن قدرت قوله « بئرى » معطوفا على اسم إن وقوله « ذو » معطوفا على خبر إن فقد عطفت الواو مفردين على مفردين عاملهما واحد ، وقوله « حفرت » فعل وفاعل ، والجملة منهما لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بحرف محذوف ، تقديره : وبئرى ذو حفرتها « وذو » الواو حرف عطف ، وذو : اسم موصول معطوف على الاسم الموصول السابق « طويت » فعل وفاعل ، وجملتها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول السابق ، والعائد ضمير منصوب بطوى محذوف ، والتقدير : وبئرى ذو طويتها .

وإنما تكون « ذا » مَوْصُولَةٌ بشرط أن يتقدمها « ما » الاستفهامية ، نحو :
 (مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ؟)^(١) أو « مَنْ » الاستفهامية ، نحو قوله :
 ٣٢ - وَقَصِيدَةٌ تَأْتِي الْمُلُوكَ غَرِيبَةً ،
 قَدْ قُلْتَهَا لِيُقَالَ : مَنْ ذَا قَالَهَا ؟

= الشاهد فيه : قوله « وبئرى ذو حفرت ، وذو طوبت » حيث استعمل فيه « ذو » مرتين اسما موصولا ، بمعنى التى ؛ وذلك لأن البئر مؤنثة فى المعنى وإن لم يكن فى لفظها علامة دالة على التأنيث ؛ فهى مثل زينب وهند ونحوهما من كل مؤنث من غير تاء ولا ألف ومثل هذا الشاهد فى استعمال « ذو » اسما موصولا قول منظور بن سحيم الفقهسى :
 وَلَسْتُ بِهَاجٍ فِي الْقِرَى أَهْلَ مَنْزِلٍ عَلَى زَادِهِمْ أَبْكِي وَأَبْكِي الْبَوَاكِيَا
 فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيْتُهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا
 يريد فحسى من الذى عندهم ، وكذلك قول قوال الطائى ، وهو شاعر من شعراء آخر الدولة الأموية :

فَقَوْلًا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيَا : هَلُمَّ ؛ فَإِنَّ الْمَشْرِقِيَّ الْفَرَائِضُ
 يريد قولاً لهذا المرء الذى جاء ساعياً ، والساعى : الذى يتولى جمع الصدقات ويعمل فى أخذها ممن تجب عليهم ؛ فيؤديها إلى الإمام الذى يوزعها فى مصارفها التى نص عليها الكتاب الكريم .

ومن هذه الشواهد تعلم أن « ذو » تأتى للمفرد المذكر والمفرد المؤنث ، سواء كان من ذوى العقل أم لم يكن ، ومتى اشتركت بين أمرين مختلفين دل هذا الاشتراك على أنها تأتى بلفظ واحد لكل ما يطلق عليه الاسم الموصول .
 (١) من الآية ٢٤ ومن الآية ٣٠ من سورة النحل .

٣٢ - هذا البيت للأعشى أبى بصير ميعون بن قيس بن جندل ، من قصيدة له أولها :

رَحَلَتْ سُمِّيَّةُ غُدْوَةً أَجْمَالَهَا غَضَبِي عَلَيْكَ ، فَمَا تَقُولُ بَدَاهَا ؟

وروى صدر البيت الشاهد فى ديوان شعره المطبوع فى فينا :

* وَغَرِيبَةً تَأْتِي الْمُلُوكَ حَكِيمَةً *

والبیت الشاهد قد أنشده المؤلف فى كتابه شذور الذهب (رقم ٦٨) .

اللغة : « قصيدة » هي في الأصل فعيلة من القصد بمعنى مفعولة ، وهي في اصطلاح العروضيين : عبارة عن جملة من الأبيات أقلها سبعة - وقيل : عشرة - سميت بذلك لأن قائلها يقصدها بالتحسين والإتقان ، وقوله « غريبة » أي : نادرة منقطعة النظير .

الإعراب : وقصيدة الواو واو رب ، قصيدة : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « تأتي » فعل مضارع ، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدره على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على قصيدة « الملوك » مفعول به لتأتي منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع صفة لقصيدة باعتبار محله ، أو في محل جر صفة لقصيدة باعتبار لفظه « غريبة » صفة لقصيدة أيضاً ، وقد خالف في ذلك الأشهر الأعرف من الإتيان بالصفة المفردة قبل الوصف بالجملة « قد » حرف تحقيق « قلنها » فعل وفاعل ومفعول والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قصيدة « ليقال » اللام التعليل ، يقال : فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن المضمرة جوازاً بعد لام التعليل ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره « من » اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع « ذا » اسم موصول خبر المبتدأ مبنى على السكون في محل رفع أيضاً « قالها » قال : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ذا ، وها : ضمير عائد إلى قصيدة مفعول به مبنى على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة للموصول ، وجملة المبتدأ والخبر وما يرتبط بها في محل رفع نائب الفاعل ليقال -

الشاهد فيه : قوله « من ذا قالها » فإنه استعمل « ذا » اسماً موصولاً بمعنى الذي ، بعد « من » الاستفهامية ، وجاء له بصلة هي قوله « قالها » والعائد إلى الاسم الموصول هو الضمير المستتر الواقع فاعلاً لقال ؛ كما اتضح من الإعراب .

وقد استشهد العلماء لحجى « ذا » اسماً موصولاً مسبقاً بما الاستفهامية بقول البيهق بن ربيعة العامري :

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ ؟
أَتَحْبُّ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَّالٌ وَبَاطِلٌ ؟

أى : ما الذى أنزل ربكم ؟ ومن الذى قالها ؟
فإن لم يدخل عليها شيء من ذلك فهي أَسْمُ إشارة ، ولا يجوز أن تكون
موصولة ، خلافاً للكوفيين ، واستدلوا بقوله :
٣٣ - عَدَسٌ ، مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ ،
أَمِنْتَ ، وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيقٌ

٣٣ - هذا البيت من كلمة ليزيد بن مفرغ الحميرى ، يقولها وقد خرج من سجن
عبيد الله بن زياد أخى عباد بن زياد والى سجستان فى عهد معاوية بن أبى سفيان ، وقد
أنشد المؤلف مجزئه فى كتابه شذور الذهب (رقم ٦٩) وأنشده مرتين فى كتابه أوضح
المسالك إحداها فى باب الموصول والثانية فى باب الحال ، وأنشده صدره وحده فى ذلك
الكتاب فى باب أسماء الأصوات (رقم ٥٥) وأنشده الأشمونى فى باب الموصول
(رقم ١٠٤) ، وقد شرحناه هناك شرحاً وافياً وذكرنا قصته فارجع إليه فى المواضع
الذى أحلناك عليها إن شئت

اللغة : « عدس » اسم صوت يزجر به الفرس ، وربما أطلق بعض الشعراء كلمة عدس
فجعلها اسماً للفرس نفسه ، كما قال :

إِذَا حَمَلْتُ زَيْتِي عَلَى عَدَسٍ فَمَا أَبَالِي مَنْ مَضَى وَمَنْ جَلَسَ
« عباد » هو عباد بن زياد « أمنت » أراد أنك قد صرت فى مكان بعيد عن أن
تمالك فيه يد عباد ، ويروى « نجوت » . « وهذا تحمليين طليق » أى : والذى
تحمليينه طليق ، يريد نفسه .

المعنى : يخاطب فرسه ويزجرها ، ويدفع عنها الخوف ، ويقول لها : لا تخافى فقد
خرجنا من البلاد التى لعباد إمارة عليها ، وصرنا بمنجى منه .

الإعراب : قد اختلف الكوفيون والبصريون فى إعراب هذا البيت ، فلا بد لنا
من إعرابه على طريقة الكوفيين أولاً ، ثم نعره به بعد ذلك على طريقة البصريين ؛ لأن بيان
الاستشهاد وتقرير رد المؤلف على الكوفيين يتوقف على ذلك ؛ فنقول :

قال الكوفيون : « عدس » اسم صوت مبنى على السكون لا محلى له من
الإعراب « ما » نافية « لعباد » اللام حرف جر ، وعباد : مجرور باللام ،
والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عليك » جار ومجرور متعلق
بإمارة « إمارة » مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « أمنت »
فعل وفاعل « وهذا » الواو واو الحال ، ها : حرف تنبيه ، ذا : اسم موصول =

قالوا : « هذا » موصول مبتدأ ، و « تحملين » صلتهُ ، والعائد محذوفٌ ،
و « طليق » خبره ، والتقدير : والذي تَحْمَلِينَهُ طليقٌ .
وهذا لا دليل فيه ؛ لجواز أن يكون « ذا » الإشارة ، وهو مبتدأ ، و« طليق »
خبره ، و« تحملين » جملة حالية ، والتقدير : وهذا طليقٌ في حالة كونه محمولا لك ،
ودخولُ حرف التنبيه عليها يدلُّ على أنها الإشارة ، لا موصولة .
فهذا خلاصةُ القولِ في تعدُّد الموصولات : خاصَّتها ، ومُشترِكها .
فأما الصلة فهي على ضربين : جملةٌ ، وشبهُ جملةٍ ، والجملة على ضربين :
اسميةٌ ، وفعليةٌ .

== مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « تحملين » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون
وباء المؤنثة المخاطبة فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة
الموصول ، والعائد ضمير منصوب بتحملين محذوف ، والتقدير : والذي تحملينه ، وقوله
« طليق » خبر المبتدأ الذي هو قوله « هذا » مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ،
وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال من تاء المخاطبة الواقعة فاعلا لأن .
وقال البصريون : « وهذا » الواو واو الحال أيضاً ، وها : حرف تنبيه ، وذا :
اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « تحملين » فعل وفاعل ، والجملة في محل
نصب حال من اسم الإشارة الواقع مبتدأ على رأى سيويوه الذي يجيز مجيء الحال من
المبتدأ ، أو حال من الضمير المستكن في الخبر العائد على المبتدأ على رأى الجمهور ،
ولا مانع من تقدم الحال على صاحبها ولا على عاملها لأنه مشتق ، وقوله « طليق » خبر
المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال كما
في قول الكوفيين .

الشاهد فيه : قوله « وهذا تحملين طليق » حيث زعم الكوفيون أن « ذا » اسم
موصول صلته قوله « تحملين » ؛ لأنه لا يلزم عندهم لاعتبار « ذا » موصولا أن يسبقه
اسم استفهام كما يلزم عند البصريين ؛ ولا يمنع من اعتباره موصولا عندهم تقدم حرف
التنبيه عليه ، وأما البصريون فقالوا : إذا تقدم حرف التنبيه لزم أن يكون « ذا » اسم
إشارة ، وإذا لم يتقدم حرف التنبيه ، فإن تقدم عليه « ما » أو « من » الاستفهاميتان
ووجدت الصلة كان اسما موصولا ، وإلا فهو اسم إشارة ، وههنا تقدم حرف التنبيه فهو اسم
إشارة ولا يكون اسما موصولا ، وأما الجملة الفعلية فهي عندهم حالية على ما اتضح من الإعراب .

وشرطها أمران ؛ أحدهما : أن تكون خبرية ، أعني محتملة للصدق والكذب ؛ فلا يجوز « جاء الذى أضربه » ولا « جاء الذى بقتكته » إذا قصدت به الإنشاء ، بخلاف « جاء الذى أبوه قائم » و « جاء الذى ضربته » والثانى : أن تكون مشتملة على ضمير مطابق للموصول : فى إفراده ، وتثنيته ، وجمعه ، وتذكيره ، وتأنينه ، نحو « جاء الذى أكرمه » و « جاءت التى أكرمتها » و « جاء اللذان أكرمتهما » و « جاءت اللتان أكرمتهما » و « جاء الذين أكرمتهم » و « [جاء] اللاتى أكرمتهن » .

وقد يحذف الضمير ، سواء كان مرفوعا ، نحو قوله تعالى : (ثُمَّ أَنْزَلْنَا مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أُمَّمٌ أَشَدُّ)^(١) أى الذى هو أشد ، أو منصوبا ، نحو (وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ)^(٢) ، قرأ غير حمزة والكسائى وشعبة (عَمِلَتْهُ) بالهاء على الأصل ، وقرأ هؤلاء بحذفها ، أو مخفوضا بالإضافة ، كقوله تعالى : (فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ) أى : ما أنت قاضيه ، وقول الشاعر :

٣٤ — سَتَبْدَى لَكَ الْأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا

وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تَزُودْ

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم (٢) من الآية ٣٥ من سورة يس .

(٣) من الآية ٧٢ من سورة طه .

٣٤ — هذا البيت لطرفة بن العبد البكرى ، من معلقته المشهورة التى أولها :

إِخْوَلَةٌ أَطْلَالٌ بِبُرْقَةٍ سَهْمِدٍ تَلُوحُ كَبَاقِي الْوَشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ

اللغة : « خولة » اسم امرأة « أطلال » جمع طلل : وزن جمل وأجمال والطلل

هو : ما بقى شاخصاً مرتفعاً من آثار الديار بعد ارتحال أهلها عنها « برقة » بضم فسكون -

هى ما غلظ من الأرض وفيه رمل وحجارة وطين « تلوح » تبدو وتظهر « الوشم » هو

أن تغرز الإبرة فى الجسد وتذر على موضعه النيلج فيصير فى الجسد خضرة « ستبدى »

ستظهر « من لم تزود » أى : الذى لم ترسله ليبحث عنها ، أو الذى لم تسأله عنها ،

يقصد أنها ستأتيك عفواً من غير أن تتجشم البحث عنها .

أى ما كنت جاهله .

أو مخفوضاً بالحرف ، نحو قوله تعالى : (يَا كَلِّمًا تَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ)^(١) أى : منه^(٢) ، وقول الشاعر :

المعنى : يقول : إن الأيام ستكشف لك ما كان مستتراً عنك ، وستأتيك الأخبار من غير أن تكلف نفسك البحث عنها .

الإعراب : « ستبدي » فعل مضارع ، مرفوع بضمّة مقدره على الياء ، منع من ظهورها الثقل « لك » جار ومجرور متعلق بتبدي « الأيام » فاعل لتبدي ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « ما » اسم موصول مفعول به اتبدي مبني على السكون في محل نصب « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسم كان مبني على الفتح في محل رفع « جاهلا » خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير مجرور محلا بالإضافة ، والمضاف هو قوله جاهلا ، والتقدير ما كنت جاهله « ويأتيك » الواو حرف عطف ، يأتى : فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدره على الياء منع من ظهورها الثقل ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ليأتى ، مبني على الفتح في محل نصب « بالأخبار » جار ومجرور متعلق بيأتى « من » اسم موصول فاعل يأتى مبني على السكون في محل رفع « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تزود » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقدير أنت ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من ، والعائد إلى الموصول ضمير منصوب المحل بتزود ، محذوف ، والتقدير : من لم تزوده .

الشاهد فيه : قوله « ما كنت جاهلا » حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول الذى هو ما ، وهذا العائد مجرور بالإضافة ، والمضاف هو قوله « جاهلا » والتقدير : الذى كنت جاهله ، وفيه شاهد آخر لحذف العائد ، وذلك فى قوله « من لم تزود » حيث حذف العائد إلى الموصول الذى هو من ، وذلك العائد منصوب بالفعل الذى هو قوله تزود ، وتقدير الكلام : ويأتيك بالأخبار الذى لم تزوده ، وهذا واضح إن شاء الله .

(١) من الآية ٣٣ من سورة المؤمنين .

(٢) أشار الشارح بهذا التقدير إلى أنه يشترط لحذف العائد المجرور بحرف الجر ثلاثة

٣٥ - نُصَلِّيَ لِلَّذِي صَلَّى قُرَيْشٌ

وَنَعْبُدُهُ وَإِنْ جَعَدَ الْعُمُومُ

أى : نصلى للذى صلّت له قريش .

== شروط ؛ الأول : أن يكون الاسم الموصول ، أو الاسم الموصوف بالاسم الموصول ، مجروراً بحرف جر أيضاً ؛ فالأول نحو أخذت فى الذى أخذت فيه ، والثانى نحو سرت فى الطريق الذى سرت فيه ، والشرط الثانى : أن يكون الحرف الذى جر العائد مائلاً الحرف الذى جر الموصول أو الموصوف لفظاً ومعنى ، والشرط الثالث : أن يكون متعلق الحرفين واحداً فى المادة والمعنى .

٣٥ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « جحد العموم » أى أنكرك الجميع جلاله واستحقاقه للعبادة .

المعنى : يقول : إنهم يطيعون ربهم ، ويقومون بواجباتهم ، ويؤدون ما عليهم من الحقوق ، وهم لا يبالون بمن لم يقم بواجبه نحو الله تعالى ، ولا يمنعهم ذلك الجحد عن معرفة ما عليهم من الواجبات وأدائه

الإعراب : « نصلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « للذى » اللام حرف جر ، والذى : اسم موصول مبني على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله نصلى « صلّت » صلى : فعل ماض ، والتاء علامة التانيث حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « قريش » فاعل صلى ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وهو الذى والعائد إلى الموصول ضمير محذوف مجرور بحرف جر محذوف أيضاً والتقدير : للذى صلّت قريش له « ونعبده » الواو حرف عطف ، نعبد : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، والهاء ضمير وضع للغائب مفعول به لنعبده ، مبني على الضم فى محل نصب ، وهذه الجملة معطوفة على جملة نصلى « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، إن : حرف شرط . جازم بحزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه « جعد » فعل ماض ، فعل الشرط ، مبني على الفتح فى محل جزم « العموم » فاعل جعد ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجواب الشرط محذوف ، دل عليه ما قبل أداة الشرط ، وتقديره : إن جحد العموم فإننا نعبده ، وجملة الشرط والجواب معطوفتان على محذوف أولى بالحكم من المذكور ، وتقدير الكلام : إن أقر العموم عبدناه وإن جحد العموم عبدناه الشاهد فيه : قوله « للذى صلّت قريش » حيث حذف من جملة الصلة التى هى قوله « صلّت قريش » العائد إلى الاسم الموصول ، وهو قوله « الذى » المجرور محلاً باللام وهذا العائد

وفي هذا الفصل تفاصيل كثيرة لا يليق بها هذا المختصر .
 وشبهه الجملة ثلاثة أشياء : الظرف ، نحو « الذي عندك » والجار والمجرور ،
 نحو « الذي في الدار » والصفة الصريحة ، وذلك في صلة آل ، وقد تقدّم شرحه .
 وشَرَطُ الظرفِ والجارِ والمجرور أن يكونا تامين^(١) ؛ فلا يجوز « جاء الذي
 بك » ولا « جاء الذي أمس » لِنَقْصَانِهِمَا ، وحكى الكسائي « نَزَلْنَا الْمَنْزِلَ
 الَّذِي الْبَارِحَةَ » أي : الذي نَزَلْنَاهُ الْبَارِحَةَ ، وهو شاذ .

ضمير مجرور بحرف جر ، وأنت إذا نظرت متأملاً في هذا الشاهد تبين لك أن
 حرف الجر المحذوف الذي يجر العائد المحذوف مماثل لحرف الجر الذي جر الاسم
 الموصول في لفظه ومعناه ، ألا ترى أن التقدير : نصلي للذي صلت له قريش ؛ فالجار
 للضمير اللام ، وهي مثل الجار للذي لفظاً ومعنى ، ومتعلق اللام هو صلت ، وهذا الفعل
 مماثل لنصلي مادة ومعنى .

فإذا اتضح لك هذا علمت أنه لا يجوز حذف العائد إلى الاسم الموصول - إذا كان
 ذلك العائد مجروراً بحرف جر - إلا إذا تماثل الحرفان لفظاً ومعنى ، وتماثل مع ذلك
 متعلقهما مادة ومعنى ، فإن اختلف لفظ الحرفين ، أو معناهما ، أو اختلفت مادة المتعلقين
 أو معناهما ؛ لم يجز الحذف .

(١) الظرف التام هو : الذي يكون تعلقه بالسكون العام مؤدياً لمعنى تام ، والظرف
 الناقص هو : الذي يكون تعلقه بالسكون العام غير مؤدٍ لمعنى ذي فائدة ، وهذا كلام يحتاج
 إلى أن نوضحه لك ، فاعلم أولاً أن السكون هو الحدث ؛ فالأكل كونه ، والشرب كونه ،
 والنوم كونه ، ثم اعلم ثانياً أن السكون ينقسم إلى قسمين : عام ، وخاص ؛ فالسكون العام
 مثل الوجود ، ومعنى عموميه أنه لا يخلو عنه في وقت من الأوقات شيء ، ألسنت ترى أن
 كل شيء فهو موجود ، في كل وقت ، وأما السكون الخاص فهو ما يكون صفة لبعض
 الأشياء في بعض الأوقات مثل الشرب والنوم والكتابة والقراءة ، فإذا أردت أن تعرف
 ما هو تام من الظرف فهاته مع السكون العام فإن وجدت أنه يفيد فائدة تاماً فاعلم أنه تام ،
 مثل قولك : جاء الذي عندك ؛ ألا ترى أنك لو قدرته : جاء الذي وجد عندك ، أفاده ،
 ولو قلت : جاء الذي أمس ، لم يكن تاماً ؛ فإنك لو قدرت جاء الذي وجد أمس ؛ لم
 يفد فائدة يصح أن تقصد من الكلام ؛ لأنك تعلم أن كل شيء فهو موجود أمس .

وإذا وقع الظرف والجار والمجرور صلةً كانا متعلقين بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ،
تقديره استقرَّ ، والضمير الذي كان مستتراً في الفعل انتقلَ منه إليهما .

ص — ثمَّ ذُو الأداةِ وَهِيَ أَلٌ عِنْدَ الخَلِيلِ وَسَيَبُويهِ^(١) لَا اللامُ وَحَدَّهَا ،
خِلافًا لِالأخْفَشِ ، وَتَكُونُ لِلعَهْدِ نَحْوُ (فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ) وَ « جَاءَ
القَاضِي » أَوْ لِلجِنْسِ كـ « أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّيْفَارُ وَالدَّرْهَمُ » (وَجَعَلْنَا مِنَ
الماءِ كُلِّ شَيْءٍ حَيًّا) أَوْ لِاسْتِفْرَاقِ أَفْرَادِهِ نَحْوُ (وَخَلَقَ الإِنسانُ ضَعِيفًا)
أَوْ صِفَاتِهِ نَحْوُ « زَيْدٌ الرَّجُلُ » .

ش — النوعُ الخامسُ من أنواع المعارف : ذُو الأداة ، نحو الفَرَسِ وَالغُلامِ .
والمشهور بين النحويين أنُ أَعْرَفُ « أَل » عِنْدَ الخَلِيلِ ، وَاللامُ وَحَدَّهَا عِنْدَ
سَيَبُويهِ^(١) وَنَقَلَ ابنُ عُصْفُورٍ الأُولَ عَنِ ابنِ كَيْسَانَ ، وَالثَّانِي عَنِ بَقِيَّةِ النَحْوِيِّينَ ،
وَنَقَلَهُ بَعْضُهُم عَنِ الأَخْفَشِ ، وَزَعَمَ ابنُ مالِكٍ أَنَّهُ لا خِلافَ بَيْنَ سَيَبُويهِ وَالخَلِيلِ
فِي أنِ المَعْرِفِ أَلٌ ، وَقَالَ : وَإِنَّمَا الخِلافُ بَيْنَهُمَا فِي الهِمزةِ : أَزائِدَةٌ هِيَ أَمِ أصْلِيَّةٌ ؟
وَاسْتَدِلَّ عَلَى ذلكَ بِمَوَاضِعَ أَوْرَدَهَا مِنْ كِلامِ سَيَبُويهِ .

وتلخيص الكلام [أن] في المسألة ثلاث مذاهب ؛ أحدها : أن المَعْرِفِ
« أَل » وَالألفُ أصْلٌ ، الثَّانِي : أنِ المَعْرِفِ « أَل » وَالألفُ زائِدَةٌ ، الثالثُ : أنِ
المَعْرِفِ اللامُ وَحَدَّهَا ، وَالاحتِجاجُ لِهَذِهِ المَذاهِبِ يَسْتَدْعِي تَطَوُّيلاً لا يَأْتِي بِهَذَا الإِمْلاءِ .
وَتَنقَسِمُ « أَل » المَعْرِفَةُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقسامٍ ؛ وَذلكَ أَنها إما لِتَعْرِيفِ العَهْدِ ،
أَوْ لِتَعْرِيفِ الجِنْسِ ، أَوْ لِاسْتِفْرَاقِ .

فأما التي لتعريف العهد فتقسم قسمين ، لأن العهد إما ذِكْرِيٌّ ، وإما ذِهْنِيٌّ ،

(١) هذا الذي ذكره الشارح هنا غير ما ذكره في المتن ، وما ذكره هنا هو المعروف
عند النحاة عن سيبويه ، ولذلك اضطر العلامة السجاعي أن يكتب على عبارة المتن ما نصه
« أى في أحد قوليه ، وقوله الآخر أنها اللام وحدها ، وهو المشهور عند النحاة عن
سيبويه » وأقول : فإن هشام قد صنف المتن معتمداً على ما نقله ابن مالك عن سيبويه من أنه
موافق للخليل ، ثم بدا له أن يخالف ذلك اعتماداً على المشهور بين النحاة عن سيبويه ؛
فليس لسيبويه رأيان كما توهمه عبارة السجاعي ، ولكن النقل مختلف عنه ، ووجه هذا
الاختلاف اختلاف العلماء في المعنى الذي يفهم من كلامه ؛ فهو اختلاف فهم لا اختلاف مذهب .

فالأول كقولك « اشترَيْتُ فرساً ثم بعته الفرسَ » أى : بعته الفرس المذكور ، ولو قلت « ثم بعته فرساً » لكان غير الفرس الأول ، قال الله تعالى : (مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ، الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ، الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ)^(١) والثاني كقولك « جاء القاضي » إذا كان بينك وبين مخاطبك عهدٌ في قاضٍ خاصٍ .

وأما التي لتعريف الجنس فكقولك : « الرَّجُلُ أَفْضَلُ مِنَ الْمَرْأَةِ » إذا لم تُرِدْ [به] رجلاً بعينه ولا امرأة بعينها ، وإنما أردت أن هذا الجنس من حيث هو أفضل من هذا الجنس من حيث هو ، ولا يصح أن يراد بهذا أن كل واحد من الرجال أفضل من كل واحدة من النساء ؛ لأن الواقع بخلافه ، وكذلك [قولك] « أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالذَّرْهَمُ » ، وقوله تعالى : (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ)^(٢) ، وأل هذه هي التي يُعبرُ عنها بالجنسية ، ويُعبرُ عنها أيضاً بالتي لبيان الماهية ، وبالتي لبيان الحقيقة .
وأما التي للاستفراق فعلى قسمين ؛ لأن الاستفراق إما أن يكون باعتبار حقيقة الأفراد ، أو باعتبار صفات الأفراد ؛ فالأول نحو : (وَخَلِقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا)^(٣) أى كل واحد من جنس الإنسان ضعيف ، والثاني نحو قولك : « أَنْتَ الرَّجُلُ » أى الجامع لصفات الرجال المحمودة .

وضابطُ الأولى : أن يصح حُلُولُ « كلِّ » محلها على جهة الحقيقة ؛ فإنه لو قيل : « وخلق كل إنسان ضعيفاً » لصح ذلك على جهة الحقيقة .
وضابطُ الثانية : أن يصح حُلُولُ « كلِّ » محلها على جهة المجاز ؛ فإنه لو قيل : « أَنْتَ كُلُّ رَجُلٍ » لصح ذلك على جهة المبالغة كما قال عليه الصلاة والسلام : « كَلُّ الصَّيْدِ فِي جَوْفِ الْفَرَا »^(٤) ، وقول الشاعر :

(١) من الآية ٣٥ من سورة النور (٢) من الآية ٣٠ من سورة الأنبياء

(٣) من الآية ٢٨ من سورة النساء .

(٤) قاله النبي صلى الله عليه وسلم لأبي سفيان ، وكان أبو سفيان قد جاء ؛ فاستأذن على النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فحجبه النبي برهة ثم أذن له ، فلما دخل قال : ما كدت تأذن لي حتى تأذن للحجارة الجلمهتين ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : يا أبا سفيان أنت كما قيل =

٣٦ - لَيْسَ عَلَى اللَّهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمَ فِي وَاحِدٍ

ص - وَإِبْدَالُ اللَّامِ مِثْلَ لُغَةِ خَيْرِيَّةٍ .

ش - لُغَةُ خَيْرٍ إِبْدَالُ لَامِ أَلِ مِثْلًا ، وَقَدْ تَكَلَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلُغَتِهِمْ ؛ إِذْ قَالَ : « لَيْسَ مِنْ أَمْرِ أَمْصِيَامٍ فِي أَمْسَفَرٍ » [وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

٣٧ - ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو بُوَاصِلِي
يَرْمِي وَرَائِي بِأَمْسَهُمْ وَأَمْسَلِهِ]

« كل الصيد في جوف الفرا » معناه إذا أنا حبيبك لم يعترض أحد على حبيبه، وهو يضرب لمن يفضل على غيره (انظر مجمع الأمثال ٢ / ٦٩ بولاق) . والجلهمتان: جانب الوادي ٣٦ - هذا البيت لأبي نواس - بضم النون وفتح الواو مخففة - واسمه الحسن بن هانئ ، وأبو نواس ليس ممن يستشهد بشعره في اللغة وقواعد النحو والصرف ، والمؤلف لم يذكر البيت ههنا للاستشهاد به على شيء من ذلك، وإنما ساقه مساق الاستثناس بمعناه ، كما هو ظاهر ، واللغائي كما تؤخذ عن العرب المحتج بهم تؤخذ عن غيرهم من المولدين وعن غير العرب .

للغنى : إنه لا ينكر أحد أن الله تعالى قادر على أن يجعل جميع الصفات المحمودة في الناس كافة في رجل واحد

الإعراب: «ليس» فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر «على الله» جار ومجرور متعلق بقوله مستنكر الآتي «بمستنكر» الباء حرف جر زائد ، مستنكر: خبر ليس تقدم على اسمها ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «أن» حرف مصدرى ونصب «يجمع» فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود على الله تعالى «العالم» مفعول به ليجمع ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع اسم ليس تأخر عن خبرها ، وتقدير الكلام: ليس جمع الله العالم في واحد بمستنكر على الله، وقوله «في واحد» جار ومجرور متعلق بيجمع ٣٧ - قد أنشد جماعة منهم الأشموني (ش ٩٨) هذا البيت على ما تراه في إنشاد المؤلف ، ولم ينسبه كثير منهم إلى قائل معين ، وقد نسبه ابن بري إلى بجير بن عنمة الطائي ، والصواب في إنشاده هكذا :

وَإِنْ مَوْلَايَ ذُو يُعَاعَتُبُنِي لَا إِحْنَةَ عِنْدَهُ وَلَا جَرَمَهُ =

= يَنْهَرُّنِي مِنْكَ غَيْرَ مُعْتَدِرٍ

يَرْمِي وَرَائِي بِأَمْسَلِهِمْ وَأَمْسَلِهِ

وأنت ترى أن النحاة قد ركبوا صدر البيت الأول بعد تغيير في بعض كلماته على عجز البيت الثاني ، هذا ، والبيت الشاهد كله ساقط من بعض نسخ الشرح .

اللغة : «مولاي» أراد به الناصر والعين «فويعاتبني» أي الذي يعاتبني «إحنة» هي الحقد «جرمه» بفتح الجيم وكسر الراء — الجرم والجريمة «يامسهم» أراد بالسهم «وامسله» أراد السلمة ، وهي — بفتح السين وكسر اللام — الواحدة من السلم بفتح فكسر — أو سلام — بزنة رجال — وهي الحجارة الصلبة .

الغنى : يقول : إن الذي أتوقع منه النصر والمعونة هو من يعاتبني إذا بدر مني ما يستوجب العتاب ؛ لأن المودة تبقى ما بقي العتاب ، ولكن على أن يكون العتاب سبباً في نقاء الصدر وذهاب دواعي الحقد ، ولا يكون مأثماً قطع أواصر الألفة ؛ فهذا الذي آمل منه الانتصار لي ، والدفاع عني ، وهو الذي أستند إليه في قتال الأعداء .

الإعراب : مع أننا بيننا صواب الرواية منعرب مارواه المؤلف ، فنقول :

«ذاك» ذا : اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ، والكاف حرف خطاب «خليلي» خليل : خبر المبتدأ مرفوع بضمه مقدره على ما قبل ياء التنكيم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وخليل مضاف وياء التنكيم مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر «وذو» الواو حرف عطف ، ذو : اسم موصول معطوف على خليلي ، مبني على السكون في محل رفع «يواصلي» يواصل : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو ذو «يرمي» فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على الياء ، منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «ورائي» وراء : ظرف مكان متعلق بيرمي ، منصوب على الظرفية ، وعلامة نصبه فتحة مقدره على ما قبل ياء التنكيم ، ووراء مضاف وياء التنكيم مضاف إليه «بامسهم» جار ومجرور متعلق بيرمي ، «وامسله» الواو حرف عطف ، امسله : معطوف على امسهم ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسر الظاهرة ، وإنما سكن هنا لأجل الوقف .

ص — وَالْمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ يَمَّا ذُكِرَ ، وَهُوَ بِحَسَبِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ ،
إِلَّا الْمُضَافَ إِلَى الضَّمِيرِ فَكَالْعَلَمِ .

ش — النوعُ السادسُ من المعارفِ : ما أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ الخمسة
لِلذِكُورَةِ ، نحو « غُلَامِي ، وَغُلَامَ زَيْدٍ ، وَغُلَامَ هَذَا ، وَغُلَامَ الَّذِي فِي الدَّارِ ،
وَغُلَامَ الْقَاضِي » .

وَرُتِبَتْهُ فِي التَّعْرِيفِ كَرْتِبَةِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ ؛ فَالْمُضَافُ إِلَى الْعَلَمِ فِي رَتْبَةِ الْعَلَمِ ،
وَالْمُضَافُ إِلَى الْإِشَارَةِ فِي رَتْبَةِ الْإِشَارَةِ ، وَكَذَا الْبَاقِي ، إِلَّا الْمُضَافَ إِلَى الْمَضْمَرِ ؛
فَلَيْسَ فِي رَتْبَةِ الْمَضْمَرِ ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي رَتْبَةِ الْعَلَمِ .

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صَاحِبِكَ » ، فَتُصَفِّ الْعَلَمَ
بِالاسْمِ الْمُضَافِ إِلَى الْمَضْمَرِ ؛ فَلَوْ كَانَ فِي رَتْبَةِ الْمَضْمَرِ لَكَانَتِ الصِّفَةُ أَغْرَفَ مِنَ
الْمُوصُوفِ ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ عَلَى الْأَصَحِّ .

ص — بَابُ : الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبْرُ مَرْفُوعَانِ ، كَ « اللَّهُ رَبُّنَا » وَ « مُحَمَّدٌ نَبِينُنَا » .

ش — المبتدأ هو « الاسم المجرد » عن العوامل اللفظية للإسناد « فالاسم » :
جِنْسٌ يَشْمَلُ الصَّرِيحَ كَزَيْدٍ فِي نَحْوِ « زَيْدٌ قَائِمٌ » ، وَالْمُؤَوَّلَ فِي نَحْوِ (وَأَنْ تَصُومُوا)
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) ^(١) ؛ فَإِنَّهُ مُبْتَدَأٌ مُخْبَرٌ عَنْهُ بِخَيْرٍ ، وَخَرَجَ
بِـ « الْمَجْرَدِ » نَحْوِ « زَيْدٌ » فِي « كَانَ زَيْدٌ عَالِمًا » ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَقْتَجِرْ عَنِ الْعَوَامِلِ

الشاهد فيه : قوله « بامسهم وامسله » فإنه إنما أراد « بالسهم والسلمة » فاستعمل
« أم » حرفاً دالاً على التعريف مثل « أل » ، وهذه لغة جماعة من العرب هم حمير ،
وقد نطق بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله « ليس من أمة من أمم في أمصار »
يريد « ليس من البر الصيام في السفر » و « أم » الحيرية هذه تدل على كل ما تدل
عليه « أل » التي يستعملها جمهور العرب بغير فرق .

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

اللفظية ، ونحو قولك في العدد : واحد ، اثنان ، ثلاثة ؛ فإنها وإن تجردت لكن لا إسناد فيها .

ودخل تحت قولنا : « للإسناد » ما إذا كان المبتدأ مسنداً إليه ما بعده ، نحو : « زيدٌ قائمٌ » ، وما إذا كان المبتدأ مسنداً إلى ما بعده ، نحو : « أقائمٌ الزيدانِ » .

والخبر هو : « المُسْنَدُ الذي تَتِمُّ به مع المبتدأ فائدةٌ » ؛ فخرج بقولي « المسند » الفاعلُ في نحو : « أقائمٌ الزيدانِ » فإنه وإن تمت به مع المبتدأ الفائدةُ ، لكنه مسندٌ إليه ، لا مسندٌ ، وبقولي « مع المبتدأ » نحو « قام » في قولك « قام زيد » .
وحكمُ المبتدأ والخبر الرفعُ .

ص - وَيَقَعُ الْمُبْتَدَأُ نَكْرَةً إِنْ هَمَّ أَوْ خَصَّ ، نَحْوُ : « مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ » (أَلِلهُ مَعَ اللهِ) وَ (لَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ) وَ « خَسُّ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ » .

ش - الأصلُ في المبتدأ أن يكون معرفة ، لا نَكْرَةً ؛ لأن الفكرة مجهولة غالباً ، والحكم على المجهول لا يفيد (ط) ، ويجوز أن يكون نكرة إن كان عاماً (١) كان مقتضى هذا التعليل أنه لا يجوز أن يقع الفاعل نكرة إلا بمسوغ ، كما أنه لا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة إلا بمسوغ ، من قبل أن كل واحد من المبتدأ والفاعل محكوم عليه ، والنكرة مجهولة غالباً ، وكل واحد من الفعل والخبر حكم ، والحكم على المجهول لا يفيد ، ولكنهم فرقوا بين الفاعل والمبتدأ ؛ فأجازوا أن يكون الفاعل نكرة ولم يجزوا أن يكون المبتدأ نكرة إلا بمسوغ من المسوغات التي ذكر مجملها المؤلف .

ووجه التفرقة بين المبتدأ والفاعل أن الفعل مع الفاعل واجب التقديم عليه ، بخلاف المبتدأ مع الخبر ؛ فإن الأصل أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر ، والنكرة تصير بتقديم حكمها عليها في حكم المخصوص قبل الحكم ، وإذا كان تقديم الفعل يصير الفاعل النكرة في حكم المخصوص جاز أن يقع الفاعل نكرة ، وإنما كان تقديم الحكم على النكرة بهذه المنزلة =

أو خاصاً؛ فالأول كقولك : « مارِجُلٌ في الدَّارِ » ، وكقوله تعالى : (أَلِلهُ مَعَ اللهِ)^(١) فالمبتدأ فيهما عام ؛ لوقوعه في سياق النفي والاستفهام ، والثاني كقوله تعالى : (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ)^(٢) ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ فِي اليَوْمِ وَاللَّيْلَةِ » ؛ فالمبتدأ فيهما خاص ؛ لكونه موصوفاً في الآية ، ومضافاً في الحديث ، وقد ذكر بعضُ النحاة لتسوية الابتداء بالفتحة صوراً ، وأنهاها بعضُ المتأخرين إلى تَيفٍ وثلاثين موضعاً ، وذكر بعضهم أنها كلها ترجع للخصوص والعموم ، فليتأمل ذلك .

* * *

ص — وَالخَيْرُ جُمْلَةٌ لَهَا رَابِطٌ ، كـ « زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ » ، و (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ) و (اَلْحَاقَةُ مَا اَلْحَاقَةُ) ، و « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ » إلا في نحو (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) .

ش — أى : ويقع الخبر جملة مرتبطة بالمبتدأ برابطٍ من رَوَابِطِ أربعةٍ : أحدها : الضميرُ ، وهو الأصلُ في الرِّبْطِ ، كقولك « زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ » فزيد : مبتدأ أول ، وأبوه : مبتدأ ثان ، والماء مضاف إليه ، وقائم : خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، والرابط بينهما الضمير .
الثاني : الإشارة ، كقوله تعالى : (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ)^(٣) فلباس : مبتدأ ، والتقوى : مضاف إليه ، وذلك : مبتدأ ثان ، وخير : خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، والرابط بينهما الإشارة .

■ لأن القصد من اشتراط تعريف المحكوم عليه أو تخصيصه إنما هو اجتلاب إصغاء السامع إلى كلام المتكلم حتى يعرف الحكم بعد معرفة المحكوم عليه ؛ فإذا تقدم الحكم كان السامع مقبلاً على المتكلم مصغياً إليه ؛ ليعرف المحكوم ولو بالنوع ؛ فافهم ذلك وتمسك به .

(١) من كل آية من الآيات ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، من سورة النمل .

(٢) من الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف .

الثالث : إعادة المبتدأ بلفظه ، نحو : (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ)^(١) ؛ فالحَاقَّةُ : مبتدأ أول ، وما : مبتدأ ثانٍ ، والحَاقَّةُ : خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه .

الرابع : العُموْمُ ، نحو « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ » فزيد : مبتدأ ، ونعم الرجل : جملة فعلية خبره ، والرابط بينهما العموم ، وذلك لأن أل في « الرجل » للعموم ، وزيد فرّد من أفرادهِ ؛ فدخل في العموم ؛ فحصل الربطُ .

وهذا كله إذا لم تكن الجملةُ نفسَ المبتدأ في المعنى : فإن كانت كذلك لم يُحتَاجَ إلى رابط ، كقوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)^(٢) فهو : مبتدأ ، والله أحد : مبتدأ وخبره ، والجملة خبر المبتدأ الأول ، وهي مرتبطة به ؛ لأنها نفسها في المعنى ؛ لأن « هو » بمعنى الشأن ، وكقوله صلى الله عليه وسلم : « أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » .

ص — وَظَرْفًا مَنصُوبًا ، نَحْوُ : (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ) وَجَارًا وَجَرُورًا ، كـ (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) ، وَتَعَلُّقَهُمَا بِمُسْتَقَرٍّ أَوْ اسْتَقَرٍّ مَحذُوفَيْنِ .

(١) الآيتان ١ و ٢ من سورة الحاقة .

(٢) الآية ١ من سورة الإخلاص (التوحيد = الصمد) وفي هذه الآية إعرابان : أحدهما مبنى على اعتبار « هو » ضمير القصة والشأن ، وهو الذي ذكر المؤلف الآية من أجل تقريره ، وكأنه قيل : الشأن الذي يختلف فيه هو الله أحد ، والثاني مبنى على اعتبار « هو » ضمير غيبة راجعاً إلى مفهوم من بساط الحديث الذي كان سبباً في نزول هذه الآية الكريمة فإن المشركين طلبوا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أن يصف لهم ربه ، فنزلت هذه السورة ؛ فالضمير راجع إلى المطلوب معرفته ، وكأنه قيل الذي تريدون وصفه : الله ، وعلى هذا يكون « هو » ضميراً منفصلاً مبتدأ ، و « الله » خبر المبتدأ ؛ و « أحد » خبر ثانٍ أو بدل من لفظ الجلالة ، والخبر — على هذا الوجه — مفرد ، لا جملة .

ش — أى : ويقع الخبر ظرفاً منصوباً ، كقوله تعالى : (وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ)^(١) ، وجاراً ومجروراً ، كقوله تعالى : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)^(٢) وهما حينئذٍ متعلقان بمحذوفٍ وجوباً تقديره مستقر أو استقر ، والأول اختيار جمهور البصريين ، وَحُجَّتْهُمُ أَنْ الْمَحذُوفُ هُوَ الْخَبْرُ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَالْأَصْلُ فِي الْخَبْرِ أَنْ يَكُونَ اسْمًا مَفْرَدًا ، وَالثَّانِي اخْتِيَارُ الْأَخْفَشِ ، وَالْفَارَسِيِّ ، وَالزَّمخَشَرِيِّ ، وَحُجَّتْهُمُ أَنْ الْمَحذُوفُ عَامِلٌ النِّصْبِ فِي لَفْظِ الظَّرْفِ وَمَحَلُّ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ ، وَالْأَصْلُ فِي الْعَامِلِ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا .

ص — وَلَا يُخْبَرُ بِالزَّمَانِ عَنِ الذَّاتِ ، وَ « اللَّيْلَةَ الْهَلَالَ » مُتَّوَلٌ .
 ش — ينفسم الظرف إلى : زمانى ، ومكانى ، والمبتدأ إلى : جوهر ، كزيد وعمر ، وعرض كالتقيام والقعود ، فإن كان الظرف مكانياً صح الإخبار به عن الجوهر والعرض ، تقول : « زَيْدٌ أَمَامَكَ ، وَالخَيْرُ أَمَامَكَ » وإن كان زمانياً صح الإخبار به عن العرض دون الجوهر^(٣) ؛ تقول « الصَّوْمُ الْيَوْمَ » ولا يجوز « زَيْدٌ الْيَوْمَ » : فَإِنْ وُجِدَ فِي كَلَامِهِمْ مَا ظَاهِرُهُ ذَلِكَ وَجَبَ تَأْوِيلُهُ ، كَقَوْلِهِمْ : « اللَّيْلَةَ الْهَلَالَ »^(٤) فهذا على حذف مضاف ، والتقدير : الليلة طلوع الهلال .

(١) من الآية ٥٢ من سورة الأنفال (٢) من الآية ١ من سورة فاتحة الكتاب
 (٣) اعلم أن اسم الزمان لا يقع خبراً عن اسم الذات ، ولا يقع صفة له ، ولا يكون حالاً منه ، سواء أ كان اسم الزمان منصوباً على الظرفية أم كان مجروراً بـ « ؛ فيكون في هاتين الحالتين متعلقاً بمحذوف هو الخبر أو الصفة أو الحال ، أم كان متصرفاً معرباً مرفوعاً على الخبرية أو منصوباً على الحالية أو تابعاً للموصوف .

(٤) وقد ورد من ذلك قول امرئ القيس بن حجر السكندى وقد أخبر بمقتل أبيه :
 اليوم خمر ، وغدا أمر ، يريد اليوم شرب خمر ، ومثله قولهم : الرطب شهرى ربيع ، وقولهم : =

ص - وَيُغْنِي عَنِ الْخَبْرِ مَرْفُوعٌ وَصِفٌ مُعْتَمِدٌ عَلَى اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ ،
نَحْوُ : « أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَمَى » و « مَا مَضْرُوبُ الْعَمْرَانِ » .

ش - إذا كان المبتدأ وصفاً معتمداً على نفي أو استفهام ، أَسْتَفْهَمَ بِمَرْفُوعِهِ
عَنِ الْخَبْرِ ، تقول : « أَقَاتِمُ الزَّيْدَانَ » و « مَا قَاتِمُ الزَّيْدَانَ » ؛ فالزيدان :
فاعل بالوصف ، والكلام مُسْتَفْنٍ عَنِ الْخَبْرِ ؛ لأن الوصف هنا في تأويل الفعل ،
ألا ترى أن المعنى : أيقومُ الزيدانِ ، وما يقومُ الزيدانُ ؟ والفعلُ لا يصحُّ الإخبارُ
عنه ، فكذلك ما كان في موضعه ، وإنما مثلتُ بقَاطِنٍ ومضروبٍ ليعلم أنه لا فرق
بين كون الوصف رافعاً للفاعل ، أو الذائب عن الفاعل .

ومن شواهد النفي قوله :

(٣٨) - خَلِيلٌ مَا وَاوَفٍ بَعْهَدِي أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي حَلِيٍّ مَنِ أَقَاطِعُ

= الورد أيار ، يريدون طلوع الرطب في شهرى ربيع ، وظهور الورد في أيار، وكذلك
قول رجل من ضبة ، ويقال : القائل هو قيس بن حصين الحارثي :

أَكَلْتُ عَامَ نَعَمٍ نَحْوُونَهُ يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجِبُونَهُ

وقول امرئ القيس أيضاً « اليوم قحاف ، وغدا نقاف » والقحاف : جمع قحف ، وهو
إناء يشرب فيه ، والنقاف : أراد به الحرب وتحطيم الرؤوس ، وهذا بمعنى كلامه الأول
وتقديره : اليوم شرب قحاف ، وغدا تحطيم رؤوس في قتال .

٣٨ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به من المصنفين
الأشعري (رقم ١٣٦) والمؤلف في أوضحة (رقم ٦٤) وفي الشذور (رقم ٨٤) وشرحناه
في كل هذه المواضع ، وسيأتى للمؤلف الاستشهاد بهذا البيت مرة أخرى في هذا
الكتاب في الكلام على إعمال اسم الفاعل .

اللغة : « واف » اسم فاعل من الوفاء ، وفعله وفي يفي ، مثل وعى يعى ، من باب
ضرب يضرب ، والوفاء : أن تحافظ على المودة فتكون صديقاً لأصدقاء صديقك ،
وحراباً على أعدائه « أقاطع » فعل مضارع من المقاطعة ، وهي الحجر .

المعنى : يقول لصديقين له : إنكما إن لم تكونا لي على من أجزره وأقطع حبل مودته
فإنكما لا تكونان قد قمتما بما يستلزمه الوفاء بعهود المودة .

ومن شواهد الاستفهام قوله :

(٢٤١) — أَقَاتِنُ قَوْمٌ سَلِمَى أَمْ نَوَوْنَا ظَعَنًا ؟
إِنْ يَظْمَنُوا فَمَجِيبٌ عَيْشٌ مِّنْ قَطْنَا

الإعراب : « خليلي » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً والمكسور ما بعدها تقديرًا لأنه مثنى ، و خليلي مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر ، وأصله الأول يا خليلان لي ؛ فحذفت النون للإضافة ، ثم حذفت اللام للتخفيف ، ثم تغير حرف إعرابه ؛ لأن المنادى إذا كان مضافاً نصب ، وهذا قبل الإضافة من نوع النكرة المقصودة ، كما هو ظاهر « ما » حرف نفي ، مبني على السكون لاجل له من الإعراب « واف » مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « بعهدى » الباء حرف جر ، وعهد : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة ، وعهد مضاف وياء للمتكلم مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر « أتيا » ضمير منفصل فاعل لوف الذي وقع مبتدأ وقد أغنى هذا الفاعل عن خبر للمبتدأ « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تكونا » فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين اسم تكون مبني على السكون في محل رفع « لي » جار ومجرور متعلق بتكون « على » حرف جر « من » اسم موصول : مبني على السكون في محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر تكون « أقاطع » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل لاجل لها صلة الموصول وهو من ، والعائد إلى الموصول ضمير منصوب بأقاطع ، محذوف ، والتقدير : على من أقطعه ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا لم تكونا لي على من أقطعه فما واف بعهدى أتيا .

الشاهد فيه : قوله « ما واف أتيا » حيث اكتفى بالفاعل الذي هو قوله أتيا عن خبر المبتدأ الذي هو قوله واف ؛ لتكون هذا المبتدأ وصفاً - أي : اسم فاعل - معتمداً على حرف النفي الذي هو « ما » .

٣٩ - وهذا الشاهد كما لم تيسر لنا معرفة قائله ، وقد أنشده جماعة من المؤلفين منهم =

الاشموني (ش ١٣٤) والمؤلف في أوضعه (رقم ٦٥) وفي شذور الذهب (رقم ٨٥) وقد شرحناه في كل هذه المواضع ، وسينشده المؤلف مرة أخرى في باب إعمال اسم الفاعل من هذا الكتاب .

اللغة : « قاطن » اسم فاعل فعله قطن - من باب تعد - إذا أقام ، وتقول : قطن بالمكان يقطن ، إذا لم يفارقه « ظعنا » هو هنا بفتح الظاء والمين ، وهو الارتحال ومفارقة الديار .

المعنى : يستفسر الشاعر عن قوم سلمى التي يحبها ، أم باقون في مكانهم أم نوا أن يرتحلوا عنه ؟ ثم أخبر أنه لا يطيق الحياة بعد ارتحالهم .

الإعراب : « أقاطن » الهمزة للاستفهام حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب قاطن : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « قوم » فاعل لقاطن ، سد مسد خبر المبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وقوم مضاف و « سلمى » مضاف إليه « أم » حرف عطف « نوا » فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره المحذوف للتخلص من التثاق السالكين وقد منع من ظهور ذلك الفتح التعذر ، وواو الجماعة فاعل ، مبني على السكون في محل رفع « ظعنا » مفعول به لنوا منصوب بالفتحة الظاهرة « إن » حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يظعنوا » فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل ، مبني على السكون في محل رفع « فعجيب » الفاء واقعة في جواب الشرط ، عجيب : خبر مقدم على مبتدئه ، مرفوع بالضمة الظاهرة « عيش » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « قطنا » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من ، والعائد هو الضمير المستتر المرفوع على الفاعلية ، وجملة الخبر المتقدم والمبتدأ المتأخر في محل جزم جواب الشرط الذي هو إن .

الشاهد فيه : قوله « أقاطن قوم سلمى » حيث اكتفى بالفاعل الذي هو قوله « قوم سلمى » عن خبر المبتدأ الذي هو قوله « قاطن » لسكون ذلك المبتدأ وصفاً لأنه اسم فاعل وقد اعتمد على حرف الاستفهام الذي هو الهمزة .

ص — وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الْخَبْرُ ، نَحْوُ : (وَهُوَ الْغُفُورُ الْوَدُودُ) .

ش — يجوز أن يُخْبَرَ عن المبتدأ بـ «نحو» واحد ، وهو الأصل ، نحو « زَيْدٌ قَائِمٌ » أو بأكثر ، كقوله تعالى : (وَهُوَ الْغُفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ، فَعَمَلٌ لِمَا يُرِيدُ)^(١) وزعم بعضهم أن الخبر لا يجوز تعدُّدهُ ، وَقَدَّرَ لِمَاعِدَا الْخَبْرِ الْأَوَّلِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَبْتَدَأَتِي ، أَيْ : وَهُوَ الْوَدُودُ ، وَهُوَ ذُو الْعَرْشِ ، وَأَجْمَعُوا عَلَى عَدَمِ التَّمَدُّدِ فِي مِثْلِ « زَيْدٌ شَاعِرٌ وَكَاتِبٌ » وَفِي نَحْوِ « الزَّيْدَانِ شَاعِرٌ وَكَاتِبٌ » وَفِي نَحْوِ « هَذَا حُلُو حَامِضٌ » لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ لَا تَمَدُّدَ فِيهِ فِي الْحَقِيقَةِ : أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ الْأَوَّلَ خَبْرٌ ، وَالثَّانِي مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّخْصِينَ مُخْبَرٌ عَنْهُ بِخَبْرٍ وَاحِدٍ ، وَأَمَّا الثَّلَاثُ فَلِأَنَّ الْخَبْرَيْنِ فِي مَعْنَى الْخَبْرِ الْوَاحِدِ ؛ إِذِ الْمَعْنَى هَذَا مُزٌّ .

ص — وَقَدْ يَتَقَدَّمُ ، نَحْوُ « فِي الدَّارِ زَيْدٌ * * * » وَ « أَيْنَ زَيْدٌ ؟ »

ش — قد يتقدم الخبر على المبتدأ : جوازاً ، أو وجوباً .

فالأول نحو « فِي الدَّارِ زَيْدٌ » ، وقوله تعالى : (سَلَامٌ هِيَ)^(٢) ، (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ)^(٣) وإنما لم يُجْعَلِ الْمَقْدَّمُ فِي الْآيَتَيْنِ مَبْتَدَأً وَالْمُؤَخَّرُ خَبْرًا لِأَدَاتِهِ إِلَى الْإِخْبَارِ عَنِ الْفَكْرَةِ بِالْمَعْرِفَةِ .

والثاني^(٤) كقولك : « فِي الدَّارِ رَجُلٌ » وَ « أَيْنَ زَيْدٌ ؟ » وَقَوْلُهُمْ : « عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلَهَا زُبْدًا » وَإِنَّمَا وَجِبَ فِي ذَلِكَ تَقْدِيمُهُ لِأَنَّ تَأْخِيرَهُ فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ يَمْتَضِي التَّبَاسُخَ بِالصِّفَةِ ؛ فَإِنَّ طَلَبَ الْفَكْرَةِ الْوَصْفَ لَتَخْتَصَّ بِهِ طَلَبُ حَثِيثٍ ، فَالْتَزِمَ تَقْدِيمُهُ دَفْعًا لِهَذَا الْوَهْمِ ، وَفِي الثَّانِي إِخْرَاجَ مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ — وَهُوَ

(١) الآيات ١٤ و ١٥ و ١٦ من سورة البروج .

(٢) من الآية ٥ من سورة القدر (٣) من الآية ٣٧ من سورة يس .

(٤) ذكر المؤلف في هذا النوع ثلاثة أمثلة ، وكل مثال يمثل ضابطاً ؛ فضابط المثال الأول

أن يكون الخبر غير مفرد والمبتدأ نكرة ولا مسوغ للابتداء بها ، وضابط المثال الثاني أن يكون الخبر اسم استفهام ، وضابط المثال الثالث أن يكون المبتدأ مضافاً إلى ضمير يعود على بعض الخبر ؛ فيجب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ في كل مثال للسبب الذي ذكره المؤلف .

الاستفهام — عن صَدْرِيَّتِهِ ، وفي الثالث هَوَدَ الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

ص — وَقَدْ يُحَذَفُ كُلٌّ مِّنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ ، نَحْوُ : (سَلَامٌ ، قَوْمٌ مُنْكَرُونَ) أى : عليكم ، أنتم .

ش — وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر لدليل يدل عليه .

فالأول نحو قوله تعالى : (قُلْ أَفَأَنْبِئُكُمْ بِشَرِّ مِمَّنْ ذَلِكُمُ النَّارُ)^(١) أى

هى النار ، وقوله تعالى : (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا)^(٢) أى هذه سورة .

والثانى كقوله تعالى : (أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا)^(٣) أى دائم ، وقوله تعالى :

(قُلْ أَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ)^(٤) أى أم الله أعلم .

وقد اجتمع حذف كل منهما ، وبقاء الآخر ، فى قوله تعالى : (سَلَامٌ قَوْمٌ

مُنْكَرُونَ)^(٥) فسلام : مبتدأ حذف خبره ، أى : سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ، وَقَوْمٌ :

خبر حذف مبتدؤه ، أى أنتم قوم .

ص — وَيَجِبُ حَذْفُ الْخَبْرِ قَبْلَ جَوَابِ « لَوْلَا » وَالْقَسَمِ الصَّرِيحِ ،

وَالْحَالِ الْمُتَنَسِّعِ كَوْنُهَا خَبْرًا ، وَبَعْدَ وَاوِ الْمَصَاحِبَةِ الصَّرِيحَةِ ، نَحْوُ : (لَوْلَا

أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) و « لَمَعْرُكٍ لَأَفْعَلَنَّ » و « ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا »

و « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » .

ش — يجب حذف الخبر فى أربع مسائل :

إحداها : قبل جواب « لَوْلَا »^(٦) ، نحو قوله تعالى : (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا

(١) من الآية ٧٢ من سورة الحج (٢) من الآية ١ من سورة النور .

(٣) من الآية ٣٥ من سورة الرعد . (٤) من الآية ١٤٠ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ٢٥ من سورة الداريات .

(٦) المراد لولا الامتناعية، وهى التى تدل على امتناع المذكور ثانياً بسبب وجود المذكور

أولاً ؛ فإذا قلت « لولا على لهلك عمر » فإن معنى هذا الكلام : امتنع هلاك عمر بسبب

وجود على ، ولولا هذه تدخل على جملتين أولاهما اسمية والثانية فعلية ، فإذا دخلت على

فعلية فالفعل مقدر بمصدر يكون مبتدأ وخبره محذوف وجوبا أيضاً ، وذلك كقول الشاعر :

لَا دَرٌّ دَرٌّ دَرُّكَ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ لَوْلَا حُدِّدْتُ ، وَلَا عُذْرِي لِمَحْدُودِ

فقوله « حدثت » - ومعناه « حرمت » - مقدر بمصدر : أى لولا الحد ، أى الحرمان موجود

مُؤْمِنِينَ^(١)) أى : لولا أنتم صدَدْتُمُونَا عن الهدى ؛ بدليل أن بعده : (أَنْحَنُ
 صَدَدْنَا كُمْ عَنِ الْهَدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ)^(٢) .

الثانية : قبل جواب القسم الصريح ، نحو قوله تعالى : (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي
 سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ)^(٣) أى : لعمرك يمينى ، أَوْ قَسَمِي ، واحتزت بالصريح
 عن نحو : « عَهْدُ اللَّهِ » ؛ فإنه يستعمل قَسَمًا وغيره ، تقول فى القسم : « عهدُ
 اللَّهِ لِأَفْعَلَنَ » وفى غيره : « عهدُ اللَّهِ يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ » ؛ فلذلك يجوز ذكر الخبر ،
 تقول : « عَلَى عَهْدِ اللَّهِ » .

الثالثة : قبل الحال التى يمتنع كونها خبراً عن المبتدأ ، كقولهم : « ضَرَبَ زَيْدًا
 قَائِمًا » ، أصله : ضرب زيدا حاصلًا إذا كان قائمًا ، فحاصلٌ : خبر ، وإذا :
 ظرفٌ للخبر مضافٌ إلى « كان » التامة ، وفاعلها مستتر فيها ، عائد على مفعول
 المصدر ، وقائمٌ : حالٌ منه ، وهذه الحال لا يصح كونها خبراً عن هذا المبتدأ ؛
 فلا تقول : ضَرَبَ زَيْدًا قَائِمًا ؛ لأن الضرب لا يوصف بالقيام ، وكذلك « أَكْثَرُ
 شُرَيْبِ السَّوِيْقِ مَلْتُوتًا » ، و « أُخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا » تقديره : حاصل
 إذا كان ملتوتًا ، أو قائمًا ، وعلى ذلك فقيس^(٤) .

الرابعة : بعد واو المصاحبة المريجة ؛ كقولهم : « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ »
 أى : كل رجلٍ مع ضيعته مَقْرُونَانِ ؛ والذى دل على الاقتران ما فى الواو من
 معنى المعية .

ص - بَابُ : النِّوَاسِخُ لِحُكْمِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ثَلَاثَةَ أَنْوَاعٍ ؛ أَحَدُهَا : كَانَ ،
 وَأَمْسَى ، وَأَصْبَحَ ، وَأَضْحَى ، وَظَلَّ ، وَبَاتَ ، وَصَارَ ، وَلَيْسَ ، وَمَا زَالَ ،

(١) من الآية ٣١ من سورة سبأ (٢) من الآية ٣٢ من سورة سبأ .

(٣) من الآية ٧٢ من سورة الحجر .

(٤) ضابط هذه الحالة أن يكون المبتدأ مصدرًا صريحًا كالمثال الأول ، أو أفعل تفضيل
 مضافًا لمصدر صريح كالمثال الثانى ، أو أفعل تفضيل مضافًا إلى مصدر مؤول كالمثال الثالث ،
 وبعد ذلك مفعول المصدر ، ثم اسم منصوب على الحالية بشرط ألا يصلح هذا الحال لأن
 يكون خبراً ، ومعنى هذا أن وصف المبتدأ به لا يصح .

وَمَا فَتِيءٌ ، وَمَا أَنْفَكٌ ، وَمَا بَرِحَ ، وَمَا دَامَ ؛ فَيَرْفَعَنَّ الْمَبْتَدَأَ اسْمًا لَهْنٌ ، وَيَنْصِبَنَّ الْخَبَرَ خَبْرًا لَهْنٌ ، نَحْوُ (وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا) .

ش — الفواسخ : جمع ناسخ ، وهو في اللغة من النسخ بمعنى الإزالة ، يقال : نَسَخْتَ الشَّمْسُ الظِّلَّ ، إذا أزالته ، وفي الاصطلاح : ما يرفع حكم المبتدأ والخبر . وهو ثلاثة أنواع : ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر ، وهو كان وأخواتها ، وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر ، وهو إن وأخواتها ، وما ينصبهما معاً ، وهو ظن وأخواتها .

ويُسمى الأول من باب كان اسماً وفاعلاً ، ويسمى الثاني خبراً ومفعولاً ، ويسمى الأول من معمولى باب إن اسماً ، والثاني خبراً ، ويسمى الأول من معمولى باب ظن مفعولاً أولاً ، والثاني مفعولاً ثانياً .

والكلام الآن في باب كان ، والفاظه ثلاث عشرة لفظةً ، وهى على ثلاثة أقسام : ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط ، وهى ثمانية : كان ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظل ، وبات ، وصار ، وليس ، وما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدم عليه نفي أو شبهه وهو أربعة : زَالَ ، وَبَرِحَ ، وَفَتِيءٌ ، وَأَنْفَكٌ ؛ فالنفي نحو قوله تعالى : (وَلَا يَزَالُ الْوَنُحْتَلِفِينَ)^(٢) ، وشبهه هو النهى والدعاء ؛ فالأول كقوله :

صَاحَ شَمْرٌ ، وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ تِ ؛ فَنَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

(١) من الآية ١١٨ من سورة هود . (٢) من الآية ٩١ من سورة طه .
٤٠ — لم أجد أحداً استشهد بهذا البيت فنسبه إلى قائل معين ، ومن استشهد به من المؤلفين الأشموني (رقم ١٧٢) والمؤلف في أوضحه (رقم ٨١) وابن عقيل (رقم ٦٢) .
اللغة : « شمر » فعل أمر من التشمير ، وهو هنا الجد في الأمر والتهيؤله ، وكأنه يريد الجد في العبادة والعمل للآخرة ؛ لأنه هو الذى يتلاءم مع ما بعده « لا تزل ذاكر الموت » أى استمر على ذكره ، لأن ذلك يدعوك إلى ترك الملاذ « نسيانه ضلال » أى داع إلى الضلال وموقع فيه « مبين » ظاهر واضح .
المعنى : يأمر صاحبه بأن يجتهد في العبادة ولا يقصر فيها ، وينهاه عن ترك تذكر

والثاني كقوله :

(ع) — أَلَا يَا أَسْمِيَّ يَا دَارَ حَيِّ عَلَى الْبَيْلَى
وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَ عَائِكَ الْقَطْرُ

الموت، ويعمل ذلك بأن نسيانه ضلال واضح؛ لأنه يدعو إلى محبة الدنيا والافتعاس في شهواتها الإعراب : «صاح» منادى مرخم بحرف نداء محذوف ، وأصله يا صاحبي «شمر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ولا» الواو حرف عطف، ولا: حرف نهى «تزل» فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ذاكر» خبر تزل، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وذاكر مضاف و «الموت» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة «فنسيانه» الفاء حرف دال على التعليل، نسيان : مبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ونسيان مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه، متبني على الضم في محل جر «ضلال» خبر المبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «مبين» نعت لضلال ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

الشاهد فيه : قوله « لا تزل ذاكر الموت » حيث رفع بتزل الاسم الذي هو الضمير المستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونصب به الخبر الذي هو قوله « ذاكر الموت » لكونه فعلا مضارعا متصرفا من زال الناقصة ، وقد سبق بحرف النهى الذي هو أخو النفي .

٤١ — هذا البيت من كلام ذي الرمة ، واسمه غيلان بن عقبة ، وقد أنشده جماعة من المؤلفين منهم ابن عقيل (رقم ٦٣) والأشعري (رقم ١١) والمؤلف في أوضعه (رقم ٨٢) وقد شرحناه في هذه المواضع من الكتب المذكورة كلها .

اللغة : « البلى » هو بكسر الباء وفتح اللام ، وتقول : بلى الثوب يبلى بلى ، على وزن رضى يرضى رضى ، إذا رث جديده «منهلا» اسم فاعل من قولك : انهل المطر ، إذا انسكب وانصب « جرعائك » الجرعاء - بفتح الجيم وسكون الراء - رملة مستوية لا تنبت شيئا « القطر » بفتح فسكون - المطر .

المعنى : يدعو لدار حبيبته «ع» بأن تسلم من عوادي الزمان، وبأن يدوم نزول المطر عليها ؛ لأن في المطر حياة الأرض والنبات، ومراده أن تظل عامرة أهلة بأهلها ؛ لأنهم ما كانوا يقيمون إلا في الأماكن العشبية ، فكأنه يدعو لحبيبته وقومها بأن يدوم بقاؤهم في هذه الدار التي ألفها واعتاد زيارتهم فيها .

الإعراب : «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «يا» حرف نداء ، والمنادى محذوف

وما يعمل به بشرط أن يتقدم عليه « ما » المصدرية الظرفية ، وهو : دام ، كقوله تعالى : (وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا)^(١) أى : مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا ، وَسُمِّيَتْ « ما » هذه مصدرية ؛ لأنها تُقَدَّرُ بالمصدر ، وهو الدوام ، وظرفية ؛ لأنها تُقَدَّرُ بالظرف ، وهو المدة .

ص — وَقَدْ يَقَوِّسُ الْخَبْرُ ، نَحْوُ :

* فَلَيْسَ سِوَاءَ عَالِمٍ وَجَاهِلٍ *

ش — يجوز في هذا الباب أن يتوسط الخبر بين الاسم والفعل ، كما يجوز في باب الفاعل أن يتقدم المفعول على الفاعل ، قال الله تعالى : (وَكَانَ حَقًّا

والتقدير : يا هذه ، مثلا « اسلمى » فعل أمر ، مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع . « يا » حرف نداء ، دار : منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودار مضاف و« مى » مضاف إليه « على البلى » جار ومجرور متعلق باسمي « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : حرف دعاء « زال » فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « منها » خبر زال تقدم على اسمه « بجرعائك » الباء حرف جر ، جرعاء : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة وجرعاء مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه ، مبني على الكسر في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقوله « منها » وذلك لأن الوصف كالفعل يتعلق به الظرف وشبهه « القطر » اسم زال تأخر عن الخبر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وأصل نظام الكلام : ولا زال القطر منها بجرعائك .

الشاهد فيه : قوله « ولا زال منها بجرعائك القطر » حيث أعمل زال في الاسم فرفعه بها ، وفي الخبر فنصبه ؛ لأنها فعل ماض ناقص ، يعمل عمل كان ، وقد تقدم عليه حرف دال على الدعاء وهو لا ، والدعاء شبيه بالنفي ، وفي البيت أيضاً دليل على جواز تقدم خبر هذا الفعل على اسمه ؛ فيكون الخبر متوسطا بين الفعل واسمه ، كما تبين في الإعراب ، وسيأتي شرح ذلك قريباً .

(١) من الآية ٣١ من سورة مريم .

عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ^(١) (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا^(٢)) ، وقرأ حمزة
وحفص : (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ)^(٣) بنصب البر ، وقال الشاعر :
(٤٤) - سَلِيَ إِنْ جِهَلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَهُمْ
فَلَيْسَ سِوَاءَ عَالِمٍ وَجَهْلٍ

(١) من الآية ٤٧ من سورة الروم (٢) من الآية ٢ من سورة يونس

(٣) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

٤٢ - هذا البيت من كلام السموأل بن عادياء اليهودي ، وهو شاعر من شعراء
الجاهلية يضرب به المثل في الؤاء ، وقد أنشد هذا البيت جماعة من شراح الألفية منهم
ابن عقيل (رقم ٦٦) والأشموني (رقم ١٣٤) .

اللغة : « سلى » فعل أمر من السؤال « سواء » معناه هنا مستو .

المعنى : يقول : إن كنت تجهلين قدرنا فاسألى الناس عنا وعن الذين تقارنينهم بنا ،
فإذا سألت عرفت ، وذلك لأن العالم والجاهل لا يستويان .

الإعراب : « سلى » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياؤه المؤنثة المخاطبة فاعله ،
مبنى على السكون فى محل رفع « إن » حرف شرط جازم « جهلت » فعل ماض
فعل الشرط ، مبنى على الفتح للمقدر فى محل جزم بإن ، والتاء ضمير المخاطبة فاعل ،
مبنى على الكسر فى محل رفع ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ،
والتقدير : إن جهلت فاسألى « الناس » مفعول به لسلى « عنا » جار ومجرور متعلق
بسلى « وعنهم » الواو حرف عطف ، عنهم : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور
السابق « فليس » الفاء حرف دال على التعليل ، ليس : فعل ماض ناقص يرفع الاسم
وينصب الخبر « سواء » خبر ليس تقدم على اسمه « عالم » اسم ليس تأخر عن خبره « وجهول »
الواو حرف عطف ، وجهول : معطوف على عالم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ،
وعلاوة رفعه الضمة الظاهرة فى آخره .

الشاهد فيه : قوله « ليس سواء عالم وجهول » حيث قدم خبر ليس وهو قوله سواء
على اسمه وهو قوله عالم ؛ فدل هذا على أن هذا التقديم جائز ، خلافا لمن منع منه كابن
درستويه ، ومما يدل عليه قوله تعالى : (ليس البر أن تولوا وجوهكم) بنصب البر على أنه
خبر ليس تقدم على اسمه واسمه هو المصدر المنسبك من أن وما دخلت عليه ، والتقدير :
ليس توليتكم وجوهكم قبل المشرق والمغرب البر ، وقد ذكر المؤلف هذه الآية لما
أوصحناه ، ومن أدلة ذلك الشاهد السابق (رقم ٤١) وقد بينا ذلك فى شرحه .

وقال الآخر :

(٤٣) — لَا طَيْبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْفَعَةً
لذاته بادكار الموت والهرم

٤٣ — هذا البيت من الشواهد التي لم تقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٦٧) وللؤلأف في أوضعه (رقم ٧٦) والأشموني (رقم ١٨٥) وشرحناه في كل المواضع التي ذكرناها .

اللغة : « اذكار » أي : تذكر ، وأصله إذ تكار ، ثم قلبت التاء دالا ، فصار إذ دكار ، ثم قلبت الذال المعجمة دالا مهملة فصار اددكار ، ثم أدمت الدال في الدال ، ويجوز أن تقول : اذكار — بذال معجمة مشددة — على أن تعكس في القلب ، فتقلب الدال ذالا ، ثم تدغم الذال في الذال « الهرم » الشيخوخة وكبر السن .

المعنى : إن الإنسان لا يهنأ باله ، ولا تستريح خواطره ، ولا يطيب له العيش إذا كان كثير التذكر الموت وما يصيبه من الكبر والضعف .

الإعراب : « لا » نافية للجنس تعمل عمل إن « طيب » اسم لا مبني على الفتح في محل نصب « للعيش » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا « ما » مصدرية ظرفية « دامت » دام : فعل ماض ناقص ، مبني على الفتح لا محل له ، والتاء علامة على تأنيث للسند إليه « منفعة » خبر دام مقدم على اسمه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « لذاته » لذات : اسم دام مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، ولذات مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى العيش مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر « بادكار » الباء حرف جر ، اذكار : مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بادكار ، وادكار مضاف و« الموت » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « والهرم » الواو حرف عطف ، الهرم : معطوف على الموت ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما دامت منفعة لذاته » حيث تقدم خبر دام ، وهو قوله منفعة ، على اسمها ، وهو قوله لذاته ؛ فتوسط الخبر بين الفعل العامل عمل كان والاسم ، وهذا البيت يرد على ابن معط الذي ذهب إلى أن خبر دام لا يجوز أن يتوسط بينها وبين الاسم ، وفي البيت وجوه أخرى من الإعراب والتخريج لا تليق بهذه المسحات الوجيزة .

وعن ابن دُرُسْتُوَيْهٍ أَنَّهُ مَنَعَ تَقْدِيمَ خَبَرِ لَيْسَ ، وَمَنَعَ ابْنَ مَعَطٍ فِي الْفَيْتَةِ (١)
تَقْدِيمَ خَبَرِ دَامَ ، وَهِيَ تَحْجُوجَانِ بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الشَّوَاهِدِ وَغَيْرِهَا (٢) .

ص — وَقَدْ يَتَقَدَّمُ [الْخَبْرُ] ، إِلَّا خَبَرَ دَامَ وَلَيْسَ .

ش — لِلْخَبْرِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ :

أحدها : التَّأخِيرُ عَنِ الْفِعْلِ وَاسْمِهِ ، وَهُوَ الْأَصْلُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا) (٣) .

الثاني : التَّوَسُّطُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَاسْمِهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَعْمُ الْمُؤْمِنِينَ) (٤) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُ ذَلِكَ .

(١) قَالَ ابْنُ مَعَطٍ فِي الْفَيْتَةِ :

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُقَدَّمَ الْخَبْرُ عَلَى اسْمِ مَا دَامَ ، وَجَازَ فِي الْأَخْرَجِ

(٢) مَا وَرَدَ مِنَ شَوَاهِدِ تَوْسُطِ خَبَرِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا الشَّاهِدُ رَقْمَ ٤١

السَّابِقِ ، وَقَدْ أَشْرْنَا لِذَلِكَ فِي شَرْحِهِ وَفِيهَا بَعْدَهُ ، وَقَوْلُ حَسَّانِ بْنِ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ :

كَانَ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِرْزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

فَمِرْزَاجُهَا : خَبَرٌ يَكُونُ ، وَعَسَلٌ : اسْمٌ يَكُونُ ، وَقَدْ تَوْسُطَ الْخَبْرُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَاسْمِهِ .

وَمِثْلُهُ قَوْلُ ابْنِ أَحْمَرَ :

بَيْتِيهَا قَفْسٌ وَالْمِطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الْخُزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بِيُوضَهَا

فَفِرَاخًا : خَبَرٌ كَانَتْ ، وَبِيُوضَهَا : اسْمُهَا . وَقَدْ تَوْسُطَ الْخَبْرُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَاسْمِهِ ، وَكَانَتْ

فِي هَذَا الْبَيْتِ بِمَعْنَى صَارَتْ ، يَرِيدُ أَنْ بِيضَ هَذِهِ الْقَطَاةُ قَدْ صَارَ فِرَاخًا ، وَسَيَبِينُ الْمُؤَلِّفُ

قَرِيبًا أَنَّهَا تَكُونُ بِهَذَا الْمَعْنَى (ص ١٣٣) .

وَمِمَّا تَقَدَّمَ فِيهِ خَبَرُ « دَامَ » قَوْلُ الشَّاعِرِ :

مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّي مَنْ وَثِقَتْ بِهِ فَهَوَ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاغِبًا أَبَدًا

فَقَوْلُهُ « حَافِظَ سِرِّي » خَبَرُ دَامَ تَقَدَّمَ عَلَى اسْمِهِ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ « مَنْ وَثِقَتْ بِهِ » .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٥٤ مِنْ سُورَةِ الْفِرْقَانِ (٤) مِنَ الْآيَةِ ٤٧ مِنْ سُورَةِ الرُّومِ

والثالث : التقدم على الفعل واسمه ، كقولك : «عالمياً كان زيدٌ» ، والدليلُ على ذلك قوله تعالى : (أَهْوُلَاءَ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ) ^(١) ، فإياكم : مفعول يعبدون ، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَى كَان ، وَتَقَدَّمَ الْمَعْمُولُ ﴿٢﴾ يُؤْذِنُ بِجَوَازِ تَقَدُّمِ الْعَامِلِ .
ويمتنع ذلك في خبرٍ « ليس » ، و « دام » .

فأما امتناعُهُ في خبر دَامَ فبِالِاتِّفَاقِ ! لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : « لَا أَصْحَبُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ صَدِيقَكَ » ، ثُمَّ قَدَّمْتَ الْخَبَرَ عَلَى « مَا دَامَ » لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ الصَّلَةِ عَلَى الْمَوْصُولِ ؛ لِأَنَّ « مَا » هَذِهِ مَوْصُولٌ حَرْفِيٌّ يُقَدَّرُ بِالمصدر كما قدمناه ، وإن قدمته على « دام » دون « ما » لَزِمَ الْفَضْلُ بَيْنَ الْمَوْصُولِ الْحَرْفِيِّ وَصَلَتِهِ ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ ؛ لَا تَقُولُ : « عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدًا تَصْحَبُ » ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْمَوْصُولِ الْأَيْمِيِّ ، غَيْرِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ؛ تَقُولُ : « جَاءَ نِي الَّذِي زَيْدًا ضَرَبَ » ، وَلَا يَجُوزُ فِي نَحْوِ « جَاءَ الضَّارِبُ زَيْدًا » أَنْ تُقَدَّمَ زَيْدًا عَلَى ضَارِبٍ .

وأما امتناع ذلك في خبر « ليس » فهو اختيار الكوفيين ، والمبرد ، وابن السراج ، وهو الصحيح ؛ لأنه لم يسمع مثل « ذاهباً لستُ » ولأنها فاعل جامد ، فأشبهت عسى ، وخبرها لا يتقدم باتفاق ، وذهب الفارسي ، وابن جنى إلى الجواز ، مستدلين بقوله تعالى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَعْرُوفًا عَنْهُمْ) ^(٢) وذلك لأن « يَوْمَ » متعلق بمعروفًا ، وقد تقدم على ليس ، وتقدم المفعول يؤذنُ بجواز تقدم العامل ﴿٣﴾ ، والجواب أنهم توسعوا في الظروف مالم يتوسعوا في غيرها ، ونقل عن سيبويه القولُ بالجواز ، والقولُ بالمنع .

ص — وَتَخْتَصُّ الْخَمْسَةُ الْأُولَى بِمُرَادَفَةِ صَارَ .

ش — يَجُوزُ فِي « كَانَ ، وَأَمْسَى ، وَأَصْبَحَ ، وَأَضْحَى ، وَظَلَّ » أَنْ تَسْتَعْمَلَ

(١) من الآية ٤٠ من سورة سبأ . (٢) من الآية ٨ من سورة هود .

(٣) وذلك لأن الأصل أن يقع العامل قبل المفعول ، فإذا وقع المفعول في مكان ما

علمنا أن هذا المكان هو مكان العامل ، والعامل هنا هو « يعبدون » والمفعول هو « إياكم » وجملة « يعبدون » خبر كان .

بمعنى صَارَ ، كقوله تعالى : (وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًا ، فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًا ، وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً)^(١) ، (فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا)^(٢) ، (ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا)^(٣) ، وقال الشاعر :

(٤) — أَمَسْتُ خَلَاءً وَأَمَسَى أَهْلَهَا أُحْتَمَلُوا

أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدٍ

(١) من الآيات ٧٩٦ و ٥ من سورة الواقعة .

(٢) من الآية ١٠٣ من سورة آل عمران (٣) من الآية ٥٨ من سورة النحل .

٤٤ — هذا البيت من كلام النابغة الذبياني ، وقد استشهد به الأشموني (رقم ١٨٠)

وشرحناه هناك شرحا وافيا .

اللغة والرواية : « أمست خلاء » يروى في مكانه « أضحيت خلاء » وتقديره أمست ذات خلاء ، والخلاء : الفراغ ، وقوله « وأمسى أهلها احتملوا » أى : ارتحلوا وطارقوها « أخنى عليها » أى : أفسدها ونقصها « لبدي » بضم ففتح - اسم نسر ، وكان لبدي هذا - فيما زعموا - آخر نسور لقمان بن عاد السبعة التي طلب إلى الله أن يعمر عمرها .
الغنى : يصف دار أحبابه بأنها قد تحولت من حال إلى حال ؛ فقد خلت من الإنس ولم يبق بها من سكانها أحد ، وبأن الأيام قد أفسدت بهجتها ونقصت من أنسها .

الإعراب : « أمست » أمسى : فعل ماض ناقص ، مبني على الفتح المقدر لا محل له ، والتاء علامة على تأنيث المسند إليه ، حرف لا محل له من الإعراب ، واسم أمسى ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الدار المذكورة في قوله :

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلِيَاءِ فَالسَّنْدِ أَقْوَتُ ، وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمْدِ

« خلاء » خبر أمسى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « وأمسى » الواو حرف عطف ، وأمسى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع ظهوره التعذر لا محل له « أهلها » أهل : اسم أمسى مرفوع بالضم الظاهرة ، وأهل مضاف وضمير المؤنثة الغائبة العائد إلى الدار مضاف إليه « احتملوا » احتمل : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر أمسى « أخنى » فعل ماض « عليها » جار ومجرور متعلق بأخنى « الذي » اسم موصول فاعل أخنى ، مبني على السكون في محل رفع « أخنى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة من أخنى الثانى وفاعله لا محل لها صلة الموصول « على لبدي » جار ومجرور متعلق بأخنى الثانى .

وقال الآخر :

(٤٥) - أضحى يمزقُ أنوابي ، ويضربُني

أبعدَ شَيْبِي يَبْنِي عِنْدِي الأدباً ؟

الشاهد فيه : قوله « أمست خلاء » فإن أمسى همنا بمعنى صار ؛ لأنها هنا تدل على التحول والانتقال من حاله إلى أخرى ؛ فكأنه قال : صارت خالية ، ألا ترى أنه يريد التفرغ على فقد أحبابه الذين كانت الدار مجتمع شملهم ، وأنه يصف تحولها من الأُنس والبهجة إلى الإقفار وانتقال أهلها عنها ؟

٤٥ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سابق أو

لاحق .

اللغة « الأدب » أراد همنا محاسن الأخلاق ، وهو أدب النفس .

المعنى : يقول : إن هذا الرجل قد صارت حاله إلى أن يعتدى على ، ويهينني بتمزيق ثوبي ويضربني ؛ وإني قد كبرت فلا قدرة لي على تأديبه وردعه ، وقد يكون المعنى أنه يحاول تأديبي من بعد أن جاوزت السن الذي يصلح فيه التأديب ، وهذا الأخير أظهر .
الإعراب : « أضحى » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « يمزق » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم أضحى ، والجملة من يمزق وفاعله في محل نصب خبر أضحى « أنوابي » أثواب : مفعول به ليمزق ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وأثواب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « ويضربني » الواو حرف عطف ، يضرب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والنون للوقاية ، والياء ضمير المتكلم مفعول به « أبعده » الهمزة للاستفهام ، بعد : ظرف زمان منصوب على الظرفية بيئني ، وبعد مضاف وشيب من « شيب » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وشيب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « يبنى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « عندي » عند : ظرف مكان ، منصوب على الظرفية بيئني ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وعند مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « الأدب » مفعول به ليبنى ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، وأصل نظم الكلام : أيبنى عندي الأدب بعد شيبى ؟

ص - وَغَيْرُ لَيْسَ وَفَتَى ، وَزَالَ بِجَوَازِ التَّمَامِ ، أَى : الْأِسْتِغْنَاءِ عَنِ الْخَبَرِ ، نَحْوُ : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) ، (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ) ، (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ) .

ش - ويختص ما عدا فتىء وزال وليس من أفعال هذا الباب بجواز استعماله تاماً ، ومعنى التمام : أن يَسْتَفْنِيَ بالمرفوع عن المنصوب ، كقوله تعالى : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ)^(١) (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ)^(٢) (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ)^(٣) .

وقال الشاعر :

(٤٤) - تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْإِئْمِدِ وَبَاتَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرَ قُدِّ
وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِي الْعَائِرِ الْأُرْمِدِ
وَذَلِكَ مِنْ نَبَأِ جَاءَنِي وَخَبْرَتُهُ عَنْ بَنِي الْأَسْوَدِ

= الشاهد فيه : قوله « أضحى يمزق » فإن أضحى ههنا بمعنى صار ؛ لأنه يدل على التحول من حال إلى حال ، على ما ذهب إليه المؤلف ، ولو أنك أبقيتها على معناها الأصلي - وهو تقييد وقوع الخبر على المبتدأ بوقت الضحى - لم يكن في ذلك بأس ، هذا ما ظهر لي ، والله الموفق .

(١) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة . (٢) من الآية ١٧ من سورة الروم .

(٣) من كل من الآيتين ١٠٠ و١٠٩ من سورة هود .

٤٦ - هذه الأبيات لامرئ القيس بن عانس - بعين مهملة وبعد الألف نون ويقال عابس ، بالباء مكان النون - ابن المنذر ، وهو شاعر جاهلي ، وقد استشهد الاثمنوني بالبيت الثاني منها (رقم ١٨٨) وشرحناه هناك مع بقية الأبيات شرحا وافية ، واستشهد بها جار الله الزمخشري في تفسير سورة الفاتحة من الكشاف .

اللغة : « الإئمد » بكسر الهمزة والميم بينهما ثاء ساكنة ، وضبط بفتح الهمزة أيضا ، وضبط بضمها - وهو اسم مكان معين « الخلى » الخالى من العشق ونحوه « العائر » القذى فى العين « الأرمد » المصاب بالرمد « عن بنى الأسود » بروى فى مكانه « عن أبى الأسود » =

وما فسّرنا به التمام هو الصحيح ، وعن أكثر البصريين أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان ، وكذلك الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصاً ، لم سمي ناقصاً ؟ فعلى ما اخترناه سمي ناقصاً لكونه لم يكتف بالمرفوع ، وعلى قول الأكثرين لأنه سلب الدلالة على الحدث وتجرّد للدلالة على الزمان ، والصحيح الأول .

== اللغوي : يصف أنه بات ليلة طويلة بمكان اسمه الإتمد ، لا يرقد له جفن ، ولا يطمئن جنبه على فراش ، بسبب ما وصل إليه من الخبر عن أبي الأسود .

الإعراب : «تطاول» فعل ماض «ليلك» ليل : فاعل تطاول ، وليل مضاف والكاف ضمير الخطاب مضاف إليه «بالإتمد» جار ومجرور متعلق بتطاول «وبات» الواو حرف عطف ، بات : فعل ماض «الحلى» فاعل بات «ولم» الواو حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب «ترقد» فعل مضارع مجزوم ولم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي «وبات» الواو حرف عطف ، وبات : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «وباتت» الواو عاطفة ، بات : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث «له» جار ومجرور متعلق بباتت «ليلة» فاعل باتت «كليلة» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة الواقعة فاعلاً ، وليلة مضاف و «ذى» مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وذى مضاف و «العائر» مضاف إليه «الأرمد» نعت لذى ، مجرور بالكسرة الظاهرة «وذلك» الواو حرف عطف أو الاستئناف ، ذا : اسم إشارة مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع ، واللام حرف دال على البعد ، والكاف حرف دال على الخطاب «من نبأ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ «جاءنى» جاء : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نبأ ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبني على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لنبأ «وخبرته» الواو حرف عطف ، خبر : فعل ماض مبني بالجهول ، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل ، مبني على الضم في محل رفع ، وهو المفعول الأول ، والهاء ضمير الغائب يعود إلى النبأ مفعول ثان ، مبني على الضم في محل نصب «عن» حرف جر «بنى» مجرور بعن ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف و «الأسود» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بخبر .

الشاهد فيه : قوله «وبات الحلى» وقوله «وبات ، وباتت له ليلة» حيث استعمل «بات» ثلاث مرات فعلاً تاماً مكثفياً بفاعله غير محتاج إلى منصوب .

ص - وَكَانَ بِجَوَازِ زِيَادَتِهَا مُتَوَسِّطَةً ، نَحْوُ « مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا » .
 ش - تَرَدُّ « كَانَ » فِي الْعَرَبِيَّةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :
 (١) نَاقِصَةٌ ؛ فَتَحْتَاجُ إِلَى مَرْفُوعٍ وَمَنْصُوبٍ ، نَحْوُ (وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا)^(١) .
 (٢) وَتَامَةٌ ؛ فَتَحْتَاجُ إِلَى مَرْفُوعٍ دُونَ مَنْصُوبٍ ، نَحْوُ (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ)^(٢) .
 (٣) وَزَائِدَةٌ ؛ فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى مَرْفُوعٍ وَلَا إِلَى مَنْصُوبٍ .
 وَشَرَطُ زِيَادَتِهَا أَمْرَانِ ؛ أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ بِلَفْظِ الْمَاضِي ، وَالثَّانِي : أَنْ تَكُونَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ مُتَلَازِمَيْنِ لَيْسَا جَارًا وَمَجْرُورًا ، كَقَوْلِكَ « مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا » ، أَصْلُهُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ؛ فَزِيدَتْ « كَانَ » بَيْنَ « مَا » وَفِعْلِ التَّعَجُّبِ .
 وَلَا نَعْنَى بِزِيَادَتِهَا أَنَّهُمَا لَمْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنَى الْبَقَّةِ ، بَلْ أَنَّهُمَا لَمْ يُؤْتَا بِهَا لِلإِسْفَادِ .

* * *

ص - وَحَذَفِ نُونِ مُضَارِعِهَا الْمَجْزُومِ ، وَصَلًّا ، إِنْ لَمْ يَلْقَمَهَا سَاكِنٌ ،
 وَلَا ضَمِيرٌ نَهَبٌ مُتَّصِلٌ .
 ش - تَخْتَصُّ « كَانَ » بِأُمُورٍ : مِنْهَا مَجِيئُهَا زَائِدَةٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ، وَمِنْهَا جَوَازُ حَذْفِ آخِرِهَا ، وَذَلِكَ بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ ؛ وَهِيَ : أَنْ تَكُونَ بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ ، وَأَنْ تَكُونَ مَجْزُومَةٌ ، وَأَنْ لَا تَكُونَ مَوْقُوفَةً عَلَيْهَا ، وَلَا مُتَّصِلَةً بِضَمِيرٍ نَهَبٍ ، وَلَا بِسَاكِنٍ ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَمَالَى : (وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا)^(٣) أَصْلُهُ أَكُونُ ، فَحَذَفَتْ الضَّمَّةُ لِلْجَازِمِ ، وَالْوَاوُ لِلْسَاكِنِينَ ، وَالنُّونُ لِلتَّخْفِيفِ ، وَهَذَا الْحَذْفُ جَائِزٌ ، وَالْحَذْفَانِ الْأَوْلَانِ وَاجِبَانِ ، وَلَا يَجُوزُ الْحَذْفُ فِي نَحْوِ (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ)^(٤) ؛ لِأَجْلِ اتِّصَالِ السَّاكِنِ بِهَا ؛ فَهِيَ مَكْسُورَةٌ لِأَجْلِهِ ؛ فَهِيَ مُتَمَاصِيَةٌ عَلَى الْحَذْفِ لِقَوْتِهَا بِالْحَرَكَةِ ، وَلَا فِي نَحْوِ « إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ »^(٥) ؛

(١) مِنَ الْآيَةِ ٥٤ مِنْ سُورَةِ الْفِرْقَانِ . (٢) مِنَ الْآيَةِ ٢٨٠ مِنْ سُورَةِ الْبَقْرَةِ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٢٠ مِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ . (٤) مِنَ الْآيَةِ ١ مِنْ سُورَةِ الْبَيْنَةِ .

(٥) هَذَا مِنْ كَلَامِ سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ : مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْفَتَنِ وَأَشْرَاطِ السَّاعَةِ (٢/٢٧٤ بُولَاق) وَابْنُ خَالٍ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ (٤/٧٠ بُولَاق) وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي عِدَّةٍ مِنْ مَوَاضِعَ مِنَ الْمُسْنَدِ (انظُرِ الْحَدِيثَ رَقْمَ ٦٣٦٠ وَمَابَعْدَهُ فِي ١٧٢/٩)

لا اتصال الضمير المنصوب بها ، والضمائر تَرُدُّ الأشياء إلى أصولها ، ولا في الموقوف عليها ، نصَّ على ذلك ابنُ خروفٍ ، وهو حَسَنٌ ؛ لأنَّ الفعلَ الموقوفَ عليه إذا دَخَلَه الحذفُ حتى يبقى على حرفٍ واحدٍ أو حرفين وجب الوقفُ عليه بهاء السكتِ ﴿١﴾ ، كقولك عِهُ وَلَمْ يَمِعْ ؛ فـ « لَمْ يَلِكُ » بمنزلة « لم يَبِع » فالوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن ، ولا يقال مثله في « لم يَبِع » لأنَّ إعادة الياء تُؤدِّي إلى إلغاء الجازم ، بخلاف « لم يكن » فإنَّ الجازم اقتضى حذف الضمة ، لاحذف النون ، كما بينا .

* * *

ص — وَحَذَفِيهَا وَحَدَّهَا مُعَوِّضًا عَنْهَا « مَا » فِي مِثْلِ « أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ » وَمَعَ اسْمَيْهَا فِي مِثْلِ « إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ » وَ « التَّمِيسُ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ » .
ش — من خصائص « كان » جواز حذفها ، ولها في ذلك حالتان : فتارة تُحذفُ وَحَدَّهَا ويبقى الاسمُ والخبرُ ، وَيُعَوِّضُ عنها « ما » ، وتارة تحذف مع اسمها ويبقى الخبر ولا يُعَوِّضُ عنها شيء .

فالأول بعد « أن » المصدرية في كل موضع أريد فيه تعليلُ فعل بفعل ، كقولهم : « أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ » أصله : انطلقتُ لأن كنتَ منطلقًا ، فقدمت اللام وما بعدها على الفعل ؛ للاهتمام به ، أو لقصد الاختصاص ؛ فصار لأن كنتَ منطلقًا انطلقتُ ، ثم حُذِفَ الجار اختصاراً كما يحذف قياساً من أن ، كقوله تعالى : (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا)^(٢) أي : في أن يَطَّوَّفَ بهما ، ثم حذفت « كان » اختصاراً أيضاً ، فانفصل الضمير ؛ فصار أن أنتَ ، ثم زيد « ما » عِوَضًا ؛ فصارت « أن ما أنتَ » ثم أذغمت النونُ في الميم ؛ فصار « أَمَا أَنْتَ » وعلى ذلك قولُ العباس بنِ مرْدَاس :

(١) الصحيح أن وجوب اجتلاب هاء السكت إنما هو فيما بقي على حرف واحد ، وأما ما بقي على حرفين فلا يجب اجتلاب هاء السكت عند الوقف عليه ، وقد شنع المؤلف نفسه في كتابه « أوضح للسالك » على ابن مالك بعد أن نقل عنه مثل هذه المقالة .
(٢) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة .

(٤٤) — أبا خراشة أما أنتَ ذا نفرٍ فإنَّ قومي لم تأكلهم الضبيعُ

أصله : لأن كنت ؛ ففعل فيه ما ذكرنا .

٤٧ — هذا البيت من كلام العباس بن مرداس السلمى ، يقوله فى خفاف بن ندبة وخفاف شاعر أيضا ، وهو بوزن غراب ، وندبة اسم أمه ، والبيت من شواهد سيويه (ج ١ ص ١٤٨) وقد أنشده الأشمونى (رقم ٢٠٧) وابن عقيل (٧٥) والمؤلف فى معنى اللبيب (رقم ٨٢ و ٤٤) وفى أوضحه (رقم ٩٧) وفى شذور الذهب (رقم ٨٦) وقد شرحناه فى هذه اللواضع كلها .

اللغة : « أبا خراشة » هذه كنية خفاف بن ندبة « ذا نفر » يريد كثير الأهل والأتباع « الضبيع » السنة المجذبة الكثرة القحط .

للغنى : يقول : لا تفتخر على ؛ لأنك إن كنت تفخر بكثرة أهلك وأتباعك فليس ذلك سبباً للفخر ؛ لأن قومي لم تأكلهم السنون ، ولم يستأصلهم الجذب والجوع ، وإنما تقصمهم القدياد عن الحرم ، وإغاثة الملهوف ، وإجابة الصريح .

الإعراب : « أبا » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأبا مضاف و « خراشة » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلية والتأنيث « أما » مركب من حرفين أحدهما أن والآخر ما ، فأما أن فمصدرية ، وما : زائدة معوض بها عن كان المحذوفة « أنت » ضمير منفصل اسم كان المحذوفة ، مبنى على الفتح فى محل رفع « ذا » خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذامضاف و « نفر » مضاف إليه « فإن » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « قومي » قوم اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تأكلهم » تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وهم : ضمير الغائبين مفعول به اتأكل « الضبيع » فاعل تأكل تأخر عن المفعول ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « أما أنت ذا نفر » حيث حذف كان وعوض عنها « ما » الزائدة وأبقى اسمها وهو أنت ، وأبقى خبرها أيضاً وهو قوله « ذا نفر » ، على ما ظهر لك من الإعراب ، فالحذوف من الجملة هو كان وحدها .

وذهب أبو الفتح بن جنى إلى أن العامل فى « أنت منطلقاً » الرفع والنصب ليس هو كان

والثاني بعد « إن » و « لو » الشرطيتين ، مثال ذلك بعد « إن » قولهم :
 « الْمَرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ ، إِنْ سَيْفًا فَسَيْفٌ ، وَإِنْ خِنْجَرًا فَخِنْجَرٌ » و « النَّاسُ
 تَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ ، إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ » وقال الشاعر :
 (٤٨) — لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطْرَفٍ إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا

المحذوفة للمعوض عنها بما ، كما قال للؤلاف تبعاً للجمهرة النحاة ، وإنما هو ما نفسها ؛
 لأنها عاقبت الفعل ووقعت موقعه ، والشئ إذا عاقب الشئ ووقع موقعه عمل عمله ،
 وولى من الأمر ما كان المحذوف يليه .

٤٨ — هذا البيت من كلام ليلي الأخيلية ، وهو من شواهد سيديويه (ج ١ ص ١٣٢)
 وقد أنشد مجزه المؤلف في أوضحه (رقم ٩٤) .

اللغة : « آل مطرف » هم قوم من بني عامر ، وهم قوم ليلي .
 للعنى : تصف قومها بالعز واللينة ، وتحذر من الإغارة عليهم ، لأن المغير إن كان ظالماً
 لم يقدر على إيذائهم لشوكتهم ، وإن كان مظلوماً طالبا لثأر عندهم عجز عن الانتصاف منهم
 الإعراب : « لا » ناهية « تقرين » تقرب : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد
 الفعيلة ، في محل جزم بلا الناهية ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، والفاعل
 ضمير مستتر فيه وجواباً تقديره أنت « الدهر » ظرف زمان متعلق بتقرب « آل » مفعول به
 لتقرب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وآل مضاف و « مطرف » مضاف إليه « إن » حرف شرط
 جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « ظالماً » خبر كان المحذوفة مع
 اسمها ، والتقدير : « إن كنت ظالماً » وكان المحذوفة هي فعل الشرط ، وجواب الشرط
 محذوف ، والتقدير : إن كنت ظالماً فلا تقر بهم « وإن » الواو حرف عطف ، إن : حرف
 شرط « مظلوماً » خبر كان المحذوفة مع اسمها ، وهي فعل الشرط ، وجواب الشرط
 محذوف ، والتقدير : وإن كنت مظلوماً فلا تقر بهم أيضاً ، على مثال الماضي .

الشاهد فيه : قولها « إن ظالماً ، وإن مظلوماً » حيث حذفت كان واسمها وأبقت
 خیرها بعد إن الشرطية ، في الموضعين ، وقد بينا لك التقدير في إعراب البيت .

ومثل هذا البيت في حذف كان واسمها وإبقاء خبرها بعد إن الشرطية قول النابغة الذبياني :

حَدَيْتُ عَلَى بَطُونٍ ضَنْنَةً كُلِّهَا إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا ، وَإِنْ مَظْلُومًا

وكذلك قول ابن همام السلولي :

وَأَحْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُوُّ دُ ، إِنْ عَاذِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا

أى : إن كان ما قتلَ به سيفاً فالذى يُقتلُ به سيفٌ ، وإن كان عملهم خيراً
فجزاؤهم خير ، وإن كُنتَ ظالماً وإن كنتَ مظلوماً .

ومثاله بعد « لَوْ » قوله عليه الصلاة والسلام : « أَلْتَمِسُ وَلَوْ خَاتِمًا مِنْ
حَدِيدٍ » وقولُ الشاعر :

(٤٩) — لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَنِي ، وَلَوْ مَلِكًا

جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

أى : ولو كان ما تلتمس خاتماً من حديد ، ولو كان الباغي ملكاً .

ص — و « مَا » النَّاقِيَةُ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ كَلَيْسَ ، إِنْ تَقَدَّمَ الْإِسْمُ ،

٤٩ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٠٥)
والمؤلف في أوضحه (رقم ٩٥) .

اللغة : « بنى » هو الظلم ومجاوزة الحد « جنوده ضاق عنها السهل والجبل » يريد أنه
كثير الجند والاعوان .

الإعراب : « لا » ناهية « يأمن » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه
السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين « الدهر » مفعول به ليأمن تقدم
على الفاعل « ذو » فاعل يأمن ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ،
وذو مضاف و « بنى » مضاف إليه « ولو » الواو عاطفة على محذوف متعلبه ، لو: شرطية
غير جازمة « ملكاً » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، وكان المحذوفة هي فعل الشرط ،
وجواب الشرط محذوف أيضاً ، وتقدير الكلام : لا يأمن ذو البنى الدهر لو لم يكن ملكاً
فلا يأمنه ولو كان ملكاً فلا يأمنه « جنوده » جنود : مبتدأ ، وجنود مضاف والهاء ضمير
الغائب العائد إلى ملك مضاف إليه « ضاق » فعل ماض « عنها » جار ومجرور متعلق بضايق
« السهل » فاعل ضاق ، والجملة من ضاق وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة للمبتدأ
والخبر في محل نصب صفة للملك « والجبل » حرف عطف ، الجبل : معطوف على السهل .
الشاهد فيه : قوله « ولو ملكاً » حيث حذف كان مع اسمها ، وأبقى خبرها وهو قوله
« ملكاً » بعد لو الشرطية ، وقد بينا لك تقدير الكلام في إعراب البيت .

وَلَمْ يُسَبِّقْ بَيِّنًا ، وَلَا بِمَعْمُولِ الْخَبَرِ إِلَّا ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَتَجْرُورًا ، وَلَا اقْتَرَنَ الْخَبَرَ بِإِلَّا ، نَحْوُ (مَا هَذَا بَشَرًا) .

ش — اعلم أنهم أجروا ثلاثة حروفٍ من حروف النفي مجرّى ليس : في رفع الأسم ، ونصب الخبر ، وهي : ما ، ولا ، ولات ، ولكل منها كلامٌ يخصّها .

والكلام الآن في « ما » وإعمالها عمل ليس ، وهي لغة الحجازيين ، وهي اللغة القويمة ، وبها جاء التنزيل ، قال الله تعالى : (مَا هَذَا بَشَرًا)^(١) (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)^(٢) .

ولإعمالها عندهم ثلاثة شروطٍ : أن يتقدم اسمها على خبرها ، وأن لا تقترن ببيان الزائدة ، ولا خبرها بإلّا ؛ فلهذا أهملت في قولهم في المثل : « مَا مِيسِيٌّ مَنْ » اعتب « لقتب الخبر ، وفي قول الشاعر :

(هـ) — بِنِي غَدَانَةَ ، مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ

وَلَا صَرِيفٌ ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ

(١) من الآية ٣١ من سورة يوسف . (٢) من الآية ٢ من سورة المجادلة .

• — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم

٢١١) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٠١) وفي الشذور (رقم ٩٠) .

اللغة : « غدانة » بضم الغين — حتى من بني يربوع « صريف » هو الفضة « الخرف »

الفخار الذي يعمل من الطين ثم يشوى بالنار .

المعنى : يقول : أنتم يا بني غدانة لستم من أفاضل الناس ، وإنما أنتم من أراذلهم .

الإعراب : « بني » منادى بحرف نداء محذوف ، وأصله يا بني ، منصوب بالياء نيابة

عن الفتحة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، وبني مضاف ، و « غدانة » مضاف إليه ، مجرور

بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « ما » نافية « إن » زائدة

« أنتم » ضمير منفصل مبتدأ « ذهب » خبر المبتدأ « ولا » الواو حرف عطف ، لا: حرف

زائد لتأكيد النفي « صريف » معطوف على ذهب « ولكن » الواو عاطفة ، لكن :

حرف استدراك « أنتم » ضمير منفصل مبتدأ « الخرف » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « ما إن أنتم ذهب » حيث أهمل « ما » النافية ، فلم يعملها ، =

لوجود « إن » المذكورة ، وفي قوله تعالى : (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ)^(١) (وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ)^(٢) ؛ لاقتران خبرها بإلأ .
وبنو تميم لا يُعْمِلُونَ « ما » شيئاً ، ولو استوفت الشروط الثلاثة ؛ فيقولون :
ما زيد قائم ، ويقرون (ما هذا بشرٌ)^(٣) .

ص - وَكَذًا « لا » النَّافِيَةُ فِي الشَّعْرِ ، بِشَرْطِ تَنْكِيرِ مَعْمُولِهَا ، نَحْوُ :
تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا
ش - الْحَرْفُ الثَّانِي مِمَّا يَعْمَلُ عَمَلَ لَيْسَ « لا » كَقَوْلِهِ :
(٤) - تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

= ولو أعملها لنصب بها الخبر ، فقال : « ما إن أنتم ذهباً » وإنما أهملها بسبب وجود « إن » الزائدة بعدها ، وفي البيت رواية بالنصب على الإعمال « ما إن أنتم ذهباً » ؛ ولكن ينبغي أن تقدر « إن » حينئذ نافية مؤكدة للنفي المستفاد من « ما » لا زائدة ، ولا نافية لنفي ما فيصير الكلام إثباتاً ؛ لأن نفي النفي إثبات ، فافهم ذلك .

(١) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة القمر .

(٣) من الآية ٣١ من سورة يوسف .

٥١ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٢٣) والمؤلف في أوضعه (رقم ١٠٨) وأنشده في الشذور مرتين (رقم ٣٢) وابن عقيل (رقم ٧٩) وشرحناه في المواضع المذكورة كلها .

اللغة : « تعز » تصبر وتجلد « وزر » أصل الوزر الجبل ، ثم استعمل في كل ملجأ يلجأ إليه الإنسان ، وهو بفتح كل من الواو والزاي .

المعنى : تصبر على ما يحدث لك من الآلام ؛ لأن كل شيء في الدنيا مصيره إلى الفناء وليس في هذه الحياة شيء يقيمك مما قدره الله عليك من الحوادث .

الإصراب : « تعز » فعل أمر مبني على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فلا » الفاء حرف دال على التعليل ، لانافية تعمل =

ولإعمالها أربعة شروط : أن يتقدم اسمها ، وأن لا يقترن خبرها بإلاً ، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وأن يكون ذلك في الشعر ، لا في النثر .
فلا يجوز إعمالها في نحو « لا أفضلُ مِنْكَ أَحَدٌ » ، ولا في نحو « لا أَحَدٌ إِلَّا أَفْضَلُ مِنْكَ » ، ولا في نحو « لا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا عَمْرُو » ؛ ولهذا غُلِّطَ المتنبي في قوله :

(٥٢) — إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى

فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا ، وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا

■ عمل ليس « شيء » اسم لا مرفوع بالضمة الظاهرة « على الأرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشيء ، أو متعلق بقوله باقيا الآتي « باقيا » خبر لا ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، ولا : نافية تعمل عمل ليس « وزر » اسم لا مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « مما » من : حرف جر ، ما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله واقيا الآتي « قضى » فعل ماض « الله » فاعل قضى ، والجملة من قضى وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف منصوب بقضى ، وأصل الكلام : ولا وزر واقياً مما قضاه الله « واقيا » خبر لا النافية ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لاشئ باقيا » وقوله « ولا وزر واقيا » حيث أعمل لا النافية في الموضوعين عمل ليس ؛ فرفع بها الاسم وهو قوله « شيء » وقوله « وزر » ونصب بها الخبر وهو قوله « باقيا » وقوله « واقيا » على ما انضح لك من إعراب البيت .

٥٢ — هذا البيت من كلام أبي الطيب المتنبي ، وهو شاعر من شعراء عصر الدولة العباسية ، ولا يحتاج بشعره في قواعد النحو ؛ فقد توفي في سنة ٣٥٤ من الهجرة ، ولكن المؤلف أنشده ههنا ليبين أنه أخطأ ، وسنبين لك ذلك ، وترده إن شاء الله ، وقد أنشده المؤلف في شدور الذهب (رقم ٩٤) وفي كتابه معنى اللبيب (رقم ٤٠٠) .

اللغة : « الجود » العطاء والكرم « الأذى » أراد به المن على المعطى بتعدد العطايا ونحو ذلك ، وقد سماه أذى أخذنا من قوله سبحانه وتعالى : (قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى) ونظير ذلك الآية التي نتلوها مع بيان المعنى .
(١٠ — شرح قطر الندى)

معنى : إذا كان الجواد يعطى ثم يمن فإنه لا يجد من يمدحه ليأخذ من عطاياه ، مع أن ماله ليس باقياً له ، ومعنى ذلك البيت مأخوذ من قوله تعالى (لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى - من الآية ٢٦٤ من سورة البقرة) .

الإعراب : «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «الجود» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره الذى بعده ، والتقدير : إذا لم يرزق الجود ، والجملة من الفعل المحذوف ونائب فاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يرزق» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجود ، والجملة من يرزق المذكور ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة «خلاصاً» مفعول ثان يرزق ، والمفعول الأول هو نائب الفاعل «من الأذى» جار ومجرور متعلق بخلاص «فلا» الفاء واقعة فى جواب إذا ، لا : نافية تعمل عمل ليس «الحمد» اسم لا ، مرفوع بالضممة الظاهرة «مكسوبا» خبر لا ، منصوب بالفتحة الظاهرة «ولا» الواو حرف عطف ، لا : حرف نفي يعمل عمل ليس «المال» اسم لا مرفوع بالضممة الظاهرة «باقياً» خبر لا ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

التمثيل به : فى قوله «لا الحمد مكسوبا ، ولا المال باقياً» فإنه أعمل «لا» عمل ليس فى الموضوعين ؛ فرفع بها الاسم - وهو قوله الحمد ، وقوله المال - ونصب بها الخبر - وهو قوله مكسوبا ، وقوله باقياً - مع كون اسمها فى الموضوعين معرفة لاقتراانه بالألف واللام . وقد أنشد المؤلف هذا البيت ليبين أن هذا الذى فعله المتنبي خطأ ؛ لأن اسم «لا» عنده لا يكون إلا نكرة ، لكن هذا الذى أنكره المؤلف على المتنبي قد أجازته جماعة من النحاة منهم ابن السجرى ، وقد حكاه ابن عقيل عنه واستدلوا له بقول النابغة الجعدي :

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ ، لَا أَنَا بِأَغْيَا سِوَاهَا ، وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

وقد أنشد المؤلف بيت المتنبي فى كتابه شذور الذهب (رقم ٩٤) على أنه صحيح على مذهب جماعة من النحاة يميزون مجيء اسم لا معرفة بالألف واللام ، واحتج له بقول الشاعر :

أُنْكَرْتَهُمْ بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا لَا الدَّارُ دَاراً ، وَلَا الجِبْرَانُ جِبْرَاناً

فلا محل بعد ذلك كله لتغليب المتنبي - وإن كان العلماء لا يرون الاحتجاج بكلامه - وذلك من قبل أنه من العلم بلغات العرب وأصاليب كلامهم ، بحيث يظن به أنه لا يقدم على الكلام إلا محتدياً بعض أصاليبهم ، وجارياً على ما وقع له من كلامهم .

وقد صرّحت بالشرطين الأخيرين ، ووكّلت معرفة الأوتّين إلى القياس على ما ؛ لأنّ « ما » أقوى من « لا » ولهذا تعمل في الفتر ، وقد اشترطت في « ما » أن لا يتقدّم خبرها ، ولا يقترن بإلاً ، فأما اشتراط أن لا يقترن الاسم بإن ؛ فلا حاجة له هنا ؛ لأن اسم « لا » لا يقترن بإن .

ص — و « لآت » لِكِن في الحين ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ جُزْئَيْهَا ، وَالغَائِبُ حَذْفُ المَرْفُوعِ ، نحو (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) .

ش — الثالث مما يعمل عمل ليس : « لآت » ، وهي « لا » النافية ، زِيدَتْ عليها التاء لتأنيث (١) اللفظ ، أو للمبالغة .

وشرطُ إعمالها : أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين ، والثاني : أن يُحذف أحدُ الجزئين ، والغالب أن يكون المحذوفُ اسمها ، كقوله تعالى : (فَنَادُوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) (٢) ، والتقدير — والله أعلم — فَنَادَى بَعْضُهُمْ بَعْضًا أَن لَيْسَ الْحَيْنُ حِينَ فِرَارٍ ، وَقَدْ يُحذف خبرها ويبقى اسمها ، كقراءة بعضهم : (وَلَاتَ حِينَ) (٣) بالرفع .

ص — الثاني : إنَّ وَأَنَّ لِلتَّائِي كَيْدٍ ، وَلَكِنَّ اللّاسْتِذْرَاكَ ، وَكَأَنَّ لِلتَّقْشِيرِ أَوْ الظَّنِّ ، وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي ، وَلَعَلَّ لِلتَّرَجُّي ، أَوْ الإِشْفَاقِ ، أَوْ التَّمْلِيلِ ؛ فَتَيْنِصِبِنَ المُبْتَدَأُ اسْمًا لَهْنٌ ، وَيَرْفَعُنَ الخَبَرَ خَبْرًا لَهْنٌ .

ش — الثاني من نواسخ المبتدأ والخبر : ما ينصب الاسم ويرفع الخبر .

(١) قد زيدت التاء على ثلاثة أحرف ، واحد من حروف الجر وهو رب ، وواحد من حروف العطف وهو ثم ، وواحد من حروف النفي وهو لا ، وشاهد الأول قول الشاعر :

وَرُبَّتْ سَائِلٍ عَنِّي حَفِيٌّ

أَعَارَتْ عَيْنُهُ أُمَّ لَمْ تَعَارَا

وشاهد الثاني قول الآخر :

وَلَقَدْ أَمَرُهُ عَلَى اللّثِيمِ بِسَبْبِي

فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ : لَا يَعْزِيبُنِي

ولا حاجة إلى الاستشهاد للثالث ؛ لشهرته ، ولحيثه في القرآن الكريم ، وهو أصح ما يحتاج به .

(٢) من الآية ٣ من سورة ص .

وهو ستة أحرف : إنَّ ، وأنَّ ، ومعناها التوكيد ، تقول : زَيْدٌ قَائِمٌ ، ثم تُدْخِلُ « إنَّ » لِقَاءَ كَيْدِ الْخَبْرِ وتقريره ؛ فتقول : إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وكذلك أَنْ ، إلا أنها لا بُدَّ أَنْ يسبقها كلامٌ ، كقولك : بلغني أو أجبني ، ونحو ذلك ، ولكنَّ ، ومعناها الاستدراكُ ، وهو : تَعْقِيبُ الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه ، يُقال : زَيْدٌ عالمٌ ، فيوم ذلك أنه صالح ؛ فتقول : لكنه فاسقٌ ، وتقول : ما زيد شجاعٌ ، فيوم ذلك أنه ليس بكريم ؛ فتقول : لكنه كريمٌ ، وكأنَّ للتشبيه ، كقولك : كأنَّ زَيْدًا أَسَدٌ ، أو الظنُّ ، كقولك : كأنَّ زَيْدًا كَاتِبٌ ، وليت للتمنى ، وهو : طلب ما لا طَمَعَ فيه كقول الشيخ :

— ٥٣ — * ... لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا * *

٥٣ — هذه قطعة من بيت مشهور ، وهو لأبي العتاهية ، وهو بنامه هكذا :
 أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأَخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ
 وأبو العتاهية شاعر من شعراء العصر العباسي ، كان متصلاً بقصر أمير المؤمنين هارون الرشيد ، ولا يحتج بشعره على قواعد النحو ولا على مفردات اللغة ، والمؤلف يذكر هذا الشاهد ونحوه على سبيل التمثيل ، لا للاحتجاج .
 اللغة : « الشباب » هو وقت تدفق القوة وشبوب الحرارة « يعود » يرجع « المشيب » أراد به الوقت الذي هاخ فيه جسمه وفترت همته وبردت حرارته .
 المعنى : يتحسر على شبابه للماضي ، ويأسف على ما صار إليه ، في صورة أنه يتعنى أن يعود إليه شبابه ليجدنه عما يلاقيه من أوجاع الشيخوخة وآلامها .
 الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « لیت » حرف تمن ونصب « الشباب » اسم لیت منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « يعود » فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الشباب ، والجملة من يعود وفاعله في محل رفع خبر لیت « يوماً » ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بيعود « فأخبره » اللفاء فاء السببية ، أخبر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، وفاء ضممه مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى الشباب مفعول به لأخبر مبني على الضم في محل نصب « بما » الباء حرف جر ، ما : اسم موصول بمعنى الذي ، مبني على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بأخبر « فعل » فعل ماض

أو ما فيه عُسرٌ ، كقول المُعَدِّمِ الأيس : ليت لي قنطاراً من الذهب ، ولعلّ
للترجي ، وهو : طلب المحبوب المُستَقْرَبِ حصوله ، كقولك : لعلّ الله يرحمني ،
أو للاشفاق ، وهو : تَوَقُّعُ المكروه ، كقولك : لعلّ زيدا هالك ، أو للتعامليل ،
كقوله تعالى : (فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ) ^(١) ، أي : لكي يتذكر ،
نصّ على ذلك الأَخْفَشُ .

ص — إن لم تَقْتَرِنِ بِهِنَّ « مَا » الحَرْفِيَّةُ ، وَوُ : (إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ)
إلا « لَيْتَ » فَيَجُوزُ الأَمْرَانِ .

ش — إنما تَنْصِبُ هذه الأدواتُ الأسماءَ وترفع الأخبارَ بشرط أن لا تَقْتَرِنِ
بهنَّ « ما » الحَرْفِيَّةُ ؛ فإن اقترنت بهنَّ بَطَلَ عملهنَّ ، وصح دخولهن على الجملة
الفعالية ، قال الله تعالى : (قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ) ^(٢) ،
وقال تعالى : (كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ) ^(٣) ، وقال الشاعر :
٥٤ — فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيَا لَكُمْ وَلاَ كِنَّ مَا يُقْضَىٰ فَسَوْفَ يَكُونُ

« المشيب » فاعل فعل ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد
ضمير محذوف منصوب بفعل ، والتقدير : فأخبره بالذي فعله المشيب .

الشاهد فيه : قوله « ليت الشباب يعود » حيث دلت ليت على التمني ، وعملت في الاسم
— وهو قوله الشباب — النصب ، وعملت في الخبر الرفع ، وهو جملة يعود مع فاعله المستتر
فيه ، والتني هو : أن تطلب شيئاً لا طمع فيه : إما لأنه لا يكون ، وإما لأنه يتعسر حصوله

(١) من الآية ٤٤ من سورة طه .

(٢) من الآية ١٠٨ من سورة الأنبياء .

(٣) من الآية ٦ من سورة الأنفال .

٥٤ — نسب جماعة هذا البيت للأفوه الأودي ، ولكن البيت وارد في أمالي
القالي (ج ١ ص ٩٩) وفي كثير من كتب النحو منها الأشموني (رقم ١٦٨) ولم أجد
أحدًا ممن يوثق بنقله قد نسبه لقائل معين .

اللغة : « قاليا » كارها ، وتقول : قلوته أقلوه مثل دعوته أدعوه ، وقليته أقلبه مثل

رميته أرميه ، وقلبيته أقلامه مثل رضيته أرضاه ، ومعناه في لغاته الثلاث كرهته « يقضى »
 بالبناء للمجهول ، يقدره الله تعالى « سوف يكون » يريد أنه يقع ويوجد بغير شك .
 المعنى : يقول لأحبته : إن مفارقتي لهم لم تكن عن كراهية منه في البقاء بينهم ،
 ولا كانت عن رغبة منه في ذلك ، ولكنها قضاء الله الذي لا مرد له .

الإعراب : « والله » الواو حرف قسم وجر ، وانفطز الجلالة مقسم به مجرور بالواو
 والجار والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف « ما » نافية « فارقتكم » فارقى : فعل ماض
 والتاء ضمير المتكلم فاعل ، مبني على الضم في محل رفع ، والساكن ضمير المخاطب مفعول به
 مبني على الضم في محل نصب ، والميم حرف دال على الجمع « قالياً » حال من ضمير المتكلم
 منصوب بالفتحة الظاهرة « لكم » جار ومجرور متعلق بقال « ولكن ما » الواو حرف
 عطف ، لكن : حرف استدراك ونصب ، ما : اسم موصول مبني على السكون في محل
 نصب اسم لكن « يقضى » فعل مضارع مبني للمجهول ، مرفوع بضمه مقدره على الألف
 منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ،
 والجملة من يقضى ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « فسوف » الفاء زائدة ،
 سوف : حرف دال على التنفيس « يكون » فعل مضارع تام ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 جوازاً تقديره هو يعود إلى ما يقضى ، والجملة من يكون وفاعله في محل رفع
 خبر لكن .

الشاهد فيه : قوله « لكن ما . . . » فإن المؤلف قد توهم أن « ما » هذه كافة ،
 وأنها دخلت على « لكن » فمنعتها من العمل وأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية ، وقد
 تابعه الأشموني على هذا ، وهذا الذي توهمه المؤلف خطأ ، بل « ما » هذه موصول اسمي
 هو اسم « لكن » كما قررناه في الإعراب ، ولكن هنا عاملة النصب والرفع ، وهي
 داخلة على جملة اسمية لا فعلية ، فافهم ذلك كله .

وصواب الاستشهاد لما أراد المؤلف الاستشهاد له بقول امرئ القيس :

وَلَكِنَّمَا أَسْمَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْأَجْدَ الْمُؤْتَلِ أَمْثَالِي

فإن « ما » في هذا البيت زائدة ، وقد كفت « لكن » عن العمل ، وقد أمكنتها
 من الدخول على الجملة الفعلية - وهي جملة « أسمى » مع فاعله المستتر فيه - وإنك لتجد
 المؤلف قد استدرك ذلك في باب إن وأخواتها من كتابه أوضح المسالك .

وقال الآخر :

•• — أُذِنَ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ أَعْلَمًا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا
وَبُسْتَنْثَى مِنْهَا « لَيْت » ؛ فإنها تكون باقية مع « ما » على اختصاصها
بالجملة الاسمية ؛ فلا يقال : كَيْتَمَا قَامَ زَيْدٌ ؛ فذلك أَبَقَوْا عَمَلَهَا ، وأجازوا فيها
الإهمال حملاً على أخواتها ؛ وقد رُوِيَ بالوجهين قولُ الشاعر :

•٦ — قَالَتْ : أَلَا كَيْتَمَا هَذَا الْحِمَامُ لَنَا

إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

•• — هذا البيت للفرزدق ، من كلمة له يهجو فيها جريراً ويندد بعبد قيس ، وهو
رجل من عدى بن جندب بن العنبر ، وكان جرير قد ذكره في قصيدة له يتخخر فيها ،
وقد استشهد الأشموني بهذا البيت (رقم ٢٧٢) وللاؤاف في شذور الذهب (رقم ١٣٧)
وفي كتابه معنى اللبيب (رقم ٤٧٦) .

المعنى : يتهمك بعبد القيس ويندد به ، ويهجوهُ أفسح هجاء وأرذله وأقبحه ؛ إذ يرميه
بإتيان الحمر .

الإعراب : « أعد » فعل أمر ، وفاعلها ضمير مسنن في وجوب تقديره أنت « نظراً »
مفعول به لأهد « يا » حرف نداء « عبد » منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعبد
مضاف و « قيس » مضاف إليه « لعلماً » لعل : حرف ترج ، وما : كافة « أضاءت » أضاء :
فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « لك » جار ومحرور متعلق بأضاء « النار » فاعل أضاء
« الحمار » مفعول به لأضاء ، منصوب بالفتحة الظاهرة « المقيداً » صفة للحمار ، وصفة
المنصوب منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « لعلماً أضاءت » حيث اقترنت ما الزائدة بعلف فكفتها عن العمل
في الاسم والخبر ، وأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية ، ولذلك دخلت على الجملة الفعلية ،
وهي جملة « أضاءت » مع فاعله ، كما هو واضح بأدنى تأمل .

•٦ — البيت من كلام النابغة الذبياني من قصيدة له مطلعها قوله :

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسُّنْدِ أَقْوَتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَأْفُ الْأَمْدِ

اللغة : « فقد » قد : اسم فعل معناه يكفى ، أو اسم بمعنى كاف .

المعنى : تتمنى هذه المرأة - وقد رأت الحمام طائراً - أن يكون لها هذا الحمام

برَفْعِ « الحمام » ونصبه .

وَقَوْلِي « ما الحرفية » احترازٌ عن « ما » الاسمية ؛ فإنها لا تُبَطِّلُ عملها ،
وذلك كقوله تعالى : (إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ)^(١) فما هنا : اسمٌ بمعنى الذي ،

وَنصفه ، منضما كل ذلك إلى حمامتها ، قالوا : وكانت امرأة حادة البصر ، قلما يخطئ
بصرها على بعد المسافة ، ورأت يوما حماما طائرا ، فنظرت إليه ثم قالت :

لَيْتَ الْحَمَامَ لِيَّهِ إِلَى حَمَامَتِيَّةٍ

أَوْ نِصْفَهُ قَدِيَّةً تَمَّ الْحَمَامُ مِيَّةً

قالوا : تم وقع الحمام في شرك صياد ، فحسبوه فوجدوه ستا وستين حمامة كما حزرته
الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء علامة التانيث « الأ » أداة استفتاح
« ليتما » ليت : حرف تمن ونصب ، وما : زائدة « هذا » ها : حرف تنبيه ، ذا :
اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب اسم ليت ، هذا على رواية نصب الحمام ،
فأما على رواية الرفع فاسم الإشارة في محل رفع مبتدأ « الحمام » بدل من اسم الإشارة ،
وبدل المنصوب منصوب ، أو بدل المرفوع مرفوع « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت
على رواية النصب وخبر المبتدأ على رواية الرفع « إلى » حرف جر « حمامتنا » حمامة :
مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم ليت ، أو حال من الضمير
المستكن في الجار والمجرور ، وحمامة مضاف ونا : ضمير المتكلم مضاف إليه مبني على
السكون في محل جر « أو » حرف عطف بمعنى الواو « نصفه » نصف : معطوف على
اسم الإشارة إما بالرفع وإما بالنصب ، ونصف مضاف والهاء ضمير عائذ إلى الحمام مضاف إليه
« فقد » الفاء الفصيحة ، وقد : اسم بمعنى كاف ، وهو خبر لمبتدأ محذوف وجمله المبتدأ
والخبر في محل جزم جواب شرط محذوف ، والتقدير : إن حصل ذلك فهو كاف .

الشاهد فيه : قوله « ليتما هذا الحمام » حيث يروى بنصب « الحمام » على أنه بدل
من اسم ليت ، وليت حينئذ عاملة ، ويروى برفع « الحمام » على أنه بدل من المبتدأ ،
فتكون ليت حينئذ مهملة ؛ فدللت الروايتان جميعا على أن « ليت » إذا اقترنت بما
الزائدة لم يجب فيها أن تكفها عن العمل ، بل يجوز فيه وجهان : الإعمال ،
والإهمال .

(١) من الآية ٦٩ من سورة طه .

وهو في موضع نصب بإن ، وصنعوا : صلة ، والماند محذوف ، وكيدٌ ساحرٍ :
الخبر ، والمعنى : إن الذي صنعوه كيدٌ ساحرٍ .

* * *

ص — كإِنِ الْمَكْسُورَةَ مُخَفَّفَةً .

ش — معنى هذا أنه كما يجوز الإعمالُ والإهمالُ في « كَيْتَمًا » ، كذلك
يجوز في « إِنْ » المكسورة إذا خُفِّفَتْ ، كقولك : « إِنْ زَيْدٌ كَمُنْطَلِقٌ » ،
و « إِنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ » ، والأرجحُ الإهمالُ ، عكس لبيت ، قال تعالى : (إِنْ
كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)^(١) (وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)^(٢) ،
وقال الله تعالى : (وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا لِيُؤْفِقِينَهُمْ رَبُّكَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ)^(٣) ، قرأ الحرَمِيَّانِ
وأبو بكر بالتخفيف والإعمال .

* * *

ص — فَأَمَّا لَكِنَّ مُخَفَّفَةً فَتُهْمَلُ .

ش — وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ، قال الله تعالى : (وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ
وَلَكِنَّ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ)^(٤) ، وقال تعالى : (لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ
مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ)^(٥) فدخلت على الجملتين .

* * *

ص — وَأَمَّا « أَنْ » فَتَعْمَلُ ، وَيَجِبُ — فِي غَيْرِ الضَّرُورَةِ — حَذْفُ
أَسْمِهَا ضَمِيرِ الشَّانِ ، وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً مَفْصُولَةً — إِنْ بُدِئَتْ بِفِعْلِ
مُتَصَرِّفٍ غَيْرِ دُعَاءٍ — بِقَدِّ ، أَوْ تَنْفِيسٍ ، أَوْ نَفْيٍ ، أَوْ لَوْ .
ش — وَأَمَّا « أَنْ » الْمَفْتُوحَةُ فَإِنَّهَا إِذَا خُفِّفَتْ بَقِيَتْ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ مِنْ

(١) من الآية ٤ من سورة الطارق . (٢) من الآية ٣١ من سورة يس .

(٣) من الآية ١١١ من سورة هود . (٤) من الآية ٨٦ من سورة الزخرف .

(٥) من الآية ١٦٢ من سورة النساء .

وجوب الأعمال ؛ لكن يجب في اسمها ثلاثة أمور : أن يكون ضميراً لا ظاهراً ؛ وأن يكون بمعنى الشأن ، وأن يكون محذوفاً .

ويجب في خبرها أن يكون جملة لا مفرداً ؛ فإن كانت الجملة اسمية أو فعلية فعلها جامدٌ ، أو [فعلية فعلمها] متصرفٌ ، وهو دعاء ، لم تحتج إلى فاصل يفصلها من أن .

مثالُ الاسمِية قوله تعالى : (أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين)^(١) ، تقديره : أنه الحمدُ لله ، أى : الأمر والشأن ، نخفضت « أن » ، وحذفت اسمها ، ووليتها الجملة الاسمِية بلا فاصلٍ .

ومثالُ الفعلِية التي فعلها جامدٌ : (وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلمهم)^(٢) (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى)^(٣) ، والتقدير : وأنه عسى ، وأنه ليس .

ومثالُ التي فعلها متصرفٌ ، وهو دعاء : (وإخماسه أن غضب الله عليهما)^(٤) في قراءة من خفف أن وكسرت الضاد .

فإن كان الفعلُ متصرفاً ، وكان غير دعاء ، وجب أن يفصل من « أن » بواحد من أربعة — وهى : « قد » ، نحو (ونعلم أن قد صدقتنا)^(٥) (ليعلم أن قد أبلغوا)^(٦) ، وحرف التنفيس ، نحو : (علم أن سيكون منكم مرضى)^(٧)

(١) من الآية ١٠ من سورة يونس (٢) من الآية ١٨٥ من سورة الأعراف

(٣) من الآية ٢٠ من سورة النجم . (٤) من الآية ٩ من سورة النور .

(٥) من الآية ١١٣ من سورة المائدة . (٦) من الآية ٢٨ من سورة الجن .

(٧) من الآية ٢٠ من سورة المزمل ، ومثل هذه الآية الكريمة وحرف التنفيس

« سوف » قول الشاعر :

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدِرَا

وحرف النفي ، نحو : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) ^(١) ، وَلَوْ ،
نحو : (وَأَنْ لَوْ أَسْتَقَامُوا) ^(٢) .

وربما جاء في الشعر بغير فصل ، كقوله :

٥٧ — عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ ، فَجَادُوا قَبِلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

(١) من الآية ٦٩ من سورة طه .

(٢) من الآية ١٦ من سورة الجن .

٥٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم

٢٨٤) وابن عقيل (رقم ١٠٨) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٤٩) .

اللغة : «يؤملون» بالبناء للمجهول وتضعيف الميم — أي : يرجوهم الناس ويؤملون
عطاءهم «سؤل» بضم السين وسكون الهمزة — هو ما تسأله وتتمناه ، ومنه قوله تعالى
من الآية ٣٦ من سورة طه : (قد أوتيت سؤلك يا موسى) .

للعنى : يقول : إن هؤلاء للمدوحين قد أيقنوا أنهم محل رجاء الناس ، ومعقد
آمالهم ؛ فلم ينتظروا حتى يسألهم الناس ، بل أعطوا أعظم ما يتمناه امرؤ ، قبل أن
يتوجه إليهم أحد بالسؤال .

الإعراب : « علموا » فعل وفاعل « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن
محذوف « يؤملون » فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة نائب
فاعله ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر أن المخففة « جادوا » الفاء
عاطفة ، جادوا فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة علموا « قبل » ظرف زمان
منصوب على الظرفية متعلق بجادوا « أن » مصدرية « يسألوا » فعل مضارع مبني للمجهول
منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة نائب فاعل ، وأن وما دخلت عليه
في تأويل مصدر مجرور بإضافة قبل إليه ، أي قبل سؤلهم « بأعظم » جار ومجرور متعلق
بجادوا ، وأعظم مضاف و « سؤل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أن يؤملون » حيث جاء خبر أن المخففة جملة فعلية فعلها متصرف
غير دعاء ، ولم يفصل بينه وبين « أن » بفواصل من الفواصل الأربعة التي ذكرها للمؤلف .
هذا ، وقد زعم جماعة من النحاة أن « أن » في هذا البيت مصدرية ، وأنها مهملة

غير هاملة النصب في الفعل المضارع ، كما أهملت في قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَيَّ أَسْمَاءَ وَنَحْمَكُمَا مِنِّي السَّلَامَ ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا =

وربما جاء اسم أن في ضرورة الشعر مُعَرَّحًا به غير ضمير شأن ؛ فيأتي
خَبْرُهَا حينئذٍ مفرداً ، وجملةً ، وقد اجتمعما في قوله :
٥٨ - بِأَنْكَ رَبِّيعٌ وَغَيْثٌ مَرِّيعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَتَكُونُ الثَّمَالَا

= وزعم هذا الفائل أن هذا جار على لغة بعض العرب ؛ إذ يهمل هؤلاء « أن »
المصدرية كما يهمل عامتهم ما المصدرية أيضا ، وليس هذا الزعم صحيحا ، من قبل
أنك قد علمت أن « أن » التي تقع بعدما يفيد العلم هي المؤكدة لا المصدرية في أرجح
أقوال النحاة .

٥٨ - هذا البيت من كلمة لجنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية ، ترى فيها أخاها
عمرا الملقب ذا الكعب ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ١٤٨) وأنشده الأشموني
أيضاً (رقم ٢٨١) وقبل البيت المستشهد به قولها :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا أَغْبَرَ أَفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالَا

اللغة : « أنك ربييع » أرادت أنه للضيفان والمرملين بمنزلة الربيع : كثير النفع ،
واصل العطاء « وغيث مريع » الغيث : المطر ، والمراد به ههنا الكلال الذي ينبت
بسبب المطر ، ومريع - بفتح الميم ، أو ضمها - خصيب « الثمال » بكسر التاء المثناة -
الدخر والغيث .

المعنى : تمدحه بأنه جواد كريم ، وبأنه يعطي المحروم ، ويغيث الملهوف .

الإعراب : « بأنك » الباء حرف جر ، وأن : مخففة من الثقيلة ، والكاف ضمير
المخاطب اسم أن ، مبنى على الفتح في محل نصب « ربييع » خبر أن ، مرفوع وعلامة رفعه
الضمة الظاهرة ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، وهي متعلقة بهلم
في البيت السابق « وغيث » الواو عاطفة ، وغيث معطوف على ربييع « مريع » صفة لغيث
« وأنك » الواو عاطفة ، وأن : مخففة من الثقيلة أيضا ، والكاف ضمير المخاطب اسمها
« هناك » هنا : ظرف زمان متعلق بتكون أو بقوله الثمال الآتي ؛ لأنه متضمن معنى
المشتق ، والكاف حرف دال على الخطاب « تكون » فعل مضارع ناقص ، مرفوع
بالضمة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الثمالا » خبر تكون
منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة تكون واسمه وخبره في محل رفع خبر أن ، وأن
وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور معطوف بالواو على المصدر السابق المجرور =

ص — وَأَمَّا كَأَنَّ فَتَمَعَلُ ، وَيَقِيلُ ذِكْرُ أَسْمِهَا ، وَيُفَصِّلُ الْفِعْلُ مِنْهَا بِلَمْ ، أَوْ قَدْ .

ش — إِذَا خُفِّفَتْ « كَأَنَّ » وَجِبَ إِعْمَالُهَا ، كَمَا يَجِبُ إِعْمَالُ أَنْ ، وَلَكِنْ ذِكْرُ اسْمِهَا أَكْثَرُ مِنْ ذِكْرِ اسْمِ أَنْ ، وَلَا يَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

٥٩ — وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسِّمٍ
كَأَنَّ ظَنِّيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ

= بالباء ، والتقدير : لقد علم الضيف والمرملون بكونك ربيعاهم ، وبكونك سندهم وملجأهم .

الشاهد فيه : قوله « بانك ربيع . . . » وأنت تكون النخالا » حيث خففت أن في اللوضعين ، وجاء اسمها ضميراً مذكوراً في الكلام ، وخبرها في الأول مفرد ، وهو قوله ربيع ، وفي الثاني جملة تكون واسمها وخبرها ، وهذا خلاف الأصل ، وإنما أصل الاسم أن يكون ضمير شأن محذوفاً ، ومثل هذا البيت قول الشاعر :

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَاقَكَ لَمْ أَنْجَلَ وَأَنْتِ صَدِيقُ
٥٩ — هذا البيت من كلام باعث بن صريم — ويقال : باغت بن صريم — اليشكري ونسبه جماعة لكعب بن أرقم بن علباء اليشكري ، والبيت من شواهد سيوييه (ج ١ ص ٢٨١) وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٧٧) وللؤلؤف في أوضحه (رقم ١٥١) وفي شذور الذهب (رقم ١٤٠) وللبرد في الكامل (ج ١ ص ٥٠) .

اللغة : « توافينا » تحيثنا « بوجه مقسم » أي وجه جميل حسن ، والقسام — بفتح كل من القاف والسين — الجمال « تعطو » تمد عنقها لتتناول « وارق السلم » أي شجر السلم المورق :

للغنى : يصف امرأة بأن لها وجهاً جميلاً حسناً ، وعنقاً كعنق الظبية طويلاً .
الإعراب : « يوماً » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله « توافينا » الآتي « توافينا » توافي : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي ، ونا : مفعول به ، مبني على السكون في محل نصب « بوجه » جار ومجرور متعلق بتوافي « مقسم » نعت لوجه « كأن » حرف تشبيه ونصب « ظبية » على رواية النصب : اسم كأن « تعطو » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه =

يروى بنصب الظبية على أنها الاسم ، والجملة بعدها صفة ، والخبر محذوف ، أى : كأن ظبية عاطية هذه المرأة ؛ فيكون من عكس التشبيه ، أو كأن مكانها ظبية ، على حقيقة التشبيه ، ويروى برفعها على حذف الاسم ، أى كأنها ظبية .

وإذا كان الخبر مفرداً ، أو جملة اسمية ؛ لم يحتج لفصل ؛ فالمفرد كقوله : « كَأَنَّ ظَبِيَّةً » فى رواية من رفع ، والجملة الاسمية كقوله :

— ٦٠ — * كَأَنَّ نَدِيَاهُ حُقَّانٍ * *

جوازا تقديره هى يعود إلى ظبية ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب صفة لظبية ، وخبر كأن محذوف ، وتقدير الكلام : كأن ظبية عاطية فى مكان هذه المرأة ، فأما على رواية رفع ظبية فظبية خبر كأن مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، واسمها ضمير محذوف ، والتقدير كأنها ظبية ، وجملة تعطو وفاعله فى محل رفع نعت لظبية أيضاً . ويروى أيضاً بجر ظبية ؛ فالكاف حرف جر ، وأن : زائدة ، وظبية : مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل توافى ، وكأنه قال : كظبية ، ولا شاهد فى البيت على هذه الرواية لما هنا « إلى » حرف جر « وارق » مجرور بـ إلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله تعطو ، ووارق مضاف و « السلم » مضاف إليه ، مجرور وممة علا جره الكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « كأن ظبية » حيث روى على ثلاثة أوجه يستشهد فى هذا الباب باثنين منها : الوجه الأول نصب ظبية على أنه اسم كأن وخبرها محذوف ، والوجه الثانى رفع ظبية على أنه خبر كأن ، واسمها محذوف ، فدلّت الروايتان جميعاً على أنه إذا خففت كأن جاز ذكر اسمها كما يجوز حذفه ، إلا أن الحذف أكثر من الذكر ، والوجه الثالث جر ظبية على ما ذكرناه فى إعراب البيت ، ولا شاهد عليه لما فى هذا الباب .

٦٠ — هذا عجز بيت ، وصدوره :

* وَصَدْرٌ مُّشْرِقٌ اللَّوْنِ * *

ولم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين ، وقد استشهد به المؤلف فى أوضحه (رقم ١٥٢) وفى شذور الذهب (رقم ١٤١) وسديويه (ج ١ ص ٢٨١) والأشمونى (رقم ٢٨٦) وابن عقيل (رقم ١٠٩) وفى بعض نسخ هذا الشرح ذكر البيت تاماً ■

وإن كان فعلا وجب أن يُفصلَ منها ، إما بِلَمْ أو قَدْ ؛ فالأول كقوله تعالى : (كَأَنْ لَمْ تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ)^(١) ، وقول الشاعر :

٦١ — كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحُجُونِ إِلَى الْعَصَا
أُنَيْسٌ ، وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ

اللغة : « حقان » تشبیه حق ، وهى قطعة من خشب أو عاج تنحت ثم تسوى ، شبه بها الثديين فى نهودهما واكتنازهما واستدارتهما .

المعنى : وصف امرأة بأن لها صدراً نقي اللون حسن الرونق ، حق ليكاد النور يسطع منه ، وأن على هذا الصدر ثديين مكتنزين ناهدين حق لكأنهما حقا عاج .

الإعراب : « وصدِر » يروى برفع صدر ، وجره ؛ فمن رفع فعلى أنه مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وخبره محذوف ، والتقدير : ولها صدر ، مثلاً ، ومن جره فعلى أن الواو واو رب ، وصدِر : مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها اختغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « مشرق » صفة لصدر ، ومشرق مضاف ، و « القون » مضاف إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب ، واسمه ضمير محذوف ، والتقدير : كأنه ، أى : الحال والشأن « ندياه » نديا : مبتدأ ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، ونديا مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الصدر مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر « حقان » خبر المبتدأ ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر كأن .

الشاهد فيه : قوله « كأن ندياه حقان » حيث حذف كأن ، وحذف اسمها ، وجاء بخبرها جملة من مبتدأ وخبر ، وهى قوله « ندياه حقان » ولم يفصل بين كأن وبين هذه الجملة بفاصل ، ومثل هذا البيت فى عدم الفصل بين كأن المنخفضة وخبرها قول مجمع بن هلال :
عَبَاتُ لَهُ رُنْحًا طَوِيلًا وَالَّةُ كَأَنْ قَبَسُ يُعَلَى بِهَا حِينَ تُشْرَعُ
وكذلك قول ذى الرمة :

تَمَشَّى بِهَا الدَّرْمَاهُ تَسْحَبُ نَفْسَهَا كَأَنْ بَطْنُ حُبْلَى ذَاتِ أَوْ نَيْنٍ مُتَّمِّمِ

(١) من الآية ٢٤ من سورة يونس .

٦١ — هذا البيت من كلام مضا بن عمرو الجرمي ، يقوله حين أجلتهم خزاعة

والثاني كقوله :

٦٢ — أَرْفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رَكَابِنَا لَمَّا تَزَلُ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدِ
أى : وَكَأَنَّ قَدْ زَالَتْ ، لِحذفِ الفِعلِ .

■ اللفظة : «الحجون» بفتح الحاء المهملة بعدها جيم موحدة - هو جبل بأعلى مكة عنده
مدافن أهلها «الصفاء» جبل آخر في مكة قبالة المسجد الحرام ، تخرج له من المسجد من
باب سموه باب الصفا ، ويبدأ من هذا الجبل السمي في الحج «أنيس» أراد به إنساناً
«لم يسمر سامر» أراد لم يجتمع جماعة يقسامرون ويتحدثون .

المعنى : يتحزن على مغادرتهم بلادهم وإجلائهم عنها ؛ فيقول : إننا بعد أن فارقناها
صرنا غرباء عنها ، وكأننا لم نسكن بقاعها ، ولم نجتمع في نوادبها .

الإعراب : «كأن» حرف تشبيه ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والتقدير :
كأنه : أى الحال والشأن «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم
بلم وعلامة جزمه السكون «بين» ظرف مكان منصوب على الظرفية ، متعاق بمحذوف
خبر يكن تقدم على اسمه ، وبين مضاف ، و«الحجون» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة
الظاهرة «إلى الصفا» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الحجون «أنيس» اسم
يكن تأخر عن خبرها ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة من يكن واسمها وخبرها في محل
رفع خبر كأن «ولم» الواو عاطفة ، لم : حرف نفي وجزم وقلب «يسمر» فعل مضارع
مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون «بمكة» الباء حرف جر ، ومكة : مجرور بالباء وعلامة
جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العملية والتأنيث
والجار والمجرور متعلق بيسمر «سامر» فاعل يسمر ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة
من يسمر وفاعله في محل رفع معطوفة على جملة يكن واسمها وخبرها .

الشاهد فيه : قوله «كأن لم يكن» حيث حذف كأن ، وحذف اسمها ، وآى بخبرها
جملة فعلية ، وفصل بين كأن وخبرها بلم ، وقد اتضح ذلك من الإعراب .

ومثل هذا البيت قوله تعالى من الآية ٢٤ من سورة يونس : (كأن لم تغن بالأمس)
وقوله سبحانه من الآية ١٢ من سورة يونس : (كأن لم يدعنا إلى ضربه) وقوله جات
كلمته من الآية ٩٢ من سورة الأعراف : (كأن لم يغنوا فيها) وقول الراجز :

فَبَادَ حَتَّى كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ

فَالْيَوْمَ أَبْيَكِي ، وَمَتَّى لَمْ يُبْيَكِنِي ؟

٦٢ — هذا البيت من كلمة للناطقة القدياني يصف فيها التجردة امرأه النعمان بن المنذر

ص — وَلَا يَتَوَسَّطُ خَبْرُهُنَّ ، إِلَّا ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا ، نَحْوُ : (إِنْ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ) (إِنْ لَدَيْنَا أَنْكَالًا) .

== ملك العرب في الحيرة ، وكان النابغة نديمه وجليسه ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٥) وابن عقيل (رقم ٢) .

اللغة : «أزف» دنا وقرب «الترحل» الرحيل ومفارقة الديار «ركابنا» هي إبلهم التي يركبونها «تزل» تفارق «رحالنا» الرحال : جمع رحل ، وهو ما يوضع على الإبل ليركب الراكب فوقه .

للغنى : يقول : قد دنا وقت الرحيل ومفارقة الديار ، ولكن الإبل التي سترحل عليها لا تزال واقفة لم تفارق ديارنا ، وهي كالتى قد فارقت ، لأنها مهيأة معدة .
الإعراب : «أزف» فعل ماض «الترحل» فاعل أزف «غير» منصوب على الاستثناء
«أن» حرف توكيد ونصب «ركابنا» ركاب : اسم أن ، منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وركاب مضاف ونا : مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر «لما» نافية جازمة «تزل» فعل مضارع ، مجزوم بلما ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ركاب ، والجملة من تزل وفاعله في محل رفع خبر أن ، وأن مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه «برحالنا» الباء حرف جر ، رحال : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بتزل ، ورحال مضاف وضمير المتكلمين مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر «وكأن» الواو حرف عطف ، كأن : حرف تشبيه ونسب ، واسمه ضمير شأن محذوف ، والتقدير : وكأنه ، أى الحال والشأن «قد» حرف تحقيق ، وقد حذف مدخوله ، والأصل : وكأن قد زالت ، وزالت المحذوف فعل ماض تام معناه فارقت ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ركابنا ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر كأن .
الشاهد فيه : قوله «وكأن قد» حيث حذف اسمها ، وأتى بخبرها جملة فعلية ، وفصل بين كأن وخبرها بقد ، وحذف الفعل الذى تدخل قد عليه ، على ما تبين لك في الإعراب .

ومثل هذا الشاهد قول الشاعر ، ولكنه قد ذكر الجملة الفعلية الواقعة خبراً :

لَا يَمُوتُكَ أَضْطِلَاةٌ لَطَى الْحَرْبِ بٍ ؛ فَمَجْدُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلْمَا

(١١ — شرح قطر الندى)

ش - لا يجوز في هذا الباب توسط الخبر بين العاملِ واسمِهِ ، ولا تقديمُهُ عليهما^(١) كما جاز في باب كَانَ ، لا يقال : إن قائمٌ زيداً ، كما يقال : كَانَ قائماً زيد ، والفرقُ بينهما أن الأفعال أمسكنُ في العمل من الحروف ، فكانت أحملَ لأن يُتصَرَّفَ في معمولها ، وما أحسنَ قولَ ابنِ عَنِينِ يشكو تأخرَهُ :

٦٣ - كَأَنِّي مِنْ أَخْبَارِ إِنْ ، وَلَمْ يُجْزِ لَهُ أَحَدٌ فِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَ

ويستثنى من ذلك ما إذا كان الخبرُ ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ؛ فإنه يجوز فيهما أن يتوسط ؛ لأنهم قد يتوسعون فيهما ما لم يتوسعوا في غيرهما [كما قال الله تعالى : (إن

(١) ويجوز أن يفصل بين اسم إن خبرها بالأجنبي بغير خلاف ، سواء أتقدم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور أم لم يتقدم ، وسواء أكان الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً أم لم يكن ، فمن ذلك قول عبيد الله بن قيس الرقيات :

إِنْ فِي الْقَصْرِ - لَوْ دَخَلْنَا - غَزَاً مُصَنَّفًا مُوصِداً عَلَيْهِ الْحِجَابُ

ومن ذلك قول الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من شواهد سيدييه ، وشواهد عبد القاهر الجرجاني ، وشواهد مغنى اللبيب (رقم ١٢٣) للذؤف :

إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مَرَّةً مَحَلًّا وَإِنْ فِي السَّفَرِ - إِذْ مَضَوْا - مَهَلًّا

٦٣ - هذا البيت كما قال للذؤف لابن عَنِينِ وهو شرف الدين أبو العباس محمد بن نصر الدين بن نصر بن الحسين بن عَنِينِ ، الأنصاري ، الكوفي الأصل ، الدمشقي المولد والوفاة ، ولد بدمشق في سنة ٥٢٩ وتوفي بها في سنة ٦٣٠ من الهجرة ، وليس ابن عَنِينِ ممن يحتاج بشعره في قواعد النحو والصرف واللغة ، ولا كنت ترى أن المؤلف لم ينشده للاستشهاد به على شيء من ذلك ، وإنما أنشده استظرافاً لعنايه ، ولأنه تضمن بعبارة بيان قاعدة نحوية .

الإعراب : « كَأَنِّي » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وباء التكلم اسمه « من أخبار » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كأن ، وأخبار مضاف ، و « إن » قصد لفظه : مضاف إليه ، وكل كلمة قصد لفظها تصير اسماً « ولم يجز » الواو حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « يجز » فعل مضارع مجزوم بلم « له » جار ومجرور متعلق بيجز « أحد » فاعل يجز « في النحو » جار ومجرور متعلق بيجز أيضاً « أن » حرف مصدرى ونصب « يتقدما » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أحد الذي هو فاعل لم يجز ، والألف للاطلاق ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول به ليجز .

لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيماً) ^(١) (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشَى) ^(٢) .
 وَأَسْتَفْهِتُ بِتَقْبِيهِ عَلَى امْتِنَاعِ التَّوَسُّطِ فِي غَيْرِ مَسْأَلَةِ الظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ عَنِ
 التَّنْبِيهِ عَلَى امْتِنَاعِ التَّقَدُّمِ ؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَ الْأَسْهَلِ يَسْتَلْزِمُ امْتِنَاعَ غَيْرِهِ ، بِخِلَافِ الْعَكْسِ .
 وَلَا يَلْزِمُ مِنْ ذِكْرِي تَوْسِيطَهُمُ الظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ أَنْ يَكُونُوا يُجَيِّزُونَ تَقْدِيمَهُ ؛
 لِأَنَّهُ لَا يَلْزِمُ مِنْ تَجْوِيزِهِمْ فِي الْأَسْهَلِ تَجْوِيزَهُمْ فِي غَيْرِهِ .

ص - وَتُكْسَرُ إِنْ فِي الْإِبْتِدَاءِ ، نَحْوُ : (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ) وَبَعْدَ
 الْقَسَمِ ، نَحْوُ : (حَمَّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) وَالْقَوْلِ ، نَحْوُ : (قَالَ
 إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ) وَقَبْلَ اللَّامِ ، نَحْوُ : (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ) .
 ش - تَكْسَرُ إِنْ فِي مَوَاضِعَ :

أحدها : أن تقع في ابتداء الجملة ، كقوله تعالى : (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) ^(٣) (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ)
 الْكَوْثَرَ) ^(٤) (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) ^(٥) .
 الثاني : بعد القسم ، كقوله تعالى : (حَمَّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) ^(٦)
 (يَسْ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ، إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ) ^(٧) .

الثالث : أن تقع محكية بالقول ، كقوله تعالى : (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ) ^(٨) .
 الرابع : أن تقع اللام بعدها ، كقوله تعالى : (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ، وَاللَّهُ
 بِشَهَادَاتِ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ) ^(٩) فكسرت بعد « يعلم » ، و « بشهد » ، وإن

(١) من الآية ١٣ من سورة المزمل (٢) من الآية ٢٦ من سورة النازعات

(٣) من الآية ١ من سورة القدر (٤) من الآية ١ من سورة الكوثر

(٥) من الآية ٦٢ من سورة يونس .

وتعميل المؤلف بهذه الآيات يدل على أن الابتداء في كلامه يشمل الابتداء الحقيقي

كما في الآيتين الأولى والثانية ، والابتداء المحكي كما في الآية الثالثة .

(٦) من الآيات ١ ، ٣٠٢ من سورة الدخان (٧) الآيات ١ ، ٣٠٢ من سورة يس

(٨) من الآية ٣٠ من سورة صميم (٩) من الآية ١ من سورة المنافقين

كانت قد فُتِحَتْ بعدَ عِلْمٍ وشَهَادَةٍ ، في قوله تعالى : (عِلْمِ اللَّهِ أَنْكُمْ كُنْتُمْ نَحْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ)^(١) (شَهَادَةِ اللَّهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)^(٢) ، وذلك لوجود اللام في الأَوَّابِينَ دون الآخِرِينَ .

ص — وَيَجُوزُ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى مَا تَأَخَّرَ مِنْ خَبَرٍ « إِنْ » الْمَكْسُورَةِ ، أَوْ أَمِّهَا ، أَوْ مَا تَوَسَّطَ مِنْ مَعْمُولِ الْخَبَرِ ، أَوْ الْفَصْلِ ، وَيَجِبُ مَعَ الْمُخَفَّفَةِ إِنْ أَهْمِلَتْ وَلَمْ يَظْهَرَ الْمَعْنَى .

ش — يجوز دخول لام الابتداء بعدَ إِنْ المكسورة على واحد من أربعة : اثنين متأخرين ، واثنين متوسطين ، فأما المتأخران فالخبر نحو : (وَإِنْ رَبِّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ)^(٣) والاسم نحو : (إِنْ فِي ذَلِكَ لَمِيرَةٌ)^(٤) ، وأما المتوسطان فمعمول الخبر ، نحو : « إِنْ زَيْدًا لَطَامَكَ آ كُلٌ » والضمير المسمى عند البصر بين فصلاً وعند الكوفيين عماداً ، نحو : (إِنْ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ)^(٥) (وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ ، وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ)^(٦) .

وقد يكون دخول اللام واجباً ، وذلك إذا خُفِّفَتْ إِنْ ، وأهملت ، ولم يظهر قَصْدُ الإِثْبَاتِ ، كقوله : « إِنْ زَيْدٌ لَمَنْطَلِقٌ » وإنما وجبت هُنَّ فارقاً بينهما وبين إِنْ النافية كالتى في قوله تعالى : (إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا)^(٧) ولهذا تسمى اللام الفارقة ؛ لأنها فرقت بين النفي والإثبات .

فإن اختل شرط من الثلاثة كان دخولها جائزاً ، لا واجباً ، لعدم الاتباس ، وذلك إذا شُدِّدَتْ ، نحو : « إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ » أو خُفِّفَتْ وأهملت ، نحو : « إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ » أو خُفِّفَتْ وأهملت وظهر المعنى ، كقول الشاعر :

(١) من الآية ١٨٦ من سورة البقرة (٢) من الآية ١٨ من سورة آل عمران

(٣) من الآية ٦ من سورة الرعد ، والمغفرة : الغفران ، وهو الصفيح عن الذنوب

(٤) من الآية ٢٦ من سورة النازعات ، ومن الآية ١٣ من سورة آل عمران .

(٥) من الآية ٦٢ من سورة آل عمران (٦) الآيتان ١٦٥ ، ١٦٦ من سورة الصافات

(٧) من الآية ٦٨ من سورة يونس .

٦٤ - أَنَا ابْنُ أَبَا الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ
وَأَمَّ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

* * *

٦٤ - هذا البيت للطرمح ، واسمه الحكيم بن حكيم ، وكنيته أبو نقر ، وأنشده الأشموني (رقم ٢٧٨) وابن عقيل (رقم ١٤٠) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٤٦) .
اللغة : «أبَا» بضم الهمزة - جمع آب ، مثل قضاة جمع قاض ، وغزاة جمع غاز ، ودعاة جمع داع ، ورماة جمع رام ، والآبى : اسم فاعل فعله أبى ، ومعناه امتنع «الضيم» الظلم «كرام المعادن» طيبة الأصول .
المعنى : يفخر بأنه من نسل قوم لا يقبلون أن يظلمهم أحد ، وبأنهم كانوا قوما كرام الأصول .

الإعراب : «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ ، وابن مضاف و «أبَا» مضاف إليه ، وأبَا مضاف و «الضيم» مضاف إليه «من» حرف جر «آل» مجرور بمن والجار والمجرور متعلق بمحذوف بمحذوف : إما مرفوع على أنه خبر ثان للمبتدأ ، وإما منصوب على أنه حال من الخبر ، وآل مضاف و «مالك» مضاف إليه «وإن» الواو حرف عطف ، إن : حرف توكيد ونصب مخفف من المثقل مهمل غير عامل «مالك» مبتدأ «كانت» كان : فعل ماض ناقص ، والتاء علامة التأنيث ، واسم كان ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مالك باعتباره قبيلة «كرام» خبر كان ، منصوب بالفتحة الظاهرة وكرام مضاف و «المعادن» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «وإن مالك - إلخ» حيث خفف إن المؤكدة ، وأهملها فلم ينصب بها الاسم ، بل جاء بعدها بالمبتدأ مرفوعاً ، وبخبره ، ولم يدخل اللام في خبرها لتكون فارقة بين النفي والإثبات ، ولو أدخل اللام لقال : وإن مالك لكانت كرام المعادن ، وإنما لم يدخل اللام هنا ارتكانا على انقهاام المعنى ووضوحه ، وذلك لأن البيت مسوق للافتخار والتمدح بكرم آباءه ورفعة مكانتهم ، فلو حملت «إن» على أنها نافية لكان المعنى مناقضاً لما سبق البيت له ، إذ يصير المعنى : وليست مالك كرام المعادن ؛ فيتعين حمل «إن» على أنها المؤكدة ليتفق معنى البيت مع الغرض المأني به له . وقد ارتكن الشاعر على قيام هذه القرينة المعنوية التي ترشد إلى غرضه ؛ فلم يأت باللام الفارقة .

ومن هنا تفهم أن القرينة التي تدل على أن «إن» المخففة مؤكدة لا نافية تنوع إلى نوعين : لفظية ، ومعنوية ، واللفظية منحصرة في اللام الفارقة عند إهمال «إن» .

ص - وَمِثْلُ إِنْ «لَا» النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ ، لَكِنْ عَمَلُهَا خَاصٌّ بِالذِّكْرَاتِ الْمُتَّصِلَةِ بِهَا ، نَحْوُ : «لَا صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ» وَلَا «عِشْرِينَ دِرْهَمًا عِنْدِي» . وَإِنْ كَانَ اسْمُهَا غَيْرَ مُضَافٍ وَلَا شَبِيهِهُ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ فِي نَحْوِ «لَا رَجُلَ» وَ «لَا رِجَالَ» وَعَلَيْهِ أَوْ عَلَى الْكَسْرِ فِي نَحْوِ «لَا مُسْلِمَاتٍ» وَعَلَى الْيَاءِ فِي نَحْوِ «لَا رَجُلَيْنِ» ، وَ «لَا مُسْلِمِينَ» .

ش - يَجْرِي تَجْرَى «إِنْ» فِي نَسْبِ الْأَسْمِ وَرَفْعِ الْخَبَرِ - «لَا» بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ : أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً لِلْجِنْسِ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا هَا نَكْرَتَيْنِ .

وَالثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ مُقَدِّمًا ، وَالْخَبَرُ مُؤَخَّرًا .

فَإِنْ انْخَرَمَ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ : بِأَنْ كَانَتْ نَافِيَةً ، اخْتَصَّتْ بِالْفِعْلِ وَجَزَمَتْهُ نَحْوُ (لَا تَحْزَنْ إِنْ اللَّهُ مَعَنَا)^(١) ، أَوْ زَائِدَةٌ لَمْ تَعْمَلْ شَيْئًا ، نَحْوُ (مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ)^(٢) ، أَوْ نَافِيَةٌ لِلْوَحْدَةِ عَمَلَتْ عَمَلَ لَيْسَ ، نَحْوُ «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ، بَلْ رَجُلَانِ» .

وَإِنْ انْخَرَمَ أَحَدُ الشَّرْطَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ لَمْ تَعْمَلْ ، وَوَجِبَ تَكَرُّرُهَا ، مِثَالُ الْأَوَّلِ «لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ ، وَلَا عَمْرُو» ، وَمِثَالُ الثَّانِي : (لَا فِيهَا غَوْلٌ ، وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ)^(٣) .

وَإِذَا اسْتَوْفَتْ الشَّرُوطَ فَلَا يَخْلُو اسْمُهَا : إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُضَافًا ، أَوْ شَبِيهَا بِهِ ، أَوْ مُفْرَدًا ، فَإِنْ كَانَ مُضَافًا أَوْ شَبِيهَا بِهِ ظَهَرَ النِّسْبُ فِيهِ ، فَالْمُضَافُ كَقَوْلِكَ : «لَا صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ» ، وَ «لَا صَاحِبَ جُودٍ مَذْمُومٌ» .

وَالشَّبِيهِ بِالْمُضَافِ : مَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ : إِمَّا مَرْفُوعٌ بِهِ ، نَحْوُ «لَا قَبِيحًا فِعْلُهُ مَمْدُوحٌ» أَوْ مَنْصُوبٌ بِهِ ، نَحْوُ «لَا طَالَمَا جَبَلًا حَاضِرٌ» أَوْ مَخْفُوضٌ بِخَافِضٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ ، نَحْوُ «لَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنَا» .

(١) مِنَ الْآيَةِ ٤٠ مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ (٢) مِنَ الْآيَةِ ١٢ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٤٧ مِنْ سُورَةِ الصَّافَاتِ .

وإن كان مُفرداً - أي غير مضاف ولا شبيهه به - فإنه يُبنى على ما ينصب به لو كان مُعرّباً ، فإن كان مفرداً أو جمع تكسيرٍ بنى على الفتح ، نحو « لارِجَالٍ » و « لارِجَالٍ » ، وإن كان مثنى أو جمع مذكرٍ سالمٍ فإنه يبنى على الياء كما ينصب بالياء ، تقول : « لارِجَلَيْنِ » و « لأمُسْلِمِينَ عندي » ، وإن كان جمع مؤنثٍ سالمٍ بُنى على الكسر ، وقد يبنى على الفتح ، نحو « لأمُسْلِمَاتٍ في الدار » وقد روى بالوجهين قولُ الشاعر :

٦٥ - لا سَابِغَاتٍ وَلَا جَأَوَاءَ بِأَسِلَةَ تَتَى الْمُنُونَ لَدَى أُسْتَيْفَاءِ آجَالٍ

٦٥ - لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٩٧) وشرحناه هناك شرحاً وافياً .

اللغة : « سابغات » أراد دروعاً سابغات ، أي : واسعات تجمل موضعها من البدن وتغطيه كله ، فحذف الموصوف وأقام الصفة مكانه ، ومثله قوله تعالى : (أن أعمل سابغات) والواحدة سابغة « جأواء » هي الجيش العظيم « بأسلة » متصفة بالأسالة وهي الشجاعة « للمنون » الموت .

المعنى : يريد أنه لا ينبغيك من الموت ولا يبقيك منه - إذا استبكتك أجلك - دروع واسعة تلبسها ، أو جيش كثير العدد وافر الشجاعة يمنع عنك (فإذا جاء أجلكم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « سابغات » اسم لامبني على الفتح في محل نصب أو مبني على الكسر نيابة عن الفتح في محل نصب « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس « جأواء » اسم لا ، مبني على الفتح في محل نصب « بأسلة » صفة لجأواء ، وصفة للمنصوب منصوبة ، وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة « تتي » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى سابغات ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لا الأولى ، وخبر لا الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى والتقدير : لا سابغات تتي النون ، ولا جأواء تتي للمنون ؛ فالواو قد عطفت جملة لا الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى مع اسمها وخبرها « المنون » مفعول به لتتي ، منصوب بالفتحة الظاهرة « لدى » ظرف بمعنى عند متعلق بتتي ، ولدى مضاف و « استيفاء » مضاف إليه ، واستيفاء مضاف و « آجال » مضاف إليه .

ص — وَلَكَ فِي نَحْوِ : « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ » : فَتَّحُ الْأَوَّلُ ، وَفِي الثَّانِي : الْفَتْحُ ، وَالنَّصْبُ ، وَالرَّفْعُ ، كَالصَّفَةِ فِي نَحْوِ « لَا رَجَلَ ظَرِيفٌ » وَرَفَعُهُ ، فَيَمْتَنِعُ النَّصْبُ ، وَإِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ « لَا » ، أَوْ فُصِّلَتِ الصَّفَةُ ، أَوْ كَانَتْ غَيْرَ مُفْرَدَةٍ ، أَمْتَنَعَ الْفَتْحُ .

ش — إِذَا تَكَرَّرَتْ « لَا » مَعَ الْفَكْرَةِ جَازٍ فِي الْفَكْرَةِ الْأُولَى الْفَتْحُ وَالرَّفْعُ ، فَإِنْ فَتَّحْتَ فَلَمْ يَكُنْ فِي الثَّانِيَةِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ : الْفَتْحُ ، وَالنَّصْبُ ، وَالرَّفْعُ .
وَإِنْ رَفَعْتَ فَلَمْ يَكُنْ فِي الثَّانِيَةِ وَجْهَانِ : الرَّفْعُ ، وَالْفَتْحُ ، وَيَمْتَنِعُ النَّصْبُ
فَنَحَصَلَ أَنَّهُ يَجُوزُ فَتْحُ الْأَسْمَنِ ، وَرَفَعُهُمَا ، وَفَتْحُ الْأَوَّلِ وَرَفْعُ الثَّانِي ، وَعَكْسُهُ ، وَفَتْحُ الْأَوَّلِ وَنَّصْبُ الثَّانِي ، فَهَذِهِ خَمْسَةٌ أَوْجُهُ فِي مَجْمُوعِ التَّرْكِيبِ .

فَإِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ « لَا » مَعَ الْفَكْرَةِ الثَّانِيَةِ ، لَمْ يَجُزْ فِي الْأَوَّلَى الرَّفْعُ ، وَلَا فِي الثَّانِيَةِ الْفَتْحُ ، بَلْ تَقُولُ : « لَا حَوْلَ وَقُوَّةٌ » ، أَوْ قُوَّةٌ » بِفَتْحِ حَوْلٍ لِأَخِيرٍ ، وَنَّصْبِ قُوَّةٍ أَوْ رَفَعِهَا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

٦٦ — * فَلَا أَبَ وَأَبْنَاءَ مِثْلَ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ * *

الشاهد فيه : قوله « لاسابغات » فإن اسم « لا » فيه جمع مؤنث سالم ، وجمع المؤنث السالم إذا وقع اسماً للاجاز فيه وجهان : الأول البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة ، والثاني البناء على الفتح ، وقد وردت في هذا البيت الرواية بالكسر والفتح ؛ فدل مجموع الروایتين على جواز الوجهين .

ومثل هذا البيت في جميع ما ذكرناه قول سلامة بن جندل يتحسر على ذهاب شبابه
أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي مَجْدُ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلْدُ ، وَلَا لَدَاتٍ لِشَيْبِ
٦٦ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ أُرْتَدَى وَتَأَزَّرَا * *

وهذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها ، وأقصى ما قيل في نسبته إنه لرجل من بني عبد مناة بن كنانة ، والبيت من شواهد سيديويه (ج ١ ص ٣٤٩) وقد أنشده الأشموني (رقم ٣٠٢) والمؤلف في أوضحه (١٦٥) .

ويجوز « فَلَا أَبَ وَابْنٌ » .

وإن كان اسمُ « لا » مفرداً ، ونُعِتَ بمفرد ، ولم يَفْصِلْ بينهما فاصلٌ — مثل « لا رَجُلَ ظَرِيفٌ في الدَّارِ » — جاز في الصفة : الرفعُ على موضع « لا »

اللفظة : « مروان » أراد به مروان بن الحكم « ابنه » أراد به عبد الملك بن مروان « المجد » السكرم والشرف « ارتدى وتأزر » كفى بارتدائه المجد وتأزره به عن ثبوته له ، وأفرد الضمير فقال : « إذا هو ارتدى » مع أن حقه أن يثنيه فيقول : « إذا هما ارتديا وتأزرا » ارتكنا على فهم السامع ، وتعويلا على أن إسناد شيء إلى أحدهما كإسناده إليهما جميعاً ؛ إذ كان الغرض مدحهما معا .

المعنى : مدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك ، وجعلهما لشهرة مجدهما وشدة حرصهما عليه وعمليهما له كأنهما لبساه وارتدياه .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « أب » اسمها ، مبنى على الفتح في محل نصب « وابنا » الواو حرف عطف ، ابنا : معطوف على محل اسم لا ، والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ويجوز فيه الرفع ، فيكون معطوفاً على محل لامع اسمها ، فإنهما معا في محل رفع على الابتداء « مثل » يروى بالرفع ؛ فهو خبر لا ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ويروى بالنصب فهو نعت لاسم لا ، وخبر لا حينئذ محذوف ، والتقدير : فلا أب وابنا مماثلين لمروان وابنه موجودان ؛ ومثل مضاف و « مروان » مجرور بإضافة مثل إليه ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية وزيادة الألف والنون « وابنه » الواو حرف عطف ، ابن : معطوف على مروان ، وابن مضاف ، والماء ضمير الغائب العائد إلى مروان مضاف إليه « إذا » بمعنى إذا الدالة على التعليل « هو » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والجملة من الفعل المحذوف والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها « ارتدى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مروان ، والجملة من ارتدى المذور وفاعله لا محل لها مفسرة « وتأزرا » معطوف على ارتدى ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مروان أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « فلا أب وابنا » حيث عطف « ابنا » بالنصب على محل اسم لا ، ويجوز فيه الرفع عطفاً على محل لا مع اسمها ، فإنهما جميعاً في محل رفع بالابتداء وقد بينا لك ذلك في الإعراب بيانا لا يحتاج معه إلى شيء .

مع اسمها ؛ فإنهما في موضع الابتداء ، والنصبُ على موضع اسمها ؛ فإن موضعه نصب بلا العاملة عمل إن ، والفتحُ على تقدير أنك رَكِبْتَ الصفة مع الموصوف كتركيب خمسة عشر ، ثم أُدخِلت « لا » عليهما .

فإن فَصَلَ بينهما فاصل ، أو كانت الصفة غير مفردة ، جاز الرفع والنصب ، وامتنع الفتح ؛ فالأول نحو « لا رَجُلَ في الدارِ ظريفٌ ، وظريفًا » ، والثاني نحو « لا رَجُلَ طَالِعًا جَبَلًا ، وطَالِعٌ جَبَلًا » .

ص — الثالثُ : ظَنُّ ، وَرَأَى ، وَحَسِبَ ، وَدَرَى ، وَخَالَ ، وَزَعَمَ ، وَوَجَدَ ، وَعَلِمَ ، الْقَلْبِيَّاتُ ، فَتَنَصِبُهُمَا مَفْعُولَيْنِ ، نَحْوُ :

* رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ *

وَيُلَغِّنِ بَرُوجِحَانِ إِنْ تَأَخَّرَزَ ، نَحْوُ * الْقَوْمُ فِي أَثَرِي ظَنَنْتُ * وَبِمَسَاوَاتِ إِنْ تَوَسَّطَنَ ، نَحْوُ :

* وَفِي الْأَرَاجِيذِ خِلْتُ اللَّوْمُ وَالْخَوْرُ *

وَإِنْ وَوَلِيَهُنَّ « مَا » أَوْ « لَا » أَوْ « إِنْ » النَّافِيَّاتُ ، أَوْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، أَوْ الْقَسَمِ ، أَوْ الْأَسْتِفْهَامِ — بَطَلْ عَمَلُهُنَّ فِي اللَّفْظِ وَجُوبًا ، وَسُمِّيَ ذَلِكَ تَعْلِيْقًا ، نَحْوُ (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحَقُّ) .

ش — الباب الثالث من الفواسخ : ما ينصب المبتدأ والخبر معاً ، وهو أفعالُ القلوبِ .

وهو ظن ، نحو (وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا)^(١) ، ورأى ، نحو (إِنَّمَا يَرَوْنَهُ بِعِيدٍ وَنَرَاهُ قَرِيبًا)^(٢) ، وقول الشاعر :

٦٧ — رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً ، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا

(١) من الآية ١٠٢ من سورة الإسراء . (٢) الآيتان ٧٥٦ من سورة المعارج .

٦٧ — هذا البيت لحداد بن زهير ، أحد بني بكر بن هوازن ، وقد أنشده

الأشموني (رقم ٣١٢) وابن عقيل (رقم ١١٨) .

وَحَسِبَ ، نحو (لَا تَحْسِبُوهُ شَرًّا لَّكُم)^(٣) ، وَدَرَى ، كقوله :
٦٨ — دُرَيْتَ الْوَفِيِّ الْعَهْدِ بِأَعْرُو فَاغْتَبَطَ فَإِنَّ أَعْتَبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ

اللغة : « محاولة » تطلق المحاولة على طلب الشيء بحيلة ، وتطلق أيضاً على القوة ، والمعنى الأول لا يليق بجانب الله تعالى « وأكثرم جنوداً » يروى في مكانه « وأكثره جنوداً » ويروى « وأكثرم عديداً » .

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « الله » منصوب على التعظيم ، وهو المعتبر عند النحاة المفعول الأول « أكبر » مفعول ثان لرأيت ، وأكبر مضاف و « كل » مضاف إليه ، وكل مضاف و « شيء » مضاف إليه « محاولة » تمييز « وأكثرم » الواو حرف عطف ، وأكثر : معطوف على أكبر ، وأكثر مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « جنوداً » تمييز .

الشاهد فيه : قوله « رأيت الله أكبر . . . » فإن « رأيت » في هذه العبارة فعل دال على اليقين ، وقد نصب مفعولين ، على ما بيناه في الإعراب .

(٣) من الآية ١١ من سورة النور .

٦٨ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٣٢٣) وابن عقيل (رقم ١٢٠) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٧١) وفي شذور الذهب (رقم ١٨١) .

اللغة : « دريت » مبنى للمجهول ، من درى بمعنى علم « الوفي العهد » الذي يوفى بما يعاهد عليه ولا يخلفه « فاغتبط » أمر من الاغتباط ، وهو في الأصل : أن تتمنى مثل حال غيرك بدون أن تتمنى زوال حاله عنه ، والمراد هنا السرور .

اللفظ : إن الناس قد علموا عنك أنك الرجل الذي لا ينقض عهده ، واستيقنوا ذلك منك ، فلا يداخلهم فيه شك ؛ فيلزمك أن تقر بذلك علينا ، وتعالى به سرورا .

الإعراب : « دريت » درى : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل مبنى على الفتح في محل رفع ، وهو المفعول الأول « الوفي » مفعول ثانٍ لدري ، والوفاي مضاف و « العهد » مضاف إليه « يا » حرف نداء « عرو » منادى مرخم ، وأصله عروة ، مبنى على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم ، في محل نصب « فاغتبط » الفاء حرف عطف ، اغتبط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فإن » الفاء حرف دال على التعليل إن : حرف توكيد ونصب « اغتباطاً » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « بالوفاء » جار ومجرور متعلق باغتباط « حميد » خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « دريت الوفي . . . » فإن درى في هذه العبارة فعل دال على

وخَالَ ، كقوله :

٦٩ - * يُخَالُ بِهِ رَاعِي الْحُمُولَةِ طَائِرًا * *

وزَعَمَ ، كقوله :

٧٠ - زَعَمْتَنِي شَيْخًا ، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ . إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَبِيحًا

اليقين ، وقد نصب مفعولين أولهما التاء التي وقعت نائب فاعل ؛ فإنك تعلم أن نائب الفاعل أصله مفعول به ، وثانيهما قوله الوفي ، على ما بيناه في الإعراب .
٦٩ - هذا عجز بيت ، وصدوره قوله :

* وَحَلَّتْ بِيُوتِي فِي يَفَاعٍ مُنْمَعٍ *

والبيت للنابغة الديباني ، يقوله في أبيات للنعمان بن المنذر أيام موجدته عليه ، وهو من شواهد سيويبه (ج ١ ص ٥٨) :

اللغة : « بيوتى » جمع بيت « يفاع » هو المرتفع من الأرض العالى « منمع » لا يناله أحد « يخال » يظن « الحمولة » الركائب .

المعنى : يقول : إننى فى مكان بعيد عن أن تناله ؛ لأنه مرتفع شديد البعد ؛ حتى إن الناظر إليه ليظن راعى ركائبنا طائراً ، والإنسان إذا نظر من مكان مطمئن إلى مكان عال يرى الكبير صغيراً ، وقد يكون ضرب هذا مثلاً لعزة قومه وامتناعهم على من يريدهم بسوء .
الإعراب : « حلت » حل : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « بيوتى » بيوت : فاعل حل ، مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وبيوت مضاف وياء للمتكلم مضاف إليه « فى يفاع » جار ومجرور متعلق بحل « منمع » صفة لبيفاع ، وصفة للمجرور مجرورة « يخال » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بالضممة الظاهرة « به » جار ومجرور متعلق بيخال ، أو بمحذوف حال « راعى الحمولة » راعى : نائب فاعل ليخال ، وهو للفعول الأول ، وراعى مضاف و « الحمولة » مضاف إليه « طائراً » مفعول ثان ليخال منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « يخال راعى الحمولة طائراً » فإن يخال فى هذه العبارة فعل دال على الرجحان ، وقد نصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ؛ أولهما قوله « راعى الحمولة » الذى وقع نائب فاعل ؛ لأنك تعلم أن نائب الفاعل أصله مفعول به ، وثانيهما قوله : « طائراً » وهذا واضح من إعراب البيت الذى قدمناه .

٧٠ - هذا البيت من كلام أبى أمية الحنفى ، واسمه أوس ، وقد أنشده الأشمونى

(رقم ٣١٩) والمؤلف فى أوضحه (رقم ١٧٥) وفى شذور الذهب (رقم ١٧٩) . =

وَوَجَدَ ، كقوله تعالى : (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمَ أَجْرًا)^(١) .
وَعَلِمَ ، كقوله تعالى : (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ)^(٢) .

* * *

ومن أحكام هذه الأفعال أنه يجوز فيها : الإلغاء ، والتعليق .
فأما الإلغاء فهو عبارة عن « إبطال عملها في اللفظ والمحل » لتوسطها بين
المفعولين ، أو تأخرها عنهما .
مثالُ توسطها بينهما قولك : « زَيْدًا ظَنَنْتُ عَالِمًا » بالإعمال ، ويجوز
« زَيْدًا ظَنَنْتُ عَالِمٌ » بالإهال ، قال الشاعر :

اللغة : « زعمتني » ظننتني « شيخا » الشيخ هو من ظهرت عليه السن واستبان
فيه الشيب ، ويقال للانسان شيخا إذا بلغ الخمسين إلى الثمانين « يدب ديبياً » يمشى
مشياً متقارباً ، ويسير سيراً ضعيفاً .

المعنى : ظننت هذه للمرأة أنني قد كبرت سني ، وضعفت قوتي ، ولكنها لا تعلم حقيقة
الأمر ؛ لأن من كان مثلي يسير سيراً قويا لا يقال عنه شيء من ذلك .

الإعراب « زعمتني » زعم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم
مفعول أول « شيخا » مفعول ثان « ولست بشيخ » الواو واو الحال ، ليس : فعل ماض
ناقص ، وتاء المتكلم اسمه ، مبني على الضم في محل رفع ، والباء حرف جر زائد ، وشيخ :
خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف
الجر الزائد ، وجملة ليس واسمها وخبرها في محل نصب حال « إنما » أداة حصر لا محل
لها من الإعراب « الشيخ » مبتدأ « من » اسم موصول : خبر المبتدأ ، مبني على السكون في محل
رفع « يدب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة
والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول « ديبياً » مفعول مطلق مؤكد
لعامله وهو قوله « يدب » .

الشاهد فيه : قوله « زعمتني شيخاً » فإن زعم في هذه العبارة فعل دال على الرجحان
وقد نصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ؛ أولهما بياء المتكلم ، وثانيهما قوله « شيخا »
وقد تبيّن لك ذلك من إعراب البيت .

(١) من الآية ٢٠ من سورة المزمل . (٢) من الآية ١٠ من سورة الممتحنة .

٧١- أبا لأراجيزِ يابنَ اللؤمِ تُوعِدُنِ ، وَفِي الأراجيزِ خِلْتُ اللؤمُ وَالخُورُ ؟
فاللؤمُ : مبتدأ مؤخر ، و « في الأراجيز » في موضع رفع ؛ لأنه خبرٌ مُقدَّمٌ ،
والغيت « خِلْتُ » لتوسطها بينهما ، وهل الوجهان سواء ، أو الإعمال أرجح ؟
فيه مذهبان .

٧١ - هذا البيت من كلام منازل بن ربيعة المنقري .

اللغة : « الأراجيز » جمع أرجوزة - بضم الهمزة - وهي ما كان من الشعر على وزن بحر
الرجز ، ويقال لما لم يكن من هذا البحر : قصيدة وهامناً قبالان ، وقد كان من الشعراء رجاز
لا يقولون غير الرجز كرؤبة والعجاج أبيه ، وكان منهم من يقول القصيد ولا يقول
الرجز ، وكان منهم من يقول الرجز والقصيد جميعاً ، وانظر إلى قول الراجز :

* أَرَجَزَ أترِيدُ أمُ قَصِيداً ؟ *

« توعدني » تهددني ، وهو مضارع أوعد ، ولا يقال « أوعده » من غير ذكر
الموعد به إلا أن يكون الموعد به شراً .

الإعراب : « أبا لأراجيز » الهمزة للاستفهام ، والباء حرف جر ، والأراجيز : مجرور
بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله توعدني الآتي « يا » حرف نداء « ابن »
منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف و « اللؤم » مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة « توعدني » توعد : فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « وفي الأراجيز » الواو واو الحال ، وفي :
حرف جر ، الأراجيز : مجرور بفي ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « خلت »
خال : فعل ماض ، وتاء للتسكيم فاعل مبني على الضم في محل رفع ، والجملة من الفعل
والفاعل لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره « اللؤم » مبتدأ مؤخر ، مرفوع
بالضمة الظاهرة « والخور » الواو عاطفة ، الخور : معطوف على اللؤم ، والمعطوف على
المرفوع مرفوع .

الشاهد به : قوله « في الأراجيز خلت اللؤم » حيث توسط « خال » مع فاعله بين
المبتدأ الذي هو قوله « اللؤم » والخبر الذي هو قوله « في الأراجيز » فلما توسط الفعل
بينهما ألغى عن العمل فيهما . ولولا هذا التوسط لُنصِبَما ألبتة ؛ فكان يقول : وخت
اللؤم والخور في الأراجيز ، بنصب اللؤم على أنه مفعول أول ، ونصب محل الجار
والمجرور على أنه المفعول الثاني .

ومثالُ تَأَخَّرَهَا عَنْهُمَا قَوْلُكَ : « زَيْدٌ عَالِمٌ ظَنَّتُ » بالإهمال ، وهو الأرجح بالاتفاق ، ويجوز « زَيْدًا عَالِمًا ظَنَّتُ » بالإعمال ، قال الشاعر :

٧٢ - الْقَوْمُ فِي أَثْرِي ظَنَّتُ ؛ فَإِنْ يَكُنْ

مَا قَدْ ظَنَّتُ فَقَدْ ظَفِرْتُ وَخَابُوا

٧٢ - لم أفق لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « في أثرى » بفتح الهمزة والثاء - معناه خلفي يريد أنهم يتعقبونه « خابوا » لم ينجحوا فيما يؤملون من الإيقاع بي .

المعنى : يقول : إنني أظن أن القوم يتعقبونني وهم خلفي ؛ فإن كان هذا الذي أظنه واقعاً فسوف أفلت منهم أو أوقع بهم أعظم وقيمة ؛ فأخيب فألهم ، وأظفر عليهم .

الإعراب : « القوم » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « في » حرف جر « أثرى » أثر مجرور بـي ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وأثر مضاف وياه المتكلم مضاف إليه « ظننت » فعل وفاعل « فإن » الفاء حرف دال على التفريع ، إن : حرف شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « يكن » فعل مضارع تام فعل الشرط ، مجزوم بإن ، وعلامة جزمه السكون « ما » اسم موصول : فاعل يكن ، مبني على السكون في محل رفع « قد » حرف تحقيق « ظننت » فعل وفاعل ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، ومفعولاً ظننت محذوفان ، وتقدير الكلام : فإن يحصل ويقع الذي قد ظننته حاصل « فقد » الفاء واقعة في جواب الشرط ، قد : حرف تحقيق « ظفرت » فعل وفاعل ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جزم جواب الشرط « وخابوا » الواو حرف عطف ، خاب : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأني بها لأجل الواو ، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جزم معطوفة على جملة جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « القوم في أثرى ظننت » حيث تأخر الفعل الناسخ الذي هو ظن عن المبتدأ والخبر جميعاً ، وهما قوله « القوم في أثرى » فلما تأخر عنهما التي عمله فهما ولولا هذا التأخر لعمل فيها النصب ؛ فكان يقول « ظننت القوم في أثرى » بنصب لفظ القوم على أنه المفعول الأول ، ونصب محل الجار والمجرور - وهو قوله « في أثرى » - على أنه المفعول الثاني ، وهذا واضح إن شاء الله .

فالقومُ : مبتدأ ، و « في أنرى » في موضع رفع على أنه خبره ، وأهيات
« ظن » لتأخرها عنهما .

ومتى تقدمَ الفعلُ على المبتدأ والخبر معاً ، لم يجوز الإجمال ؛ لا تقول : ظننتُ
زيدٌ قائمٌ ، بالرفع ، خلافاً للكوفيين .

وأما التعليق فهو عبارة عن « إبطال عملها لفظاً ، لا محلاً » ؛ لا اعتراضٍ مالهُ
صدرُ الكلامِ بينها وبين مَعْمُولَيْهَا ، والمراد بما له صدرُ الكلامِ « ما »
النافية ، كقولك : « علمتُ ما زيدٌ قائمٌ » ، قال الله تعالى : (لَقَدْ عَلِمْتِ
مَا هُوَ لِآءِ يَنْطِقُونَ)^(١) فهو لاءٌ : مبتدأ ، وينطقون : خبره ، وليس مفعولاً
أولاً وثانياً ، و « لا » النافية ، كقولك « علمتُ لزيدٌ قائمٌ ولا عمرٌو »
و « إن » النافية ، كقوله تعالى : (وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِئْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا)^(٢) ،
أى : ما لبثتم إلا قليلاً ، ولامُ الابتداء نحو قولك : « علمتُ لزيدٌ قائمٌ »
قال الله تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِن خَلَقٍ)^(٣) ،
ولامُ القسمِ ، كقول الشاعر :

٧٣ — وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي
إِنَّ الْمَنَائِبَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا

(١) من الآية ٦٥ من سورة الأنبياء . (٢) من الآية ٥٢ من سورة الإسراء .

(٣) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

٧٣ — هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وقد أنشده الأشموني في باب
ظن وأخوانها (رقم ٣٣٦) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٧٨) وفي شذور الذهب
(رقم ١٨٠) وهو من قصيدة لبيد الممدودة في العلقات والتي أولها قوله :

عَفَتِ الدِّيَارُ حَلْمَهَا فَمَقَامُهَا بِمَنِيَّتِي تَأْبَدُ غَوْلُهَا فَرَجَامُهَا

اللغة : « منيقي » النية : الموت ، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة ، من منى بمعنى - بوزن
رمى يرمى - ومعناه قدر ، ولحقتها التاء لأنها قد صارت اسماً ، ولو كانت باقية على
الوصفية لما لحقتها التاء ؛ لأن الوصف الذي على وزن فعيل بمعنى مفعول يكون بلفظ
واحد للمذكور والمؤنث غالباً كجريح وقتيل وطريد ، وضريح بمعنى طريد ، وصريع ووليد -

والاستفهامُ ، كقولك : « عَلِمْتُ أزيدُ قائمٌ » ، وكذلك إذا كان في الجملة اسمُ استفهامٍ ، سواء كان أحدَ جزءي الجملة ، أو كان فَضْلَةً ؛ فالأول نحو قوله تعالى : (وَكَتَبْنَا أَيُّهَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى)^(١) ، والثاني كقوله تعالى : (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ)^(٢) ؛ فأىٌ مُنْقَلَبٍ : منصوبٌ بينقالبون على المصدرية ؛ أى ينقلبون أى انقلابٍ ، و « يعلم » معلقة عن الجملة بأسرها ؛

■ « لا تطيش » لا تخيب ، بل تصيب المرمى « سهامها » السهام : جمع سهم ، وهو هنا استعارة مكنية عن وسائل الموت المختلفة .

المعنى : إني موقن أنني سألاقي الموت حتماً ؛ لأن الموت نازل بكل إنسان لايفلت منه أحد أبداً .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « علمت » فعل وفاعل « لتأتين » اللام واقعة في جواب القسم ، تأتي : فعل مضارع ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « منيتي » منية : فاعل تأتي مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، ومنية مضاف وياء المتكلم مضاف إليه . مبني على السكون في محل جر ، والجملة من تأتي وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم « إن » حرف توكيد ونصب « المنايا » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « لا » حرف نفي ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تطيش » فعل مضارع ، مرفوع بالضمه الظاهرة « سهامها » سهام : فاعل تطيش ، مرفوع بالضمه الظاهرة ، وسهام مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المنايا مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر ، والجملة من الفعل المنفي وهو تطيش والفاعل في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « علمت لتأتين منيتي » حيث وقع الفعل الذي من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر - وهو علمت - قبل لام جواب القسم ، فلما وقع ذلك الفعل في هذا الموقع علق عن العمل في لفظ الجملة فلم ينصب طرفيها ، ولولا هذه اللام لنصب الفعل المفعولين ألبتة ؛ فكان يقول : ولقد علمت منيتي آتية ، بنصب منية نصباً تقديرياً على أنه المفعول الأول ، ونصب آتية نصباً ظاهراً على أنه المفعول الثاني ، ولكن وجود اللام منع وجود هذا النصب في اللفظ ، وجعله موجوداً في التقدير ، والدليل على وجوده في التقدير أنك لو عطفت على محل جملة « لتأتين منيتي » لعطفت بالنصب ، وسيأتي إيضاح ذلك في الكلام على الشاهد الآتي (رقم ٧٤) إن شاء الله تعالى .

(١) من الآية ٧١ من سورة طه . (٢) من الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء .

لما فيها من اسم الاستفهام وهو أى ؛ وربما توهم بعض الطلبة انتصاب «أى»
 يعلم ، وهو خطأ ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام ؛ فلا يعمل فيه ما قبله .
 وإنما سمي هذا الإهمال تمليقاً ؛ لأن العامل في نحو قولك : « عَلِمْتُ
 ما زِيدٌ قائمٌ » عاملٌ في الحل ؛ وليس عاملاً في اللفظ ؛ فهو عامل لا عامل ؛
 فشُبِّهَ بالمرأة المعلقة التي هي لا مُزوجة ولا مُطلقة ؛ والمرأة المعلقة : هي التي أساء
 زوجها عشرتها .

والدليل على أن الفعل عاملٌ في الحل أنه يجوز العطف على محل الجملة
 بالنصب كقول كثير :

٧٤ - وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكْيُ
 وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتْ

٧٤ - هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن ، الذي اشتهر بكثير عزة ،
 لكثرة ما كان يتغزل فيها ، وقد أنشد الأشموني هذا البيت في باب ظن وأخواتها
 (رقم ٣٣٨) والمؤلف في أوضعه (رقم ١٨٧) وفي شذور الذهب (رقم ١٨٧)
 وفي معنى اللبيب (رقم ٦٦٨) .
 اللغة : « أدرى » أعلم « عزة » اسم امرأة كان الشاعر يحبها « موجعات » جمع
 موجعة ، وهي المؤلدة .

المعنى : يقول : قبل أن أعرف عزة وأهواها لم أكن أعرف البكاء ؛ لأنه لم يكن
 يمر بخاطري ، ولم أكن ذقت الأمور المؤلدة ؛ لأنني كنت مرتاح الخاطر هني البال ، وقد
 بقيت على حالة مرضية إلى أن استولت عزة على قلبي وامتلكت مشاعري فسلبت هناعتي .
 الإعراب : « ما » نافية « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه ، مبنى
 على الضم في محل رفع « أدرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا
 والجملة من أدرى وفاعله في محل نصب خبر كان « قبل » ظرف زمان منصوب على الظرفية
 الزمانية ، وهو متعلق بأدرى ، وقبل مضاف و« عزة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة
 عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على
 السكون في محل رفع « البكي » خبر المبتدأ ، مرفوع بضمه مقدره على الألف منع من

فمطف «موجعات» بالنصب على محل قوله : « ما البيكى » الذى علق
عن العمل فيه قوله « أدرى » .

* * *

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ، وأهز وأكرم
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

ظهورها التمدد، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب بأدرى سدت مسد مفعولها «ولا»
الواو حرف عطف، لا: زائدة لتأكيد النفي «موجعات» معطوف على محل جملة «ما البيكى»
والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع
مؤنث سالم ، وموجعات مضاف و «القلب» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة
«حتى» حرف غاية وجر «توت» تولى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيت
والفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره هى يعود إلى عزة ، وقبل «توت» أن مصدرية
مخوفة تسبك بمصدر يقع مجروراً بحق ، والجار والمجرور متعلق بالنفي الذى دل عليه
«ما» فى قوله « ما كنت أدرى » .

الشاهد فيه : قوله «أدرى ما البيكى ولا موجعات» فإن «أدرى» فعل مضارع ينصب
مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وقوله « ما البيكى » جملة من مبتدأ وخبر ، وكان حق
الفعل أن يعمل فى لفظ المبتدأ والخبر النصب ، لكن لما كان المبتدأ اسم استفهام ، وكان
اسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله ؛ لأن رتبته التصدر ؛ لهذه الأسباب لم يعمل
الفعل فى لفظ المبتدأ والخبر ، وعمل فى محلهما النصب ، والدليل على أنه عمل فى محلهما أنه
لما عطف عليهما قوله «موجعات» جاء به منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة كما هو إعراب
جمع المؤنث السالم فى حالة النصب ، ولولا أن المعطوف عليه منصوب المحل ما جازله ذلك
وأنت تعلم أن التابع - كالمعطوف هنا ، وكالمت - يجب أن يكون إعرابه كإعراب المتبوع
- كالمعطوف عليه ، وكالمتبوع - ولا يجوز بحال من الأحوال أن يختلف إعراب التابع
والمتبوع ، بحيث يكون التابع منصوباً والمتبوع مرفوعاً ، مثلاً ؛ فلما كان ذلك كذلك كان
نصب التابع دليلاً قاطعاً على أن المتبوع منصوب ، ولما لم يكن المتبوع همناً منصوباً فى اللفظ
علمنا أن له محلاً منصوباً ، وهذا هو ما يريد إثباته بإنشاده هذا البيت فى هذا الموضوع ، فافهم
ذلك وكن منه على ثبوت ، والله ينفعك به ، وهو سبحانه وتعالى أعلى وأعلم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ص — بَابُ ، الْفَاعِلُ مَرْفُوعٌ ، كَمَا « قَامَ زَيْدٌ » ، وَ « مَاتَ عَمْرُو » ،
 وَلَا يَتَأَخَّرُ عَامِلُهُ عَنْهُ ، وَلَا تَلْحَقُهُ عَلَامَةُ تَنْبِيْهِ وَلَا جَمْعٌ ، بَلْ يُقَالُ :
 قَامَ رَجُلَانِ وَرِجَالٌ وَنِسَاءٌ ، كَمَا يُقَالُ : قَامَ رَجُلٌ ، وَشَذَّ « يَتَعَاقَبُونَ
 فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ » ، « أَوْ مُخْرِجِيْ هُمْ » وَتَلْحَقُهُ عَلَامَةُ تَأْنِيْثٍ ،
 إِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا ، كَمَا « قَامَتِ هِنْدٌ » وَ « طَلَعَتِ الشَّمْسُ » وَ يَجُوزُ الْوَجْهَانِ
 فِي جَمَازِيِ التَّأْنِيْثِ الظَّاهِرِ ، نَحْوُ : (قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ) ،
 (قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ) ، وَفِي الْحَقِيْقِي الْمُنْفَصِلِ ، نَحْوُ « حَضَرَتِ الْقَاضِيَةُ امْرَأَةٌ »
 وَالْمُتَّصِلِ فِي بَابِ « نِعْمَ ، وَبِئْسَ » نَحْوُ « نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ » وَفِي الْجَمْعِ ،
 نَحْوُ : (قَالَتِ الْأَعْرَابُ) إِلَّا جَمْعِي التَّضْحِيْحِ فَكَمُفْرَدَيْهِمَا ، نَحْوُ « قَامَ
 الزَّيْدُونَ » ، وَ « قَامَتِ الْهِنْدَاتُ » ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ فِي النَّثْرِ « مَا قَامَتِ
 إِلَّا هِنْدٌ » ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ مُذَكَّرٌ مُخَذَّرٌ ، كَحَذْفِهِ فِي نَحْوِ : (أَوْ إِطْعَامٌ
 فِي يَوْمِ ذِي مَسْجَبَةٍ ، يَذِيماً) ، وَ (قُضِيَ الْأَمْرُ) ، وَ (أُنْسِغَ بِهِمْ وَأُبْعِرَ) ،
 وَيَمْتَنِعُ فِي غَيْرِهِمْ .

ش — لَمَّا انْقَضَى الْكَلَامُ فِي ذِكْرِ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا مِنْ
 أَبْوَابِ النَّوَاسِخِ ، شَرَعْتُ فِي ذِكْرِ بَابِ الْفَاعِلِ ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ بَابِ الْغَائِبِ ،
 وَبَابِ التَّنَازُعِ ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ بَابِ الْأَشْتِقَالِ .

أَعْلَمُ أَنَّ الْفَاعِلَ عِبَارَةٌ عَنْ « اسْمِ صَرِيْحٍ ، أَوْ مُوَوَّلٍ بِهِ ، أُسْنِدَ إِلَيْهِ فَعْلٌ » ،
 أَوْ مُوَوَّلٍ بِهِ ، مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ بِالْأَصَالَةِ : وَاقِعًا مِنْهُ ، أَوْ قَائِمًا بِهِ .

مِثَالُ ذَلِكَ « زَيْدٌ » مِنْ قَوْلِكَ : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » ، وَ « عَلِمَ زَيْدٌ » ؛

فالأول : اسمٌ أُسْنِدَ إليه فعلٌ واقعٌ منه ؛ فإن الضرب واقعٌ من زيد ، والثاني : اسمٌ أُسْنِدَ إليه فعلٌ قائمٌ به ؛ فإن العلم قائمٌ بزيد .

وقولى أولاً : « أَوْ مُؤَوَّلٌ بِهِ » يدخل فيه نحو : (أَنْ تَخْشَعَ) فى قوله تعالى : (أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ)^(١) ؛ فإنه فاعلٌ مع أنه ليس باسم ، ولكنه فى تأويل الاسم ، وهو الخشوع .

وقولى ثانياً : « أَوْ مُؤَوَّلٌ بِهِ » يدخل فيه : (مُخْتَلِفٌ) فى قوله تعالى : (مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ)^(٢) ؛ فَأَلْوَانُهُ : فاعلٌ ، ولم يُسْنَدَ إليه فعلٌ ، ولكن أُسْنِدَ إليه مؤولٌ بالفعل ، وهو مختلفٌ ؛ فإنه فى تأويل مختلف .

وخرج بقولى : « مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ » نحو : « زَيْدٌ » من قولك : « زَيْدٌ قَامَ » ؛ فليس بفاعل ؛ لأن الفعلَ المُسْنَدَ إليه ليس مُقَدِّمًا عليه ، بل مؤخرًا عنه ، وإنما هو مبتدأ ، والفعل خبرٌ^(٣) .

وخرج بقولى : « بِالْأَصَالَةِ » نحو : « زَيْدٌ » من قولك : « قَائِمٌ زَيْدٌ » ؛ فإنه وإن أُسْنِدَ إليه شئٌ مؤولٌ بالفعل ، وهو مُقَدَّمٌ عليه ، لكن تقدّمه عليه ليس بالأصالة ؛ لأنه خبرٌ ؛ فهو فى نية التأخير .

وخرج بقولى : « واقِعًا منه — إلخ » نحو : « زَيْدٌ » من قولك : « ضُرِبَ زَيْدٌ » ؛ فإن الفعلَ المُسْنَدَ إليه واقعٌ عليه ، وليس واقعًا منه ولا قائمًا به .

(١) من الآية ١٦ من سورة الحديد .

(٢) من الآية ٦٩ من سورة النحل .

(٣) يريد الفعل مع فاعله : أى الجملة ، لكن لما كان الفاعل ضميرًا مستترًا ، والفعل مذکور فى الكلام ، وهو الجزء الأهم ، نسب الحكم إليه ، وسيأتى بعدسطور يقول المؤلف مثل هذه العبارة على وجهها المستقيم الواضح .

وإنما مثلتُ الفاعلَ به « قَامَ زَيْدٌ » ، و « مَاتَ عَمْرُو » لِيُعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ مَعْنَى كَوْنِ الْأَسْمِ فَاعِلًا أَنْ مُسَمَّاهُ أَحْدَثَ شَيْئًا ، بَلْ كَوْنُهُ مُسْتَنْدًا إِلَيْهِ عَلَى الْوَجْهِ لِلذِّكْرِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ عَمْرًا لَمْ يُحْدِثِ الْمَوْتَ ، وَمَعَ ذَلِكَ يُسَمَّى فَاعِلًا .

وَإِذَا عَرَفْتَ الْفَاعِلَ ، فَاعْلَمْ أَنَّ لَهُ أَحْكَامًا :

أَحَدُهَا : أَنْ لَا يَتَأَخَّرُ عَامِلُهُ عَنْهُ ؛ فَلَا يَجُوزُ فِي نَحْوِ : « قَامَ أَخَوَاكَ » أَنْ تَقُولَ : أَخَوَاكَ قَامَ ، وَقَدْ تَضَمَّنَ ذَلِكَ الْحَدُّ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ، وَإِنَّمَا يُقَالُ : أَخَوَاكَ قَامًا ، فَيَكُونُ أَخَوَاكَ مُبْتَدَأً ، وَمَا بَعْدَهُ فَعْلٌ وَفَاعِلٌ ، وَالْجُمْلَةُ خَبْرٌ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ لَا يَلْحَقُ عَامِلُهُ عَلَامَةً تَنْبِيهِيَّةً وَلَا جَمْعًا : فَلَا يُقَالُ : « قَامًا أَخَوَاكَ » وَلَا « قَامُوا إِخْوَتَكَ » وَلَا « قُمْنَ نِسْوَتُكَ » ، بَلْ يُقَالُ فِي الْجَمْعِ : « قَامَ » بِالْإِفْرَادِ ، كَمَا يُقَالُ : « قَامَ أَخُوكَ » هَذَا هُوَ الْأَكْثَرُ ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُلْحِقُ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ بِالْعَامِلِ : فِقَالًا كَانَ ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ » ، أَوْ اسْمًا كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « أَوْ نُخْرِجِي هُمَ » قَالَ ذَلِكَ لَمَّا قَالَ لَهُ وَرَقَةُ بْنُ نَوْفَلٍ : وَدِدْتُ أَنْ أَكُونَ مَعَكَ إِذْ يُنْخَرِجُكَ قَوْمُكَ ، وَالْأَصْلُ : أَوْ نُخْرِجُوهُمْ ، فَحَبِلَتْ الْوَاوُ يَاءً ، وَأُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ ﴿١﴾ ، وَالْأَكْثَرُ أَنْ يُقَالُ : يَتَعَاقَبُ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ ، أَوْ نُخْرِجِي هُمَ - بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ .

وَالثَّلَاثُ : أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُؤَنَّثًا لِحَقِّ عَامِلِهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ إِنْ كَانَ فِعْلًا مَاضِيًا ، أَوْ الْمُتَحَرِّكَةُ إِنْ كَانَ وَضْفًا ؛ فَتَقُولُ : « قَامَتْ هِنْدٌ » ، وَ « زَيْدٌ قَائِمَةٌ أُمُّهُ » .

ثُمَّ تَارَةٌ يَكُونُ الْخَافِ التَّاءُ جَائِزًا ، وَتَارَةٌ يَكُونُ وَاجِبًا .

فَالْجَائِزُ فِي أَرْبَعِ مَسَائِلَ ، إِحْدَاهَا : أَنْ يَكُونَ الْمُؤَنَّثُ أَسْمًا ظَاهِرًا مُجَازِيًا التَّأْنِيثِ ، وَنَعْنَى بِهِ مَا لَا فَرْجَ لَهُ ، تَقُولُ : طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، وَطَلَعَ الشَّمْسُ ،

(١) ثم كسر ما قبل الياء المناسبة .

والأول أَرْجَحُ ، قال الله تعالى : (قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ)^(١) وفي آية أخرى :
 (قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ)^(٢) والثانية : أن يكون المؤنث [اسماً ظاهراً] حقيقيً
 التأنيث ، وهو منفصل من العامل بغير إلا ، وذلك كقواك : « حَضَرَتِ الْقَاضِيَةَ
 أَمْرًا » ويجوز : « حَضَرَ الْقَاضِيَةَ أَمْرًا » والأول أفصح ، والثالثة : أن
 يكون العامل نعم أو بئس ، نحو : « نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ » و « نِعِمَّ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ »
 الرابعة : أن يكون الفاعل جمعاً ، نحو : « جَاءَ الزُّبُودُ » و « جَاءَتِ الزُّبُودُ »
 و « جَاءَتِ الْهِنُودُ » ، و « جَاءَ الْهِنُودُ » ؛ فمن أنثَ فَعَلَى معنى الجماعة ، ومن
 ذَكَرَ فَعَلَى معنى الجمع ، و يُسْتَثْنَى من ذلك جمعاً التصحيح ؛ فإنه يُحْكَمُ لهما بحكم
 مفرديهما ؛ فتقول : « جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ » بالتاء لا غير ، كما تفعل في « جَاءَتِ هِنْدٌ »
 و « قَامَ الزُّبُودُ » بترك التاء لا غير ، كما تفعل في « قَامَ زَيْدٌ » .

والواجبُ فيما عدا ذلك ، وهو مسألتان ؛ إحداهما : المؤنثُ الحقيقيُّ التأنيثِ
 الذي لَيْسَ مَفْصُولًا ولا واقِعًا بعد نعم أو بئس ، نحو : (إِذْ قَالَتِ أَمْرًا
 عِمْرَانَ)^(٣) الثانية : أن يكون ضميراً متصلًا ، كقولك « الشَّمْسُ طَلَعَتْ » .

وكان الظاهر أن يجوز في نحو : « مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ » الوجهان ، ويترجح
 التأنيث ، كما في قولك « حَضَرَ الْقَاضِيَةَ أَمْرًا » ولكنهم أَوْجَبُوا فِيهِ تَرْكَ
 التاء في النثر لأن ما بعد « إلا » ليس الفاعل في الحقيقة ، وإنما هو بدل من فاعل
 مُقَدَّرٍ قَبْلَ إِلَّا ، وذلك المقدر هو المستثنى منه ، وهو مُذَكَّرٌ ، فلذلك ذَكَرَ
 العامل ، والتقدير : ما قام أحدٌ إلا هند .

وهذا أحدُ المواطنِ الأربعة التي يَطْرُدُ فِيهَا حَذْفُ الْفَاعِلِ ، والثاني : فاعلُ
 المصدر كقوله تعالى : (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْئَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ)^(٤) تقديره : أو

(١) من الآية ٥٧ من سورة يونس .

(٢) وردت هذه الجملة في الآيتين ٧٣ ، ٨٥ من سورة الأعراف ، وكلتاها بتأنيث
 الفعل بالتاء ، وفي الآية ١٥٧ من سورة الأنعام (جاءكم بيينة) بحذف التاء .

(٣) من الآية ٣٥ من سورة آل عمران . (٤) الآيتان ١٤ ، ١٥ من سورة البلد .

إطعامه ينما ، والثالث : في باب النياحة ، نحو : (وَقَضَى الْأَمْرُ)^(١) أصله - والله أعلم - وَقَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ ، والرابع : فاعل أَفْعَلٍ في التعجب إذا دل عليه مُقَدَّمٌ مثله ، كقوله تعالى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)^(٢) أى : وأبصر بهم ، فحذف « بهم » من الثانى لدلالة الأول عليه ، وهو في موضع رفع على الفاعليه عند الجمهور .

ص - وَالْأَصْلُ أَنْ يَلِيَ عَامِلَهُ ، وَقَدْ يَتَأَخَّرُ : جَوَازاً نَحْوُ : (وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ) و « كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ » و « وَجُوباً نَحْوُ : (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) و « ضَرَبَ بَنِي زَيْدٍ » ، وَقَدْ يَجِبُ تَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ كـ « ضَرَبْتُ زَيْدًا » و « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا » و « ضَرَبَ مُوسَى هَيْسَى » بِخِلَافِ « أَرْضَعَتِ الصُّغْرَى الْكُبْرَى » وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ : جَوَازاً نَحْوُ : (فَرِيقًا هَدَى) ، و « وَجُوباً نَحْوُ : (أَيَا مَا تَدْعُوا) :

وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ نِعْمَ أَوْ بَيْسَ فَالْفَاعِلُ إِمَّا مُعْرَفٌ بِالِالْجِنْسِيَّةِ نَحْوُ : (نِعْمَ الْعَبْدُ) أَوْ مُضَافٌ لِمَا هِيَ فِيهِ نَحْوُ : (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ) أَوْ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ مُفَسَّرٌ بِتَمْيِيزٍ مُطَابِقٍ لِلْمَخْصُوصِ ، نَحْوُ : (بَيْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) .

ش - الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فحَقُّهُمَا أَنْ يَتَصَلَا ، وَحَقُّ الْمَفْعُولِ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَهُمَا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ)^(٣) وَقَدْ يَتَأَخَّرُ الْفَاعِلُ عَنِ الْمَفْعُولِ ، وَذَلِكَ عَلَى قَسَمَيْنِ : جَائِزٌ ، وَوَاجِبٌ .

فَالجَائِزُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ)^(٤) وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
(٧٥) - جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

(١) من الآية ٤٤ من سورة هود (٢) من الآية ٣٨ من سورة صميم

(٣) من الآية ١٦ من سورة النمل (٤) من الآية ٤١ من سورة القمر

٧٥ - هذا البيت من كلام جرير بن عطية بن الخطفي ، يمدح أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان ، وقد أنشده ابن عقيل في باب العطف (رقم ٢٩٣) وللؤلف في أوضحه في باب الفاعل (رقم ٢١٩) والأشموني في باب الفاعل أيضا (رقم ٣٧٥) ■

فلو قيل في الكلام « جاء التَّنْذِرُ آلَ فرعون » لكان جائزاً ، وكذلك لو قيل :
« كما أتى موسى رَبَّهُ » وذلك لأن الضمير حينئذٍ يكون عائداً على متقدم لفظاً
ورتبة ، وذلك هو الأصلُ في عَوْدِ الضمير .

والواجب كقوله تعالى : (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ)^(١) وذلك لأنه
لو قُدِّمَ الفاعِلُ هنا فقول : « ابْتَلَى رَبُّهُ إِبْرَاهِيمَ » لزمَ عَوْدُ الضمير
على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك لا يجوز ، وكذلك نحو قولك : « ضَرَبَ بَنِي
زَيْدٌ » وذلك أنه لو قيل : « ضَرَبَ زَيْدٌ إِيَّايَ » لزمَ فَصْلُ الضمير مع التمكن
من اتصاله ، وذلك أيضاً لا يجوز .

وقد يجب [أيضاً] تأخيرُ المفعول في نحو : « ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » لانتفاء الدلالة
على فاعلية أحدها ومفعولية الآخر ؛ فلو وجدَت قرينة معنوية نحو : « أَرْضَعَتِ الصغرى

اللغة : « قدر » بفتح كل من القاف والهمال - أي : موافقة له ، أو مقدرة .
الإعراب : « جاء » فعل ماض ، مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب ، والفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو « الخلافة » مفعول به لـ « جاء » حرف عطف بمعنى الواو
« كانت » كان : فعل ماض ناقص ، والناء علامة التأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هي يعود إلى الخلافة « قدرآ » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « كما » الكاف
حرف تشبيه وجر ، وما : حرف مصدرى « أتى » فعل ماض « ربه » رب : منصوب على
التعظيم مفعول به تقدم على الفاعل ، ورب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى موسى
مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر « موسى » فاعل أتى ، مرفوع بضممة مقدرة على
الألف منع من ظهورها التعذر « على قدر » جار ومجرور متعلق بأتى ، وما للصدرية مع
مادخلت عليه في تأويل مصدر ، مجرور بالكاف ، وهذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف
نعت لمنعوت محذوف ، وتقدير الكلام : جاء الخلافة إتيانا كإتيان موسى ربه على قدر
الشاهد فيه : قوله « أتى ربه موسى » حيث قدم للمفعول به - وهو رب - على الفاعل
- وهو موسى - مع كون المفعول به مضافاً إلى ضمير عائد إلى الفاعل ، وذلك لأن
الضمير في هذه الحالة - وإن كان يعود على متأخر في اللفظ - عائد على متقدم في الرتبة ؛
بسبب أن الرتبة الطبيعية للفاعل أن يقع قبل للمفعول .

(١) من الآية ١٢٤ من سورة البقرة .

الْكَبْرَى « و « أَكَلَ الْكَبْرَى مُوسَى » أو لفظية كقولك : « ضَرَبَتْ مُوسَى سَلَى » و « ضَرَبَ مُوسَى الْعَاقِلُ عَيْسَى » جاز تقديمُ المفعولِ على الفاعلِ وتأخيرُهُ عنه ؛ لا انتفاء اللبسِ في ذلك .

واعلم أنه كما لا يجوز في مثل « ضَرَبَ مُوسَى عَيْسَى » (١) أن يتقدم المفعول على الفاعل وحده ، كذلك لا يجوز تقديمه عليه وعلى الفعل ؛ لئلا يقوم أنه مبتدأ وأن الفعل مُتَحَمَّلٌ لضميره ، وأن « موسى » مفعول .

ويجوز في مثل « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » أن يتقدمَ المفعولُ على الفعل ؛ لعدم المانع من ذلك ، قال الله تعالى : (فَرِيقًا هَدَى) (٢) .

وقد يكون تقديمه واجباً ، كقوله تعالى : (أَيَّامًا تَدْعُوا فِلهُ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى) (٣) فأياً : مفعول لتدعوا مقدم عليه وجوباً ؛ لأنه شَرْطٌ ، والشَرْطُ له صَدْرُ الكلام ، وتدعوا : مجزوم به .

وإذا كان الفعل « نِعِمَّ » أو « بئس » وجب في فاعله أن يكون اسماً معرفاً فأباً بالالف واللام ، نحو : (نِعِمَّ الْعَبْدُ) (٤) أو مضافاً لما فيه أل ، كقوله تعالى . (وَلَنِعِمَّ دَارُ الْمُتَّقِينَ) (٥) (فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ) (٦) أو مضمراً مستتراً مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز ، كقوله تعالى : (بئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) (٧) أى : بئس هو - أى البَدَلُ - بدلاً .

وإذا استوفت « نعم » فاعليها الظاهر ، أو فاعليها المضمرة وتمييزه - جيء بالخصوص بالمدح أو الذم ، فقيل : « نِعِمَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ » و « نِعِمَّ رَجُلًا زَيْدٌ » .

-
- (١) ضابط نحو هذا المثال أن يكون إعراب الفاعل والمفعول جميعاً تقديرية كما مثل للؤلف ، أو محلياً نحو قولك « ضرب هذا ذاك » أو « ضرب هؤلاء هذا » .
- (٢) من الآية ٣٠ من سورة الأعراف (٣) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء (٤) من الآية ٣٠ من سورة ص (٥) من الآية ٣٠ من سورة النحل (٦) من الآية ٢٩ من سورة النحل (٧) من الآية ٥٠ من سورة الكهف

وإعرابه مبتدأ ، والجملة قبله خبر ، والرابط بينهما العموم الذي في الألف واللام (١).

ولا يجوز بالإجماع أن يتقدم المخصوص على الفاعل ؛ فلا يقال : « نِعَمَ زَيْدٌ الرَّجُلُ » ، ولا على التمييز خلافاً للكوفيين ؛ فلا يقال : « نِعَمَ زَيْدٌ رَجُلًا » ، ويجوز بالإجماع أن يتقدم على الفعل والفاعل ، نحو « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ » ، ويجوز أن تحذفه إذا دل عليه دليل ، قال الله تعالى : (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ) (٢) أي : هو ، أي : أيوب .

* * *

ص — بَابُ النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ : يُحْذَفُ الْفَاعِلُ فَيَنْوِبُ عَنْهُ فِي أَحْكَامِهِ كَمَا هِيَ مَفْعُولٌ بِهِ ؛ فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ فَمَا اخْتَصَّ وَتَعَرَّفَ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ تَجْرُورٍ أَوْ مَضَدٍ ، وَيُضْمُ أَوَّلُ الْفِعْلِ مُطْلَقًا ، وَيُشَارِكُهُ ثَانِي نَحْوِ : تُعَلِّمُ ، وَثَالِثُ نَحْوِ : أَنْطَلِقَ ، وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ فِي الْمَضَارِعِ ، وَيُكْسَرُ فِي الْمَاضِي ، وَلَكَ فِي نَحْوِ : قَالَ وَبَاعَ ، الْكَسْرُ مُخْلِصًا ، وَمُشْمًا ضَمًّا ، وَالضَّمُّ مُخْلِصًا .

ش — يجوز حذف الفاعل : إما للجهل به ، أو لغرض لفظي أو معنوي ؛ فالأول : كقولك : « سُرِقَ الْمَتَاعُ » ، و « رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » إذا لم يعلم السارق والراوي ، والثاني : كقولهم : « مَنْ طَابَتْ سِرِيرَتُهُ ، حَمِدَتْ سِيرَتُهُ » ؛ فإنه لو قيل : « حَمِدَ النَّاسُ سِيرَتَهُ » اختللت السجعة ، والثالث : كقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ) ، وَإِذَا قِيلَ أُشْرُوا فَأَنْشُرُوا (٣) ، وقول الشاعر :

(١) قد مضى بيان ذلك في مباحث الخبر من باب «الابتداء والخبر» القسم الأول ١١٩

(٢) من الآية ٣٠ من سورة ص

(٣) من الآية ١١ من سورة المحادلة ،

﴿٤٥﴾ — وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

فحذف الفاعل في ذلك كله ؛ لأنه لم يتعلق غرض بذكره .

وحيث حذف فاعل الفعل فإنك تقيم مقامه للمفعول به ، وتعطيه أحكامه المذكورة له في بابيه ، فتصيره مرفوعاً بعد أن كان منصوباً ، وعمدة بعد أن كان فضلةً ، وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه ، ويؤنث له الفعل إن كان مؤنثاً ،

٧٦ — هذا البيت من كلام الشنفرى - بفتح الشين وسكون النون وفتح الفاء والراء - الأزدي ، وقد أنشده من المؤلفين ابن عقيل (رقم ٧٨) والأشموني (رقم ٢١٧) ولؤلؤف في أوضحه (رقم ١١٣) وفي معنى اللبيب (٨١٣) .

اللغة : « أجشع القوم » أشدهم جشعاً ، والجشع - بفتح الجيم والشين - أشد الطمع وفعله من باب فرح « أعجل » أراد به المتعجل السريع إلى الأكل ، ولم يرد به معنى التفضيل الإعراب : « إن » حرف شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « مدت » مد : فعل ماض ، مبني للمجهول ، فعل الشرط ، مبني على الفتح في محل جزم ، والتاء علامة التأنيث « الأيدي » نائب فاعل ، مرفوع بضمه مقدر على الياء منع من ظهورها الثقل « إلى الزاد » جار ومجرور متعلق بمد « لم » حرف نفي وجزم وقلب « أكن » فعل مضارع ناقص ، جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بأعجلهم » الباء حرف جر زائد ، أعجل : خبر أكن ، منصوب بفتحة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وأعجل مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « إذ » كلمة دالة على التعليل ، قيل : هي حرف ، فلا محل له من الإعراب ، وقيل : هي ظرف مبني على السكون في محل نصب « أجشع » مبتدأ ، وأجشع مضاف و « القوم » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « أعجل » خبر للمبتدأ ، مرفوع بالضم الظاهرة . الشاهد فيه : قوله « مدت الأيدي » حيث حذف الفاعل ، وأقام للمفعول به مقامه ، وأصل الكلام : مد القوم الأيدي ، فحذف « القوم » الذي هو فاعل ؛ لأنه لم يتعلق بذكره غرض ، وأقام الأيدي الذي هو للمفعول به مقامه ، وضم أول الفعل وكسر ما قبل الآخر للدلالة على أنه مسند للنائب عن الفاعل ، فإن قلت : فأين كسر ما قبل الآخر ؟ قلت : هو مقدر لا يمنع من ظهوره إلا إدغام الحرف في الحرف الذي من جنسه .

وفي قوله « أعجل » شاهد آخر للنجاة ، حيث استعمل صيغة أفعال غير دالة على

التفضيل ؛ إذ المعنى أجشع القوم العجلان .

تقول في ضَرْبَ زَيْدٍ عَمْرًا : « ضَرْبَ عَمْرٍو » (١) ، وفي ضَرْبَ زَيْدٍ هِنْدًا : « ضَرِبَتْ هِنْدٌ » .

فإن لم يكن في الكلام مفعول به ناب الظرف ، أو الجار والمجرور ، أو المصدر ، تقول : سِيرَ فَرَسًا ، وَصِيمَ رَمْضَانَ ، وَمُرَّ بِزَيْدٍ ، وَجَلَسَ جُلُوسُ الْأَمِيرِ . ولا يجوز نيابة الظرف والمصدر إلا بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون مختصًا ؛ فلا يجوز : ضَرْبَ ضَرْبٍ ، ولا وَصِيمَ زَمَنٍ ، ولا اِغْتَكِفَ مَكَانًا ؛ لعدم اختصاصها ؛ فإن قلت : ضَرْبَ ضَرْبٍ شَدِيدٌ ، وَصِيمَ زَمَنٍ طَوِيلٌ ، وَاِغْتَكِفَ مَكَانًا حَسَنٌ — جاز ؛ لحصول الاختصاص بالوصف .

الثاني : أن يكون مُتَّصِرًا ، لا ملازمًا ؛ فنصب على الظرفية أو المصدرية ؛ فلا يجوز « سُبْحَانَ اللَّهِ » بالضم ، على أن يكون نائبًا مَنْابَ فَاعِلِ فَعَلِهِ الْقَدَرِ ، على أن تقديره : يُسَبِّحُ سُبْحَانَ اللَّهِ ، ولا « يُجَاءُ إِذَا جَاءَ زَيْدٌ » على أن « إذا » نائبة عن الفاعل ؛ لأنهما لا يتصهران .

الثالث : أن لا يكون المفعول به موجودًا ؛ فلا تقول : « ضَرْبَ الْيَوْمِ زَيْدًا » خلافًا للأخفش والكوفيين ، وهذا الشرط أيضًا جارٍ في الجار والمجرور ، والخلاف جارٍ فيه أيضًا ، واحتجّ الجيز بقراءة أبي جعفر (ليُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) (٢) ، وبقول الشاعر :

وَإِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ

(١) وتقول في « ضربت هند زيداً » بعد حذف الفاعل وإسناد الفعل للمفعول :

ضرب زيد .

(٢) من الآية ١٤ من سورة الجاثية .

٧٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو بيتان من الرجز

للشطور ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٢٨) والأشتموني (رقم ٣٨٩) .

اللغة : « المنيب » هو اسم فاعل فعله أناب ، مثل أقام فهو مقيم ، والمنيب : النائب =

فأقيم (بما) و « بذكر » مع وجود (قوماً) و « قلبه » ، وأجيب عن البيت بأنه ضرورة ، وعن القراءة بأنها شاذة ، ويحتمل أن يكون القائم مقام الفاعل ضميراً [مستترا] في الفعل عائداً على الغفران المفهوم من قوله تعالى: (قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا) ^(١) أى : لِيُجْزَى الْغُفْرَانُ قَوْمًا ، وإنما أُقِيمَ المفعول به ، غاية ما فيه أنه المفعول الثانى ، وذلك جائز .

وإذا حُذِفَ الفاعلُ وأُقِيمَ شيء من هذه الأشياءُ مقامه وجب تغييرُ الفعلِ : بضم أوله ماضياً كان أو مضارعاً ، وبكسر ما قبل آخره فى الماضى ، وبفتحه فى المضارع ؛ تقول : ضَرَبَ ، وَيُضْرَبُ ، وإذا كان مبتدأ بقاء زائدة أو بهمزة وصلٍ شارك فى الضم ثانيه أو لته فى مسألة التاء ، وثالثه أو لته فى مسألة الهمزة ، تقول فى تَعَلَّمْتُ المسألة : « تَعَلَّمْتُ المسألة » بضم التاء والعين ، وفى انْطَلَقْتُ

الراجع «معنيا» اسم مفعول من عنى - بضم العين وكسر النون - والمعنى : اللهم بالأمر للشغول به .

الإعراب : «إنما» أداة حصر ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «يرضى» فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل «المنيب» فاعل يرضى مرفوع بالضممة الظاهرة «ربه» رب : منصوب على التعظيم ، مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ورب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه «ما» مصدرية ظرفية «دام» فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنيب «معنيا» خبر دام منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو اسم مفعول كما قلنا فى بيان لغة البيت ؛ فهو من هذه الجهة مثل الفعل المبني للمجهول يحتاج إلى نائب فاعل « بذكر » جار ومجرور وهو نائب فاعل قوله معنيا « قلبه » قلب : مفعول به لمعنى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقلب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه ، مبني على الضم فى محل جر .

الشاهد فيه : قوله « معنيا بذكر قلبه » حيث أناب الجار والمجرور ، وهو قوله بذكر ، مناب الفاعل ، مع وجود المفعول به فى الكلام ، وهو قوله قلبه ، ولو أقام المفعول به لرفعه ، لكن الرواية بالنصب ، بدليل نصب الباء فى « ربه » فى البيت الأول ، وهذا الذى صنعه الشاعر شاذ .

(١) من الآية ١٤ من سورة الجاثية .

بزَيْدٍ : « أَنْطَلِقَ » بضم الهمزة والطاء ، قال الله تعالى : (فَمَنْ اضْطُرَّ)^(١) ،
إذا ابتدئ بالفاعل قيل (اضْطُرَّ) بضم الهمزة والطاء ، وقال الهذلي :
٧٨١ — سَبَقُوا هَوَىٰ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتَخَرَّمُوا ، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَّصْرَعٌ

(١) من الآية ١٧٣ من سورة البقرة .

٧٨ — هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهذلي ، وكان له أبناء خمسة فماتوا جميعاً بالطاعون في عام واحد ، فقال هذا البيت ضمن قصيدة يرثيهم فيها ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٦٧٣) وللؤلف في أوضحة (رقم ٣٦٤) وابن عقيل (٢٤٢) .

اللغة : « هوى » أصله هواى ، فقلب الألف ياء ثم أدغم الياء في الياء ، وهذه لغة هذيل ، والهوى : ما نهواه النفس وتميل إليه وتطلبه « أعنقوا » سارعوا « تخرموا » استأصلهم الموت « لكل جنب مصرع » يريد لكل إنسان مكان يصرع فيه فيموت .

اللعنى : يقول : إن هؤلاء الأولاد قد سبقوا ما أرغب فيه لهم وأحرص عليه ، وهو طول أعمارهم ودوام بقائهم ، وبأدروا مسرعين إلى ما يرغبونه ويحبونه ، وهو الموت ، وجعل الموت هوى لهم من باب المشاكلة ، ثم عزى نفسه بقوله : إن الموت يلاقيه كل إنسان في هذه الدنيا ؛ فلـكل امرئ مكان يدركه فيه الموت فلا يستطيع أن يفلت منه .

الإعراب : « سبقوا » سبق : فعل ماض ، مبني على الفتح للقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وواو الجماعة فاعل ، مبني على السكون في محل رفع « هوى » مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر

« وأعنقوا » الواو عاطفة ، أعنقوا : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة « لهواهم » اللام حرف جر ، هوى : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بأعنق ، وهوى مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « فتخرموا » الفاء عاطفة ، تخرم : فعل ماض مبني للمجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل « ولكل » الواو للحال ، ولكل : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكل مضاف ، و« جنب » مضاف إليه « مصرع » مبتدأ مؤخر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « تخرموا » فإنه فعل ماض مبدوء بالتاء الزائدة ، فلما بناه للمجهول وضم أوله أتبع ثانيه لأوله ، فضم التاء والحاء جميعاً ، وهكذا حكم كل فعل مبدوء بهذه التاء الزائدة عند بنائه للمجهول .

وإذا كان الفعل الماضي ثلاثياً مُفْتَلً الوَسَطِ — نحو قال وباع — جاز لك فيه ثلاث لغاتٍ : إحداهما — وهي الفُضْحَى — : كَسَرُ ما قبل الألفِ ؛ فتنقلب الألف ياء ، الثانية : إِشْمَامُ الكسر شيئاً من الضم ، تنزيهاً على الأصل ، وهي لغة فصيحة ، أيضاً ، الثالثة : إِخْلَاصُ ضم أوله ؛ فيجب قلب الألف واواً ؛ فتقول : قَوْلَ وَبُوعَ ، وهي قليلة .

ص — بَابُ الْأَشْتِعَالِ ، يَجُوزُ فِي نَحْوِ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » أَوْ « ضَرَبْتُ أَخَاهُ » أَوْ « مَرَرْتُ بِهِ » رَفَعُ زَيْدٍ بِالْإِبْتِدَاءِ ؛ فَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرٌ ، وَنَصْبُهُ بِإِضْمَارِ ضَرَبْتُ وَأَهْفَتْ وَجَاوَزْتُ وَاجِبَةُ الْخَذْفِ ؛ فَلَا مَوْضِعَ لِلْجُمْلَةِ بَعْدَهُ ، وَيَتَرَجَّحُ النَّصْبُ فِي نَحْوِ « زَيْدًا أَضْرِبُهُ » لِلطَّلَبِ ، وَنَحْوِ (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) مُتَأَوَّلٌ ، وَفِي نَحْوِ (وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ) لِلتَّنَاسُبِ ، وَنَحْوِ (أَبْشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ) وَ« مَا زَيْدًا رَأَيْتُهُ » لِغَلَبَةِ الْفِعْلِ ، وَيَجِبُ فِي نَحْوِ « إِنْ زَيْدًا لَقِيْتَهُ فَأَكْرِمْهُ » وَ« هَلَّا زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ » لَوْجُوبِهِ ، وَيَجِبُ الرَّفْعُ فِي نَحْوِ « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو » لِامْتِنَاعِهِ ، وَبَسْتَوِيَانِ فِي نَحْوِ « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَعَمْرُو أَكْرَمْتَهُ » لِلتَّكْفُوفِ ، وَآيَسَ مِنْهُ (وَكَلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ) وَ« أَزَيْدٌ ذَهَبَ بِهِ » .

ش — ضابطُ هذا الباب : أن يَتَقَدَّمَ اسمٌ ، وَيَتَأَخَّرَ عنه فعلٌ ، هَامِلٌ في ضميره ، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المفعول وسأط على الأسمِ الأولِ لَنَصَبَهُ .

مثال ذلك « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » ألا ترى أنك لو حذفت الماء وسلطت « ضَرَبْتُ على « زيد » لقلت « زَيْدًا ضَرَبْتُ » ويكون زيداً مفعولاً مقدماً ، وهذا مثال ما اشتغل

== ويستشهد النحاة بقوله « هوى » على أن هذيلاً تقلب ألف المتصور ياء عند إضافته لياء المنكلم ، وجمهور العرب يبقون الألف بحالها ؛ فيقولون : « هوأى » قال الله تعالى : (هوأى مع الركب اليمانيين مضعداً جنديباً ، وجثمانى بمكة مؤثقاً) وقال جعفر بن علبه أحد شعراء الحماسة :

هوأى مع الركب اليمانيين مضعداً جنديباً ، وجثمانى بمكة مؤثقاً

فيه الفعل بضمير الاسم ، ومثاله أيضاً « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » فإن الضمير وإن كان مجروراً بالباء إلا أنه في موضع نصب بالفعل ، ومثال ما اشتغل فيه الفعلُ بِاسْمِ عَامِلٍ في الضمير نحو قولك « زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ » فإن « ضَرَبَ » عاملٌ في الأخ نصباً على المفعولية ، والأخ عامل في الضمير خفصاً بالإضافة .

إذا تقرر هذا فنقول : يجوز في الاسم المتقدم أن يُرْفَعَ بالابتداء ، وتكون الجملة بعده في محل رفع على الخبرية ، وأن يُنْصَبَ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً يُفَسِّرُهُ الفعلُ المذكورُ فلا موضع للجملة حينئذ ؛ لأنها مُفَسَّرَةٌ .

وتقديرُ الفعل في المثال الأول : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَهُ ، وفي الثاني : جاوزتُ زَيْدًا مررت به ، ولا تقدر « مَرَرْتُ » لأنه لا يَصِلُ إلى الاسم بنفسه ، وفي الثالث : أهنتُ زَيْدًا ضربت أخاه ، ولا تقدر « ضربت » ؛ لأنك لم تضرب إلا الأخ .

واعلم أن للاسم المتقدم على الفعل المذكور خمسَ حالاتٍ ؛ فتارة يترجحُ نصبه ، وتارة يجب ، وتارة يترجحُ رفعه ، وتارة يجب ، وتارة يستوى الوجهان . فأما ترجيحُ النصب ففي مسائل :

منها : أن يكون الفعلُ المذكورُ فعلَ طَلَبٍ - وهو : الأمر ، والنهي ، والدعاء - كقولك « زَيْدًا أَضْرِبْهُ » ، و « زَيْدًا لَا تَهِنْهُ » ، و « اللَّهُمَّ عَيْدَكَ أَرْحَمْهُ » .

وإنما يترجحُ النصبُ في ذلك لأن الرفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ وهو خلافُ القياسِ (١) ؛ لأنها لا تحمل الصدق والكذب .

وَبُشْكِلُ عَلَى هَذَا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) (٢) فإنه نظير قولك « زَيْدًا وَعَمْرًا أَضْرِبْ أَخَاهُمَا » وإنما رُجِّحَ في ذلك النصبُ

(١) لكنه جائز ، فلهذا لم يمتنع الرفع

(٢) من الآية ٣٨ من سورة المائدة

لكون الفعل المشغول فعلَ طَلَبٍ ، وكذلك قوله تعالى : (الزَّانِيَةُ
وَالزَّانِي فَاجْتَدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا)^(١) ، والقرءاء السبعة قد أجمعوا على الرفع
في الموضعين .

وقد أجيب عن ذلك بأن التقدير : مما يُتلى عليكم حُكْم السارق والسارقة
فاقطعوا أيديهما ؛ فالسارق والسارقة : مبتدأ ومعطوف عليه ، والخبر محذوف ،
وهو الجار والمجرور ، واقطعوا : جملة مستأنفة ؛ فلم يلزم الإخبار بالجملة الظلمية عن
المبتدأ ، ولم يستقم حملُ فعلٍ من جملةٍ في مبتدأٍ مخبرٍ عنه بغيره من جملةٍ أخرى ،
ومثله : « زيدٌ فقيرٌ فأعطه » و « خالدٌ مكسورٌ فلا تُهنئه » وهذا قول سيبويه ،
وقال المبرد : أل موصولة بمعنى الذي ، والفاء جيء بها لتدل على السببية ، كافي
قولك : « الذي يأتيني فله درهم » ، وفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وقد
تقدم أن شرطَ هذا الباب أن الفعل لو سُلِّطَ على الاسم لنصبه .

ومنها : أن يكون الاسم مقترناً بماعطفٍ مسبوقٍ بجملة فعلية ، كقولك : « قامَ
زَيْدٌ وَعَمْرَأُ أَكْرَمْتُهُ » ، وذلك لأنك إذا رفعت كانت الجملة اسمية ؛ فيلزم عطف
الاسمية على الفعلية ، وهما متخالفان ، وإذا نصبت كانت الجملة فعلية ؛ لأن التقدير :
وأكرمت عمراً أكرمته ، فتكون قد عطفت فعليةً على فعليةٍ ، وهما متناسبان ،
والتناسبُ في المعطف أولى من التخالف ؛ فلذلك رُجِّحَ النصب ، قال الله
تعالى : (خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْقَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ، وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا)^(٢)
أجمعوا على نصب (الأنعام) لأنها مسبوقة بالجملة الفعلية — وهى : (خَلَقَ
الإنسان) .

ومنها : أن يتقدم على الاسم أداة الغالب عليها أن تدخل على الأفعال ،
كقولك « أزيداً ضربته » ، و « ما زيدا رأيتُهُ » ، قال تعالى : (أَبَشَرًا مِنَّا
وَاحِدًا تَتَّبِعُهُ)^(٣) .

(١) من الآية ٢ من سورة النور . (٢) من الآيتين ٤٥ من سورة النحل

(٣) من الآية ٣٤ من سورة القمر .

وأما وجوب النصب ففيها إذا تقدم على الاسم أداة خاصة بالفعل ، كأدوات الشرط والتخصيص ، كقولك : « إن زيداً رأيتَهُ فأكرّمهُ » و « هلاً زيداً أكرّمته » ، وكقول الشاعر :

٧٩ - لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنِفِسًا أَهْلَكْتَهُ

فَإِذَا هَلَكْتُ فَمِنْذَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

٨٩ - هذا البيت من كمة للنمر بن توبان يجيب امرأته وقد لامته على التبذير ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٥٦) وكذلك أنشده الأشموني في باب الاشتغال (رقم ٣٩٢) وأول الكلمة التي منها بيت الشاهد قوله :

قَالَتْ لِمَ تَمْذِنِي مِنَ اللَّيْلِ : أَسْمَعُ ، سَفَهُ تَبَدُّتِكَ الْمَلَامَةَ ، فَاهْجَعِي

اللغة : « لا تجزعي » يريد لا تعزني ولا تخافي ، والجزع : هو ضعف للرء عن تحمل ما ينزل به من البلاد « منفس » المراد به ههنا المسال الكثير « أهلكته » أراد أنفقته ، « هلكت » مت .

المعنى : يقول لها : لا تتألمي من إنفاق المال ؛ لأنني مادمت حياً فسوف لا ينالك مكروه ، فإذا مت فاجزعي على موتي ؛ لأنك إن تجدى بعدى من يكفيك مهمات الحياة كما أ كفيكها .

الإعراب : « لا » ناهية « تجزعي » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع « إن » حرف شرط جازم مجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « منفساً » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إن أهلكت منفساً ، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط « أهلكته » أهلك : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعل ، والهاء ضمير الغائب العائد على منفس مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب لأنها مفسرة « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « هلكت » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « فعند » الفاء زائدة ، عند : ظرف متعلق باجزعي ، وعند مضاف وذا من « ذلك » اسم إشارة مجرور محلاً بإضافة عند إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « فاجزعي » الفاء واقعة في جواب إذا ، اجزعي : فعل أمر ، وباء المخاطبة فاعل ، والجملة لا محل لها جواب إذا .

وأما وجوب الرفع ففيها إذا تقدمَ على الاسم أداةٌ خاصةٌ بالدخول على الجملة الاسمية ، كما إذا الفُجائية ، كقولك : « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو » ؛ فهذا لا يجوز فيه النصب ؛ لأنه يقتضى تقديرَ الفعلِ ، وإذا الفجائية لا تدخل إلا على الجملة الاسمية .

وأما الذى يستويان فيه فضابطه : « أن يتقدمَ على الاسم عاطفٌ ، مسبوقٌ بجملة فعلية ، مُخْبِرٌ بها عن اسمٍ قبلها » ، كقولك : « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، وَعَمْرَأُ أَكْرَمَتُهُ » وذلك لأن « زيد قام أبوه » جملة كُبرى ذاتُ وجهين ، ومعنى قولى : « كُبرى » أنها جملة فى ضمتها جملة ، ومعنى قولى : « ذات وجهين » أنها اسمية الصدرِ ، فعلية العجزِ ، فإن راعيتَ صدرها رفعت « عمراً » ، وكنت قد عطفتَ جملة اسمية على جملة اسمية ، وإن راعيتَ عجزها نصبتَه ، وكنت قد عطفتَ جملة فعلية على جملة فعلية ؛ فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين ؛ فاستوى الوجهان .

وأما الذى يترجحُ فيه الرفع فما عدا ذلك ، كقولك : « زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ » ، قال الله تعالى : (جَنَّتِ عَذْنٌ يَدْخُلُونَهَا)^(١) ، أجمعت السبعة على رفعه ، وقرىء شاذاً بالنصب ، وإنما يترجحُ الرفع فى ذلك لأنه الأصل ، ولا مرجحٌ لغيره . وليس منه قوله تعالى : (وَكُلُّ شَيْءٍ قَعْلُوهُ فى الزُّبْرِ)^(٢) ، لأن تقدير تسليط الفعل على ما قبله إنما يكون على حسب المعنى المراد ، وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء فى الزبر ، حتى يصح تسليطه على ما قبله ، وإنما المعنى وكلُّ مفعولٍ لهم ثابتٌ

== الشاهد فيه : قوله « إن منفساً » حيث نصب الاسم الواقع بعد أداة الشرط على تقدير فعل يعمل فيه ؛ من جهة أن أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل ؛ وفى هذا البيت رواية برفع منفس ؛ وتخرج على أن « منفس » فاعل لفعل م حذف من معنى الفعل المذكور بعده ؛ والتقدير : لا تجزعى إن هلك منفس أهلكته .

(١) من الآية ٢٣ من سورة الرعد .

(٢) من الآية ٥٢ من سورة القمر .

في الزُّبُرِ ، وهو مخالف لذلك المعنى ؛ فالرفع هنا واجب ، لا راجح ، والفعلُ المتأخِرُ صفةٌ للاسم ؛ فلا يصح له أن يعمل فيه [وليس منه « أزيدُ ذهبَ به » لهدم اقتضائه النصبَ مع جواز التسليط] .

* * *

ص — بابُ في التَّنَازِعِ ، يَجُوزُ في « ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا » إِحْمَالُ الأَوَّلِ ، وَأَخْتَارَهُ الكُوفِيُّونَ ؛ فَيُضَمَّرُ في الثَّانِي كَلِّ مَا يَحْتَاجُهُ ، أَوِ الثَّانِي ، وَأَخْتَارَهُ البَهْرِيُّونَ ، فَيُضَمَّرُ في الأَوَّلِ مَرْفُوعُهُ فَقَطْ ، نَحْوُ :
 * جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الأَخْلَاءَ * — ٨٠

٨٠ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا القدي أنشده المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، وهو بنامه :

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الأَخْلَاءَ ، إِنَّنِي

لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٍ

وقد أنشد المؤلف هذا البيت في أوضحه (رقم ٢٤٣) والأشْمُونِي في باب التنازع (رقم ٣٨١) .

الإعراب : « جفوني » جفا : فعل ماض ، وواو الجماعة التي تعود إلى قوله الأَخْلَاءُ الآتي فاعل مبني على السكون في محل رفع ، والنون للوقاية ، والياء ضمير المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب « ولم » الواو حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « أجف » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها « الأَخْلَاءُ » مفعول به لأجفو ، منصوب بالفتحة الظاهرة « إنني » إن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، والياء ضمير المتكلم اسم إن « لغير » جار ومجرور متعلق بقوله مهمل الآتي ، وغير مضاف و « جميل » مضاف إليه « من » حرف جر « خليلي » خليل : مجرور بمن ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لجميل ، و خليل مضاف و ياء المتكلم مضاف إليه « مهمل » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « جفوني ولم أجف الأَخْلَاءَ » حيث أعمل العامل الثاني - وهو لم أجف - في لفظ المفعول المتأخر ، وهو قوله الأَخْلَاءَ ، ولما كان العامل الأول - وهو قوله

وَلَيْسَ مِنْهُ .

• كَفَانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ الْمَسْأَلِ •

لفساد المعنى .

ش - يسمى هذا البابُ بابَ التَّنَازُعِ ، وبابِ الإِعْمَالِ أَيْضًا .

وضابطُهُ : « أن يتقدم عاملان أو أكثر ، ويقاخر معمول أو أكثر ، ويكون

كلٌّ من المتقدم طالباً لذلك المتأخر » :

مثالُ تنازعِ العاملين معمولاً واحداً قوله تعالى : (آتُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قِطْرًا)^(١)

وذلك لأن « آتوني » فعل وفاعل ومفعول يحتاج إلى مفعول ثانٍ ، و « أفرغ »

فعل وفاعل يحتاج إلى مفعول ، وتأخر عنهما « قِطْرًا » ، وكلٌّ منهما طالبٌ له .

ومثالُ تنازعِ العاملين أكثرَ من معمولٍ : « ضَرَبَ وَأَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْرًا » .

ومثالُ تنازعِ أكثرَ من عاملين معمولاً واحداً : « كَأَ صَلَّيْتَ وَبَارَكْتَ

وَتَرَحَّمْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ » ؛ فد « على إبراهيم » مطلوبٌ لكل واحد من هذه

العوامل الثلاثة .

ومثالُ تنازعِ أكثرَ من عاملين أكثرَ من معمولٍ قوله عليه الصلاة والسلام :

« نَسَبُ حُونَ وَتَحْمَدُونَ وَتُكَبَّرُونَ دُبُرُ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » ؛ فد « دبر »

منصوبٌ على الظرفية ، و « ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » منصوبٌ على أنه مفعول مطلق ،

وقد تنازعهما كل من العوامل الثلاثة السابقة عليهما .

إذا تقرر هذا فنقول : لاخلاف في جواز إعمالِ أيِّ العاملين أو العواملِ شئتَ ،

= جفا - يحتاج إلى مرفوعٍ أضمره فيه ، وهذا الضمير هو واو الجماعة ، وهذا

الضمير يعود على متأخر لفظاً كما هو واضح ، ورتبة لأن مرتبة المفعول التأخر ، إلا أن

البصريين يفتفرون في باب التنازع عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، إذا كان

الضمير مرفوعاً ؛ لأن شدة الاحتياج إليه لتمام الكلام تسهل ذلك ، وقد ورد في الشعر

العربي ؛ فلا داعي لإنكاره .

(١) من الآية ٩٦ من سورة الكهف .

وإنما الخلاف في المختار؛ فالـكوفيون يختارون إعمال الأول استبقه، والـبصريون يختارون إعمال الأخير لقربه^(١).

فإن أعملت الأول أضمرت في الثاني كل ما يحتاج إليه من مرفوع ومنصوب ومجرور، وذلك نحو « قامَ وقعدَ أخواك » و « قامَ وضرَ بهما أخواك » و « قامَ ومررتُ بهما أخواك » وذلك لأن الاسم المتنازع فيه - وهو « أخواك » في المثال - في نية التقديم؛ فالضمير وإن عاد على متأخر لفظاً لكنه متقدم رتبة.

وإن أعملت الثاني: فإن احتاج الأول إلى مرفوع أضمرته؛ فقلت « قاماً وقعداً أخواك » وإن احتاج إلى منصوب أو مخفوض حذفته؛ فقلت: « ضربتُ وضررتُ بني أخواك » و « مررتُ ومررتُ بي أخواك »، ولا تقل « ضربتُ بهما » ولا « مررتُ بهما »؛ لأن عود الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة إنما اغتفر في المرفوع لأنه غير صالح للسقوط، ولا كذلك المنصوب والمجرور.

وليس من التنازع قول امرئ القيس:

٨١ - وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأُذُنِي مَعِيشَةً

كَفَانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

(١) لقربه: أي من العمول؛ لأن آخر العوامل واقع بجوار للعمول.

٨١ - هذا البيت لامرئ القيس بن حنبل الكندي، من قصيدة له طويلة أولها:

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الظَّلَلُ البَالِي وَهَلْ يَبْعَثُ مَنْ كَانَ فِي العُصْرِ الخَالِي

وسينشد المؤلف هذا الشاهد مرة أخرى في باب المفعول له من هذا الكتاب.

الإعراب: «لو» حرف امتناع لامتناع «أن» حرف توكيد ونصب «ما» مصدرية

«أسعى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وما المصدرية مع ما دخلت

عليه في تأويل مصدر منصوب اسم أن «لأذني» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن،

وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف، وتقدير الكلام:

لو ثبت كون سعبي لأذني - إلخ؛ وأذني مضاف و «معيشة» مضاف إليه مجرور بالكسرة

الظاهرة «كفاني» كفي: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء ضمير المتكلم مفعول به «ولم» =

وذلك لأن شرط هذا الباب أن يكون العاملان مُوجَّهَيْنِ إلى شيء واحد كما قدمنا ، ولو وُجِّهَ هنا « كفاني » و « أطلب » إلى « قليل » فَسَدَ المعنى ؛ لأن « لو » تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ؛ فإذا كان ما بعدها مُثَبَّتًا كان مَنفِيًّا ، نحو « لَوْ جَاءَنِي أكرمته » وإذا كان منفيًا كان مُثَبَّتًا ، نحو « لو لم يُسِيءْ لم أعاقبه » وعلى هذا فقوله : « أن ما أسمى لأذني معيشة » منفي ؛ لكونه في نفسه مثبتًا وقد دخل عليه حرف الامتناع ، وكل شيء امتنع لعله ثبت نقيضه ، ونقيض السمي لأذني معيشة عدمُ السمي لأذني معيشة ، وقوله : « ولم أطلب » مُثَبَّتٌ ؛ لكونه منفيًا بلم ، وقد دخل عليه حرف الامتناع ؛ فلو وُجِّهَ إلى « قليل » وجب فيه إثباتُ طلبِ القليل ، وهو عين ما نَفَاهُ أولاً ، وإذا بطل ذلك تعين أن يكون مفعول « أطلب » محذوفًا ، وتقديره « ولم أطلب المُلْكَ » ومقتضى ذلك أنه طالبُ الملِك ، وهو المراد .

فإن قيل : إنما يلزمُ فسادُ جملة من باب التنازع لعطفك لم أطلب على كفاني ، ولو قدرته مُسْتَأْنَفًا كان نفيًا محضًا غير داخل تحت حكم لو .
قلت : إنما يجوز التنازعُ بشرطِ أن يكون بين العاملين ارتباطًا ، وتقدير الاستثناف يزيل الارتباط .

= الواو عاطفة ، لم : حرف نفي و جزم و قلب « أطلب » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « قليل » فاعل كفاني « من المال » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقليل .

الشاهد فيه : قوله « كفاني ولم أطلب قليل » فإنه قد تقدم عاملان ، وهما قوله كفاني وقوله أطلب ، وتأخر معمول ، وهو قوله قليل ، وذلك مما يتصور معه المبتدئون أنه من باب التنازع ، ولكنه ليس منه ؛ لأن من شرط التنازع صحة توجه كل واحد من العاملين إلى المعمول المتأخر مع بقاء المعنى صحيحاً ، والأمْرهُمَ نَالِيسَ كَذَلِكَ ؛ وقد أوضحه الشارح العلامة إيضاحاً بديعاً كاملاً ؛ فلا حاجة إلى الإطالة في بيانه ، والله سبحانه أعلى وأعلم .

ص — بابٌ ، الْمَفْعُولُ مَنْصُوبٌ .

ش — قد مضى أن الفاعل مرفوع أبداً ، واعلم الآن أن المفعول منصوبٌ أبداً ، والسبب في ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحداً ، والرفع ثقيلٌ ، والمفعول يكون واحداً فأكثرٌ ، والنصبٌ خفيفٌ ؛ فَجَعَلُوا الثَّقِيلَ لِلْقَلِيلِ ، والخفيفَ للكثيرِ ؛ قَصْدًا لِلتَّعَادُلِ .

ص — وَهُوَ خَمْسَةٌ .

ش — هذا هو الصحيح ، وهي : المفعول به ، كـ « ضَرَبْتُ زَيْدًا » والمفعول المطلق ، وهو المصدر ، كـ « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » والمفعول فيه ، وهو الظرف ^(١) ، كـ « صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ » و « جَلَسْتُ أَمَامَكَ » والمفعول له ، كـ « قُمْتُ إِجْلَالًا لَكَ » والمفعول معه ، كـ « سِرْتُ وَالنَّيْلَ » .

وَنَقَصَ الزَّجَاجُ مِنْهَا الْمَفْعُولَ مَعَهُ ؛ فَجَعَلَهُ مَفْعُولًا بِهِ ، وَقَدَّرَ « سِرْتُ وَجَاوَزْتُ النَّيْلَ » .

وَنَقَصَ الْكُوفِيُّونَ مِنْهَا الْمَفْعُولَ لَهُ ؛ فَجَعَلُوهُ مِنْ بَابِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ ، مِثْلَ « قَمَدْتُ جُلُوسًا » .

وزاد السيرافي سادساً ، وهو المفعول منه ، نحو « وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ^(٢) » لأن المعنى من قومه .

وسمى الجوهرى المستثنى « مفعولا دونه » .

ص — الْمَفْعُولُ بِهِ ، وَهُوَ : مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ ، كـ « ضَرَبْتُ زَيْدًا » ش — هذا الحدُّ لابن الحاجب رحمه الله ، وقد استشكل بقولك « مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا » و « لَا تَضْرِبْ زَيْدًا » وأجاب بأن المراد بالوقوع إنما هو تعلقه بما لَا يُعْتَقَلُ إلا به ، ألا ترى أن « زيدا » في المثالين متعلق بِضَرْبٍ ، وأن « ضرب » يتوقف فهمه عليه أو على ما قام مقامه من المتعلقات .

(١) لما كان الظرف ينقسم إلى قسمين ظرف زمان وظرف مكان مثل له بمثالين .

(٢) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف .

ص — وَمِنْهُ الْمُنَادَى .

ش — أَى : ومن المفعول به المنادى ؛ وذلك لأن قولك « يَا عَبْدَ اللَّهِ » أصله أَدْعُو عَبْدَ اللَّهِ ؛ فحذف الفعل ، وأُنيب « يا » عنه .

ص — وَإِنَّمَا يُنْصَبُ مُضَافًا ، كـ « يَا عَبْدَ اللَّهِ » ، أو شِبْهَهُ ، كـ « يَا حَسَنًا وَجِبَّهُ » و « يَا طَالِمًا جَبَلًا » و « يَا رَفِيقًا بِالْعِبَادِ » أو نَكْرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ كَقَوْلِ الْأَعْمَى : « يَا رَجُلًا خَذُ بِيَدِي » .

ش — يعنى أن المنادى إنما ينصب لفظاً في ثلاث مسائل :

إحداها : أن يكون مضافاً ، كقولك « يَا عَبْدَ اللَّهِ » و « يَا رَسُولَ اللَّهِ » وقال الشاعر :

٨٢ — أَلَا يَا عِبَادَ اللَّهِ قَلْبِي مُتِّيمٌ بِأَحْسَنِ مَنْ صَلَّى وَأَقْبَحِهِمْ بَعْلًا

٨٢— هذا البيت من كلام الأخطل التغلبي النصراني ، هكذا قالوا ، ولم أجده في أصل ديوانه .

اللغة : « بعلا » : أى زوجا ، وهذا هو المعروف الثابت في رواية البيت ، ووقع في بعض نسخ الشرح « وأقبحهم فعلا » وهو تصحيف من النسخ ، وقد تكاف له بعض أرباب الحواشى بما لا تقره اللغة ولا العقل السليم ؛ كما وقع في نسخة من الشرح « وأغرم فعلا » وهو تصحيح للمعنى من غير استناد إلى الرواية .

وبعد كتابة ذلك وجدت للميداني (مجمع الأمثال ١ / ٢٧٣ بتحقيقنا) رواه على ما أثبتته ، مع بيت لاحق به يؤكد صحة ذلك ، وهو قوله :

يَدِبُّ عَلَى أَحْسَنِهَا كُلِّ لَيْلَةٍ دَبِيبَ الْقَرْنِيِّ بَاتَ يَمْلُو نَقًا سَهْلًا

وقد روى أبو العباس المبرد هذين البيتين في الكامل (١ / ٢٨٢) على هذا الوجه الذى أثبتناه

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبية « يا » حرف نداء « عباد » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعباد مضاف و « الله » مضاف إليه « قلبى » قلب : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « متمم » خبر المبتدأ « بأحسن » جار ومجرور متعلق بتميم ، وأحسن مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « صلى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة بن الفعل وفاعله لا محل لها صلة « وأقبحهم » الواو حرف عطف ، أقبح : معطوف على أحسن ، وأقبح مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « بعلا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله « يا عباد الله » حيث ورد المنادى منصوباً لفظاً ، لانه مضافاً كما هو ظاهر

الثانية : أن يكون شبيهاً بالمضاف ، وهو « ما اتَّهَلَّ به شيء من تمام معناه » وهذا الذى به التمام إما أن يكون اسماً مرفوعاً بالمنادى ، كقولك : « يَا مُحَمَّدًا فَعَلُهُ » و « يَا حَسَنًا وَجْهَهُ » و « يَا جَمِيلًا فَعَلُهُ » و « يَا كَثِيرًا بَرَّهُ » أو منصوباً به ، كقولك « يَا طَالِمًا جَبَلًا » أو مخفوضاً بخافضٍ متعلقٍ به كقولك « يَا رَفِيقًا بِالْعِبَادِ » و « يَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ » أو معطوفاً عليه قبل النداء كقولك « يَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ » فى رجلٍ سَمِيئَةٍ بِذَلِكَ .

الثالثة : أن يكون نكرة غير مقصودة ، كقول الأعمى : « يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي وَقَوْلِ الشَاعِرَ :

٨٣ — فَيَا رَاكِبًا إِمَّا هَرَضْتَ قَبْلَنَا نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

٨٣ — هذا البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثى ، من كلمة بقولها وقد أسرته التيم فى يوم الكلاب الثانى ، وهى من شعر المفضليات ، من المفضلية (رقم ٣٠) وقد أنشد البيت المؤلف فى شذور الذهب (رقم ٥١) وأنشد صدره فى أوضحه (رقم ٤٣) وأنشده ابن عقيل (رقم ٣٠٢) والأشمونى فى باب النداء (رقم ٨٧٢) .

اللغة : « عرضت » أتيت العروض ، وهو مكة والمدينة وما حولهما ، وقيل : هى جبال نجد « نداماى » الندامى : جمع ندمان ، وهو النديم ، وقيل : هو الجليس والمصاحب « نجران » مدينة بالحجاز من شق اليمن ، ويروى « أيا راكبا » .

الإعراب : « أيا » أو « يا » حرف نداء « راكبا » منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « إما » كلمة مركبة من إن وما ، فإن شرطية ، وما زائدة « عرضت » عرض : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله « قبلنا » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، بلغ : فعل أمر مبني على الفتح لانصالة بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « نداماى » ندامى : مفعول أول لبلغ ، منصوب بفتحة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، وندامى مضاف وباء المتكلم مضاف إليه ، مبني على الفتح فى محل جر « من » حرف جر « نجران » مجرور بمن ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من نداماى « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن =

ص — وَالْمَفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ يُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ كـ « يَا زَيْدُ » و « يَا زَيْدَانِ »
و « يَا زَيْدُونَ » و « يَا رَجُلٌ » لمعين .

ش — يستحق المنادى البناء بأمرين : إفرادِهِ ، وتَعْرِيفِهِ ، ونعني بإفراده
أن لا يكون مُضَافًا ولا شبيهًا به ، ونعني بتعريفه أن يكون مُرَادًا به مُعَيَّنٌ ،
سواء كان معرفةً قبلَ الفداء كزيد وعمر ، أو معرفة بعد الفداء — بسبب الإقبال
عليه — كرجل وإنسان ، تريد بهما معيّنًا ؛ فإذا وُجِدَ في الأسمِ هذان الأسمان
استحقَّ أن يُبْنَى على ما يرفع به لو كان مُعَرَّبًا ؛ تقول : « يَا زَيْدُ » بالضم ،
و « يَا زَيْدَانِ » بالألف ، و « يَا زَيْدُونَ » بالواو ، وقال الله تعالى : (يَا نُوحُ
قَدْ جَاءَ لَتَمْنَا)^(١) ، (يَا جِبَالُ أَوِ بِئِ مَعَهُ)^(٢) .

ص — فَضْلٌ ، وَتَقُولُ : « يَا غُلَامُ » بِالثَّلَاثِ ، وَبِالْيَاءِ فَتَحًا
وَإِسْكَانًا ، وَبِالْأَلِفِ .

ش — إذا كان المنادى مضافًا إلى ياء المتكلم كغلامي جاز فيه ست لغاتٍ :
إحداها : يَا غُلَامِي ، بإثبات الياء الساكنة ، كقوله تعالى : (يَا عِبَادِي
لَا خَوْفٌ عَلَيْنَا كُفْرًا)^(٣) .

والثانية : يَا غُلَامِ ، بحذف الياء الساكنة وإبقاء الكسرة دليلًا عليها ،
قال الله تعالى : (يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ)^(٤) .

محذوف ؛ والتقدير : أنه ؛ أي : الحال والشأن « لا » نافية للجنس تعمل عمل إن
« تلاقيا » اسم لا ، مبني على الفتح في محل نصب ، والألف للاطلاق ، وخبر لا محذوف
وتقديره : لا تلاق لنا ، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخففة ؛
وأن المخففة وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول ثانٍ لبلغ .

الشاهد فيه : قوله « أيا را كبا » حيث جاء بالمنادى منصوبًا لفظًا ؛ لكونه نكرة
غير مقصودة ؛ فأنت خير بأنه لا يريد را كبا بعينه ؛ وفي هـ ذارد على من أنكر
وجود هذا النوع من المنادى

(١) من الآية ٣٢ من سورة هود (٢) من الآية ١٠ من سورة سبأ .

(٣) من الآية ٦٨ من سورة الزخرف (٤) من الآية ١٦ من سورة الزمر .

الثالثة : ضمّ الحرف الذي كان مكسوراً لأجل الياء ، وهي لغة ضعيفة ،
حكوا من كلامهم « يا أمّ لا تنفلي » بالضم ، وقرئ (قَالَ رَبُّ أَحْكُمُ
بِالْحَقِّ)^(١) بالضم .

الرابعة : يا غلاميّ ، بفتح الياء ، قال الله تعالى : (يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا
عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ)^(٢) .

الخامسة : يا غلاماً ، بقلب الكسرة التي قبل الياء المفتوحة فتحةً ؛ فتقلب
الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، قال الله تعالى : (يَا حَسْرَتَا عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ
فِي جَنبِ اللَّهِ)^(٣) (يَا أَسْفَا عَلَىٰ يَوْسُفَ)^(٤) .

السادسة : يا غلام ، بحذف الألف ، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها ، كقول الشاعر :

٨٤ — وَأَسْتُ بِرَاجِعِ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوْ أَنِّي

أى : بقولى يا لهف .

(١) من الآية ١١٢ من سورة الأنبياء . (٢) من الآية ٥٣ من سورة الزمر .

(٣) من الآية ٥٦ من سورة الزمر . (٤) من الآية ٨٤ من سورة يوسف .

٨٤ — لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسيبه إلى قائل معين ، ومن أنشده
المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٤) لمثل ما ذكره ههنا أيضاً ، والاشتمونى في باب المضاف
لياء المتكلم وفي باب النداء (رقم ٦٧٧) .

اللغة : « لهف » أراد بأن أقول : يالهفا « بليت » أراد بأن أقول : ياليتنى .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه ، مبنى على الضم في
محل رفع « راجع » الباء حرف جر زائد ، راجع : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على
آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو
فاعله « ما » اسم موصول : مفعول به راجع ، مبنى على السكون في محل نصب « فات » فعل
ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ،
والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة « منى » جار ومجرور متعلق ب« فات » « لهف »
الباء حرف جر ، والمجرور به محذوف ، ولهف : منادى مضاف لياء المتكلم بحرف نداء محذوف
والنقدير : بقولى يالهفا ، وسبأنى مزيد بيان لهذا الكلام « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : زائدة
لتأكيده النفي « بليت » الباء حرف جار للمجرور محذوف على المنهج السابق ، وليت : منادى =

وقولى : « وَتَقُولُ يَا غَلامُ بِالْثَلاثِ » أى : بضم الميم وفتحها وكسرها ، وقد بيّنتُ تَوْجِيهَ ذلك .

ص — وَيَا أُمَّتِ ، وَيَا أُمَّتِ ، وَيَا بَنَ أُمِّ ، وَيَا بَنَ عَمِّ : بِفَتْحِ ، وَكَسْرِ ، وَإِلْحَاقِ الألفِ أَوِ الياءِ لِلأَوَّلَيْنِ قَبِيحٌ ، وَاللآخرينِ ضَمِيفٌ .

ش — إذا كان المنادى المضاف إلى الياء أباً أو أمّاً ، جاز فيه هَشْرُ لُغَاتِ : السَّتِّ المذكورة ، وَلُغَاتُ أَرْبَعٍ أُخَرُ :

إحداها : إبدالُ الياءِ تاءً مكسورةً ، وبها قرأ السبعة ما عدا ابن عاصم فى (يَا أُمَّتِ) (١) .

الثانية : إبدالُها تاءً مفتوحةً ، وبها قرأ ابن عامر .

الثالثة : يا أُمَّتَا ، بالقاء والألف ، وبها قرىء شاذاً (٢) .

مضاف لياء المتكلم بحرف نداء محذوف «ولا» الواو للعطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي «لو» حرف امتناع لامتناع «أنى» أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسم أن ، وخبرها محذوف ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف ، وهذا الفعل هو شرط لو ، وجوابها محذوف ، وتقدير هذه المحذوفات كلها : لو ثبت كوفى فعلت كذا وكذا لم أقع فيما أنا فيه ، مثلاً .

الشاهد فيه : قوله «بلمف» وقوله «بليت» فإن كلا من لطف وليت منادى بحرف نداء محذوف ، وأصل كل منهما مضاف لياء المتكلم ، ثم قلبت ياء المتكلم فى كل منهما ألفاً بعد أن قلبت الكسرة التى قبلها فتحةً ، ثم حذفت من كل منهما الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ، واكتفى بالفتحة التى قبلها ، وهذا مما أجازته الأُخفص مستدلاً بها البيت على ما ذهب إليه من الجواز . (١) من الآيات ٤٢ و٤٣ و٤٤ و٤٥ من سورة مريم

(٢) وقد ورد على ذلك قول الراجز :

تَقُولُ بِذُنِّي قَدْ أَنَى أَنَا كَا يَا أُمَّتَا عَلَّاكَ أَوْ عَسَا كَا
وقول الآخر :

يَا أُمَّتَا أَرْقَنِي القُذْبَانُ فَالنَّوْمُ لَا تَطْعَمُهُ العَيْنَانُ
وقول الأعمش ميمون :

وَيَا أُمَّتَا لَا تَزَلْ عِنْدَنَا فَإِنَّا نَخَافُ بِأَنْ نُحْتَرَمَ

الرابعة : يا أبتى ، بالتاء والياء^(١) .

وهانان اللفتان قبيحتان ، والأخيرة أقبحُ من التي قبأها ، وينبغي أن لا تجوز إلا في ضرورة الشعر .

وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى الياء - مثل : « يا غلامَ غلامي » - لم يجز فيه إلا إثبات الياء مفتوحةً أو ساكنة ، إلا إن كان ابن أم ، أو ابن عم ؛ فيجوز فيهما أزبعُ لغاتٍ : ففتحُ الميم ، وكسرُها ، وقد قرأتِ السبعة بهما في قوله تعالى : (قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَفُونِي)^(٢) ، (قَالَ يَا بَنَ أُمَّ لَّا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي)^(٣) .

والثالثة : إثباتُ الياء ، كقول الشاعر :

٨٥ — يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيْقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلْفَتِي لِدهْرِ شَدِيدِ

(١) وقد ورد على ذلك قول الشاعر :

* أَيَا أَبَتِي لَأَزَلَّتْ فِينَا فَإِنَّمَا *

(٢) من الآية ١٧٠ من سورة الأعراف . (٣) من الآية ٩٤ من سورة طه .

٨٥ — هذا البيت من كلام أبي زيد الطائي ، واسمه حرمة بن المنذر ، وهو من كلمة يرثي فيها أخاه ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤١) والأشتموني في المنادى المضاف لياء المتكلم (رقم ٨٨٨) وسيبويه (ج ١ ص ٣١٨) .

اللغة : « شقيق » بضم الشين وفتح القاف وتشديد الياء - مصغر شقيق بفتح الشين « خلفتي » تركتني خلفك ، وفي رواية سيبويه « أنت خلتني » أي تركتني . الإعراب : « يا » حرف نداء « ابن » منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف وأم من « أمي » مضاف إليه وأم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ويا » الواو عاطفة ، يا : حرف نداء « شقيق » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وشقيق مضاف ونفس من « نفسي » مضاف إليه ونفس مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « خلفتي » خلف : فعل ماض ، والتاء ضمير المخاطب فاعله ، مبني على الفتح في محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « لدهر » جار ومجرور متعلق بخلف « شديد » نعمت لدهر ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة الشاهد فيه : قوله « يا ابن أمي » حيث أثبت ياء المتكلم مع كون المنادى مضافاً إلى

والرابعة : قلبُ الياء ألفاً كقوله :

٨٦ - * يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَأَهْجِي *

وهاتان اللفتان قَلِيلَتَانِ فِي الاستعمال .

= مضاف إلى ياء المتكلم ، ومع كون المضاف إلى ياء المتكلم هو لفظ « أم » ، وثبوت الياء في هذه الحالة قليل .

٨٦ - هذا البيت من جملة أبيات لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٢) والأشتموني في باب النداء (رقم ٨٨٩) وسيبويه (ج ١ ص ٣١٨) والقزويني في الإيضاح (رقم ٢٢) وقد روى جزءا من القطعة صاحب معاهد التنصيص (ص ٣٦ بولاق) ونحن نذكر لك بعض هذه القطعة ، قال :

قَدْ أَصْهَبَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي هَلَّى ذَنْبًا كَلَّمَهُ لَمْ أَصْنَعِ
مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الْأَصْلَعِ مَيَّرَ عَنْهُ قُنْزَهَا عَنْ قُنْزِعِ
جَذِبُ اللَّيَالِي أَبْطِيئِي أَوْ أَسْرِعِي أَفْنَاهُ قِيلُ اللَّهِ لِلشَّمْسِ : اظْلَمِي
* حَتَّى إِذَا وَارَاكَ أَفُقٌ فَارْجِعِي *

اللغة : « لا تلومي » لا تعني « واجهي » أصله من الهجوع ، وهو الرقاد بالليل ، والمراد اطمئني .

الإعراب : « يا » حرف نداء « ابنة » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابنة مضاف ، وعم من « عما » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره كسرة مقدره على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، وعم مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « لا » ناهية « تلومي » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل ، مبني على السكون في محل رفع « واجهي » الواو حرف عطف ، واجهي : فعل أمر مبني على حذف النون ، والياء ضمير المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبني على السكون في محل رفع .

الشاهد فيه : قوله « يا ابنة عما » حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ، وهذه لغة قليلة .

وظاهر كلام المصنف أن هذه اللغات الأربعة خاصة بلفظ « ابنة » وأنها لا تجرى في لفظ « بنت أم » ولفظ « بنت عم » لكن صرحوا بأنها تجرى فيها كما تجرى في « ابنة » .

ص — فصلٌ: وَيَجْرِي مَا أَفْرِدَ ، أَوْ أُضِيفَ مَقْرُونًا بِأَلٍ ، مِنْ نَعْتِ
الْمَبْنِيِّ وَتَأْيِيدِهِ وَبَيَانِهِ وَنَسَقِهِ الْمَقْرُونِ بِأَلٍ ، عَلَى لَفْظِهِ أَوْ مَحَلِّهِ ،
وَمَا أُضِيفَ مُجَرَّدًا عَلَى مَحَلِّهِ ، وَنَعْتُ أَىَّ عَلَى لَفْظِهِ ، وَالْبَدَلُ الْمُجَرَّدُ ،
[وَالنَّسْقُ الْمُجَرَّدُ] كَالْمَفَادَى الْمُسْتَقِلُّ مُطْلَقًا .

ش — هذا الفصل مفعول لأحكام تابع المفادى .

والحاصلُ: أن المفادى إذا كان مبنيًا ، وكان تابعه نعمًا ، أو تأكيديًا ،
أو بيانيًا ، أو نَسَقًا بالألف واللام — وكان مع ذلك مفردًا ، أو مضافًا وفيه
الألف واللام — جاز فيه الرفعُ على لفظ المفادى ، والنصبُ على مَحَلِّهِ ،
تقول في النعت: « يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ » بالرفع ، و« الظَّرِيفَ » بالنصب ،
وفي التأكيد: « يَا نَمِيمُ أَجْمَعُونَ » ، و« أَجْمَعِينَ » ، وفي البيان: « يَا سَعِيدُ
كُرْزُ » ، و« كُرْزَا » ، وفي النسق: « يَا زَيْدُ وَالضُّحَّاكُ » ، و« وَالضُّحَّاكَ »
قال الشاعر:

— ٨٧ — * يَا حَكْمُ الْوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ *

٨٧ — هذا بيت من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج ، من كلمة له يمدح فيها
الحكم بن عبد الملك بن بشر بن مروان بن الحكم ، وقد استشهد به جماعة من المؤلفين
منهم الشارح في كتابه مغنى اللبيب (رقم ١٥) .

الإعراب: « يا » حرف نداء « حكم » منادى ، مبني على الضم في محل نصب « الوارث »
نعت لحكم ، إما مرفوع تبعاً للفظ المنادى ، أو منصوب تبعاً لمحلّه ، ويروى بالوجهين
جميعاً ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل « عن » حرف جر « عبد » مجرور
بعن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بالوارث ، وعبد مضاف
و« الملك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن آخره لأجل الوقف .

الشاهد فيه: قوله « يا حكم الوارث » فإن « حكم » منادى مبني على الضم ، و« الوارث » نعت
مقترن بأل ، وقد روى برفع الوارث ونصبه ، على ما بيناه في الإعراب ، فدل مجموع الروايتين
على أن النعت إذا كان بهذه المنزلة مقترناً بأل ، وكان المنادى مبنيًا ، جاز في النعت الوجهان

رَوَى بَرَفَعِ « الوارث » وَنَضَبِهِ ، وَقَالَ الْآخِرُ :

٨٨ - فَمَا كَعْبُ ابْنِ مَامَةَ وَأَبْنُ أَرْوَى

بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عَمْرُ الْجَوَادَا

وَالْقَوَافِي مَنْصُوبَةٌ ، وَقَالَ آخِرُ :

٨٩ - أَلَا يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكُ سِيرًا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ

٨٨ - هذا البيت من كلة لجرير بن عطية بمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز ابن مروان ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٣٥) وفي معنى اللبيب (رقم ١٦٦) .
اللغة والرواية : « كعب بن مامة » هو رجل من إباد يضرب به المثل في الكرم والإيثار على النفس « ابن أروى » أراد به عثمان بن عفان رضى الله عنه ، وكان مضرب المثل في الكرم ، ويروى في مكانه « وابن سعدى » وهو أوس بن حارثة الطائى أحد المشهورين بالجود والكرم .

الإعراب : « ما » نافية حجازية تعمل عمل ليس « كعب » اسم ما « ابن » نعت لكعب ، وابن مضاف و « مامة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث « وابن » الواو عاطفة ، ابن : معطوف على اسم ما وابن مضاف و « أروى » مضاف إليه « بأجود » الباء حرف جر زائد ، أجود : خبر ما الحجازية « منك » جار ومجرور متعلق بأجود « يا » حرف نداء « عمر » يروى بالضم والنصب ؛ فأما الضم فهو المشهور ، وهو منادى مبني على الضم في محل نصب « الجوادا » نعت لعمر باعتبار محله ، ونعت المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « الجوادا » فإنه نعت لعمر ، وعمر منادى مبني على الضم على ما عرفت في الإعراب ، وقد ورد في البيت بنصب الجواد بدليل قوافي القصيدة كلها ؛ فدل ذلك على أن نعت المنادى المبني إذا كان مقترنا بأل جاز فيه النصب مراعاة لمحل المنادى .

٨٩ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « خمر الطريق » - بفتح الخاء والميم جميعاً - هو السائر الملتف بالأشجار وإضافته على هذا من إضافة الصفة للموصوف ، أى جاوزتما الطريق الذى يستر كما بكثرة أشجاره .

المعنى : يأمر صديقين له بأن يغذا السير ويجدا فيه ؛ لأنهما قد صارا فى طريق لاصاتر فيه يتواريان وراه ممن يتعقهما ، وصارا بحيث براهما فيه من يطلبهما .

وقال الله تعالى : (يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ ^(١)) وقرىء شاذاً (وَالطَّيْرُ)
وهذه أمثلة المفرد ، وكذلك المضاف الذي فيه أل ، تقول : « يَا زَيْدُ الْحَسَنُ
الْوَجْهِ ، وَالْحَسَنَ الْوَجْهِ » وقال الشاعر :
* يَا صَاحِ يَاذَا الضَّمَامِرُ الْعَنْسِ * ٩٠

الإعراب «الأ» أداة استفتاح وتنبيه «يا» حرف نداء «زيد» منادى مبنى على
الضم في محل نصب «والضحاك» الواو حرف عطف ، والضحاك : معطوف على زيد ، يجوز
فيه الرفع إتباعاً له على اللفظ ، ويجوز فيه أيضاً النصب إتباعاً له على المحل «سيرا» فعل
أمر مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله «فقد» الفاء حرف دال على التعليل
قد : حرف تحقيق «جاوزتما» جاوز : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، والميم حرف
عماد ، والألف حرف دال على تثنية المخاطب «خمر» مفعول به لجاوز ، وخمر مضاف
و «الطريق» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «يازيد والضحاك» فإن قوله «زيد» منادى مفرد مبنى على الضم
في محل نصب ، وقوله «الضحاك» اسم مقترن بأل غير مضاف ، وهو معطوف على المنادى
المبنى عطف نسق بالواو ، وقد روى في البيت بنصبه ورفعها ؛ فدل ذلك على أن المعطوف
على المنادى إذا كان بهذه المثابة جاز فيه وجهان .
(١) من الآية ١٠ من سورة سبأ .

٩٠ — هذا الشاهد من كلام ابن لوزان - بفتح اللام وسكون الواو بعدها ذال
معجمة - السدوسي ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٠٦) وبعده قوله :

* وَالرَّحْلُ ذِي الْأَنْسَاعِ وَالْحِلْسِ *

وقد نسب في صلب الكتاب ، وفي شرح شواهد الأعلام إلى ابن لوزان السدوسي ،
كما قلنا ، وقد ذكر أبو الفرج في الأغاني (١٢/١٥ بولاق) أن هذا البيت من كلام
خالد بن المهاجر بن خالد بن الوليد وذكر معه ثانياً ، وأشار إلى أن لها ثالثاً .

اللغة : « الضامر العنسي » العنسي : أصله الناقة الشديدة ، وضمورها : دقة وسطها
وأراد هنا تغييرها من كثرة الأسفار «الرحل» ما يوضع على الناقة أو البعير ليركب عليه
« الأنساع » جمع نسع - بكسر النون وسكون السين - وهو سير يربط به الرحل
« الحلس » بكسر الحاء وسكون اللام - كساء يوضع على ظهر البعير تحت البرذعة .

الإعراب : «يا» حرف نداء «صاح» منادى مرخم ، وأصله صاحب ، مبنى على ضم

يروى برفع « الضامر » ونصبه .

فإن كان التابع من هذه الأشياء مضافاً ، وليس فيه الألف واللام ؛ تعين نصبه على المحل ، كقولك : « يا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو » ، و « يا زَيْدُ أبا عَبْدِ اللَّهِ » و « يا نعيم كلِّكم » أو « كلِّهم » ، و « يا زَيْدُ وأبا عبدِ اللَّهِ » قال الله تعالى : (قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ)^(١) .

وإن كان التابع نعتاً لأى تعين رفعه على اللفظ ، كقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ)^(٢) (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ)^(٣) .

وإن كان التابع بدلاً ، أو نسقاً بغير الألف واللام ؛ أُعْطِيَ ما يَسْتَحِقُّهُ لو كَانَ مُنَادَى ، تقول فى البدلِ : « يا سَعِيدُ كُرْزُ » بضم « كرز » بغير تنوين ، كما تقول : « يا كُرْزُ » ، و « يا سَعِيدُ أبا عَبْدِ اللَّهِ » بالنصب ، كما تقول : يا أبا عبدِ اللَّهِ ، وفى النسقِ : « يا زَيْدُ وَعَمْرُو » بالضم ، و « يا زَيْدُ وأبا عبدِ اللَّهِ » بالنصب ، وهكذا أيضاً حكم البدل والنسق لو كان المنادى معرباً .

الحرف المحذوف للترخيم فى محل نصب « يا » حرف نداء « ذا » اسم إشارة منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأسمى فى محل نصب « الضامر » نعت لهذا المنادى ، إما مرفوع تبعاً للفظه المقدر ، أو منصوب تبعاً لمحلّه ، والضمائر مضاف و « العنس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « يا ذا الضامر العنس » فإن « ذا » منادى مبنى ، و « الضامر العنس » نعت مقترن بأل ومضاف ، وقد روى برفع هذا النعت ونصبه ؛ فدل مجموع الروايتين على أن نعت المنادى إذا كان كذلك جاز فيه وجهان .

(١) من الآية ٤٦ من سورة الزمر .

(٢) من الآية ١ من سورة الحج ، ومن آيات كثيرة .

(٣) من الآية ١ من سورة التحريم ، ومن الآية ١ من سورة الطلاق ، ومن

آيات كثيرة فى القرآن .

ص — وَلَآكَ فِي نَحْوِ « يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ ^(١) » فَتَحْمُماً أَوْ ضَمًّا الْأَوَّلِ .
 ش — إذا تكرر المنادى المفرد مضافاً ، نحو « يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ » ^(١)
 جازلك في الأول وجهان :

أحدهما : الضم ، وذلك على تقديره منادى مفرداً ، ويكون الثاني حينئذٍ :
 إما مُنَادَى سَقَطَ مِنْهُ حَرْفُ الْفِداءِ ، وإما عَطْفُ بَيَانٍ ، وإما مَفْعُولاً بِتَقْدِيرِ أَعْنَى .
 والثاني : الفتح ، وذلك على أن الأصل : « يَا زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ »
 ثم اِخْتِلافٌ فِيهِ ؛ فقال سيبويه : حَذَفَ « اليَعْمَلَاتِ » من الثاني لدلالة الأول عليه ،
 وأَقْحَمَ « زَيْدَ » بين المضاف والمضاف إليه ، وقال المبرد : حذف « اليَعْمَلَاتِ » من
 الأول لدلالة الثاني عليه ، وكلُّهُ مِنَ الْقَوَائِنِ فِيهِ تَخْرِيجٌ عَلَى وَجْهِ ضَعِيفٍ : أما قول
 سيبويه ففيه الفَصْلُ بين المتضامنين ، وهما كالسكامة الواحدة ، وأما قول المبرد ففيه
 الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ، وهو قليل ، والكثير عكسه .

* * *

ص — فَضْلٌ ، وَيَجُوزُ تَرْخِيمُ الْمُنَادَى الْمَعْرِفَةِ ، وَهُوَ : حَذْفُ آخِرِهِ
 تَخْفِيفًا ؛ فَذُو النَّاءِ مُطْلَقًا ، كَمَا طَلَحَ ، وَيَأْتُبُ ، وَغَيْرُهُ بِشَرْطِ ضَمِّهِ ،
 وَعَلَمِيَّتِهِ ، وَجَاوِزَتِهِ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ ، كَمَا جَعَفُ : ضَمًّا ، وَفَتْحًا .

ش — من أحكام المنادى الترقيم ، وهو : حذف آخره تخفيفاً ، وهي تسمية
 قديمة ، وروى أنه قيل لابن عباس : إن ابن مسعود قرأ : (وَنَادَوْا يَا مَالِ) ^(٢) ،
 فقال : ما كان أشقل ^(٣) أهل النار عن الترقيم ا ذكره الزنجشمرى وغيره ،

(١) يشير إلى قول عبد الله بن رواحة رضى الله عنه :

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبْلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَأَنْزِلِ
 ومثله قول جرير بن عطية يهجو عمر بن لجا :

يَا تَيْمٌ تَيْمٌ عَدِيٌّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْءَةٍ عَمْرُ
 ومنه قول الآخر :

فَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ كُنْ أَنْتَ نَاصِرًا وَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْخَزْرَجِينَ الْعَطَارِفِ

(٢) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف (٣) في بعض النسخ « ما كان أغنى الخ »

وعن بعضهم أن الذي حَسَنَ الترخيم هنا أن فيه الإشارة إلى أنهم يقتطعون بعض الاسم ؛ لضعفهم عن إتمامه .

وشرطه : أن يكون الاسم معرفة ، ثم إن كان مختوماً بالتاء لم يُشترط فيه علمية ولا زيادة على الثلاثة ؛ فتقول في ثَبَّةٍ - وهي الجماعة - « يَا ثَبَّ » كما تقول في عائشة : « يَا عَائِشَ » وإن لم يكن مختوماً بالتاء فله ثلاثة شروط ؛ أحدها : أن يكون مبنياً على الضم ، والثاني : أن يكون علماً ، والثالث : أن يكون متجاوزاً لثلاثة أحرف ، وذلك نحو « حَارِثُ ، وَجَعْفَرُ » تقول : « يَا حَارِثُ ^(١) » و« يَا جَعْفَرُ » ولا يجوز في نحو « عبد الله » و« شَابَ قَرْنَاهَا » أن يُرْتَخَا ؛ لأنهما ليسا مضمومين ، ولا في نحو إنسان مقصوداً به مُعَيَّنٌ ؛ لأنه ليس علماً ، ولا في نحو « زَيْدٌ » و« عَمْرُو » و« حَكَمٌ » لأنها ثلاثية ، وأجاز الفراء الترخيم في « حَكَمٍ » و« حَسَنِ » ونحوها من الثلاثيات الحركة الوسط ، قياساً على إجرائهم نحو « سَقَرٌ » مُجْرَى زَيْدٍ في إيجاب منع الصرف لا مُجْرَى هِنْدٍ في إجازة الصرف وعدمه ، وإجرائهم « جَزَى » لحركة وَسَطِهِ مُجْرَى حُبَارَى في إيجاب حذف ألفه في النسب ، لا مُجْرَى حُبَلَى في إجازة حذف ألفه وقلبها واواً .

وأشرت بقولي : « كَيْمَا جَعْفُ ضَمًّا وَفَتْحًا » إلى أن الترخيم يجوز فيه قَطْعُ النظار عن المحذوف ؛ فتجمل الباقي أسماً برأسه فتضمه ، ويسمى لغة من لا ينتظر ، ويجوز أن لا تقطع النظر عنه ، بل تجمله مُقَدَّرًا ؛ فيبقى [ما كان] على ما كان عليه ، ويسمى لغة من ينتظر . فتقول على اللغة الثانية في جعفر : « يَا جَعْفُ » ببقاء فتحة الفاء ، وفي مالك « يَا مَالِ » ببقاء كسرة اللام ، وهي قراءة ابن مسعود ^(٢) ، وفي منصور « يَا مَنْصُ » ببقاء ضمة الصاد ، وفي هِرَقَلٍ : « يَا هِرَقُ » ببقاء سكون القاف .

وتقول على اللغة الأولى : « يَا جَعْفُ ، وَيَا مَالُ ، وَيَا هِرَقُ » بضم أحجازهن ، وهي قراءة أبي السري الغنوي ^(٢) و« يَا مَنْصُ » باجتلاب ضمة غير [تلك الضمة] التي كانت قبل الترخيم

(١) ومنه قول الشاعر :

يَا حَارِ لَا أُرْمَيْنُ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَمَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ

(٢) يريد في قوله تعالى من الآية ٧٧ من سورة الزخرف : (ونادوا يا مالك

ليقض علينا ربك)

ص - وَيُحَذَفُ مِنْ نَحْوِ : « سَلْمَانَ ، وَمَنْصُورٍ ، وَمِسْكِينَ » حَرَفَانِ ،
وَمِنْ نَحْوِ « مَعْدِي كَرِبَ » الْكَلِمَةُ الثَّانِيَةُ .

ش - المحذوف للتخيم على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون حرفاً واحداً ، وهو الغالب كما مثلنا .

والثاني : أن يكون حرفين ، وذلك فيما اجتمعت فيه أربعة شروط ؛ أحدها :
أن يكون ما قبل الحرف الأخير زائداً ، والثاني : أن يكون معتلاً ، والثالث أن
يكون ساكناً ، والرابع : أن يكون قبله ثلاثة أحرف فما فوقها ، وذلك نحو :
« سَلْمَانَ ، وَمَنْصُورٍ ، وَمَسْكِينَ » هلمّا ، تقول : « يَا سَلْمُ ، وَيَا مَنْصُ ، وَيَا مِسْكَ »
وقال الشاعر :

٩١ - يَا مَرُو ؛ إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ [تَرْجُو الْحَبَاءَ وَرَبِّهَا لَمْ يَبْيَأْسِ]

٩١ - هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٣٨)

وقد أنشده المؤلف في أوضحة (رقم ٤٥٢) .

اللغة : « يامرو » أراد يامروان « مطيقى » اللطية : الدابة ، سميت بذلك لأنها تمطو
- أى تسرع - في سيرها « محبوسة » أراد أنها واقفة بالبواب « الحباء » بكسر الحاء ، بزنة
كتاب - هو العطاء « ربها » صاحبها « لم ييأس » أى : لم يقنط ، يريد أنه ما يزال يأمل عطاءه
للعنى : يصف أنه وفد على كريم مجتديه ، وأنه طال وقوفه ببابه ، وانتظاره لجدواه
ومع هذا لا يزال يأمل أن يعطف عليه فينال منه ما أمله .

الإعراب : « يا » حرف نداء « مرو » مفادى مرخم مبنى على الضم في محل نصب « إن »
حرف توكيد ونصب « مطيقى » مطية : اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء
للتكلم ، ومطية مضاف وياء التكلم مضاف إليه « محبوسة » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة
« ترجو » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى مطيقى ،
والجملتان الفعل والفاعل في محل رفع خبر ثان لأن « الحباء » مفعول به ل« ترجو »
الواو واو الحال ، رب : مبتدأ ، ورب مضاف وها : مضاف إليه « لم » حرف نفى وجزم وقلب
« ييأس » فعل مضارع مجزوم بلم ، وهلامه جزمه السكون ، وحرك بالسكسر لأجل الروى
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ربها ، والجملتان من لم ييأس وفاعله
في محل رفع خبر للمبتدأ ، وجملتان للمبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « يامرو » الذى أصله يامروان حيث رخصه بحذف آخره ، وهو

يُرِيدُ « يَا مَرْوَانَ » وقال الآخر :

٩٢ — * قَفِي فَأَنْظِرِي يَا أَسْمُ هَلْ تَعْرِفِيْنَهُ ؟ *

يريد « يا أسماء » .

ويجب الاقتصار على حذف الحرف الأخير في نحو « مُخْتَارِ » علماً ؛ لأن الممثل

النون ، ثم أعقب هذا الحذف حذفاً آخر ؛ فحذف الحرف الذي قبل النون ، لكونه حرفاً معتلاً ما كنا زائداً وقبله ثلاثة أحرف ، وهذا واضح ، إن شاء الله .
ومثل هذا البيت ما أنشده سيبويه (١ - ٣٣٧) من قول الراجز :

* يَا نَعْمَ هَلْ تَحْلِفُ لَا تَدِينَهَا ؟ *

أراد « يانعمان » فحذف النون ، ثم حذف الألف ؛ لاستجماع ما ذكرنا من الشروط .

٩٢ — هذا صدر بيت من كلام عمر بن أبي ربيعة الخزرجي ، من رائيته المشهورة

التي أولها قوله :

أَمِنْ آلِ نَعْمٍ أَنْتَ غَادٍ فَمُبْـكِرُ غَدَاةَ غَدَّتْ أُمُّ رَافِحٍ فَمُهَجَّرُ ؟

وعجز البيت للمستشهد بصدوره قوله :

* أَهَذَا الْمُغِيرِيُّ الَّذِي كَانَ يُذَكِّرُ ؟ *

اللغة : « قفي » فعل أمر من الوقوف « يا أسم » أراد يا أسماء « المغيري » للنسب

إلى المغيرة وهو جد عمر صاحب الشاهد ، وقد عني بالمغيري نفسه .

الإعراب : « قفي » فعل أمر ، مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله

« فانظري » الفاء حرف عطف ، انظري : فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة

المخاطبة فاعل « يا » حرف نداء « أسم » منادى ، مبني على الضم في محل نصب « هل »

حرف استفهام ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تعرفينه » فعل مضارع

مرفوع بثبوت النون لتجرده من الناصب والجازم ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، والهاء

ضمير الغائب مفعول به مبني على الضم في محل نصب .

الشاهد فيه : قوله « يا أسم » حيث رخمه بحذف آخره ، وهو الهمزة ؛ إذ أصله

« يا أسماء » ثم أتبع هذا الحذف حذفاً آخر ، وهو حذف الحرف الذي قبل الآخر وهو

الألف ؛ لكونه حرفاً معتلاً ما كنا زائداً مسبقاً بثلاثة أحرف ، ومثل هذا الشاهد

قول لبيد ، وأنشده سيبويه (ج ١ ص ٣٣٧) والمؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٣) :

يَا أَسْمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ إِنَّ الْخَوَارِثَ مَلَّتِي وَمُنْتَظَرٌ =

أصلها ؛ لأن الأصل مُخْتَبِرٌ أَوْ مُخْتَبِرٌ ، فأبدلت الياء ألفاً ، وعن الأخفش إجازة حذفها تشبيهاً لها بالزائدة ، كما شبهوا ألف مرآى في النسب بألف حُبَارَى فحذفوها ، وفي نحو دُلَامِصَ علماً ؛ لأن الميم وإن كانت زائدة بدليل قولهم « دِرْعٌ دُلَامِصٌ » و « دِرْعٌ دِلَاصٌ » ولكنها حَرْفٌ صَحِيحٌ ، لا مُعْتَلٌّ ، وفي نحو « سَمِيدٌ ، وَعِمَادٌ ، وَتَمُودٌ » ؛ لأن الحرف المعتل لم يُسَبِّقْ بثلاثة أحرف ، وعن الفراء إجازة حذفهن ، وأنشد سيبويه :

٩٣ - * تَنَكَّرْتُ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لِمَى *

ومثل ذلك قول الشاعر :

أَلَمْ تَعْلِمِي يَا أَسْمُ - وَيُنْحِكِ - أَنْبِي حَلَفْتُ يَمِينًا لَا أَخُونُ أَمِينِي ؟

٩٣ - هذا الشاهد صدر بيت لأوس بن حجر ، وعجزه قوله :

* وَبَعْدَ التَّهْصَانِي وَالشَّبَابِ الْمَكْرَمِ *

وهذا البيت قد أنشده سيبويه (ج ١ ص ٣٣٦) .

اللغة : « تنكرت منا » يريد أنكرتنا وصدت عنا « لمى » يريد بالميس ، وليس : اسم امرأة ، واطمع إلى قول الراجز يتغزل فيمن اسمها ليس :

يَا كَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمَيْسُ فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ

* إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ *

المعنى : يقول : إنك بالميس قد أنكرتنا في الكبر والشيخوخة بعد المعرفة التي كانت بيننا

زمن الشباب

الإعراب : « تنكرت » تنكر : فعل ماض ، والتاء ضمير المخاطبة فاعل ، مبنى على الكسر في محل رفع « منا » جار ومجرور متعلق بتنكر « بعد » ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بتنكر ، وبعده مضاف و « معرفة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لمى » منادى مرخم بحرف نداء محذوف مبنى على ضم الحرف المحذوف للتخيم في محل نصب . الشاهد فيه : قوله « لمى » حيث رخمه بحذف آخره وحده ، وأصله ليس ؛ فلم يحذف إلا السين ؛ لكون الحرف السابق عليها - وهو الياء - غير مسبوق إلا بحرفين .

ومثله قول الشاعر ، وهو يزيد بن مخرم ، وأنشده سيبويه (ج ١ ص ٣٣٥) :

فَقُلْتُمْ : تَعَالَ يَا يَزِيدُ بْنُ مُحْرَمٍ فَقُلْتُ لَكُمْ : إِنِّي حَلِيفٌ صُدَاءُ

أراد « يا يزيد » حذف الدال ، ولم يستتبع ذلك حذف الياء التي قبلها ؛ لكون ما قبله

أى : يا لَيْسُ ؛ فحذفوا السين فقط .
 وفي نحو « هَبِيخٍ ، وقَنَوْرٍ » لأن حرف العلة مُحَرَكٌ .
 والثالث : أن يكون المحذوف كلمةً برأسها ، وذلك في المركب ترَكيبَ
 المَزِجِ ، نحو « مَعْدِي كَرِبَ » و « حَضْرَمَوْتَ » تقول : « يَا حَضْرُ » .
 ص — فَصَلْ ، وَيَقُولُ الْمُسْتَفِئْتُ : « يَا اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ » بِفَتْحِ لَامِ الْمُسْتَفِئَاتِ
 بِهِ ، إِلَّا فِي لَامِ الْمَعْطُوفِ الَّذِي لَمْ يَتَكَرَّرْ مَعَهُ يَا ، نَحْوُ « يَا زَيْدًا لَعْمَرِي » .
 ش — من أقسام المنَادَى : المستفأثُ [به] .

وهو : « كُلُّ اسْمٍ نُودِيَ لِيُخْلَصَ مِنْ شِدَّةٍ ، أَوْ يُعِينَ عَلَى دَفْعِ مَشَقَّةٍ » .
 ولا يستعمل له من حروف النداء إلا « يا » خاصةً ، والغالب استعماله مجروراً
 بلام مفتوحة ، وهي متعلقة بيا عند ابن جنى ؛ لما فيها من معنى الفعل ، وعند
 ابن الصائغ وابن عصفور بالفعل المحذوف ، ويُنسب ذلك إلى سيبويه ، وقال
 ابن خروف : هي زائدة فلا تتعلق بشيء ، وذِكْرُ^(١) المستفأث له بعده مجروراً
 بلام مكسورة دائماً على الأصل ، وهي حرفٌ تعليل ، وتعلّقهاً بفعل محذوف ،
 وتقديره : أدعوك لكذا ، وذلك كقول عمر رضى الله عنه « يَا اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ »^(٢)
 — بفتح اللام الأولى وكسر الثانية — وإذا عَطَفْتَ عليه مستفأثاً آخراً ؛ فإن
 أَعَدْتَ « يا » مع المعطوف فَتَعَتَّ اللام ، قال الشاعر :

٩٤ — يَا لِقَوِي وَيَا لَأُمْتَالِ قَوِي لَأَنَاسٍ عَتُوهُمُ فِي أُرْدِيَادِ

الياء حرفين ليس غير ، وصداء — بزنة غراب — يقال : هو اسم حى من بنى أسد ،
 ويقال : هو اسم فرسه ، والمعنى على ذلك : إني لا أحتاج مع وجود فرسى الذى أعترز
 به إلى أن أحالف أحداً ؛ لأنى أنجو عليه حين يكون الانجاء لازماً ا

(١) أى : والغالب ذكر المستفأث له بعد المستفأث به ، وأن يكون المستفأث له مجروراً
 بلام الجر مكسورة على ما هو الأصل فى لام الجرائق تبنى على الكسر ليناسب لفظها عملها
 (٢) ونظير ذلك قول قيس بن ذريح (العقد ١٢٥/٦ اللجنة) :

تَكَنَّفَنِ الوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي فَيَاللَّهِ لِلِوَأْمِي الْمُطَّاعِ

٩٤ — هذا البيت من الشواهد التى لم يتيسر لى معرفة قائلها ، وقد أنشده المؤلف

فى أوضحه (رقم ٤٤٦) .

وإن لم تُعَدِّ «يا» كَسَرَتْ لامَ المعطوف ، كقوله :

٩٥ - يَا كَيْمِك نَادَ بِعَمِيدِ الدَّارِ مُقْتَرِبٌ يَا لَلْكَهُولِ وَاللَّشْبَانِ لِلعَجَبِ

اللفظة : « عتوهم » بضم العين والتاء وتشديد الواو - الاستكبار ، والتخرد على الحق ، وعدم الخضوع له .

المعنى : إني أستغيث بقومي وبأقوام يماثلون قومي في العديد والعدة وفي الاستجابة لمن يدعوم ونجدة من يستغيث بهم ؛ ليدفعوا عني قوما ما يزال طغيانهم يتزايد ، وشركم يتفاقم الإعراب : «يا» حرف نداء واستغاثة « لقومي » اللام حرف جر ، قوم : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بيا عند ابن جنى ؛ لأنها حرف من حروف المعاني أشرب معنى الفعل ، ومتعلق بالفعل المحذوف الذي دلت ياء عليه عند ابنى الصائغ وعصفور تبعاً لشيخ النجاة سيديويه .

فإن قلت : هذا الفعل الذي تدل عليه «يا» هو أدعو ، وهو يتعدى بنفسه ، تقول : أدعوك ، وأدعو قومي ، ونحو ذلك ، فكيف تعدى في هذا الباب باللام ؟ قلت : الجواب على ذلك من وجهين :

الأول : أننا ضمنا هذا الفعل معنى أتجىء أو أعجب أو نحوهما ، وهذه الأفعال تعدى باللام كما هو ظاهر ، والتضمين في اللغة العربية باب واسع كثير الشواهد .
الوجه الثاني : أن هذا الفعل لما كان في هذا الموضع واجب الحذف قد أصبح ضعيفاً عن العمل بنفسه ، فجئنا باللام لتقويته .

«ويا لأمثال» الواو عاطفة ، ويا : حرف نداء واستغاثة ، واللام جارة ، وأمثال : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بيا ، على نحو ما تقدم ، وأمثال مضاف وقوم من «قومي» مضاف إليه ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «لأناس» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، تقديره : أدعوهم لأناس «عتوهم» عتو : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة . وعتو مضاف وضمير جماعة الغائبين العائد إلى أناس مضاف إليه « في ازدياد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة لأناس .

الشاهد فيه : قوله « يا لقومي ويا لأمثال » فإنه جر المستغاث في الكلمتين جميعاً بلام مفتوحة ، أما سبب ذلك في الكلمة الأولى فواضح ، وأما سببه في الثانية فلأنه أعاد معه يا .

٩٥ - وهذا البيت مما لم أقف له على نسبة إلى قائل معين . وقد أنشده المؤلف

☐

في أوضاعه (رقم ٤٤٧) .

والمستغاث [به] استعمالان آخران ؛ أحدهما : أن تُلْحِقَ آخِرَهُ الْفَاءُ ؛
فلا تُلْحَقُهُ حينئذٍ اللامُ من أوله ، وذلك كقوله :

٩٦ - يَا زَيْدًا لِأَمَلٍ نَيْلٍ عِزَّةً

وَعِزَّتِي بَعْدَ فِائِقَةٍ وَهَوَانٍ

اللغة : « ناء » اسم فاعل فعله نأى ينأى ، من مثال فتح يفتح ، إذا بعد « الكهول » جمع كهول ، وهو من وخطه الشيب ، وقيل : هو من كانت منه ما بين الأربيع والثلاثين إلى الخمسين .

للعنى : يقول : إني أبكى عليك ولست من أهلك ؛ لأننى من ديار بعيدة عن ديارك ، وأنا ناء شديد البعد عن أهلى ، ثم دعا الكهول والشبان ليعجبوا من هذه الحال .

الإعراب : « بيكيك » بيكى : فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، مبنى على الفتح فى محل نصب « ناء » فاعل بيكى مرفوع بضمه مقدرة على الياء المحذوفة لأجل التخلص من النقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل « بعيد » صفة لناء ، وصفة للرفوع مرفوعة ، وبعيد مضاف و « الدار » مضاف إليه « معترب » صفة ثانية لناء « يا » حرف نداء واستغاثة « للكهول » اللام حرف جر ، والكهول : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بيا ، أو بالفعل المحذوف ، على نحو ما فصلناه فى شرح الشاهد السابق « وللشبان » الواو عاطفة ، واللام جارة ، والشبان : مجرور باللام ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « للعجب » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، أى : أدعوكم للعجب .

الشاهد فيه : قوله « يا للكهول وللشبان » حيث جر الشبان بلام مكسورة ؛ لكونه معطوفا من غير أن يعيد معه يا .

٩٦ - وهذا الشاهد أيضا مما لم أجد أحداً نسبه إلى قائله مدين ، وقد أنشده

المؤلف فى أوضحه (رقم ٤٤٨) .

اللغة : « أمل » اسم فاعل ؛ من الأمل ، وهو الرجاء « فاقه » فقر « هوان » مذلة .
العنى : يستغيث بمن اسمه يزيد لنفسه ، وعبر عن نفسه بآمل نيل عز وغنى ؛ لأنه يرجو رفده ويستمنح عطاءه ، فإذا أعطاه فقد طرد عنه الفقر ونفى عنه الفاقة ، يكفى بذلك عن أن المدوح يعطى العطاء الكثير الذى يغنى ، وإذا توجه إليه فقد عز جانبه وعظمت منزلته .

والثاني : أن لا تُدْخِلَ عليه اللامَ من أوله ، ولا تُلْحِقَهُ الألفَ من آخره ،
 وحينئذٍ يَجْرِي عليه حُكْمُ المُنَادَى ؛ فنقول هلَى ذلك : « يَا زَيْدُ لِعَمْرٍو » بضم
 زيد ، و « يَا عَبْدَ اللَّهِ لَزَيْدٍ » بنصب عبد الله ، قال الشاعر :

٩٧ - أَلَا يَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ وَلِلْغَفَلَاتِ تَعْرِضُ الْإِرْيَبِ



الإعراب : « يا » حرف نداء واستغاثة « يزيدا » منادى مستغاث به ، مبني على ضم
 مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة للأني بها لأجل الألف ،
 في محل نصب « لآمل » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، أي : أدعوك لآمل ،
 وفي آمل ضمير مستتر هو فاعله ؛ لأنه يعمل عمل الفعل لكونه اسم فاعل « نيل »
 مفعول به لآمل منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونيل مضاف و « عز » مضاف إليه « وغنى »
 الواو عاطفة ، غنى : معطوف على نيل أو على عز « بعد » ظرف متعلق بآمل ، أو
 بمحذوف صفة لغنى ، وبعد مضاف و « فاقة » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة
 « وهوان » الواو عاطفة ، هوان : معطوف على فاقة .

الشاهد فيه : قوله « يا يزيدا » حيث ألحق المستغاث به الألف في آخره ، ولم
 يدخل عليه اللام في أوله .

٩٧ - وهذا الشاهد مما لم أعره على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف
 في أوضحه (رقم ٤٤٩) .

اللغة : « الغفلات » جمع غفلة ، وهي إهمال الأمر ، وترك الأخذ باليقظة والتنبيه
 للحوادث « الأريب » العاقل المجرب العالم بعواقب الأمور .

المعنى : يدعوك قومه ليتدبروا في العواقب ، ويتنبهوا لما يجري من الأمور ، ويعجبهم
 أشد العجب من غفلة العاقل المجرب عن عقبي الأمور ، مع علمه بما يترتب على ذلك
 من انتفاض الأمور وفسادها .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « يا » حرف نداء واستغاثة « قوم » منادى
 مستغاث به ، منصوب بفتحة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة
 للأني بها لأجل مناسبة ياء التثنية المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها « للعجب » جار ومجرور
 متعلق بفعل محذوف ، والتقدير : أدعوكم للعجب « العجيب » صفة للعجب « وللغفلات »

ص - وَالنَّادِبُ : وَازِيدًا ، وَآمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَرَأْسًا ، وَلَكَ إِحْقُ
الهاء وَقَفًا .

ش - المندوب : هو المندوب المتفجع عليه أو المتوجع منه ؛ فالأول كقول
الشاعر يَزِي عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْمَرْزُوقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

٩٨ - حَمَلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا ، فَاصْطَبَرْتُ لَهُ وَقُمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرًا

والثاني كقول المتنبي :

الواو حرف عطف ، للغلات : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق
« تعرض » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هي يعود إلى الغلات ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر صفة للغلات ، أو في
محل نصب حال منه « الأريب » جار ومجرور متعلق بتعرض .

الشاهد فيه : قوله « يا قوم » حيث استعمل المستغاث به استعمال للنادي ؛ فلم يلحق
به اللام في أوله ولا الألف في آخره ، وهذا الاستعمال أقل الاستعمالات الثلاثة .

٩٨ - هذا البيت من قصيدة لجرير بن عطية يرثي بها أمير المؤمنين عمر بن
عبد العزيز بن مروان وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٣٠) .

اللمة : « أمراً عظيماً » أراد به الخلافة وشؤونها « اصطبرت له » أراد اضطلمت بأعبائه
وصبرت على لأوائه ومشاقه ، وجشمت نفسك الهول العظيم لصلحة الرعية ابتغاء رضاوان الله .

الإعراب : « حملت » حمل : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل

مبني على الفتح في محل رفع ، وهو مفعول أول « أمراً » مفعول ثانٍ للمحل « عظيماً »

صفة لأمر « فاصطبرت » الفاء حرف عطف ، اصطبر : فعل ماض ، وتاء المخاطب

فاعله « له » جار ومجرور متعلق باصطبر « وقتت » الواو حرف عطف ، قمت : فعل

وفاعله « فيه » جار ومجرور متعلق بقام « بأمر » جار ومجرور متعلق بقام أيضاً .

وأمر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه « يا » حرف نداء وندبة « عمراً » منادى

مندوب ، مبني على الضم المقدر على آخره منع ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة

المأني بها لأجل الألف في محل نصب .

الشاهد فيه : قوله « يا عمراً » فإنه بدل على أن المندوب متفجع عليه ؛ وأنت تراه

قد استعمله بيا التي تستعمل في النداء ، لأنه يأمن من الاتباس بالمنادى المحض ؛ لأنه

في مقام الرثاء ، والرثاء إنما يكون بعد الموت ؛ والظاهر أنه لا يطلب إقباله ؛ وإنما

يظهر فجيعة فيه وحزنه عليه ؛ وترى أيضاً أنه زاد في آخره ألفاً ؛ ولم يزد هاء .

٩٩ - وَاحِرٌ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِيمٌ

[وَمَنْ بِجِسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمٌ]

٩٩ - هذا البيت مطلع قصيدة لأبي الطيب أحمد بن الحسين المشهور بالمتنبي ، وهو من شعراء الدولة العباسية ؛ فقد توفي في سنة ٣٥٤ الهجرية ، وهو ممن لا يحتج بشعرهم على قواعد العربية ولا على بيان معاني مفرداتها . والمؤلف إن كان يقصد الاحتجاج به فهو مخالف لما يكاد يجمع عليه الثقات من علماء العربية ، وإن كان يقصد التمثيل به فلا بأس .

اللغة : « واحر قلباه » أراد أن يقول « واحر قلبي » بياء المتكلم ويلحق به ألف الندية ، وكان من حقه أن يقول : واحر قلبياه ؛ فيفتح ياء المتكلم ، إلا أنه حذف الياء وكأنه حذفها ساكنة لتخلص من التقاء الساكنين الياء والألف بعدها ، وهذه الهاء هي هاء السكت ، وقد ألحقها في الوصل ، وهذه ضرورة أخرى « شيم » بارد .

المعنى : يقول : واحر قلبي وشغفه الشديد بمن قلبه بارد ، لا يحس بما أحكابه من الوجد ، ولا يشعر بما ألقى من لهب الهيام ، وأنا عنده عليل الجسم لفرط الذي أعانيه ، سقيم الحال لفساد اعتقاده في

الإعراب : « وا » حرف نداء وندبة ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حر » منادى مندوب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وحر مضاف وقلب من « قلباه » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدره على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والألف للدلالة على الندبة ، والهاء للسكت ، وزيادتها في الوصل خطأ صرفية ، أو ضرورة « ممن » جار ومجرور متعلق بجر « قلبه » قلب : مبتدأ ، وقلب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول في ممن : مضاف إليه « شيم » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول « ومن » الواو حرف عطف ، من : اسم موصول معطوف على الاسم الموصول السابق « بجسمي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وحالي » الواو عاطفة ، حال : معطوف على جسمي ، وحال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « عنده » عند : ظرف متعلق بمحذوف حال من حالي ، وعند مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه « سقم » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول .

التمثيل به : في قوله « واحر قلباه » فإن هذا يدل على أن المندوب متوجع منه ؛ لأن العاشق يتوجع من حرارة قلبه ، والعجب من المؤلف الذي يذكر أن زيادة الهاء في الوصل لا تجوز إلا في الضرورة ، ويعلم أن المولدين ليس لهم أن يقيسوا على ضرورات العرب ، ثم يجعل هذا البيت مثالا للضرورة فيما بعد ، كيف استشهد بهذا البيت وهو مشتمل على ضرورتين ؟

ولا يُستعمل فيه من حروف النداء إلا حرفان : « وا » وهى الغالبةُ عليه والمُختصةُ به ، و « يا » وذلك إذا لم يَلْتَبَسْ بالمنادى المَحْض .
وحكمه حكم المنادى ؛ فتقول « وَازِيدُ » بالضم ، و « وَاعْبُدَ اللهُ » بالنصب ،
ولك أن تُلْحِقَ آخِرَهُ الْفَا ؛ فتقول : وَازِيدَا ، وَاعْمَرَا ، ولك إلحاق الهاء فى
الوقف فتقول : وَازِيدَاهُ ، وَاعْمَرَاهُ ، فإن وصلتَ حَذَفْتَهَا ، إلا فى الضرورة
فيجوز إثباتها كما تقدم فى بيت المتنبي ؛ ويجوز [حينئذ] أيضاً ضمُّها تشبيهاً
بهاء الضمير ، وكسرها على أصل التقاء الساكنين ، وقولى « والنادب » معناه :
ويقول النادبُ .

* * *

ص - وَالْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ، وَهُوَ: الْمَصْدَرُ الْفَضْلَةُ الْمَسَاطُ عَلَيْهِ عَامِلٌ مِنْ
لَفْظِهِ كـ «ضَرَبْتُ ضَرْبًا» أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ كـ «قَعَدْتُ جُلُوسًا» وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ
غَيْرُهُ كـ «ضَرَبْتُهُ سَوْطًا» (فَأَجْلِدُوهُمْ نَمَانِينَ جَلْدَةً) (فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ)
(وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقْوِيلِ) وَلَيْسَ مِنْهُ (وَكَلا مِنْهَا رَغَدًا) .

ش - لما أنهيتُ القولَ فى المفعول به وما يتعلقُ به من أحكام المنادى
شَرَعْتُ فى الكلام على الثانى من المفاعيل ، وهو المفعول المطلق .

وهو عبارة عن « مصدر ، فضلة ، مساط عليه عاملٌ من لفظه أو من معناه » .
فالأول كقوله تعالى : (وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا)^(١) . والثانى نحو قولك :
« قَعَدْتُ جُلُوسًا » ، و « تَأَلَّيْتُ حَلْفَةً » قال الشاعر :

١٠٠ - تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لِيُرْدِنِي إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهنَّ مَفَائِدُ

(١) من الآية ١٦٤ من سورة النساء .

١٠٠ - هذا البيت من كلام زيد الفوارس ، واسمه الحصين بن ضرار الضبي ،
من كلمة له اختارها أبوتمام حبيب بن أوس الطائى فى ديوان الحماسة .

اللغة : « تألى » حلف وأقسم « حلفة » يميناً وقسماً « ليردنى » يروى بكسر اللام على أنها
لام التعليل ، والفعل المضارع بعدها منصوب بأن المصدرية ، ضمرة ، والمعنى على هذا الوجه
أنه حلف لأجل أن يردده ؛ ويروى بفتح اللام ؛ والفعل المضارع بعدها مرفوع ؛ وهذه

وذلك لأن الأليّة هي الحلف ، والقعود هو الجلوس .
 واحتزت بذكر الفضلة عن نحو قولك « كلامك كلامٌ حسنٌ » وقول
 العرب : « جدُّ جدُّه » فكلامُ الثاني وجدُّه : مصدران ساطَّ عليهما عاملٌ من
 لفظهما - وهو الفعل في المثال الثاني ، والمبتدأ في المثال الأول ؛ بناء على قول
 سيديويه إن المبتدأ عامل في الخبر - وليس من باب المفعول المطلق في شيء .
 وقد تُنصَّبُ أشياء على المفعول المطلق ولم تكن مصدرًا ، وذلك على سبيل
 النِّيابة عن المصدر ، نحو « كل » و « بعض » مُضَافَيْنِ إلى المصدر ، كقوله تعالى :

= اللام - على هذا الوجه - هي لام جواب القسم ، وكان حقه أن يلحق بالفعل المضارع
 إحدى نوني التوكيد ؛ لأن الفعل المضارع إذا كان مثبتًا ووقع جواب قسم واقترن باللام
 وجب توكيده في مذهب جمهور النحاة ، لكنه ترك توكيده : إما لكونه حالًا ، أو على ما ذهب
 إليه سيديويه من تجويز مجيئه غير مؤكد كما في هذا البيت « مفائدٌ جمع مفاد - كئبر -
 وهن المساعير ، قاله شارح الحماسة ، وأرى أن المفائد - بالفاء - جمع مفاد - بزنة منبراً أيضاً -
 وهي في الأصل الخشبة التي تحركها النار في التنور ، شبه النساء في اسودادها وبيسها بها ،
 أراد أنهن مهزولات سود ، وهو تشبيه معروف لا يزال جارياً على ألسنة عوام المصريين .
 الإعراب : « تألى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر
 « ابن » فاعل تألى ، مرفوع بالضم الظاهرة ، وابن مضاف و « أوس » مضاف إليه « حافة » مفعول
 مطلق مؤكد لعامله أو مبين لعدده منصوب بالفتحة الظاهرة « ليردني » اللام واقعة في
 جواب القسم إما على ما رآه سيديويه ، وإما لأن المراد به الحال لا الاستقبال ، والنون
 للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، أما فاعله فهو ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
 إلى ابن أوس « إلى نسوة » جار ومجرور متعلق ببرد « كأنهن » كأن : حرف تشبيه
 ونصب ، وضمير الغائبات اسمه « مفائد » خبر كأن ، والجملة من كأن واسمه وخبره
 في محل جر صفة لنسوة .

للشاهد فيه : قوله « تألى حلفة » فإن حلفة مفعول مطلق ، والفعل العامل فيه من
 معناه لا من لفظه ؛ ألتت ترى أن معنى الحلفة القسم ، وأن معنى تألى أقسم ، كما بيناه
 في لغة البيت ، فكانه قال : أقسم قسمًا ، وقد تكون التاء في « حلفة » مما بنى عليه المصدر ،
 فيكون المفعول المطلق مؤكداً لعامله ، وقد تكون للوحدة فيكون مبيناً للعدد ، فافهم ذلك .

(فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ) ^(١) (وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقْوِيلِ) ^(٢) والمدد ، نحو : (فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) ^(٣) فثمانين : مفعول مطلق ، وجلدة : تمييز ، وأسماء الآلات نحو : ضَرْبَتُهُ سَوْطًا ، أو عَصًا ، أو مِثْرَعَةً .

وليس مما يفوب عن المصدر صفتة ، نحو : (وَكَلَّا مِنْهَا رَغَدًا) ^(٤) خلافاً للمعربين ، زعموا أن الأصل أَكَلًا رَغَدًا ، وأنه حذف الموصوف ونابت صفتة مَنَابَه فَانْتَصَبَتْ انتصابه ، ومذهبُ سيبويه أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه ، والتقدير : فكلا حالة كَوْنِ الْأَكْلِ رَغَدًا ، ويبدل على ذلك أنهم يقولون : « سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلًا » فيقيمون الجار والمجرور مقامَ الفاعل ، ولا يقولون « طَوِيلٌ » بالرفع ؛ فدل على أنه حال لا مصدر ، وإلا لجازت إقامته مقامَ الفاعل ، لأن المصدر يقوم مقامَ الفاعل باتفاق .

* * *

ص — وَالْمَفْعُولُ لَهُ ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ الْمُعْتَلُّ لِحْدَثِ شَارِكِهِ وَقْتًا وَفَاعِلًا ؛ نحو « قُمْتُ إِجْلَالًا لَكَ » فَإِنَّ فَقْدَ الْمُعْتَلِّ شَرْطًا جُرِّ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ ، نَحْوُ : (خَلَقَ لَكُمْ) .

* وَ إِنِّي لَتَعْرُوفٍ لِدِكْرِكِ هِرَّةٌ *

* فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمِ نِيَابَهَا *

ش — الثالثُ من المفاعيل : المفعولُ له ، ويسمى المفعول لأجله ، ومن أجله . وهو : « كل مصدر مُعْتَلُّ لِحْدَثِ مُشَارِكِهِ لَهُ فِي الزَّمَانِ وَالْفَاعِلِ » ، وذلك كقوله تعالى : (يَجْمَلُونَ أَسْأَبِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) ^(٥) فالحذر : مصدر [منصوب] ذكر علة لجمل الأصابع في الآذان ، وزمنه وزمن الجمل واحد ، وفاعلها أيضاً واحد ، وهم الكافرون ، فلما استوفيت [هذه] الشروط انتصب .

(١) من الآية ١٢٩ من سورة النساء (٢) من الآية ٤٤ من سورة الحاقة .

(٣) من الآية ٤ من سورة النور (٤) من الآية ٣٥ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ١٩ من سورة البقرة .

فلو فقدَ المَعْلَل شرطاً من هذه الشروط وجب جره بلام التعليل^(١) .
فمثال ما فقدَ المصدرية قوله تعالى : (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ
جَمِيعًا) (٢) فإن الحَاطِبِينَ هم العلةُ في الخَلْق ، وخفض ضميرهم باللام ؛ لأنه ليس
مصدرأ ؛ وكذلك قول امرئ القيس :

٨١ — وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْمَى لِأَذْنِي مَعِيدَةً كَفَأَنِي — وَلَمْ أَطْلُبْ — قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ
فَأَدْنِي : أفعال تفضيل ، وليس بمصدر ؛ فلماذا جاء مخفوضاً باللام .
ومثال ما فقد اتحاد الزمان قوله :

١٠١ — فَبِحَيْثُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ ، إِلَّا لِبَسَةِ الْمُتَفَضَّلِ

(١) اللام ليست بشرط ، بل يجوز أن يجر بكل حرف من حروف الجر الدالة على التعليل
— وهي اللام ، ومن ، وفي ، والباء — وممن نص على ذلك ابن عقيل ، وعبارة المؤلف في لائن عامة
(٢) من الآية ٢٩ من سورة البقرة .

٨١ — قد سبق شرح هذا البيت في باب التنازع ، والشاهد هنا في قوله «لأدنى» فإن اللام
الداخلة على أدنى دالة على التعليل ، لكن لا يقال إن هذا من باب المفعول لأجله ؛ لأن الشرط
فيما يسمى مفعولاً لأجله — في عرف النحاة — أن يكون مصدرأ ، والقي معنى أفعال تفضيل ،
١٠١ — هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، وقد أنشده المؤلف
في أوضحه (رقم ٢٥٢) وفي شذور الذهب (رقم ١٠٩) وأنشده الأشموني (رقم ٤٢٧)
اللغة : «نضت» بالضاد المعجمة مشددة أو مخففة — أي خلعت «لدى» أي : عند
«لبسة المتفضل» يريد غلالة رقيقة هي التي يبقها من يقبذل .

المعنى : يقول : إنه جاء عندها في الوقت الذي خلعت فيه ثيابها وتهايات لأن تنام .
الإعراب : «جئت» فعل وفاعل «وقد» الواو الواو والحال ، قد : حرف تحقيق «نضت»
نض : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي ،
والجمله في محل نصب حال «لنوم» جار ومجرور متعلق بنض «ثيابها» ثياب : مفعول به لنض
وثياب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «لدى» ظرف مكان متعلق بنض ، منصوب
بفتحة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، ولدى مضاف و «الستر» مضاف
إليه ، «إلا» أداة استثناء «لبسة» منصوب على الاستثناء ، ولبسة مضاف و «المتفضل»
مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

فإن النوم ، وإن كان علة في خلع الثياب ، لكن زمن خلع الثوب سابق على زمنه .

ومثال ما فقد اتحاد الفاعل قوله :

١٠٢ - وإني لتعروني لذكر الك هزة
كما أنتفض العصفور بالله القطر

الشاهد فيه : قوله « لنوم » فإن النوم علة لخلع الثياب ، وفاعل الخلع والنوم واحد لكن زمانهما غير واحد ؛ لأنها تخلق ثيابها قبل النوم ؛ فلذلك وجب جره باللام الدالة على التعليل ، ولم يجز فيه أن يكون منصوبا ؛ لأن شرط نصبه اتحاد مع عامله في الزمن وهو متنف هنا كما علمت .

١٠٢ - هذا البيت من كلام أبي صخر الهذلي ، وقد أنشده المؤلف في شذور الذهب (رقم ١١٠) وفي أوضحة (رقم ٢٥٣) وابن عقيل (رقم ٢٠٤) والأشموني (رقم ٤٢٨) وهو من كلمة أبي صخر التي أولها قوله :

لليلى بذات البين دار عرفت بها وأخرى بذات الجبش آياتها سطر
اللغة : « تعروني » تنزل بي ، وتصيبني « ذكر الك » الذكرى - بكسر الهمزة - انتذكر والخطور بالبال « هزة » بكسر الهاء - حركة واضطراب « انتفض » تحرك واضطرب « القطر » المطر .

المعنى : يصف ما يحدث له عندما يذكرها ؛ فيقول : إنه يصيبه اضطراب يشبه الاضطراب الذي يحدث للعصفور عندما ينزل المطر عليه فيبالي جسده .

الإعراب : « وإني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياه المتكلم اسمه « تعروني » اللام هي المرحلة ، تعرو : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « لذكر الك » اللام حرف جر ، ذكرى مجرور بالكاف وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بتعرو ، وذكرى مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر ، والإضافة من إضافة المصدر لمفعوله « هزة » فاعل تعرو ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من تعرو وفاعل ومفعوله في محل رفع خبر إن « كما » الكاف حرف جر ، ما : مصدرية « انتفض » فعل ماض « العصفور » فاعل انتفض ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور

فإن الذكري هي علة عُرُو الهِزَّة ، وزمنهما واحد ، ولكن اختلاف الفاعل ؛ ففاعل العرو هو الهِزَّة ، وفاعل الذكري هو المتكلم ؛ لأن المعنى لذكري إياك ؛ فلما اختلف الفاعل خُفِضَ باللام ، وعلى هذا جاء قوله تعالى : (اِتْرَ كَبُوْهَا وَزِيْنَهَ)^(١) فإن (تركبوها) بتقدير لأن تركبوها ، وهو علة لخلق الخيل والبغال والحير ، وجره به مقروناً باللام لاختلاف الفاعل ؛ لأن فاعل الخلق هو الله سبحانه وتعالى ، وفاعل الركوب بنو آدم ، وجره بقوله جل ثناؤه : (وَزِيْنَهَ) منصوباً ؛ لأن فاعل الخلق والتزيين هو الله تعالى .

* * *

ص — وَالْمَفْعُولُ فِيهِ ، وَهُوَ : مَا سُلِّطَ عَلَيْهِ عَامِلٌ عَلَى مَعْنَى « فِي » مِنْ اسْمِ زَمَانٍ كَ « صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيْسِ ، أَوْ حِيْنَا ، أَوْ أُسْبُوْعًا » أَوْ اسْمِ مَكَانٍ مُبْتَهَمٍ ، وَهُوَ : الْجِهَاتُ السَّتُّ : كَالْأَمَامِ ، وَالْفَوْقِ ، وَالْيَمِيْنِ ، وَعَكْسِيْنٍ ، وَوَهْنٌ : كَعِنْدَ ، وَوَلَدَى ، وَالْمَقَادِيْرُ : كَالْفَرْسَخِ ، وَمَا صِيغَ مِنْ مَصْدَرٍ عَامِلِهِ ، كَ « قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ » .

ش — الرَّابِعُ مِنَ الْمَفْعُولَاتِ : الْمَفْعُولُ فِيهِ ، وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفًا .

وهو : كل اسم زمان أو مكان سُلِّطَ عليه عاملٌ على معنى « في » كقولك : صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيْسِ ، وَجَلَسْتُ أَمَامَكَ .

== متعلق بمحذوف صفة لهزة ، والتقدير : هزة كائنة كانتفاض العصفور « بلله » بلل : فعل ماض ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى العصفور مفعول به « القطر » فاعل بلل ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال من العصفور على تقدير قد .

الشاهد فيه : قوله « لذكريك » فإن اللام حرف جر دال على التعليل ، والتذكير علة لعرو الهزة ، ووقت التذكر هو وقت عرو الهزة ، لكن لما كان العامل الذي هو تروني له فاعل غير فاعل التذكر وجب جر العلة بحرف التعليل ، ولم يجز أن ينصب على أنه مفعول لأجله ؛ لأن من شرط نصبه على ذلك أن يكون فاعله وفاعل عامله واحداً .

(١) من الآية ٨ من سورة النحل .

وعلم مما ذكرته أنه ليس من الظروف (يوماً) و (حيث) من قوله تعالى :
 (إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا) ^(١) ، وقوله تعالى : (اللَّهُ أَعْلَمُ
 حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) ^(٢) فإنهما وإن كانا زماناً ومكاناً ، لكنهما ليسا على معنى
 « في » ، وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم ، وأن الله تعالى يعلم نفس المكان
 المستحق لوضع الرسالة فيه ؛ فلهذا أعرب كل منهما مفعولاً به ، وعامل (حيث)
 فعل مقدر دل عليه (أعلم) أى : يعلم حيث يجعل رسالته ، وأنه ليس منهما
 أيضاً نحو : (أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ) من قوله تعالى : (وَتَرَى غُوبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ) ^(٣)
 لأنه وإن كان على معنى « في » لكنه ليس زماناً ولا مكاناً .

واعلم أن جميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية ، ولا فرق في ذلك بين
 المختص منها والمعدود والمبهم ، ونعني بالمختص ما يقع جواباً لمتى ، كيوم الخميس ،
 وبالمعدود ما يقع جواباً لكم ، كالأربعاء والشهر والحول ، وبالمبهم ما لا يقع
 جواباً لشيء منهما ، كالحين ، والوقت .

وأن أسماء المكان لا ينتصب منها على الظرفية إلا ما كان مبهماً .

والمبهم ثلاثة أنواع :

أحدها : أسماء الجهات الست ، وهى : الفوق ، والتحت ، والأعلى ،
 والأسفل ، واليمين ، والشمال ، وذات اليمين ، وذات الشمال ، والوراء ، والأمام ،
 قال الله تعالى : (وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ) ^(٤) (قَدْ جَعَلْنَا رُبَّكَ تَحْتَكِ
 مَرِيئًا) ^(٥) (وَالرُّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ) ^(٦) (وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ
 تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ ، وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشَّمَالِ) ^(٧)

(١) من الآية ١٠ من سورة الإنسان « الدهر = هل أنى » .

(٢) من الآية ١٢٤ من سورة الأنعام (٣) من الآية ١٢٧ من سورة النساء

(٤) من الآية ١٧٦ من سورة يوسف (٥) من الآية ٤٢ من سورة مريم

(٦) من الآية ٣٢ من سورة الأنفال .

(٧) من الآية ١٧ من سورة الكهف .

(وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ) ^(١) ، وقولى : « وعكسهن » أشرتُ به إلى الوراى والتمحت والشمال ، وقولى : « ونحوهن » أشرتُ به إلى أن الجهات وإن كانت ستاً ، لكن الفاظها كثيرة .

ويلحق بأسماء الجهات : ما أشبهها فى شدة الإبهام والاحتياج إلى ما يبين معناها « كعند ، ولدى » .

الثانى : أسماء مقادير المساحات « كالفرسخ ، والميل ، والأبريد » .

الثالث : ما كان منصوغاً من مصدر عامله كقولك : « جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ » فالجَلَسُ : مشتق من الجلوس الذى هو مصدر لعامله وهو جاست ، قال الله تعالى : (وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ) ^(٢) ولو قلت : « ذهب مجلس زيد » أو « جلست مذهب عمرو » لم يصح ؛ لاختلاف مصدر اسم المسكان ومصدر عامله .

ص — وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ ، وَهُوَ : أَسْمٌ فَضْلَةٌ بَعْدَ وَاوٍ أُرِيدَ بِهَا التَّنْصِيصُ عَلَى الْمَعِيَّةِ مَسْبُوقَةً بِفِعْلِ أَوْ مَا فِيهِ حُرُوفُهُ وَمَعْنَاهُ ، كـ « سِرْتُ وَالنَّيْلَ » وَ « أَنَا سَأِرْتُ وَالنَّيْلَ » .

ش — خرج بذكر « الاسم » الفعل المنصوب بعد الواو فى قولك : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » فإنه على معنى الجمع : أى لا تفعل هذا مع فعلك هذا ، ولا يسمى مفعولاً معه ؛ لكونه ليس اسماً ، والجملة الحالية فى نحو « جاء زيد والشمس طالعة » فإنه وإن كان المعنى على قولك : « جاء زيد مع طلوع الشمس » إلا أن ذلك ليس باسم ولكنه جملة ، وبذكر « الفضلة » ما بعد الواو فى نحو : « اشترك زيد وعمرو » فإنه عمدة ؛ لأن الفعل لا يستغنى عنه ، لا يقال : « اشترك زيد » ؛ لأن الاشتراك لا يقاوى إلا بين اثنين ، وبذكر الواو ما بعد « مع » فى نحو : « جاءنى زيد مع عمرو » وما بعد الباء فى نحو : « بعثك الدار بأئامها » وبذكر إرادة التنصيص على المعية نحو : « جاء زيد وعمرو » إذا أريد مجرد العطف .

(١) من الآية ٧٩ من سورة الكهف (٢) من الآية ٩ من سورة الجن .

وقولى « مسبوقة — إلخ » بيانٌ لشرط المفعول معه ، وهو أنه لا بُدَّ أن يكون مسبوقةً بفعل ، أو بما فيه معنى الفعل وحروفه ؛ فالأول كقولك « سِرْتُ وَالنَّيْلَ » وقول الله تعالى : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ)^(١) والثانى كقولك : « أَنَا سَائِرٌ وَالنَّيْلَ » ولا يجوز النصبُ فى نحو قولهم « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ » خلافاً للصيمرى ؛ لأنك لم تذكر فعلاً ولا ما فيه معنى الفعل ، وكذلك لا يجوز « هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ » بالنصب لأن اسم الإشارة وإن كان فيه معنى الفعل وهو « أَشِيرُ » لكنه ليس فيه حروفه .

ص — وَقَدْ يَجِبُ النَّصْبُ كَقَوْلِكَ « لَاتَنَّهُ عَنِ الْقَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ » وَمِنْهُ « قُمْتُ وَزَيْدًا » وَ « مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدًا » عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا ، وَيَتَرَجَّحُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ « كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالْأَخِ » وَيَضَعُفُ فِي نَحْوِ « قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » .
ش — لِلأسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل أو ما فى معناه [ثلاث] حالات : إحداهما : أن يجب نصبه على المفعولية ، وذلك إذا كان العطف ممتنعاً لمانع معنوى أو صناعى ؛ فالأول كقولك « لَاتَنَّهُ عَنِ الْقَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ » وذلك لأن المعنى [على العطف] لاتفه عن القبيح وعن إتيانه ، وهذا تناقض ، والثانى كقولك « قُمْتُ وَزَيْدًا » وَ « مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدًا » أما الأول فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد التوكيد بضمير منفصل ، كقوله تعالى : (لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)^(٢) وأما الثانى فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المنخفض إلا بإعادة الخافض كقوله تعالى : (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ)^(٣) ومن النحويين من لم يشترط فى المسألتين شيئاً ؛ فعلى قوله يجوز العطف ، ولهذا قلت « على الأصح فيهما » .

والثانية : أن يترجح المفعولُ معه على العطف ، وذلك نحو قولك : « كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالْأَخِ » وذلك لأنك لو عطفت « زَيْدًا » على الضمير فى « كُنْ » لزم أن

(١) من الآية ٧١ من سورة يونس (٢) من الآية ٥٤ من سورة الأنبياء

(٣) من الآية ٢٢ من سورة المؤمنین .

يكون زيد مأموراً ، وأنت لا تريد أن تأمره ، وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ ، قال الشاعر :

١٠٣ - فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكَلْبَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ

وقد استفيد من تمثيلي بـ « كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالْأَخِ » أن ما بعد المفعول معه يكون على حَسَبِ ما قبله فقط ، لا على حسبهما ، وإلا نقلت كالأخوين ، وهذا هو الصحيح

١٠٣ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف في أوضعه (رقم ٢٥٧) والأشموني في باب المفعول معه (رقم ٤٤٠) كما أنشده سيبويه في الكتاب (١ - ١٥٠) وكما أنشده جار الله الزمخشري في الفصل (١ - ١٦٣ بتحقيقنا) وقد ورد عجزه في كلمة للأقرع القشيري .

اللمعة : « السكيتين » تثنية كلية - بضم الكاف وسكون اللام - وهي لحم أحمر لاصق بعظم الصلب عند الحاصرتين « الطحال » بوزن كتاب - وهو دم منعقد ، وهو من مشمولات الحشا .

الإعراب : « كونوا » فعل أمر ناقص مبني على حذف النون ، وواو الجماعة اسمه مبني على السكون في محل رفع « أنتم » ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل « وبني » الواو واو اللمعة ، بني : مفعول معه ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم وبني مضاف وأبي من « أبيكم » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وأبي مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر ، والميم حرف دال على جمع المخاطب « مكان » ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص وهو كونوا ، ومكان مضاف و « السكيتين » مضاف إليه ، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم للفرد « من » حرف جر « الطحال » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمكان ؛ لاشتماله على راحة الفعل .

الشاهد فيه : قوله « وبني » حيث نصبه على أنه مفعول معه ، ولم يرفعه بالعطف على اسم كونوا ، مع وجود التوكيد بالضمير المنفصل الذي يسوغ العطف ؛ لأن الرفع على العطف يفيد أن بني أبيهم مأمورون مثلهم بأن يكونوا منهم مكان السكيتين من الطحال وليس هذا مراد الشاعر ؛ فلذلك ترجع النسب ، ليبدل على المعنى المراد .

وَمَنْ نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ كَيْسَانَ ، وَالسَّمَاعُ وَالْقِيَّاسُ بِقَضِيَّانِهِ ، وَعَنْ الْأَخْفَشِ
إِجَازَةً مَطَابَقَتَهُمَا قِيَاسًا عَلَى الْعَطْفِ ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ .
والثالثة : أن يترجح العطف وَيَضْمَعُ المفعولُ معه ، وذلك إذا أمكن العطف
بغير ضعف في اللفظ ، ولا ضعف في المعنى ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » ؛ لأن
العطف هو الأصل ولا مُضعف له فيترجح .

* * *

ص - بَابُ الْحَالِ ، وَهُوَ : وَصَفٌ ، فَضْلَةٌ ، يَقَعُ فِي جَوَابِ كَيْفَ ،
ك « ضَرَبْتُ اللَّصَّ مَكْتُوفًا » .

ش - لما انتهى الكلام على المفعولات ، شَرَعْتُ فِي الْكَلَامِ عَلَى بَقِيَّةِ
المنصوبات ؛ فمنها الحال ، وهو عبارة عما اجتمع فيه [ثلاثة] شروط ؛ أحدها : أن
يكون وَصْفًا ، والثاني : أن يكون فَضْلَةً ، والثالث : أن يكون صالحاً للوقوع في
جواب كيف ، وذلك كقولك : « ضَرَبْتُ اللَّصَّ مَكْتُوفًا » .

فإن قلت : يَرِدُ عَلَى ذِكْرِ الْوَصْفِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ)^(١) ؛ فإن
(ثُبَاتٍ) حالٌ ، وليس بوصفٍ ، وعلى ذكر الفضلة نحو قوله تعالى : (وَلَا تَمْسُ
فِي الْأَرْضِ مَرَحًا)^(٢) ، وقول الشاعر :

١٠٤ - لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَّاحَ بِمَيْتٍ إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيْتُ الْأَخْيَاءِ

(١) من الآية ٧١ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٣٧ من سورة الإسراء ، ومن الآية ١٨ من سورة لقمان .

١٠٤ - هذان البيتان من كلام عدى بن الرعلاء .

اللغة : « ميت » وقع في هذين البيتين كلمة ميت ثلاث مرات بسكون الياء ومرة
رابعة بالتشديد ، وقد اختلف العلماء ، فقيل : التشديد والتخفيف لغتان ، والمعنى
واحد ، وقيل : المشدد معناه الذي فيه الحياة ولكنه في تعب وجهد ، والتخفيف معناه
الذي فارق الحياة ، وقيل عكسه « كشيياً » حزيناً « كاسفأً باله » أراد به المتغير الحال
« الرجاء » الأمل ، ويقع في بعض النسخ محرفاً « قليل الرخاء » .

إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيبًا كَاسِفًا بِأَلِهِ قَلِيلَ الرَّجَاءِ
فإنه لو أسقط (مرحاً) ، و « كَثِيبًا » فسَدَ المعنى ، فيبطل كون الحال فَضْلَةً ،
وعلى ذكر الوقوع في جواب كيف نحو قوله تعالى : (وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ
مُفْسِدِينَ)^(١) .

قلت : (ثَبَاتٍ) في معنى متفرقين ، فهو وَصَفَ تقديرًا ، والمراد بالفضلة ما يقع
بعد تمام الجملة ، لا ما يصح الاستغناء عنه ، والحدُّ المذكور للحال المبينة لا المؤكدة .

* * *

ص - وَشَرَطُهَا التَّنْكِيرُ .

ش - شرط الحال : أن تكون نكرة ، فإن جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلها
بفكرة ، وذلك كقولهم : « ادْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ » و « أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ » وقراءة
بعضهم : (لَيَخْرُجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلُّ)^(٢) بفتح الياء وضم الراء ، وهذه المواضع ونحوها

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص « من » اسم موصول اسم ليس « مات » فعل ماض
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا عمل لها صلة « فاستراح »
الفاء عاطفة ، استراح : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة معطوفة على جملة الصلة
« ميت » الباء حرف جر زائد ، ميت : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها
اشتغال المثل بحركة حرف الجر الزائد « إنما » أداة حصر « الميت » مبتدأ « ميت » خبر
المبتدأ ، وميت مضاف ، و « الأحياء » مضاف إليه « إنما » أداة حصر « الميت » مبتدأ « من »
اسم موصول خبر المبتدأ « يعيش » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى من ، والجملة لا عمل لها صلة « كَثِيبًا » حال من الضمير المستتر في يعيش « كاسفاً »
حال ثانية « باله » بال : فاعل بكاسف ؛ لأنه اسم فاعل ، وبال مضاف وضمير الغائب
مضاف إليه « قليل » حال ثالثة ، وقليل مضاف و « الرجاء » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « الميت من يعيش كَثِيبًا كَاسِفًا بِالِهِ قَلِيلَ الرَّجَاءِ » فإن هذه الأحوال
لا يستغنى الكلام عنها ؛ لأنك لو أسقطتها لصار الكلام : إنما الميت من يعيش ، وهذا تناقض
لأنك حملت الشيء على ضده ، لكن بعد ذكر هذه الأحوال صح المعنى ، فقولنا في تعريف
الحال « فضلة » يجب ألا يكون معنى الفضلة فيه الذي يصح الاستغناء عنه ، كما هو المشهور ، بل
يكون معناه الذي يجيء بعد تمام الجملة واستيفاء أركانها وإن كان محتاجاً إليه في كل المعنى .

(١) من الآية ٦٠ من سورة البقرة (٢) من الآية ٨ من سورة المنافقين .

مُخْرَجَةٌ عَلَى زِيَادَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَكَقَوْلِهِمْ : « اجْتَهِدْ وَحَدَاكَ » وَهَذَا مُؤَوَّلٌ بِمَا لَا إِضَافَةَ فِيهِ [وَالتَّقْدِيرُ : اجْتَهِدْ مَفْرُوداً] .

ص — — وَشَرَطُ صَاحِبِهَا : التَّعْرِيفُ ، أَوْ التَّخْصِيسُ ، أَوْ التَّقْمِيمُ ، أَوْ التَّأخِيرُ ، نَحْوُ : (خُشِعَا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ) ، (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِلسَّائِلِينَ) (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ) .

* اِمْتِيَّةٌ مُوَحِّشًا طَلَّلُ *

ش — أَى : شَرَطُ صَاحِبِ الْحَالِ وَاحِدٌ مِنْ أُمُورِ أَرْبَعَةٍ :

الأول : التعريف ، كقوله تعالى : (خُشِعَا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ) ^(١) فخشعاً : حال من الضمير في قوله تعالى : (يَخْرُجُونَ) والضمير أعرفُ المعارف .
والثاني : التخصيص ، كقوله تعالى : (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِلسَّائِلِينَ) ^(٢) فسواء : حالٌ من أربعة ، وهى وإن كانت نكرة ، وليكنها مخصصة بالإضافة إلى أيام .
والثالث : التعميم ، كقوله تعالى : (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ) ^(٣) فجملة (لها منذرون) حالٌ من قرية ، وهى نكرة عامة ، لوقوعها فى سياق النفي .
والرابع : التأخير عن الحال ، كقول الشاعر :

١٠٥ — اِمْتِيَّةٌ مُوَحِّشًا طَلَّلُ يَلُوحُ كدَانُهُ خِلَلُ

(١) من الآية ٧ من سورة القمر (٢) من الآية ١٠ من سورة فصلت

(٣) من الآية ٢٠٨ من سورة الشعراء .

١٠٥ — هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن ، المعروف بكثير عزة ، وقد أنشده سيبويه (ج ١ ص ٢٧٦) وأنشد المؤلف صدره فى أوضحه (رقم ٢٦٩) وأنشده كله فى شذور الذهب مرتين (رقم ٧) وأنشده الأشمونى فى باب الحال (رقم ٤٧٢) .
اللغة : « طلل » : هو ما بقى شاخصاً — أى بارزاً مرتفعاً عن الأرض — من آثار الديار « موحشاً » اسم فاعل فعله « أوحش المنزل » إذا خلا من أهله ، أو صار مسكناً للوحوش « خلل » بكسر الحاء وفتح اللام — جمع خلة ، وهى بطانة تغشى بها أجناف السيوف .
الإعراب : « لمبة » اللام حرف جر ، مية : مجرور باللام ، وعلامة جره الفتحة

فـ « موحشاً » حالٌ من « طَلَّلَ » وهو نكرة ؛ لتأخيره عن الحال .

ص — بابٌ : وَالتَّمْيِيزُ ، وَهُوَ : أَنْتَمُ ، فَضْلَةٌ ، نَكِيرَةٌ ، جَامِدٌ ، مُفَسَّرٌ
لِمَا أَنْبَهُمَ مِنَ الذَّوَاتِ .

ش — من المنصوبات : التَّمْيِيزُ ، وهو ما اجتمع فيه خَمْسَةُ أُمُورٍ ؛ أحدها : أن
يكون اسماً ، والثاني : أن يكون فَضْلَةً ، والثالث : أن يكون نَكِيرَةً ، والرابع : أن
يكون جَامِداً ، والخامس : أن يكون مُفَسَّراً لِمَا أَنْبَهُمَ مِنَ الذَّوَاتِ .
فهو موافق للحال في الأمور الثلاثة الأولى ، ومخالف في الأمرين الأخيرين ؛

= نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف
خبر مقدم « موحشاً » حال تقدم على صاحبه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « طلل » مبتدأ
مؤخر ، وهو صاحب الحال ، وستعرف شيئاً في هذا الإعراب « يلوح » فعل مضارع ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى طلل ، والجملة من يلوح وفاعله في محل
رفع صفة لطلل « كأنه » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير الطلل اسمه « خلل » خبر
كأن ، والجملة من كأن واسمه وخبره في محل نصب حال من الضمير المستتر في يلوح .

الشاهد فيه : قوله « موحشاً طلل » فإن الشارح استشهد به على مجيء الحال من النكرة
والمسوغ له كون النكرة متأخرة عن الحال كما ترى ؛ ولنا فيه مقال طويل ذكرنا بعضه
في شرحنا على « أوضح للسالك » عند الكلام على هذا الشاهد ، ونقول لك هنا : إن
هذه النكرة قد وصفت بجملة « يلوح » وفاعله ؛ فالمسوغ ههنا كالمسوغ في نحو قوله
تعالى من الآية ١٠ من سورة فصلت : (في أربعة أيام سواء) وهو التخصيص ، ثم إن
هذه النكرة مبتدأ ، والجمهور على أن الحال لا يأتي منه ، وأهون من هذا البيت في
الاستشهاد به قول الشاعر ، وهو من شواهد سيبويه أيضاً :

وَبِالجِئْسِمِ مِئِنِّي بَيْنًا لَوْ عَالَمَتِهِ شُحُوبٌ ، وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ
فبيننا : حال من قوله شحوب ، وهو نكرة ، والذي مسوغ مجيء الحال من النكرة تقدمه
عليها ، ويرد على هذا الشاهد الاعتراض الثاني الذي ذكرناه أخيراً على بيت الشاهد ، والظاهر
أن العلماء إنما ذكروا هذين البيتين على مذهب سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ .

لأن الحال مشتق مبين للمهيات ، والتمييز جامد مبين للذوات (١) .

ص — وأكثُرُ وقُوْعِهِ بَعْدَ الْقَادِرِ ، كـ « جَرِيْبٍ نَحْلًا » وَ « صَاعٍ تَمْرًا »
 وَ « مَنَوَيْنِ عَسَلًا » وَالْعَدَدِ ، نَحْوُ (أَحَدٌ عَشَرَ كَوْكَبًا) وَ (تَسْعٌ وَسِتُّونَ نَجْمَةً)
 وَمِنْهُ تَمْيِيزُ « كَمْ » الْأَسْتَفْهَامِيَّةِ ، نَحْوُ « كَمْ عَبْدًا مَلَكَتَ » فَأَمَّا تَمْيِيزُ
 الْخَبْرِيَّةِ فَمَجْرُورٌ مُفْرَدٌ كَتَمْيِيزِ الْمِائَةِ وَمَا فَوْقَهَا ، أَوْ مَجْمُوعٌ كَتَمْيِيزِ الْعَشْرَةِ
 وَمَا دُونَهَا ، وَلَكَ فِي تَمْيِيزِ الْأَسْتَفْهَامِيَّةِ الْمَجْرُورَةِ بِالْحَرْفِ جَرٌّ وَنَحْبٌ ،
 وَيَكُونُ التَّمْيِيزُ مُفَسَّرًا لِلنَّسَبَةِ : مَحْوَلًا ، كـ (اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) وَ (وَفَجَّرْنَا
 الْأَرْضَ عُيُونًا) وَ (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا) أَوْ غَيْرَ مَحْوَلٍ ، نَحْوُ : اِمْتَلَأَ الْإِنَاءُ مَاءً ،
 وَقَدْ يُوْءَى كَدَانٍ ، نَحْوُ (وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) وَقَوْلُهُ : * مِنْ خَيْرِ
 أَدْيَانَ الْبَرِيَّةِ دِينًا * وَمِنْهُ * بِئْسَ الْفَحْلُ فَحَاهُمْ فَحَلًا * خِلَافًا لِسَيْبَوِيهِ .

ش — التمييز ضربان : مُفَسَّرٌ لمفرد ، ومفسر نسبة .

فمفسر المفرد له مَظَانٌ يقع بعدها :

أحدها : المقادير ، وهي عبارة عن ثلاثة أمور : المساحات ، كـ « جَرِيْبٍ نَحْلًا »
 وَالْكَئِيلِ ، كـ « صَاعٍ تَمْرًا » وَالْوَزْنِ ، كـ « مَنَوَيْنِ عَسَلًا » .

(١) يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور ؛ الأول : أن كل واحد منهما اسم ، والثاني
 أن كل واحد منهما فضلة ، والثالث : أن كل واحد منهما نكرة ، والرابع : أن كل
 واحد منهما منصوب ، والخامس : أن كل واحد منهما مفسر لما قبله .

ويفترقان في خمسة أمور أيضاً ؛ أولها : أن الأصل في الحال أن يفسر هيئة صاحبه ، والتمييز يفسر
 ما انهم من ذات أو نسبة ، وثانها : أن الأصل في الحال أن يكون مشتقاً والأصل في التمييز أن
 يكون جامداً ، وقد يكون كل واحد منهما على خلاف الأصل فيه ، وثالثها : أن الحال يأتي
 ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو جملة اسمية أو فعلية والتمييز لا يجيء على واحد منها ، ورابعها :
 أن الحال قد يكون مؤكداً لصاحبه أو لعامله ، قياساً ، وأما التمييز فلا يكون مؤكداً لأحدهما
 على ما ذهب إليه الجمهور ، بل إن جاء مؤكداً فإنه يكون مؤكداً لشيء غير عامله وغير صاحبه
 وسنعرض لهذا مرة أخرى في هذا الباب (ص ٦٦) وخامسها : أن الحال قد يكون غير
 مستغنى عنه كما في الشاهد (رقم ١٠٤) والتمييز لا يكون بهذه المنزلة ، بل هو مستغنى
 عنه دائماً ، نعتي أن معنى الكلام لا يفسد بدونه .

الثاني : العدد ، كأحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا ، ومنه قوله تعالى : (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا)^(١) ، وهكذا حكم الأعداد من الأحَدَ عَشَرَ إلى التَّسْعَةِ وَالتَّسْعِينَ ، وقال الله تعالى : (إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْمَةً)^(٢) ، وفي الحديث : « إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ أَسْمَاءً » ، وَفَهُمْ مِنْ عَطَائِي فِي الْمَقْدَمَةِ الْعَدَدَ عَلَى الْمَقَادِيرِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جَمَلَتِهَا ، وَهُوَ قَوْلٌ أَكْثَرُ الْحَقِيقِينَ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَقَادِيرِ مَا لَمْ تُرَدِّ حَقِيقَتُهُ ، بَلْ مَقْدَارُهُ ، حَتَّى إِذَا تَصَوَّرْنَا إِضَافَةَ الْمَقْدَارِ إِلَيْهِ ، وَابْتَسَّ الْعَدَدُ كَذَلِكَ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : عِنْدِي مِقْدَارُ رِطْلِ زَيْتًا ، وَلَا تَقُولُ : عِنْدِي مِقْدَارُ عِشْرِينَ رَجُلًا ، إِلَّا عَلَى مَعْنَى آخِرٍ^(٣) .

ومن تمييز العدد تمييز « كم » الاستفهامية^(٤) ، وذلك لأن « كم » في العربية

(١) من الآية ٤ من سورة يوسف . (٢) من الآية ٢٣ من سورة ص .

(٣) وذلك كأن يكون عندك رجل واحد أو أكثر يقاومون عشرين رجلا ، مثلا ، فتقول : عندي مقدار عشرين رجلا ، تريد أن عندك من لو وزن قدره لكان بمنزلة هذا العدد من الرجال ، وهذا معنى مجازي كما هو واضح ، وانظر إلى قول ابن دريد :

وَالنَّاسُ أَلْفٌ مِنْهُمْ كَوَاحِدٍ وَوَاحِدٌ كَأَلْفٍ إِنْ أَمَرْتُ عَنِّي

(٤) الفرق بين « كم » الاستفهامية وتمييزها و « كم » الخبرية وتمييزها من عشرة أوجه ؛ الأول : أن الأصل في تمييز الاستفهامية النصب وفي تمييز الخبرية الجر ، وقد يختلف الحال في كل منهما ، والثاني ، أن تمييز الاستفهامية يكون مفرداً لا غير وتمييز الخبرية يكون مفرداً ويكون جمعاً ، والثالث : أن الفصل بين الاستفهامية وتمييزها جائز في سعة الكلام والفصل بين الخبرية وتمييزها لا يقع إلا في الضرورة ، والرابع : أن الاستفهامية لا تدل على التكثير والخبرية تدل عليه ، وفي كل منهما خلاف ، ولكن ما ذكرناه هو مذهب الجمهور ، والخامس : أن الخبرية يعطف على تمييزها بلا ، تقول : كم رجل جاءني لا رجل ولا رجلين ، والاستفهامية لا يجوز فيها ذلك ، والسادس : أن الاستفهامية تحتاج إلى جواب ، والأجود في جوابها أن يكون بحسب موقعها هي من الإعراب ، ويجوز فيه الرفع مطلقاً ، والخبرية لا تحتاج إلى جواب ، والسابع : أن الخبرية تختص بالماضي مثل « رب » أما الاستفهامية فلا تختص به فتقول « كم عبداً سأملكه » على معنى الاستفهام ، والثامن : أن الخبرية يتوجه إليها التصديق والتكذيب بخلاف الاستفهامية ، والتاسع : أن البدل من الاستفهامية يقترن بهمزة =

كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار ، وهى على ضربين : استفهامية بمعنى أى عدد ، وبستعملها من يسأل عن كمية الشيء ، وخبرية بمعنى كثير ، وبستعملها من يريد الافتخار والتكثير ، وتمييز الاستفهامية منسوب مفرد ؛ تقول : « كم عبداً مَلَكَتَ ؟ » و « كم داراً بَنَيْتَ ؟ » وتمييز الخبرية مخفوض دائماً ، ثم تارة يكون مجموعاً كتمييز العشرة فما دونها ، تقول : كَمْ عَبِيدٍ مَلَكَتُ ! كما تقول : عَشْرَةَ أَعْبُدِ مَلَكَتُ ، وثلاثة أَعْبُدِ مَلَكَتُ ، وتارة يكون مفرداً كتمييز المائة فما فوقها ، تقول : كم عَبْدٍ مَلَكَتُ ؟ كما تقول : مِائَةَ عَبْدٍ مَلَكَتُ ، وألفَ عَبْدٍ مَلَكَتُ ، ويجوز خفض تمييز « كم » الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر ، تقول : بَكْمِ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ؟ وَانْخَفِضْ لَهُ « مِنْ » مضمرة ، لا الإضافة ، خلافاً للزجاج .

الثالث من مظان تمييز المفرد : ما دل على مُمَّاثِلَةٌ ، نحو قوله تعالى : (وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا) ^(١) ، وقولهم : إِنْ لَنَا أُمَّثَالُهَا إِبِلًا .
الرابع : ما دل على مفايرة ، نحو : إِنْ لَنَا غَيْرَهَا إِبِلًا [أو شاء] وما أشبه ذلك .
وقد أشرت بقول « وأكثر وقوعه » إلى أن تمييز المفرد لا يختص بالوقوع بعد المقادير .
ومفسر النسبة على قسمين : مُحْوَلٌ ، وغير مُحْوَلٌ .

فالمُحْوَلُ على ثلاثة أقسام : محول عن الفاعل ، نحو (وَأَشْتَمَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) ^(٢) أصله : أَشْتَمَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ ؛ فجعل المضاف إليه فاعلاً ، والمضاف تمييزاً ؛ ومُحْوَلٌ عن المفعول ، نحو (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا) ^(٣) أصله : وَفَجَّرْنَا عُيُونََ الْأَرْضِ ؛ فَفَعِلَ فِيهِ مثل ما ذكرنا ، ومحول عن مضاف غيرهما ، وذلك بعد أفعال التفضيل الخبر به عما

■ الاستفهام ، بخلاف الخبرية فلا يقرن البدل منها بالهمزة ، والعاشر : أن تمييز الاستفهامية يجب نصبه إذا فصل منها بظرف أو جار ومجرور كما هو أصله ، فأما تمييز الخبرية فإنه إذا فصل منها بأحدهما - ولا يكون فصله منها إلا فى الضرورة كما قدمنا - فإنه يجوز نصبه وهو المختار حملاً على تمييز الاستفهامية ، ويجوز جره إما بحرف الجر وإما بالإضافة على الأصل

(١) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف (٢) من الآية ٤ من سورة مريم

(٣) من الآية ١٢ من سورة القمر .

هو مُعَايِرٌ لِلتَّمْيِيزِ ، وذلك كقولك « زَيْدٌ أَكْثَرُ مِنْكَ عِلْمًا » أصله : عِلْمُ زَيْدٍ أَكْثَرُ ، وكقوله تعالى : (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا^(١)) فإن كان الواقع بعد أفعل التفضيل هو عين الخبر عنه وجب خفضه بالإضافة ، كقولك « مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مَالٍ » إلا إن كان أفعل التفضيل مُضَافًا إِلَى غيره فينصب ، نحو « زَيْدٌ أَكْثَرُ النَّاسِ مَالًا » .

وقد يقع كل من الحال والتمييز مؤكِّدًا غير مبين لهيئة ولا ذات ، مثال ذلك في الحال قوله تعالى : (وَلَا تَعْمَلُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ^(٢)) (ثُمَّ وَلِيْتُمُّ مُذِبِّرِينَ^(٣)) (وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا^(٤)) (فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا^(٥)) وقال الشاعر :

١٠٦ - وَتُضِيءُ فِي وَجْهِ الظَّلَامِ مُنِيرَةً كَجُمَانَةِ الْبَحْرِيِّ سُلِّ نِظَامُهَا

- | | |
|---------------------------------|--------------------------------|
| (١) من الآية ٢٤ من سورة الكهف | (٢) من الآية ٩٦ من سورة البقرة |
| (٣) من الآية ٢٥ من سورة التوبة | (٤) من الآية ٣٣ من سورة مريم |
| (٥) من الآية ١٩ من سورة النمل . | |

١٠٦ - هذا البيت من كلام ليبيد بن ربيعة العامري ، من معلقته المشهورة ، من أبيات يصف فيها بقرة من بقر الوحش .

اللغة : « تضيء » يريد أنها شديدة البياض « وجه الظلام » أوله « جمانة » بضم الجيم - اللؤلؤة الصغيرة « البحري » أراد به العواص « نظامها » أي : خيطها .

الإعراب : « تضيء » فعل مضارع ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « في وجه » جار ومجرور متعلق بتضيء ، ووجه مضاف و « الظلام » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « منيرة » حال من فاعل تضيء المستتر فيه « كجمانة » جار ومجرور متعلق بمحذوف : إما حال ثانية من فاعل تضيء ، وإما خبر مبتدأ محذوف تقديره : هي كجمانة ، وجمانة مضاف ، و « البحري » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « سل » فعل ماض مبني للمجهول « نظامها » نظام : نائب فاعل سل ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، ونظام مضاف وضمير الغائبة العائد إلى جمانة البحري مضاف إليه ، وجملة سل ونائب فاعله في محل نصب حال على تقدير قد .

الشاهد فيه : قوله « منيرة » فإنه حال من فاعل تضيء ، على ما عرفت في الإعراب ، ومعنى هذا الحال قد فهم من قوله « تضيء » لأن الإضاءة والإنارة بمعنى واحد تقريباً ؛ فتكون هذه الحال مؤكدة لعاملها .

ومثال ذلك في التمييز قوله تعالى : (إِنْ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا)^(١) ، (وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأْتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ ، فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً)^(٢) ، وقول أبي طالب :

١٠٧ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا
ومنه قول الشاعر :

١٠٨ - وَالْتَفَلَبِيُونَ بِدُسِّ الْفَحْلِ فَجَاهِلُهُمْ فَحْلًا ، وَأُمُهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقُ

(١) من الآية ٣٥ من سورة النوبة (٢) من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف .
واعلم أن تأكيد التمييز في الآيتين الكريمتين ليس كتناكيد الحال ؛ فإنك قد عرفت أن الحال قد يكون مؤكداً لعامله نحو (فتبسم ضاحكاً) أما التمييز فلا يكون ، مؤكداً لعامله ؛ لأن (شهرًا) في الآية للكريمة تمييز لقوله سبحانه (اثنا عشر) وهو العامل في التمييز ، وليس التمييز مؤكداً للثاني عشر ، بل هو مبين له ، وإنما هو مؤكداً لقوله سبحانه : (إن عدة الشهور) وليس هو العامل فيه ، وكذلك الآية الثانية ، وقد أشرنا إلى ذلك فيما مضى (ص ٦٤) .

١٠٧ - هذا البيت من كلام أبي طالب بن عبد المطلب ، عم النبي صلى الله عليه وسلم ، ووالد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ومفرداته ومعناه في غاية الظهور .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، وقد : حرف تحقيق « علمت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم « بأن » الباء حرف جر ، أن : حرف توكيد ونصب « دين » اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودين مضاف و « محمد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « من خير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وخير مضاف و « أديان » مضاف إليه ، وأديان مضاف و « البرية » مضاف إليه ، وأن مع مادخات علي في تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بعلم « ديناً » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله « ديناً » فإنه تمييز على ما عرفت في الإعراب ، وهو مؤكداً لما سبقه ، وما أسلفنا ذكره في بيان التأكيدي في الآيتين تعلم أنه ليس مؤكداً لعامله الذي هو « خير » .
١٠٨ - هذا البيت من كلمة لجرير بن عطية بهجو فيها الأخطل التغلبي النصراني ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٢٧١) .

اللغة : « الفعل » أراد به هنا أباهم « زلاء » بفتح الزاى وتشديد اللام وآخره همزة هي المرأة إذا كانت قليلة اسم الألبين « منطيق » المراد به هنا التي تتأزر بما يعظم مجيزتها =

وسيدبويه - رحمه الله تعالى - ا - يمنع أن يقال « نِعَمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ » وتأولوا « فخلاً » في البيت على أنه حال مؤكدة ، والشواهد على جواز المسألة كثيرة ؛ فلا حاجة إلى التأويل ، ودخول التمييز في باب نعم وبئس أكثر من دخول الحال .

ص - وَالْمُسْتَثْنَى بِالْأَمِّنِ كَلَامٌ تَامٌ مُوجِبٌ ، نَحْوُ (فَشَرِّ بُوَامِنُهُ إِلَّا قَابِلًا مِنْهُمْ) فَإِنَّ فُقْدَ الْإِيجَابِ تَرَجَّحَ الْبَدَلُ فِي الْمَتَّصِلِ ، نَحْوُ (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَابِلٌ

المعنى : يذمهم بدناءة الأصل ، وبأنهم في شدة الفقر وسوء الحال ، حتى إن أمهم لتمنن في الأعمال ؛ فيذهب عنها اللحم ويهزل جسدها لكثرة ما تعمل - وذلك عند العرب مما ندم به المرأة - فتضطر إلى أن تتخذ حشية تضعها فوق جسدها لتعظم أليتها وتكبرها .

الإعراب : « التغليبيون » مبتدأ أول مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « بئس » فعل ماض دال على إنشاء اللوم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الفجلى » فاعل بئس مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من بئس وفاعلها في محل رفع خبر مقدم « فحلهم » فحل : مبتدأ مؤخر ، وهو مضاف وضمير الغائبين العائد إلى التغليبيين مضاف إليه ، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذى هو قوله التغليبيون « فخلاً » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهذا إعراب للمبرد ، وعليه الشاهد ، وأعربه سيدبويه حالاً مؤكدة « وأمم » الواو حرف عطف ، أم : مبتدأ ، وضمير الغائبين مضاف إليه « زلاء » خبر للمبتدأ « منطبق » صفة لزلاء ، أو خبر بعد خبر ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة المبتدأ الثانى وخبره ؛ فهى فى محل رفع أيضاً بالعطف على الجملة التى هى فى محل رفع .

الشاهد فيه : قوله « فحلاً » فإنه عند المبرد تمييز ، على ما عرفت فى الإعراب ، وهو مؤكد ؛ لانفهام معناه مما سبقه ، وفى البيت اجتماع التمييز مع الفاعل الظاهر فى باب « نعم » وهو مما لا يميزه جمهور النحاة ، وعندهم أن الفاعل فى باب « نعم » إذا كان اسماً ظاهراً اكتفى به ، وإذا كان ضميراً مستتراً فيه وجب تمييزه بنكرة على ما مضى بيانه فى باب الفاعل من هذا الكتاب . وفى المسألة قولان آخران ، أحدهما : أنه يجوز الجمع بين الفاعل والتمييز مطلقاً كما فى بيت الشاهد ، وهو رأى أبى العباس المبرد وجماعة ، وثانيهما : إن كان التمييز لا يفيد إلا المعنى الذى يفيد الفاعل - كما فى بيت الشاهد - لم يجر الجمع بينهما ، وإن أفاد التمييز معنى زائداً على المعنى الذى يفيد الفاعل جاز الجمع بينهما ، كما فى قول الشاعر :

تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَمْدِلْ سِوَاهُ فَفَعِمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ

مِنْهُمْ) وَالنَّضْبُ فِي الْمُنْقَطِعِ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ ، وَوَجَبَ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ ، نَحْوُ (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ) مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ فِيهِمَا فَالْنَّضْبُ ، نَحْوُ قَوْلِهِ :
 وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْمَةَ وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ
 أَوْ قَدَدَ الْقَمَامُ فَعَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ ، نَحْوُ (وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ)
 وَبُسْمَى مُفْرَغًا .

ش - من المنصوبات : المستثنى في بعض أقسامه .

والحاصل أنه إذا كان الاستثناء بإلاً ، وكانت مسبوقه بكلام تام ، مُوجِبٍ ،
 وجبَ بمجموع هذه الشروط الثلاثة نَضْبُ المستثنى ، سواء كان الاستثناء متصلاً ،
 نحو « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا » وقوله تعالى : (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ) (١) ،
 أو منقطعاً ، كقولك : « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا » ، ومنه في أحدِ الْقَوْلَيْنِ (٢)

(١) من الآية ٤٩ من سورة البقرة .

(٢) اختلاف العلماء في إبليس لعنه الله : أهو من جنس الملائكة أم من جنس آخر؟ فذهب قوم إلى أنه من جنس الملائكة ، واستدلوا على ذلك بشيئين ؛ الأول : أحاديث وردت في هذا المعنى تدل عندهم على أنه من جنسهم ، والثاني : استثناءؤه من الملائكة في كثير من آيات الكتاب العزيز ، والأصل في الاستثناء أن يكون متصلاً بأن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه وذهب قوم آخرون إلى أن إبليس ليس من جنس الملائكة ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى من الآية ٥ من سورة الكهف (إلا إبليس كان من الجن ففسق عن أمر ربه) وردوا الأحاديث التي استند إليها الفريق الأول أو دلالاتها ، وردوا دعواهم أن استثناءه من الملائكة يدل على أنه من جنسهم ، وذلك لأن الاستثناء المنقطع وارد في العربية ، ومنه قول النابغة الذبياني :

يَا دَارَ مَيْمَةَ بِالْعَلِيَاءِ فَالْسَفْدِ أَقْوَتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ
 وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلاً كَنِي أَسَائِلَهَا هَيْتُ جَوَابًا ، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ
 إِلَّا الْأَوَارِي لَأَيَّا مَا أُبَيِّنُهَا وَالنُّوْمَى كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ

فإنه استثنى الأورار من أحد ، وحملت عليه آيات كثيرة من القرآن ، مثل قوله تعالى من الآية ١٥٧ من سورة النساء : (ما لهم به من علم إلا اتباع الظن) . وقوله جل شأنه من الآيتين ٤٤٣ و٤٤٤ من سورة يس : (وإن نشأ نغرقهم فلا صرّح لهم ولا هم ينقذون ، إلا رحمة منا) وإذ قد ورد ذلك في الشعر العربي الموثوق به وفي عدد وافر من الآيات لم يجز إنكاره ■

قوله تعالى : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا ابْنِيسَ)^(١) .
 فلو كانت المسألة بحالها ، ولكن السلام السابق غير موجب فلا يخلو :
 إما أن يكون الاستثناء متصلاً ، أو منقطعاً :
 فإن كان متصلاً جاز في المستثنى وجهان :
 أحدهما : أن يُجْعَلَ تابعاً للمستثنى منه ، على أنه بدلٌ منه بدل بضم من كل
 عند البصريين ، أو عطفٌ نسقٍ عند الكوفيين .
 الثاني : أن ينصب على أصل الباب ، وهو عربي جيد ، والإتباع أجودٌ منه .
 ونعني بغير الإيجاب النفي والنهي والاستفهام ، مثال النفي قوله تعالى :
 (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ)^(٢) ، قرأ السبعة - غير ابن عامر - بالرفع على الإبدال
 من الواو في (ما فعلوه) ، وقرأ ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء ، ومثال
 النهي قوله تعالى : (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تَكُ)^(٣) ، قرأ أبو عمرو
 وابن كثير بالرفع على الإبدال من (أحد) ، وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء ،
 وفيه وجهان ؛ أحدهما : أن يكون مستثنى من (أحد) ، وجاءت قراءة الأكثر
 على الوجه المرجوح ؛ لأن مرجح القراءة الرواية لا الرأي ، والثاني : أن يكون
 مستثنى من (أهلك) فعلى هذا يكون النصب واجباً ، ومثال الاستفهام قوله
 تعالى : (وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ)^(٤) ، قرأ الجميع بالرفع على
 الإبدال من الضمير في (يقنط) ولو قرئ « إلا الضالين » بالنصب على الاستثناء
 لجاز ، ولكن القراءة سنة متبعة .

❖ وإذا علمت هذا الكلام سهل عليك معرفة قول الشارح « في أحد القولين »
 فإنه يريد أن من ذهب من العلماء إلى أن إبليس ليس من جنس الملائكة جعل الاستثناء
 في الآية منقطعاً ، ومن ذهب إلى أنه من جنسهم جعل الاستثناء متصلاً ، والاستشهاد
 بالآية - هنا - على المذهب الأول .

(١) من الآيتين ٣٠ و ٣١ من سورة الحجر (٢) من الآية ٦٦ من سورة النساء

(٣) من الآية ٨١ من سورة هود (٤) من الآية ٥٦ من سورة الحجر

وإن كان الاستثناء منقطعاً فأهل الحجاز يُوجبون النصب فيقولون :
 « مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا حَمَارًا » وبلغتهم جاء التنزيل ، قال الله تعالى : (مَا لَهُمْ بِهِ
 مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ)^(١) ، وبنو تميم يجيزون النصب والإبدال ، ويقرءون :
 (إِلَّا اتَّبَاعُ الظَّنِّ) بالرفع ، على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع ، ولا يجوز أن
 يقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ ؛ لأن الخافض له « من » الزائدة ،
 و (وَاتَّبَاعُ الظَّنِّ) معرفة مُوجِبَةٌ ، و « مِنْ » الزائدة لا تعمل إلا في النكرات
 المنفية أو المستفهم عنها ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : (مَا تَرَى فِي خَلْقِ
 الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ)^(٢) .

وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقاً ، أى سواء كان
 الاستثناء منقطعاً ، نحو « مَا فِيهَا إِلَّا حَمَارًا أَحَدٌ » أو متصلاً ، نحو « مَا قَامَ
 إِلَّا زَبْدًا الْقَوْمُ » قال الكميّ :

١٠٩ - وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ

(١) من سورة النساء من الآية ١٥٧ (٢) من الآية ٣ من سورة الملك

١٠٩ - هذا البيت من كلام الكميّ بن زيد الأسدي ، من قصيدة هاشمية يمدح
 فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٦٦) وللؤافى أوضحه
 (رقم ٢٦٢) وفي شذور الذهب (رقم ١٢٤) وأنشده الأشموني (رقم ٤٤٨) .

اللغة : « شيعه » أشباع وأنصار ، أغابهم وأجرى معهم فيما يذهبون إليه « مذهب
 الحق » يروى في مكانه « مشعب الحق » وللراد الطريق الذي يعتقد أنه طريق الحق .

الإعراب : « ما » نافية « لي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة
 استثناء « آل » منصوب على الاستثناء من شيعه ، وآل مضاف و « أحمد » مضاف إليه ،
 مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل « شيعه » مبتدأ
 مؤخر مرفوع بالضمه الظاهرة « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية « لي » جار ومجرور
 متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء « مذهب » منصوب على الاستثناء ، ومذهب
 مضاف و « الحق » مضاف إليه « مذهب » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « إلا آل أحمد » وقوله « إلا مذهب الحق » حيث نصب المستثنى
 في الموضعين ؛ لأنه مقدم على المستثنى منه ، وأصل نظم البيت : ومالي شيعه إلا آل أحمد
 ومالي مذهب إلا مذهب الحق .

ولما امتنع الإتيان في ذلك لأن التابع لا يتقدم على المتبوع .
 وإن كان الكلام السابق على « إلا » غير تام — ونعني به ألا يكون
 المستثنى منه مذكوراً — فإن الاسم المذكور الواقع بعد « إلا » يُعطى ما يستحقه
 لو لم توجد « إلا » فيقال : « ما قام إلا زيدٌ » بالرفع ، كما يقال : ما قام
 زيدٌ ، و « ما رأيتُ إلا زَيْدًا » بالنصب ، كما يقال : ما رأيتُ زَيْدًا ،
 و « ما مررتُ إلا بزَيْدٍ » بالجر ، كما يقال : ما مررتُ بزَيْدٍ ، ويُسمى ذلك
 استثناء مُفرغاً ؛ لأن ما قبل « إلا » قد تفرغ لطلب ما بعدها ، ولم يشغل عنه
 بالعمل فيما يقتضيه ، والاستثناء في ذلك كله من اسم عام محذوف ؛ فتقدير « ما قام
 إلا زيدٌ » ما قام أحدٌ إلا زيدٌ ، وكذا الباقي .

ص — وبُستثنى بغيرِ وسوى خافضين مُعزبين بإعرابِ الأسمِ الذي
 بعد « إلا » وبجلاً ، وعداً ، وحاشاً ، نواصبِ أو خوافضِ ، وبما خلا ،
 وبما عدأ ، وليسَ ، ولا يَكُونُ ، نواصبِ .

ش — الأدوات التي يستثنى بها — غير إلا — ثلاثة أقسامٍ : ما يخفض
 دائماً ، وما ينصب دائماً ، وما يخفض تارة وينصب أخرى .

فأما الذي يخفض دائماً فغيرٌ وسوى ؛ تقول : « قامَ القَوْمُ غيرَ زيدٍ » و « قامَ
 القَوْمُ سوىَ زيدٍ » بخفضِ زيدٍ فيهما ، وتُعربُ « غيرُ » نفسها بما يستحقه الاسمُ
 الواقعُ بعد « إلا » في ذلك الكلام ؛ فتقول : « قامَ القَوْمُ غيرَ زيدٍ » بنصب
 غيرِ ، كما تقول : قامَ القَوْمُ إلا زَيْدًا ، بنصب زيدِ ، وتقول : « ما قامَ القَوْمُ غيرَ
 زيدٍ » ، و « غيرُ زيدٍ » بالنصب والرفع ، كما تقول : ما قامَ القَوْمُ إلا زَيْدًا ،
 وإلا زَيْدٌ ، وتقول : « ما قامَ القَوْمُ غيرَ حَمارٍ » بالنصب عند الحجازيين ،
 وبالنصب أو الرفع عند التميميين ، وعلى ذلك فقيسٌ ، وهكذا حكم « سوى » خلافاً
 لسببويه ؛ فإنه زعم أنها واجبةُ النصب على الظرفية دائماً .

الثاني : ما ينصبُ فقط ، وهو أربعة : ليسَ ، ولا يَكُونُ ، وما خلا ،

وما عدَا ، تقول : « قاموا لَيْسَ زَيْدًا » و « لَا يَكُونُ زَيْدًا » و « مَا خَلَا زَيْدًا » و « مَا عدَا زَيْدًا » ، وفي الحديث : « مَا أَنهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظَّفَرُ » وقال لبيد :

١١٠ — أَلَا كَلُّ شَيْءٍ — مَا خَلَا اللَّهَ — بَاطِلٌ

وَكَلُّ نَعِيمٍ — لَا مَحَالَةَ — زَائِلٌ

وانتصابه بعد « لَيْسَ » و « لَا يَكُونُ » على أنه خبرُهُمَا ، واسمها مستتر فيهما [أَى وَجُوبًا] وانتصابه بعد « مَا خَلَا » و « مَا عدَا » على أنه مفعولها ، والفاعل مستتر فيهما .

الثالث : ما يخفص تارة وينصب أخرى ، وهو ثلاثة : خَلَا ، وْعَدَا ، وَحَاشَا ، وذلك لأنها تكون حروفَ جَرٍ وأفعالا ماضية ؛ فإن قَدَّرْتَهَا حُرُوفًا خَفِضْتَ بِهَا الْمُسْتَثْنَى ، وَإِنْ قَدَّرْتَهَا أفعالًا نَصَبْتَهُ بِهَا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ ، وَقَدَّرْتَ الْفَاعِلَ مُضْمَرًا فِيهَا .

* * *

١١٠ — هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وقد أنشده للؤاف في أوضحه (رقم ٢٦٧) وفي شذور الذهب (رقم ١٢٢) وأنشده الأشموني (رقم ٣) . الإعراب : « أَلَا » أداة استفتاح وتنبية « كَلُّ » مبتدأ ، وكل مضاف و « شَيْءٌ » مضاف إليه « ما » مصدرية « خَلَا » فعل ماض دال على الاستثناء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى البعض المفهوم من الكل السابق « الله » منصوب على التعظيم ، مفعول به لخلا ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره « باطل » خبر المبتدأ « وكل » الواو حرف عطف ، كل : مبتدأ ، وكل مضاف و « نعيم » مضاف إليه « لا » نافية للجنس « محالة » اسم لا ، مبني على الفتح في محل نصب ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لامحالة موجودة ، مثلا والجملة من لا واسمها وخبرها لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبر « زائل » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : « قوله ما خلا الله » حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد « خلا » ؛ فدل ذلك على أن الاسم الواقع بعد ما خلا يكون منصوباً ، وذلك لأن « ما » هذه مصدرية ، وما المصدرية لا يكون بعدها إلا فعل ؛ فإذا وجب أن يكون خلا فعلا وجب أن يكون ما بعده منصوباً على أنه مفعول به ، وإنما يجوز جره إذا كان « خلا » حرفاً ، وهي لا تكون حرفاً متى سبقها الحرف المصدرى ، وبعض العلماء هنا مقال ذكرنا مجمله في شرحنا على « أوضح المسالك » ولا يليق ذكره في هذه اللوحة اليسيرة .

ص - بَابُ ، يُخَفِّضُ الْأِسْمُ إِذَا بِحَرْفِ مُشْتَرَكٍ ، وَهُوَ : مِنْ ، وَإِلَى ، وَعَنْ ، وَفِي ، وَاللَّامُ ، وَالْبَاءُ لِلْقَسَمِ وَغَيْرِهِ ، أَوْ يُخْتَصَّ بِالظَّاهِرِ ، وَهُوَ : رَبُّ ، وَمُنْذُ ، وَمُنْذُ ، وَالْكَافُ ، وَحَتَّى ، وَوَأُو الْقَسَمِ ، وَتَأْوُهُ .

ش - لما انقضى الكلام على ذكر المرفوعات والمنصوبات ، شرعت في ذكر المجرورات ، وقسمت المجرورات إلى قسمين : مجرور بالحرف ، ومجرور بالإضافة ، وبدأت بالمجرور بالحرف ؛ لأنه الأصل .

والحروف الجارية عشرون حرفاً ، أسقطت منها سبعة - وهي : خلا ، وعدا ، وحاشا ، وأعل ، ومثي ، وكئي ، ولولاً - وإنما أسقطت [منها] الثلاثة الأولى ذكرتها في الاستثناء ، فاستغنيت بذلك عن إعادتها ، وإنما أسقطت الأربعة الباقية لشذوذها ، وذلك لأن « أعل » لا يجر بها إلا عقيل ، قال شاعرهم :
١١١ - أعل الله فضاً لكم علينا بشيء أن أمكم شريم

١١١ - هذا البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٩٤) والمؤلف في أوضعه (رقم ٢٧٧) والأشموني (رقم ٥٢٢) .
اللغة : « أن » يجوز في همزة هذا الحرف الفتح ، على أن تكون مؤولة بمصدر ، ويكون المصدر للنسب مجروراً بدلا من « شيء » المجرور بالباء ، ويجوز في الهمزة الكسر ، على أن تكون الجملة استئنافية جيء بها لقصد التعليل ، والمعنى على التمام « شريم هي المرأة المفضاة التي أهد مسلكها ، ويقال فيها : شرماء ، وشروم - بفتح الشين - أيضاً المعنى : إنكم تفخرون من غير أن يكون لكم ما تفخرون به ، وإني لأرجو أن يكون الله تعالى قد جعل لكم فضلا تتباهون به ، وذلك أن أمكم شرماء ، وهو من باب توكيد الدم بما يشبه المدح .

الإعراب : « أعل » حرف ترج وجرشبيه بالزائد « الله » مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « فضاً لكم » فضل : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المبتدأ ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الضم في محل نصب ، والميم حرف دال على جمع المخاطب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ « علينا » جار ومجرور متعلق بـ « بشيء » جار ومجرور متعلق بـ « فضلاً » أيضاً « أن » =

و « مَتَى » لا يَجْرُ بها إلا هُذَيْل ، قال شاعرهم يصف السحاب :

١١٢ - شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ نَمَّ تَرَفَعَتْ مَتَى لُجَجٌ خُضِرَ لَهْنٌ نَثِيحٌ

حرف تو كيد ونصب « أممكم » أم : اسم أن ، وأم مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه ، والميم علامة على جمع المخاطب « شريم » خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بدل من « شيء » .

الشاهد فيه : قوله « لعل الله » حيث جر بـلعل ما بعدها لفظاً ، وهو في التقدير مرفوع على أنه مبتدأ ، كما أوضحناه في إعراب البيت ، والجر بـلعل لغة عقيل دون سائر العرب .

ومثل هذا البيت قول كعب بن سعد الغنوي ، ويقال : إنه سهل الغنوي أخيه :

فَقُلْتُ أُدْعُ أُخْرَى وَأَرْفَعُ الصَّوْتِ جَهْرَةً أَعْلَى أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ

١١٢ - البيت من كلام أبي ذؤيب الهذلي ، يصف السحاب ، وقد أنشده ابن

عقيل (١٩٥) وللؤلؤف في أوضحه (٢٨٧) وصاحب أدب السكاتب (ص ٤٠٨ بتحقيقنا) والأشموني (٥٢٣) .

اللغة : ترفعت « تصاعدت وتباعدت » لـجج « جمع لجة ، بزنة غرفة وغرف ، واللجة :

معظم الماء » نثيح « هو الصوت العالي المرتفع » .

المعنى : يدعو لامرأة اسمها أم عمرو - كما ورد في بيت قبل هذا البيت بالسقيا بماء

سحب موصوفة بأنها شربت من ماء البحر ، وأخذت ماءها من لـجج ، ولها في تلك الحال صوت عال مرتفع ، والبيت المشار إليه هو قوله :

سَقَى أُمَّ عَمْرٍو كُلَّ آخِرِ لَيْلَةٍ حَفَاتِمُ سُودٍ مَاوَهُنَّ تَجِيحُ

الإعراب : « شربن » فعل وفاعل « بماء » جار ومجرور متعلق بشرب ، إما على

تضمين شرب معنى روى ؛ فتسكون الباء سببية ، وإما على أن شرب باق على معناه فتكون

الباء في قوله بماء بمعنى من الابتدائية ، وماء مضاف و « البحر » مضاف إليه « ثم » حرف

عطف « ترفعت » ترفع : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه

جواز تقديره هي يعود إلى نون النسوة العائد إلى حناتم « متى » حرف جر بمعنى من « لـجج »

مجرور بـمتى ، والجار والمجرور بدل من الجار والمجرور الأول إذا قدرت الباء بمعنى من

وإلا فهذا الجار والمجرور متعلق بشرب « خضر » صفة للـجج « لهن » جار ومجرور

متعلق بمحذوف خبر مقدم « نثيح » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب

حال من فاعل ترفعت المستتر فيه .

الشاهد فيه : قوله « متى لـجج » حيث استعمل « متى » حرف جر ، فخر به قوله لـجج .

و « كي » لا يُجرُّ بها إلا « ما » الاستفهامية ، وذلك في قولهم في السؤال عن
 عِلَّةِ الشَّيْءِ : « كَيْمَةً ؟ » بمعنى لِمَهُ ؟ ، و « لولا » لا يُجرُّ بها إلا الضمير في
 قولهم : لَوْلَايَ ، وَلَوْلَاكَ ، وَلَوْلَاهُ ، وهو نادر ، قال الشاعر :
 ١١٣ - أَوَمَّتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الْهُودَجِ - لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ - لَمْ أُخْجَجِ -

١١٣ - ينسب هذا البيت إلى عمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي ، ويروى بعده :

أَنْتَ إِلَى مَسَكَةٍ أَخْرَجْتَنِي وَلَوْ تَرَكَتَ الْحَجَّ لَمْ أُخْرَجِ -

اللفظة : « أومت » معناه أشارت ، وأصله أومات ، فسهل الهمزة التي بعد الميم قبلها
 ألفاً لانفتاحها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذف هذه الألف تخلصاً من التقاء الساكنين
 « الهودج » مركب يوضع فوق البعير يركب فيه النساء .

المعنى : يقول أشارت هذه الفتاة إلى بعينها من داخل مركبها مخافة من الرقيب .
 وحدثني هذه الإشارة أنها لم تخرج للحج إلا رغبة في لقائي ، ولو كنت لم أخرج لما
 خرجت هي .

الإعراب : « أومت » فعل ماض ، مبني على ففتح مقدر على الألف المنقلبة عن الهمزة
 المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، والتاء الساكنة علامة التأنيث ، والفاعل ضمير
 مستتر فيه جوازاً تقديره هي « بعينها » الباء حرف جر ، عيني : مجرور بالباء وعلامة
 جره الياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً للكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثني ، وعيني مضاف وضمير
 الغائبة مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بأوماً « من الهودج » جار ومجرور متعلق
 بأوماً أيضاً « لولاك » لولا : حرف جر لا يحتاج إلى متعلق ، والكاف ضمير المخاطب
 مبتدأ - قال الأخفش : مبني على الفتح في محل رفع ، وقال سيبويه والجمهور : له محلان ،
 أولهما جر بحرف الجر ، وثانيهما رفع بالابتداء ، ولوحظ الأول فجاء به متصلاً والخبر
 محذوف وجوبا تقديره : لولاك موجود ، مثلاً « في » حرف جر « فا » اسم إشارة مبني
 على السكون في محل جر نفي ، والجار والمجرور متعلق بأحجج الآتي « العام » بدل
 من اسم الإشارة « لم » حرف نفي وجزم وقلب « أحجج » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة
 جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
 أنا ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب لولا .

الشاهد فيه : قوله « لولاك » حيث دخلت « لولا » على الضمير لاتعمل فجرته محلا
 كما هو مذهب سيبويه ، وفي هذه للسألة كلام طويل ، ذكرناه منفصلاً في شرحنا على شرح
 الأشموني ، ولا يليق ذكره بهذه العجالة .

وأنكر المبرد استعماله ، وهذا البيت ونحوه حُجَّةٌ لسببويه عليه^(١) ، والأكثرُ [في العربية] لولا أنا ، ولولا أنت ، ولولا هو ، قال الله تعالى: (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)^(٢) .

وتنقسم الحروف المذكورة إلى ما وُضِعَ على حرفٍ واحد ، وهو خمسة : الباء ، واللام ، والكاف ، والواو ، والتاء ، وما وُضِعَ على حرفين ، وهو أربعة : مِنْ ، وَعَنْ ، وَفِي ، وَمُنْذُ ، وما وُضِعَ على ثلاثة أحرف ، وهو ثلاثة : إِلَى ، وَعَلَى ، وَمُنْذُ ، وما وُضِعَ على أربعة ، وهو « حَقِّي » خاصة .

وتنقسم أيضا إلى ما يَجْرُهُ الظاهرَ دُونَ المضمَر ، وهو سبعة : الواو ، والتاء ، وَمُنْذُ ، وَمُنْذُ ، وَحَقِّي ، وَالْكَافُ ، وَرُبُّ ، وما يجر الظاهر والمضمَر ، وهو البواقي .

ثم الذي لا يَجْرُهُ إلا الظاهر ينقسم إلا ما لا يجر إلا الزمان ، وهو مذ ، ومنذ ؛ تقول : ما رأيتُهُ مذ يومين ، أو مُنْذُ يوم الجمعة ، وما لا يجرُهُ إلا الفـكـرات وهو «رُبُّ» تقول : رُبُّ رجلٍ صالح ، وما لا يجرُهُ إلا لفظ الجلالة ، وقد يجر لفظ الربِّ مُضَافًا إلى الكعبة وقد يجر لفظ الرحمن ، وهي التاء ، قال الله تعالى: (وتأقلاً كيدين أصفاهكم)^(٣)

(١) مثل هذا البيت قول عمرو بن العاص يخاطب معاوية بن أبي سفيان ، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٥٢٤) :

أَنْطَمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَائِنَا

وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنٌ ؟

وقول يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي يخاطب ابن عمه ، وهو أيضاً من شواهد الأشموني (رقم ٥٢٥) :

وَكَمَ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِخَّتْ كَمَا هَوَى

بَأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ الثَّقِيِّ مِنْهُوَى

(٢) من الآية ٣١ من سورة سبأ .

(٣) من الآية ٤٦ من سورة الأنبياء .

(تَأْفَهُ لَقَدْ آتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا) (١) وهو كثير، وقالوا: «تَرَبُّ الْكَتَبَةِ لِأَفْعَانٍ كَذَا» وهو قليل، وقالوا: «تَأَلَّرُ حَمْنٌ لِأَفْعَانٍ كَذَا» وهو أقل، وما يجزء كل ظاهر، وهو الباقي.

ص — أَوْ بِإِضَافَةِ امِّمْ عَلَى مَعْنَى اللَّامِ كـ «غُلَامٍ زَيْدٍ» أَوْ مِنْ كـ «خَاتَمِ حَدِيدٍ» أَوْ فِي كـ «مَكْرُ اللَّيْلِ» وَتُسَمَّى مَعْنَوِيَّةً؛ لِأَنَّهَا لِلتَّعْرِيفِ أَوْ التَّخْصِيسِ، أَوْ بِإِضَافَةِ الْوَصْفِ إِلَى مَعْمُولِهِ، كـ «بَابِ الْكَتَبَةِ» وَ«مَعْمُورِ الدَّارِ» وَ«حَسَنِ الْوَجْهِ» وَتُسَمَّى لَفْظِيَّةً؛ لِأَنَّهَا لِحَرْفِ التَّخْفِيفِ.

ش — لَمَّا فَرَّغْتُ مِنْ ذِكْرِ الْجُرُورِ بِالْحَرْفِ شَرَعْتُ فِي ذِكْرِ الْجُرُورِ بِالِإِضَافَةِ وَقَسَمْتَهُ إِلَى قَسْمَيْنِ:

أحدهما: أن لا يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولاً لها، ويخرج من ذلك ثلاث صور؛ إحداهما: أن ينفى الأمران معاً كـ «غلام زيد» والثانية أن يكون المضاف صفة ولا يكون المضاف إليه معمولاً لتلك الصفة، نحو «كاتب القاضي» و«كاتب عياله» والثالثة: أن يكون المضاف إليه معمولاً للمضاف وليس المضاف صفة، نحو «ضرب اللص» وهذه الأنواع كلها تسمى الإضافة فيها إضافة معنوية، وذلك لأنها تفيدُ أمراً معنوياً، وهو التعريفُ إن كان المضاف إليه معرفة، نحو «غلام زيد» والتخصيصُ إن كان المضاف إليه نكرة، كـ «غلام امرأة».

ثم إن هذه الإضافة على ثلاثة أقسام؛ أحدها: أن تكون على معنى «في» وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف، نحو (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ) (٢) الثاني: أن تكون على معنى «من» وذلك إذا كان المضاف إليه كلاً للمضاف، ويصح الإخبار به عنه، كـ «خاتم حديد، وباب ساج» بخلاف نحو «يد زيد» فإنه لا يصح أن

(٢) من الآية ٣٣ من سورة سبأ

(١) من الآية ٩١ من سورة يوسف

يُخْبَرُ عن اليد بأنها زَيْدٌ ، الثالث : أن تكون على معنى اللام ، وذلك فيما بقي ، نحو : « غُلامٌ زَيْدٌ » و « يَدُ زَيْدٍ » .

القسم الثاني : أن يكون المضاف صفة ، والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة ، ولهذا أيضاً ثلاثُ صُورٍ : إضافة اسم الفاعل ، كـ « هذا ضاربُ زَيْدٍ ، الآن أو غداً » وإضافة اسم المفعول ، كـ « هذا مغمورُ الدار ، الآن أو غداً » وإضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل كـ « هذا رجلٌ حَسَنُ الوَجْهِ » وتسمى إضافة لفظية ؛ لأنها تفيد أمراً لفظياً ، وهو التخفيف ، ألا ترى أن قولك « ضاربُ زَيْدٍ » أخفٌ من قولك « ضاربُ زَيْدِداً » ، وكذا الباقى ، ولا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، ولهذا صح وصف « هدياً » بـ « بالغٍ » مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى : (هَدِيًّا بِالْبَيْعِ الْكُتَيْبَةِ)^(١) ، وصح مجيء « ثاني » حالا مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى : (ثَانِي عِطْفِهِ)^(٢) .

ص - وَلَا تَجَامِيعُ الْإِضَافَةَ تَنْوِينًا وَلَا نُونًا تَالِيَةً إِلَّا عَرَابٍ مُطْلَقًا ، وَلَا « أَلٌ » إِلَّا فِي نَحْوِ « الضَّارِبُ زَيْدٍ » و « الضَّارِبُ زَيْدٍ » و « الضَّارِبُ الرَّجُلِ » و « الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي » و « الرَّجُلُ الضَّارِبُ غُلامِهِ » .

ش - اعلم أن الإضافة لا تجتمع مع التنوين ، ولا مع النون التالفة للعرب ، ولا مع الألف واللام ، تقول : جاءني غُلامٌ يا هذا ، فننون ، وإذا أضفت تقول : جاءني غلامٌ زَيْدٍ ، فتحذف التنوين ، وذلك لأنه يدل على كمال الاسم ، والإضافة تدل على نقصانه ، ولا يكون الشيء كاملاً ناقصاً ، وتقول : جاءني مُسْلِمَانِ ، وَمُسْلِمُونَ ، فإذا أضفت قلت : مُسْلِمَاكَ ، وَمُسْلِمُوكَ ، فتحذف النون ، قال الله تعالى : (وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ)^(٣) (إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ)^(٤) (إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ)^(٥) والأصل : المقيمين ، ولذائقوز ،

(٢) من الآية ٩ من سورة الحج

(٤) من الآية ٣٨ ، من سورة الصافات

(١) من الآية ٩٥ من سورة المائدة

(٣) من الآية ٣٥ من سورة الحج

(٥) من الآية ٣٧ من سورة القمر .

ومرسلون ، والعلّةُ في حذف النون هي العلّةُ في حذف التنوين ؛ لكونها قائمةً مقام التنوين ، وإنما قيّدتُ النونَ بكونها تاليةً للإعراب احترازاً من نوني المفرد وجمع التكسير ، وذلك كـنوني حِينٍ وَشَيَاطِينٍ ؛ فإنهما متلوانِ بالإعراب ، لا تاليان له ، تقول : هَذَا حِينٌ يَا فَتَى ، وهؤلاءُ شَيَاطِينٌ يَا فَتَى ، فتجد إعرابهما بضمة واقعة بعد النون ؛ فإذا أضفتَ قلت : آتِيكَ حِينَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وهؤلاءُ شَيَاطِينُ الْإِنْسِ ، بإثبات النون فيهما ؛ لأنها متلوةٌ بالإعراب ، لا تاليةٌ له .

وأما الألف واللام فإنك تقول : جاء الغلام ، فإذا أضفت قلت : جاء غلامٌ زيدٌ ، وذلك لأن الألف واللام للتعريف ، والإضافة للتعريف ، فلو قلت « الغلامُ زيدٌ » جمعت على الاسم تعريفين ، وذلك لا يجوز .

ويستثنى من مسألة الألف واللام أن يكون المضافُ صفةً والمضاف إليه معمولاً لذلك الصفة ، وفي المسألة واحد من خمسة أمور تذكر ؛ فحينئذ يجوز أن يجمع بين الألف واللام والإضافة .

أحدها : أن يكون المضاف مُثَنًى ، نحو « الضَّارِبُ زَيْدٌ » (١) .
والثاني : أن يكون المضاف جَمْعَ مذكرٍ سالماً ، نحو « الضَّارِبُ بُو زَيْدٍ » (٢) .
والثالث : أن يكون المضاف إليه بالألف واللام ، نحو « الضَّارِبُ الرَّجُلِ » .
والرابع : أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ما فيه الألف واللام نحو « الضَّارِبُ رَأْسِ الرَّجُلِ » .

والخامس : أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضميرٍ عائِدٍ على ما فيه الألف واللام ، نحو « مررت بالرجل الضاربِ غلامِهِ » .

ص - بَابُ ، يَعْمَلُ عَمَلًا فَعَلَهُ سَبْعَةٌ* : أَسْمُ الْفِعْلِ ، كَهَيْهَاتَ ، وَصَهُ ، وَوَى

(١) من ذلك قول عنقرة بن شداد العبسي :

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدْرُ لِلحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنِي ضَمَخَمِ-

الشَّامِيِّ هِرَضِي وَلَمْ أَشْتُمَّهُمَا وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقُهُمَا دَمِي

(٢) ومن ذلك قول الشاعر ، وهو من شواهد سيديويه والأشمنوني :

الحَافِظُ عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ نَطْفُ

بمعنى : بَعْدَ ، وَأَسْكَتْ ، وَأَعْجَبُ ، وَلَا يُحَذَفُ ، وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ ،
 وَ (كِتَابِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) مُتَأَوَّلٌ ، وَلَا يُبْرَزُ ضَمِيرُهُ ، وَيُجْزَمُ الْمُضَارِعُ فِي
 جَوَابِ الطَّلَبِ مِنْهُ ، نَحْوُ * مَكَانِكَ تَحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي * وَلَا يُنْصَبُ
 ش — هذا الباب معقود للأسماء التي تعملُ عملَ أفعالها ، وهي سبعة ؛ أحدها :
 اسم الفعل ، وهو على ثلاثة أقسام :

(١) ما سمي به الماضي كـ « هَيَّات » بمعنى بَعْدَ ، قال الشاعر :
 ١١٤ — فَهَيَّاتَ هَيَّاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيَّاتَ خَلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهُ
 (٢) وما سمي به الأمر ، كـ « هَمَّه » بمعنى اسكت ، وفي الحديث « إذ اقلت اصاحبك

١٤٤ — هذا البيت من كلام جرير بن عطية ، وقد أنشده للأولف في أوضحه
 (رقم ٤٦١) وفي شذور الذهب (رقم ٢١٢) .

اللقية : « هيات » معناه بعد ، وقد روى « أيبات » في المواضع الثلاثة ، بقلب الهاء
 همزة « العقيق » اسم مكان ، ورواه ياقوت « العزيز » بضم العين وبزاءين ، قال : هو ماء يقع
 عن يسار القاصد إلى مكة عن طريق اليمامة « خل » صدق ، وهو بكسر الخاء وتشديد اللام .
 المعنى : يقول : بعد عنا الموضع الذي يسمى العقيق ، وبعد عنا مكانه ؛ وبعد الأخلاء
 الذين كنا نواصلهم فيه ، يتحسر على فراق خلانته وتركه المنازل التي كان يحل معهم فيها .
 الإعراب : « هيات » اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب
 « هيات » توكيد للأول « العقيق » فاعل بهيات ، مرفوع بالضممة الظاهرة « ومن » الواو
 حرف عطف ، من : اسم موصول معطوف على العقيق ، مبني على السكون في محل رفع
 « به » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة للوصول « وهيات » الواو حرف
 عطف ، هيات : اسم فعل بمعنى بعد ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « خل » فاعل
 لاسم الفعل « بالعقيق » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لخل « نواصل » نواصل : فعل
 مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والهاء
 ضمير الغائب مفعول به ، مبني على الضم في محل نصب ، وسكنه لأجل القافية ، وللاوقف
 والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع صفة ثانية لخل .

الشاهد فيه : قوله « هيات العقيق » وقوله « هيات خل » حيث استعمل هيات
 في الموضعين اسم فعل بمعنى بعد ، ورفع به فاعلا ، كما يرفعه بنفس بعد ؛ فدل ذلك على
 أن اسم الفعل يعمل عمل الفعل الذي يكون بمعناه .

وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ صَهً فَقَدْ لَعَنَتْ كَذَا جَاءَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ .
 (٣) وما سمي به المضارع ، كـ « .وَيَ » بمعنى أعجب ، قال الله تعالى :
 (وَيَسْأَلُونَكَ لِمَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ)^(١) أي : أعجب لعدم فلاح الكافرين ،
 ويقال فيه « وَا » قال الشاعر :

١١٥ — وَا ، يَا بِي أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ كَأَنَّ مَا ذُرٌّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ
 و « وَاها » قال الشاعر :

١١٦ — وَاها لِسَلْمَى ثُمَّ وَاها وَاها يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاها

(١) من الآية ٨٢ من سورة القصص .

١١٥ — هذا البيت من كلام راجز من بني تميم ، ولم يعين أحدا اسمه ، وقد أنشده
 للأولف في أوضعه (رقم ٤٥٩) وفي المغني (رقم ٦٠٤) والأشموني (رقم ٩٣٤) .
 اللغة : « وَا » معناه أعجب « بَأبِي » يريد أفديك بأبي ، أو أنت بأبي « الأشنب »
 الذي فيه الشنب ، وهو — بفتح الشين والنون جميعاً — عبارة عن رقة الأسنان وعذوبتها
 أو نقط بيض فيها « الزرنب » نبت من نبات البادية طيب الرائحة .
 الإعراب : « وَا » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، مبني على السكون لا محل له من
 الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً وتقديره أنا « بَأبِي » جار ومجرور متعلق بمحذوف
 خبر مقدم ، و « أَنْتِ » ضمير منفصل مبتدأ مؤخر « وفوك » الواو حرف عطف ، فو :
 معطوف على الضمير المنفصل الواقع مبتدأ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء
 الستة ، وفو مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه « الأشنب » نعت لفوك ، مرفوع
 بالضمة الظاهرة « كأنما » كأن : حرف تشبيه ، وهو هنا مهمل ، وما : كافة « ذر » فعل ماض
 مبني للمجهول « عليه » جار ومجرور متعلق بذر « الزرنب » نائب فاعل لذر ، والجملة
 من الفعل — الذي هو ذر — ونائب الفاعل في محل نصب حال من « فوك » .

الشاهد فيه : قوله « وَا » فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، مثل « وِي » بفتح الواو
 وسكون الياء ، والمرفوع به ضمير مستتر فيه وجوباً ، كالقدي يرتفع بنفس أعجب ؛ فدل
 ذلك على أن اسم الفعل للمضارع يعمل عمل الفعل المضارع الذي يكون بمعناه .

١١٦ — نسب جماعة هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، ونسبه آخرون لأبي النجم الفضل
 ابن قدامة العجلي ، وروى أبو زيد الأنصاري في نوادره أكثر الأبيات التي يروونها مع =
 (١٧ — شرح قطر الندى)

ومن أحكام اسم الفعل : أنه لا يتأخر عن معموله ؛ فلا يجوز في « عَلَيْكَ زَيْدًا » بمعنى الزَمَ زَيْدًا ، أن يقال : زيدا عليك ، خلافاً للكسأ ؛ فإنه أجازَهُ محتجاً عليه بقوله تعالى : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ)^(١) زاعماً أن معناه : عليكم كتاب الله ، أى : الزموه ، وعند البصريين أن (كِتَابَ اللَّهِ) مصدرٌ محذوفُ العَامِلِ ، و (عَلَيْكُمْ) جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ به ، أو بالعامل المقدر ، والتقدير : كتب الله ذلك كتاباً عليكم ، ودل على ذلك المُقَدِّرُ قوله تعالى : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ)^(٢) ، لأن التحريم يستلزم الكتابة .

ومن أحكامه : أنه إذا كان دالاً على الطلب جاز جَزَمُ المضارع في جوابه ، تقول : « نَزَالَ نُحَدِّثُكَ » بالجزم ، كما تقول : « أَنْزَلَ نُحَدِّثُكَ » وقال الشاعر :

بيت الشاهد ، ونسبها لأبي العول الطهوي بعض أهل اليمن ، وقد أنشد للؤلؤف بيت الشاهد في أوضحه (رقم ٤٦٠) والأشعوني في باب أسماء الأفعال والأصوات .

اللغة : « واهاً » معناها أعجب « عيناها » جاء به على لغة قوم من العرب يلزمون المثنى الألف في الأحوال كلها ، ووقع في بعض نسخ الشرح « ياليت عينها » وهو صحيح ، بل هو اللغة الفصحى ، غير أن جمهرة الرواة متفقون على روايته بالألف .

الإعراب : « واهاً » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « لاسلى » جار ومجرور متعلق باسم الفعل « تم » حرف عطف « واهاً » اسم فعل كالسابق « واهاً » توكيد لاسم الفعل الذي قبله « يا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء ، وللنادى به محذوف ، والتقدير : يا هؤلاء ، مثلاً « ليت » حرف تمن ونصب « عيناها » عينا : اسم ليت منصوب بها ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وعينا مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سلى مضاف إليه « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت « وهاها » الواو حرف عطف ، قا : معطوف على اسم ليت ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وفا مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سلى مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « واهاً » في المواضع الثلاثة ؛ فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، مثل وى ، وقد رفع ضميراً مستتراً فيه وجوباً تقديره أنا ، كما بيناه في إعراب البيت .

(١) من الآية ٢٤ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٢٣ من سورة النساء .

١١٧ - وَقَوْلِي كَلِمًا جَشَّاتُ وَجَاشَتْ مَكَانَكَ تُحَمِّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي
 فـ «مَكَانَكَ» فِي الْأَصْلِ ظَرْفٌ مَكَانٍ ، ثُمَّ نَقَلَ عَنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى ، وَجُمِلَ اسْمًا
 لِلْفِعْلِ ، وَمَعْنَاهُ : أَثْبُتِي ، وَقَوْلُهُ : « تُحَمِّدِي » مَضَارِعٌ مَجْزُومٌ فِي جَوَابِهِ ، وَعِلَامَةٌ
 جَزَمَهُ حَذْفُ النُّونِ .

١١٧ - هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ عَمْرُو بْنِ زَيْدِ مَنَاةَ ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِعَمْرُو بْنِ
 الْإِطْنَابَةِ . وَالْإِطْنَابَةُ أُمَةٌ ، وَقَدْ أَنْشَدَ الْمَوْلَافُ هَذَا الْبَيْتَ فِي أَوْضَاحِهِ (رَقْمٌ ٣٠٥)
 وَأَنْشَدَهُ فِي شَذُورِ الْغَدَبِ (رَقْمٌ ١٧٤) وَقَالَ قَبْلَ إِِنْشَادِهِ : « وَغَلَطَ أَبُو عَيْبَةَ فَنَسَبَهُ
 إِلَى قَطْرِي بْنِ الْعِجَاءَةِ » اهـ ، وَأَنْشَدَ الْبَيْتَ فِي مَعْنَى اللَّيْبِ (رَقْمٌ ٣٣٦) وَأَنْشَدَهُ الْأَشْمُونِيُّ
 أَيْضًا (رَقْمٌ ١٠٤٠) هَذَا . وَقَبْلَ الْبَيْتِ الشَّاهِدِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

أَبَتْ لِي عِفَّتِي وَأَبَى بِلَائِي وَأَخَذِي الْحَمْدَ بِالْثَمَنِ الرَّبِيحِ
 وَإِقْحَائِي عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي وَضَرَبِي هَامَةَ الْبَطْلِ الْأُمَشِيحِ

اللُّغَةُ : « جَشَّاتُ » الْحَدِيثُ عَنْ نَفْسِهِ ، وَجَشَّوْهَا : نَهَضَهَا ، وَثُورَانَهَا مِنْ فَرْعِ أَوْ
 حَزْنٍ « جَاشَتْ » عَلَتْ مِنْ الْفَرْعِ أَوْ الْحَزْنِ ، وَمَعْنَاهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمَعْنَى الْأُولَى « تُحَمِّدِي »
 يَحْمَدُكَ النَّاسُ وَيَشْكُرُوا لَكَ الثَّبَاتِ « تَسْتَرِيحِي » تَطْمَئِنُّ خَوَالِجُكَ وَتَسْكُنُ ثُورَتَكَ .

الإِعْرَابُ : « وَقَوْلِي » الْوَاوُ حَرْفُ عَطْفٍ ، قَوْلٌ مَعْطُوفٌ عَلَى فَاعِلِ أَبِي فِي الْبَيْتِ
 السَّابِقِ عَلَى بَيْتِ الشَّاهِدِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي نِسْبَةِ الشَّاهِدِ ، فَهُوَ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مَقْدَرَةٌ مَنَعَتْ مِنْ ظَهْوَرِهَا
 اِهْتِمَالُ الْحَلِّ بِحَرَكَةِ الْمُنَاسِبَةِ ، وَقَوْلٌ مَضَافٌ وَيَاءُ الْمَتَكَلِّمِ مَضَافٌ إِلَيْهِ « كَلِمًا » ظَرْفٌ مَتَعَلِّقٌ
 بِالْمَصْدَرِ الَّذِي قَبْلَهُ « جَشَّاتُ » جَشَأَ : فَعَلَ مَاضٍ ، وَالتَّاءُ لِلتَّأْنِيثِ « وَجَاشَتْ » الْوَاوُ عَاطِفَةٌ ، جَاشَ :
 فَعَلَ مَاضٍ ، وَالتَّاءُ تَاءُ التَّأْنِيثِ « مَكَانَكَ » مَكَانٌ : اسْمٌ فَعْلٌ أَمْرٌ بِمَعْنَى أَثْبُتِي عَلَى الْفَتْحِ
 لِأَعْمَلٍ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَالْكَافُ حَرْفُ دَالٍ عَلَى الْخَطَابِ ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفِيهِ وَجَوَابُ
 تَقْدِيرِهِ أَنْتَ « تُحَمِّدِي » فَعْلٌ مَضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ مَجْزُومٌ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ ، وَعِلَامَةٌ جَزَمَهُ
 حَذْفُ النُّونِ ، وَيَاءُ الْمُؤَنَّثَةِ الْخَاطِبَةِ نَائِبٌ فَاعِلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ « أَوْ » حَرْفُ
 عَطْفٍ « تَسْتَرِيحِي » فَعْلٌ مَضَارِعٌ مَعْطُوفٌ عَلَى الْمَضَارِعِ السَّابِقِ ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَى الْمَجْزُومِ
 مَجْزُومٌ ، وَعِلَامَةٌ جَزَمَهُ حَذْفُ النُّونِ ، وَيَاءُ الْمُؤَنَّثَةِ الْخَاطِبَةِ فَاعِلُهُ .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « مَكَانَكَ تُحَمِّدِي » حَيْثُ جَزَمَ « تُحَمِّدِي » فِي جَوَابِ اسْمِ الْفِعْلِ الدَّالِّ
 عَلَى الْأَمْرِ ، وَعِلَامَةٌ كَوْنِهِ مَجْزُومًا حَذْفُ النُّونِ مِنْهُ ، وَلا يَسُ بَيْنَ الْعِلْمَاءِ خِلَافٌ فِي جَوَازِ
 جَزْمِ الْمَضَارِعِ بَعْدَ اسْمِ فَعْلِ الْأَمْرِ إِذَا سَقَطَ الْفَاءُ ، كَمَا هُنَا ، فَتَأْمَلُ ذَلِكَ .

ومن أحكامه : أنه لا يُنصبُ الفعلُ بعدَ الغاءِ في جوابه ؛ لا تقول : «مَكَانَكَ
فَتُحَمِّدِي ، وَصَهْ فَتُحَدِّثُكَ » خلافاً لـ كسائي ، وقد قدَّمتُ هذا الحكم في صدر
المقدمة ؛ فلم أحتجْ إلى إعادته هنا .

ص — وَالْمُضَدُّ كَضَرَبٍ وَإِكْرَامٍ ، إِنْ حَلَّ مَحَلَّهُ فِعْلٌ مَعَ أَنْ ، أَوْ مَعَ
مَا ، وَلَمْ يَكُنْ : مُضْتَرًّا ، وَلَا مُضْتَمًّا ، وَلَا مُخَدُّوْدًا ، وَلَا مَنَعُوْتًا قَبْلَ الْعَمَلِ ،
وَلَا مُخَدُّوْفًا ، وَلَا مَفْصُولًا مِنَ الْمَعْمُولِ ، وَلَا مُؤَخَّرًا عَنْهُ ، وَإِعْمَالُهُ مُضَافًا
أَكْثَرُ ، نَحْوُ : (وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهِ النَّاسَ) وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

* أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءَ بَيْنٌ *

وَمُنَوْنَا أَقْيَسُ ، نَحْوُ : (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَبْدِمَاءُ) وَبِأَلْ شَاذٌّ ، نَحْوُ :

* وَكَيْفَ التَّوَقَّى ظَهَرَ مَا أَنْتَ رَا كِبُهُ *

ش — النُّوعُ الثَّانِي مِنَ الْأَسْمَاءِ الْعَامِلَةِ عَمَلَ الْفِعْلِ : الْمَضَدُّ .

وهو : « الاسم ، الدالُّ عَلَى الْحَدَثِ ، الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ ، كَالضَّرْبِ وَالْإِكْرَامِ .
وإنما يعمل بثمانية شروط :

أحدها : أن [يصح أن] يحلَّ محلُّه فعلٌ مع « أن » أو فعلٌ مع « ما » .
فالأول كقولك : « أعجبتني ضربك زيداً » ، و« يعجبني ضربك عمراً » فإنَّ يصح أن
تقول مكان الأول : أعجبتني أن ضربت زيداً ، ومكان الثاني : يعجبني أن تضرب عمراً .
والثاني نحو : « يعجبني ضربك زيداً الآن » فهذا لا يمكن أن يحلَّ محله « أن
ضربت » لأنه الماضي ، ولا « أن تضرب » لأنه للمستقبل ، ولا يمكن يجوز أن تقول
في مكانه « ما تضرب » وتريد بما المصدرية مثلما في قوله تعالى : (بِمَا رَحُبَّتْ)^(١)
وقوله تعالى : (وَدُّوا مَا عَنِتُمْ)^(٢) أي : برُّخبها ، وعنتتكم ، ولا يجوز في قولك

(١) من كل من الآيتين ٢٥ و ١١٨ من سورة التوبة .

(٢) من الآية ١١٨ من سورة آل عمران .

« ضَرْبًا زَيْدًا » أن تعتقد أن « زيدا » معمولٌ لـضَرْبًا ، خلافاً لقوم من النحويين ، لأن المصدر هنا إنما يحلُّ محله الفعلُ وحده بدون أن ، وما ، تقول : أَضْرِبُ زَيْدًا ، وإنما « زيدا » منصوبٌ بالفعل المحذوف الناصبِ المصدر ، ولا يجوز في نحو « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتٌ حِمَارٍ » أن تنصب « صوت » الثانى بصوت الأول ؛ لأنه لا يحل محل الأول فعلٌ لامع حرف مصدرى ولا بدونه ؛ لأن المعنى يأبى ذلك ؛ لأن المراد أنك مررت به وهو فى حالة تصويته ، لا أنه أخذت التصويت عند مرورك به .

الشرط الثانى : أن لا يكون مُصَفَّرًا ؛ فلا يجوز « أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا » ولا يختلف النحويون فى ذلك ، وقاس على ذلك بعضهم المَصْدَرُ المجموع ؛ ففنع إعماله حملاً له على المُصَفَّر ؛ لأن كلاً منهما مُبَيَّنٌّ للفعل ، وأجاز كثيرٌ منهم إعماله ، واستدلوا بنحو قوله :

١١٨ — وَعَدْتُ وَكَانَ الْخَلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً

مَوَاعِيْدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيْتَرٍ

١١٨ — هذا البيت قد نسبه فى اللسان (ج ٢ ص ٨٥) وفى مجمع الأمثال

(ج ٢ ص ٢٢٢) للأشجى ، بدون تعيين .

اللغة : « سَجِيَّة » خصلة وخليقة « عُرْقُوب » رجل يضرب به المثل فى خالف الوعد بالجمامة ، ومنهم من يرويه بالثاء للثلاثة وكسر الراء ، وهو الاسم القديم لمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم التى سميت بعد ذلك طيبة ، وقد صار لفظ « المدينة » علماً بالغلبة عليها .

الإعراب : « وعدت » فعل وفاعل « وكان » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص « الخلف » اسمها « منك » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سَجِيَّة ، لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالاً « سَجِيَّة » خبر كان « مواعيد » مفعول مطلق عامله وعدت فى أول البيت منصوب بالفتحة الظاهرة ، ومواعيد مضاف و « عُرْقُوب » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله « أخاه » مفعول به لمواعيد ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف وضمير الغائب العائد إلى عُرْقُوب مضاف إليه « بيتر » جار ومجرور متعلق بمواعيد

الثالث : أن لا يكون مُضْمَرًا ؛ فلا تقول : « ضَرَبَ زَيْدًا حَسَنٌ وَهُوَ عَمْرًا قَبِيحٌ » لأنه ليس فيه لفظ الفعل ، وأجاز ذلك الكوفيون ، واستدلوا بقوله :
 ١١٩ — وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ
 وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمَرْجَمِ

الشاهد فيه : قوله «مواعيد عرقوب أخاه» فإن مواعيد جمع ميعاد أو موعد ، وعلى الثاني تكون الياء ناشئة عن إشباع الكسرة في الجمع حتى تتولد منها الياء ، (انظر شرح الشاهد ١٢٤) وموعد : مصدر ميمي لوعد ، وقد أعمل هذا الجمع في فاعل ومفعول ، فأضافه إلى الفاعل ، ثم نصب به المفعول ؛ فدل ذلك على أن المصدر إذا جمع جاز أن يعمل كما يعمل وهو مفرد .

١١٩ — هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى المزني ، من معلقاته المشهورة ، وقد استشهد به العلامة رضى الدين فى شرح الكافية ، وشرحه البغدادي فى الحزانة (ج ٣ ص ٣٤٥ بولاق) .

اللغة : «وما الحرب إلا ما علمتم» يريد ليست الحرب إلا ما جرت به عواقبه ونتائجها من التدمير والفتنة ، يحذروهم من أن يعودوا إليها « وما هو » الضمير يعود إلى العلم الذى يشير إليه قوله « علمتم » وقوله « بالحديث » أراد الخبر ، يريد ليس العلم عن الحرب بخبر تسمعون به قد يكون صحيحاً وقد لا يكون صحيحاً ، يؤكد أن أمرها معلوم لهم لا ينبغي أن يتجاهلوه « المرجم » الأصل فى هذه الكلمة الرجم ، وهو القذف بالحجارة ، ثم قالوا : رجم فلان فلانا ، إذا أرادوا أنه شتمه وسبه ، ثم قالوا : رجم بالظن ، يريدون رمي به ، ثم كثر هذا الاستعمال حتى قالوا : رجم ، ورجم - بالتخفيف والتشديد - وهم يريدون ظن وقالوا : لقد قال فلان هذا الكلام رجماً ، وهم يريدون قاله ظناً ، فقول زهير « المرجم » يريد به المظنون الذى ليس فى موضع اليقين .

الإعراب : « ما » نافية « الحرب » مبتدأ « إلا » أداة استثناء ملغاة « ما » اسم موصول خبر المبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « علمتم » علم : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعل مبنى على الضم فى محل رفع ، والميم علامة على الجمع ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بعلم محذوف ، والتقدير : إلا ما علمتموها « وذقتم » الواو عاطفة ، ذاق : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، والميم علامة الجمع ، والجملة معطوفة على جملة الصلة ، فلا محل لها من الإعراب « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية حجازية تعمل عمل ليس « هو » اسم ما ، وهو ضمير منفصل مبنى على الفتح فى محل رفع « عنها » جار ومجرور متعلق

أى : وما الحديثُ عنها بالحديثِ المُرَجَّمِ ، قالوا : فمعناها متعلق بالضمير ، وهذا البيت نادرٌ قابلٌ للتأويل ؛ فلا تُبْنَى عليه قاعدة .

الرابع : أن لا يكون محدوداً ؛ فلا تقول : « أعجَبَنِي ضَرْبَتُكَ زَيْدًا » ، وَشَدَّ قَوْلُهُ :

١٢٠ — يُحَايِي بِهِ الْجِلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ

بِضْرِبَةٍ كَفَيْهِ الْمَلَأَ نَفْسَ رَاكِبٍ

= هو ، وسيأتى إيضاح ذلك في بيان الاستشهاد به « بالحديث » الباء حرف جر زائد الحديث : خبر ما الحجازية منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « المرجم » نعت للحديث باعتبار لفظه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « هو عنها » فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن « هو » في هذا البيت ليس راجعاً إلى الحرب ؛ لأن الحرب مؤنثة ، وهذا الضمير مذكر ، وأيضاً فإن رجوع هذا الضمير إلى الحرب يفسد المعنى ؛ إذ لا معنى لقولك : وما الحرب عن الحرب بالحديث المرجم ، وإنما هو كناية عن القول أو الحديث أو العلم ، وبروح لذلك إخباره عنه بقوله « الحديث المرجم » أى المظنون ، فكأنه قال : وليس الحديث عن الحرب بالحديث المظنون ، بل هو الحديث الصادق المتيقن الموثوق به ، فلما كان الضمير كناية عن القول أو الحديث تعلق به الجار والمجرور ، كما تعلق بالحروف التي المعاني ؛ إذ الظرف والجار والمجرور يكتفيان برأحة الفعل ، هذا بيان كلامهم ، ومن تقريره على هذا الوجه تعلم ما في كلام بعض أرباب الحواشي من التهاوت فافهمه ، ولا تكن أسير التقليد .

١٢٠ — لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٦٨٢)

اللغة : « يحايي » أراد يحيي « الجلد » الصبور الصلب القوي على احتمال المصاعب والمسكاره « حازم » هو الضابط لأموره « الملا » التراب .

المعنى : قال شراح الشواهد - ومنهم المصنف ، وتبعهم عامة أرباب الحواشي - إن قائل هذا البيت يصف رجلاً كان معه ماء ، وقد احتاجه آخر ليشربه ، فأعطاه إياه ، وتيمم بدلا من أن يتوضأ ، فأحيا نفس هذا الذي كان محتاجه ، وأصل تركيب البيت على هذا هكذا : يحايي بالماء نفس راكب الجلد الذي هو حازم بضربة كفيه الملا ، وستعرف إعرابه ، ووجه ما ذكره أنهم يروونه « يحايي به » ولا يروون شيئاً قبله ؛ فلا بد لهم من التماس مرجع للضمير =

فأعمل الضربةَ في الملا ، وأما « نَفَسَ رَاكِبَ » ففعلول ليحايي ، ومعناه أنه عدل عن الوضوء إلى التيمم وَسَقَى الرَّاكِبَ المَاءَ الذي كان معه فَأَحْيَا نفسه .
الخامس : أن لا يكون موصوفاً قبل العمل ؛ فلا يقال : « أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ الشَّدِيدُ زَيْدًا » فإن أَخْرَجْتَ « الشديد » جاز ، قال الشاعر :

١٢١ - إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي

عَاذِرًا فِيكَ مَنْ عَهَدْتُ عَذُولًا

= في قوله « به » فتخلوه الماء ، وإن لم يجر له ذكر ، والبيت ثاني بيتين ، رواها غير واحد من حملة اللغة والأدب ، والذي قبله قوله :

وَدَاوِيَّةٌ قَفَرٌ يَحَارُ بِهَا الْقَطَا أَدَلَّةٌ رَكِيْبَهَا بَفَاتُ النَّجَابِ

والرواية الصحيحة في بيت الشاهد « يحايي بها » والضمير عائد على الداوية التي هي الصحراء الواسعة ، والباء بمعنى في ، و « نفس راكب » أراد به نفس الجلد الذي هو حازم ؛ فوضع الظاهر موضع المضمرة ، والأصل : يحايي فيها الجلد نفسه ، بأن يتيمم بدلا عن الوضوء ليشرب الماء .

الإعراب : « يحايي » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « به » جار ومجرور متعلق بـ « يحايي » فاعل يحايي « الذي » اسم موصول نعت للجلد مبنى على السكون في محل رفع « هو » مبتدأ « حازم » خبر المبتدأ ، والجملة لا عمل لها صلة « بضربة » جار ومجرور متعلق بـ « يحايي » ، وضربة مضاف وكفي من « كفيه » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور مابعدا تقديرآ لأنه مثنى ، وكفي مضاف وهاء الغائب العائدة إلى الجلد مضاف إليه ، مبنى على الكسر في محل جر « الملا » مفعول به لضربة ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « نفس » مفعول به ليحايي ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونفس مضاف و « راكب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ضربة كفيه الملا » فإن ضربة مصدر محدود ، ومع ذلك قد أعمله ؛ فأضافه إلى فاعله - وهو قوله « كفيه » - ثم نصب به المفعول به - وهو قوله « الملا » - وذلك شاذ .

١٢١ - لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين .

اللغة : « وجدى » الوجد : العشق أو أشده « عاذرآ » اسم فاعل من قولك : عذر =

فأخر « الشديد » عن الجار والمجرور المتعلق بوجودى .

السادس : أن لا يكون محذوفاً ، وبهذا ردوا على مَنْ قال فى « مَالِكَ وَزَيْدًا »
إن التقدير ومُلاَبَسَتِكَ زِيدًا ، وعلى من قال فى « بِسْمِ اللَّهِ » : إن التقدير ابتدأى
بِسْمِ اللَّهِ ثابتٌ ؛ فحذف المبتدأ والخبر ، وأبقى معمول المبتدأ ، وجعلوا من
الضرورة قوله :

١٢٢ — هَلْ تَذْكُرُونَ إِلَى الدَّيْرِ بْنِ هِجْرَتِكُمْ
وَمَسْحَكِكُمْ صَلَاحِكُمْ رَحْمَانُ قُرْبَانَا ؟

= قَلَانِ فَلَانَا يَعْذِرُهُ — على وزن ضرب — إذا دفع عنه اللوم ، أو التمس له عذراً
« عذولا » فعول بمعنى فاعل : أى طائل ، أو هو صيغة مبالغة معناه الشديد العذل ،
والعذل : اللوم والتعنيف على ما تفعله .

العنى : لقد زاد وجدى ، وبان للناس تهيأى بك ، حتى لقد صار الذين كانوا
يلومونى على محبتي إياك يلتمسون لى الأعذار
الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « وجدى » وجد : اسم إن منصوب
بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، ووجد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة
المصدر إلى فاعله « بك » جار ومجرور متعلق بوجود « الشديد » صفة لوجد ، منصوبة
بافتحة الظاهرة « أرانى » أرى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
يعود إلى وجد ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول لأرى « عاذراً » مفعول ثالث لأرى
تقدم على المفعول الثانى « فيك » جار ومجرور متعلق بعاذر « من » اسم موصول :
مفعول ثان لأرى ، مبنى على السكون فى محل نصب « عهدت » فعل وفاعل ، وله مفعول
محذوف هو ضمير غيبة عائد إلى الاسم الموصول ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « عذولا »
حال من مفعول عهدت ، والجملة من أرى وفاعله ومفاعيله فى محل رفع خبر إن وتقدير
الكلام : إن الوجد الشديد أرانى الذى عهدته عذولا عاذرا فيك

الشاهد فيه : قوله « وجدى بك الشديد » فإن « وجد » مصدر ، وهو موصوف
بقوله « الشديد » وقوله « بك » متعلق بهذا المصدر ؛ فلما قدم هذا المتعلق على الوصف
جاز ، ولو أخره فقال « إن وجدى الشديد بك » لامتنع ؛ لأن الشرط هو ألا يكون
موصوفاً قبل العمل ، هكذا قالوا ، وفى كلامهم مقال .

١٢٢ — هذا البيت من قصيدة طويلة لجرير يهجو فيها الأخطل التغلبى النصرانى ،
وأول هذه القصيدة قوله :

لأنه بتقدير « وَقَوْلَكُمْ يَا رَحْمَنُ قُرْبَانًا » .

السابع : أن لا يكون مَفْصُولًا عن معموله ؛ ولهذا رَدُّوا على مَنْ قال في : (يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ) ^(١) : إنه معمول لِرَجْمِهِ ، لأنه قد فُصِّلَ بينهما بالخبر .

الثامن : أن لا يكون مؤخرًا عنه ؛ فلا يجوز : أعجبنى زيدا ضربك ، وأجاز السَّهيلي تقديم الجار والمجرور ، واستدل بقوله تعالى : (لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا) ^(٢) وقولهم : اللَّهُمَّ أَجْمَلْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا فَرَجًا وَخَرَجًا .

ويقسم المصدرُ العاملُ إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : المضافُ ، وإعماله أكثرُ من إعمال القسمين الآخرين ، وهو ضربان ؛

= بَانَ الْخَلِيطُ ، وَلَوَطُوْغَتْ مَا بَانَ ، وَقَطَعُوا مِنْ حِبَالِ الْوَضْلِ أَقْرَانًا

اللغة : « بان » فارق « الخليط » أراد العشاء الخالطين « الدين » تثنية دير ، وهو معبد من معابد النصارى « صلبكم » جمع صليب ، وأصله بضمهتين مثل نذير ونذر ، ولكنه سكن اللام تخفيفاً « قربانا » أى : تقربا .

الإعراب : « هل » حرف استفهام « تذكرون » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل « إلى الدين » جار ومجرور متعلق بقوله هجرتكم الآتى « هجرتكم » هجرة : مفعول به لتذكرون ، وهجرة مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، والميم حرف دال على الجمع « ومسحكم » الواو عاطفة ، مسح : معطوف على هجرة ، ومسح مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله والميم حرف دال على الجمع « صلبكم » صلب : مفعول به لمسح ، وصلب مضاف إليه على نحو ما سبق « رحمان » منادى بحرف نداء محذوف فيه ، مبنى على الضم فى محل نصب ، وجملة هذا النداء مقول لقول محذوف ، والتقدير : وقولكم يا رحمن ، على ما ذكره المؤلف « قربانا » مفعول لأجله ، أى : تفعلون ذلك كله قربانا ، أى تقربا .

الشاهد فيه : قوله « رحمن » فإنه على ما بينا فى الإعراب ، وعلى ما أشار إليه المؤلف - معمول لقول محذوف ، وهذا القول المحذوف مصدر ؛ فيكون فيه إعمال المصدر وهو محذوف ، ولنا فى هذا الذى قاله المؤلف مقال لا تمسح لذكره هذه اللمحة ، فإن إعمال القول محذوفاً من باب حدث عن البحر ولا حرج ؛ فكأنه مسقن من امتناع إعمال المصدر محذوفاً .

(١) الآية ٩ من سورة الطارق (٢) من الآية ١٠٨ من سورة الكهف .

مضاف للفاعل ، كقوله تعالى: (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ) ^(١)، (وَأَخَذِهِمُ الرَّبُّ بِأَوْقَدٍ نُهُوا عَنْهُ، وَأَكْبَاهِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ) ^(٢)، ومضاف المفعول كقوله: ١٢٣ — أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءَ بَيْنٌ إِذَا لَمْ يَصْنُهَا عَنْ هَوَى يَغَابُ الْعَقْلَ

(١) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة ، ومن الآية ٤٠ من سورة الحج .

(٢) من الآية ١٦١ من سورة النساء ، ومثل الآيتين الشواهد ١١٨ و ١٢٠ و ١٢٢ .

١٢٣ — لم أجد أحداً نسب هذا البيت الى قال معين .

الإنة : « ظلم » هو مجاوزة الحد ، أو هو وضع الشيء في غير موضعه « يصنها » يحفظها « هوى » ما تميل إليه النفس بطبيعتها « يغلب العقل » أراد بمنعه من أن يكون له السلطان على الإنسان .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبية « إن » حرف توكيد ونصب « ظلم » اسم إن ، وظلم مضاف ونفس من « نفسه » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله ، ونفس مضاف وضمير الغائب العائد إلى المرء الآتى مضاف إليه « المرء » فاعل بظلم ، مرفوع بالضممة الظاهرة « بين » خبر إن ، مرفوع بالضممة الظاهرة « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يصنها » يصن : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء ، وضمير الغائبة العائد إلى النفس مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر بإضافة إذا إليها « عن هوى » جار ومجرور متعلق بيصن « يغلب » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى هوى « العقلا » مفعول به ليغاب ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر صفة لهوى ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام .

الشاهد فيه: قوله « ظلم نفسه المرء » حيث أضاف المصدر وهو قوله « ظلم » إلى مفعوله؛ الذي هو قوله « نفسه » ثم أتى بفاعله بعد ذلك ، وهو قوله « المرء » .

وليس يجوز لك أن تجعل قوله « نفسه » فاعل المصدر ، وقوله « المرء » مفعوله؛ لأمرين :

الأول : أن الرواية وردت برفع « المرء » فلزم أن يكون فاعلا .

الثاني : أنه يلزم على جعل « نفسه » فاعلا عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ،

وذلك لا يجوز ، على ما علمت مراراً منها ما وقع في باب الاشتغال ، فافهم ذلك .

ومثال هذا البيت في إضافة المصدر إلى مفعوله ثم الإتيان بفاعله قول عبد بغوث بن

وقاص الحارثي ، وهو مما رواه المفضل (من المفضلية رقم ٣٠) :

وقوله عليه الصلاة والسلام : « وَحَجَّ الْبَيْتِ مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا »
وبيت الكتّاب - أي كتاب سيبويه - وهو قول الشاعر :

١٢٤- تَنْفِي يَدَاها الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ تَنْفِي الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصِّيَارِيفِ

= وَكُنْتُ إِذَا مَا الْخَيْلُ شَمَّصَهَا الْقَنَا لَيْفًا بِتَهْرِيفِ الْقَنَاةِ بِنَانِيَا

فقد أضاف المصدر وهو قوله « تصرّف » إلى مفعوله وهو قوله « القناة » ومعناه الرمح ،
ثم أتى بالفاعل وهو قوله « بنانيا » وأراد به يده .

١٢٤ - هذا البيت من كلام الفرزدق ، يصف ناقته ، وهو من شواهد سيبويه
(ج ١ ص ١٠) كما قال المؤلف ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٢٥٣) و المؤلف في
أوضح للمسالك (رقم ٥٦٨) والأشموني (رقم ٦٩٠) .

اللغة : « تنفي » أراد تدفع « هاجرة » هي نصف النهار عند اشتداد الحر « الدراهم »
جمع درهم وأصله الدراهم ، لكنه أشبع الكسرة فتولدت عنها ياء (انظر شرح الشاهد
١١٨) وقيل : مفردة درهام ، كقرطاس وقرطيس ، ويروي « نفي الدنانير » جمع
دينار ، ويروي « نفي الدراهم » من غير زيادة الياء المشبعة عن الكسرة « تنقاد » هو
مصدر نقدا كالتذكار مصدر ذكركر « الصياريف » جمع صيرفي .

للعنى : يقول : إن هذه الناقة تدفع يداها الحصى عن الأرض في وقت الظهيرة
واشتداد الحر ، كما يدفع الصيرفي الناقد الدراهم ، وكفى بذلك كله عن صلابتها وسرعة سيرها
الإعراب : « تنفي » فعل مضارع « يداها » يدا : فاعل مرفوع بالأنف لأنه مثنى ،
ويدا مضاف وها : مضاف إليه « الحصى » مفعول به لتنفي « في كل » جار ومجرور متعلق
بتنفي ، وكل مضاف ، و« هاجرة » مضاف إليه « نفي » مفعول مطلق ، عامله تنفي ، منصوب
بالفتحة الظاهرة ، ونفي مضاف و « الدراهم » مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله
« تنقاد » فاعل نفي ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وتنقاد مضاف و « الصياريف »
مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « نفي الدراهم تنقاد » حيث أضاف المصدر ، وهو قوله نفي ، إلى
مفعوله ، وهو قوله الدراهم ، ثم أتى بعد ذلك بفاعله مرفوعاً ، وهو قوله تنقاد .
ومثله في ذلك الشاهد الآتي (رقم ١٢٥) وكذلك قول الأفيشر الأسدي :

أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ

الرواية برفع أفواه ؛ فقرع مصدر ، وهر مضاف إلى « القواقيز » من إضافة المصدر
إلى مفعوله ، وقوله « أفواه » فاعل لذلك المصدر .

الثانى : المَنُونُ ، وإعماله أقيسُ من إعمال المضاف ؛ لأنه يُشبهُ الفعلَ بالتفكير ، كقوله تعالى : (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ^(١)) تقديرُهُ : أو أن يُعطيَ في يوم ذي مسغبة يتيمًا .

الثالث : المَعْرِفُ بِأَل ، وإعماله شاذٌ قياساً واستعمالاً ، كقوله :

١٢٥ — عَجِبْتُ مِنَ الرَّزْقِ الْمَسِيءِ إِلَهُهُ وَمِنْ تَرْكِ بَعْضِ الصَّالِحِينَ فَقِيْرًا
أى : عجبت من أن رزق المسىء إلهه ، ومن أن ترك بعض الصالحين فقيراً .

ص — وَأَسْمُ الْفَاعِلِ كضاربٍ وَمُسْكِرٍ ، فَإِنْ كَانَ بِأَلٍ عَمِلَ مُطَابِقًا ، أَوْ مُجَرَّدًا فَبِشْرَطَيْنِ : كَوْنِهِ حَالًا أَوْ اسْتِقْبَالًا ، وَأَعْتِمَادِهِ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ اسْتِغْنَائِهِ أَوْ نُجْبَرِ عَنْهُ

(١) من الآيتين ١٤ و ١٥ من سورة البلد .

١٢٥ — وهذا البيت مما لم أقف له نسبة إلى قائل معين .

المعنى : يتعجب من أن الله تعالى يرزق بعض المسيئين الذين لا يستحقون — في نظره — أن يرزقهم ، ويوسع عليهم ، ومن أنه سبحانه يترك بعض الصالحين ضيق الحال مقرراً عليه ، وهذا كقول ابن الراوندى الزنديق :

كَمْ عَالِمٍ عَالِمٍ أَغْيَتْ مَذَاهِبُهُ وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلَقَّاهُ مَرَزُوقًا
هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِرَةً وَصَيَّرَ الْعَالِمَ الْفَجْرِيْرَ زَنْدِيقًا

الإعراب : « عجبت » فعل وفاعل « من الرزق » جار ومجرور متعلق بعجب ، والرزق مضاف ، و « للمسىء » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله « إلهه » إله : فاعل المصدر ، وإله مضاف والضمير العائد للمسىء مضاف إليه « ومن ترك » الواو عاطفة ، من ترك : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وترك مضاف ، و « بعض » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وبعض مضاف و « الصالحين » مضاف إليه « فقيراً » حال من بعض الصالحين .

الشاهد فيه : قوله « الرزق المسىء إلهه » حيث أضاف المصدر المقرون بأل ، وهو قوله الرزق ، إلى مفعوله ، وهو قوله المسىء ، ثم أتى بفاعله ، وهو قوله إلهه ، وإعماله مع كونه مقترناً بأل شاذ في القياس والاستعمال ، أما شذوذه في القياس فلأن المصدر عمل بالحملى على الفعل واقترانه بأل يبعد شبهه من الفعل ، وأما في الاستعمال فلأن وروده عن العرب نادر .

أَوْ مَوْصُوفٍ ، وَ (بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ) عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ ، خِلَافًا لِلِإِكْسَابِيِّ ،
وَ « خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ » عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ . وَتَقْدِيرُهُ : خَيْرٌ كَقَطْمِيرٍ ،
خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ .

وَالْمِثَالُ ، وَهُوَ : مَا حُوِّلَ لِلْمُبَاغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إِلَى فَعَالٍ أَوْ فَعُولٍ أَوْ مِفْعَالٍ ،
بِكَثْرَةٍ ، أَوْ فَعِيلٍ أَوْ فَعِلٍ ، بِقِلَّةٍ ، نَحْوُ « أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ » .

ش - النوع الثالث من الأسماء العاملة عمل الفعل : اسم الفاعل .

وهو : « الوصف ، الدال على الفاعل ، الجارى على حركات المضارع وسكناته »
كضارب ، ومُكْرِمٍ ، ولا يخلو : إما أن يكون بأل ، أو مجرداً منها .

فإن كان بأل عمل مطلقاً ، ماضياً كان أحوالاً أو مستقبلاً ، تقول : جاء الضاربُ
زيداً أمس ، أو الآن ، أو غداً ، وذلك لأن أل هذه موصولة ، وضاربٌ حالٌ محل
ضَرَبَ إن أردت المِضْيَ ، أو يضرب إن أردت غيره ^(١) ، والفعل يعمل في جميع
الحالات ؛ فكذا ما حل محلّه ، وقال امرؤ القيس :

١٢٦ - الْقَاتِلِينَ الْمَلِكَ الْحُلَاحِلَ خَيْرَ مَعْدٍ حَسَبًا وَنَائِلًا

(١) وجه ذلك أن الأصل في صلة الموصول أن تكون جملة ، وعدل عن هذا الأصل في صلة آل
تشبهها لآل الموصولة بأل المعرفة ، فسكان اسم الفاعل المتصل بأل الموصولة حال محل الفعل .
١٢٦ - هذا البيت من كلمة لامرئ القيس بن حجر الكندي ، يقولها بعد أن
قتل بنو أسد أباه ، وخرج يطلب ثأره منهم ، وقبل هذا البيت قوله :

وَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بِأَطْلًا حَتَّى أُبِيرَ مَالِكًا وَكَاهِلًا

اللغة : « شيخى » أراد أباه ، والكلام على تقدير مضاف محذوف ، وأصل الكلام :
لا يذهب دم شيخى باطلا ، يريد لا يذهب دمه هدرآ ، يعنى أنه سيأخذ بثأره « أبير » أهلك
« مالكا وكاهلا » قبيلتان « الحلاحل » بضم الحاء الاولى - السيد الشجاع ، أو
العظيم المروءة « حسبا » هو ما يعده المرء من مفاخر آبائه « نائلا » عطاء وجوداً .

الإعراب : « القاتلين » صفة لقوله مالكا وكاهلا فى البيت السابق عليه ، وهو الذى
أنشدناه ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة ؛ لأنه جمع مذكر سالم « الملك » مفعول به
للقاتلين ؛ لأن القاتلين جمع اسم فاعل يعمل عمل الفعل « الحلاحل » صفة للملك ، وصفة
المنصوب منصوبة ، والألف للاطلاق « خير » صفة ثانية للملك ، وخير مضاف و« معد »
مضاف إليه « حسبا » تمييز « ونائلا » معطوف على قوله حسبا .

وإن كان مجرداً منها فإنما يعمل بشرطين :

أحدهما : أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، لا بمعنى الماضي ، وخالف في ذلك الكسائي وهشام وابن مضاء^(١) ؛ فأجازوا إعماله إن كان بمعنى الماضي ، واستدلوا بقوله تعالى : (وَكَلَبَهُمْ بِأَسِطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ)^(٢) ، وأجيب بأن ذلك على إرادة حكاية الحال ، ألا ترى أن المضارع يصح وقوعه هنا ، تقول : وكلبهم يبسط ذراعيه . ويدل على إرادة حكاية الحال أن الجملة حالية والواو واو الحال ، وقوله سبحانه وتعالى : (وَنَقَلْنَاهُمْ) ولم يقل وقلبتناهم .

الشرط الثاني : أن يعتمد على نفي ، أو استفهام ، أو مخبر عنه ، أو موصوف ؛ مثال النفي قوله :

— ٣٨ * خَلِيلِي مَا وَافٍ بِمَهْدِي أَنْتُمْ *

فإنما : فاعل بوافٍ ؛ لاعتماده على النفي ، ومثال الاستفهام قوله :

— ٣٩ * أَفَأَطِئُ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْنَا ظَعَنًا *

ومثال اعتماده على المخبر عنه قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ بِأَلْبَعِ أَمْرِهِ)^(٣) ومثال اعتماده على الموصوف قولك « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدًا » وقول الشاعر :

الشاهد فيه : قوله « القاتلين الملك » حيث أعمل اسم الفاعل ، وهو قوله « القاتلين » في المفعول به ، مع كونه دالا على المضي ؛ لأنهم قتلوه من قبل ، وإنما أعمله مع ذلك لكونه محلي بال ، ولو كان مجرداً منها لما أعمله .

(١) في نسخة « ابن جنى »

(٢) من الآية ١٨ من سورة الكهف .

٣٨ — قد مضى قولنا في هذا البيت ، وبيننا وجه الاستشهاد به ، انظر مباحث

الابتداء والخبر في القسم الأول من شرح قطر الندى .

٣٩ — وهذا البيت أيضاً قد مضى بيان وجه الاستشهاد به بما لا يحتاج معه إلى إعادة

شيء عنه ، وارجع إليه في أثناء مباحث الابتداء والخبر أيضاً .

(٣) من الآية ٣ من سورة الطلاق ، والتمثيل بهذه الآية الكريمة يتم على قراءة

تنوين « بالبع » ونصب « أمره » .

١٢٧ - إني حلفت برافعين أ كفهم بين الحطيم وبين حوضي ززم .
أى : يقوم رافعين .

وذهب الأحنس إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على شيء من ذلك ،
واستدل بقوله :

١٢٨ - خبير بنو لهب ؛ فلأتك ملغياً مقالة لهبي إذا الطائر مرت

١٢٧ - لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين .

اللمعة : « الحطيم » بجاء مهملة مفتوحة - اسم لحجر البيت الحرام في مكة « زرم »
اسم لبئر معروفة في مكة بجوار البيت الحرام .

الإعراب : « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وباء التكلم اسمه ، مبني على السكون
في محل نصب « حلفت » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر إن « رافعين » جار
ومجرور متعلق بحلف « أ كفهم » أكف : مفعول به لرافعين ؛ السكون رافعين جمع
اسم فاعل ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأكف مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه
« بين » ظرف متعلق برافعين ، وبين مضاف و« الحطيم » مضاف إليه « وبين » الواو
عاطفة « وبين » ظرف معطوف على الظرف السابق ، وبين مضاف و« حوضي »
مضاف إليه ، منصوب بالياء للفتوح ما قبلها للكسور ما بعدها تقدير لأنه مثني ، وحوضي
مضاف و« ززم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « رافعين أ كفهم » حيث أعمل جمع اسم الفعل ، وهو قوله
« رافعين » عمل الفعل ، فنصب به المفعول وهو قوله أ كفهم ؛ لكونه معتمداً على
موصوف محذوف ؛ إذا التقدير : حلفت رجال رافعين أ كفهم ، وأنت خبير أن المحذوف
للدلول عليه كالمذكور .

١٢٨ - نسب العلماء هذا الشاهد لرجل من طيء ، ولم يعينوه ، وقد أنشده المؤلف
في أوضحه (رقم ٦٦) والأشمنوني (رقم ١٣٩) وابن عقيل (رقم ٤٢) .
اللمعة : « خبير » هو من الخبرة ، وهي العلم بالشيء ومعرفة « بنو لهب » جماعة من
بنو نصر بن الأزد ، يقال : إنهم أزجر قوم ؛ وهم بنو لهب بن أحجن بن كعب بن العارث
ابن كعب بن عبد الله بن نصر بن الأزد ، وفيهم يقول كثير عزة :

تَيَمَّمْتُ لَهْبًا أَبْتَغِي الْعِلْمَ عِنْدَهَا وَقَدْ صَارَ عِلْمُ الْعَائِفِينَ إِلَى لَهْبٍ
« ملغياً » اسم فاعل من الإلغاء ، بمعنى مهمل .

المتقى : إن بنو لهب عالمون بالزجر والعيافة ؛ فإذا قال أحدهم كلاماً فصدقه ، ولا
تهمل ما يذكره لك إن زجر أو عاف .

وذلك لأن « بنو لهب » فاعل بخبير ، مع أن خبيراً لم يمتد ، وأجيب بأنا
نحمّله على التقديم والتأخير ، فبنو لهب : مبتدأ ، وخبير : خبره ، وردّ بأنه
لا يُخبرُ بالمفرد عن الجمع ، وأجيب بأن فِعْلاً قد يستعمل للجماعة ، كقوله تعالى :
(وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ) (١) .

الإعراب : « خبير » مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة « بنو » فاعل بخبير سد مسد الخبر ،
مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكّر سالم ، وبنو مضاف و « لهب » مضاف إليه ،
هذا إعراب الأخفش ، وستعرف ما فيه « فلا » الفاء حرف دال على التفرّيع ، لا : ناهية
« تك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة
للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ملغيا » خبرتك ، منصوب بالفتحة
الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « مقالة » مفعول به لقوله ملغيا ، ومقالة مضاف
و« لهب » مضاف إليه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه
« الطير » فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا مرت الطير ، والجملة من
الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها « مرت » مر : فعل ماض ، والتاء علامة
التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الطير ، والجملة لا محل
لها من الإعراب مفسرة ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير :
إذا مرت الطير فلاتك ملغيا مقالة لهب .

الشاهد فيه : قوله « خبير بنو لهب » فإن الأخفش زعم أن قوله « خبير » مبتدأ ، وأن
قوله « بنو لهب » فاعل سد مسد الخبر ، واستدل بذلك على أن الوصف يعمل عمل الفعل فيرفع
الفاعل أو نائب الفاعل وإن لم يسبقه نفي أو استفهام ، والجمهور على اشتراط أن يسبقه النفي
أو الاستفهام ، ولذلك لم يرتضوا هذا الإعراب القدي ذكره الأخفش ، وقالوا : إن قوله
« خبير » خبر مقدم ، وقوله « بنو لهب » مبتدأ مؤخر ، والأصل : بنو لهب خبير ؛ واعتراض
عليهم أنصار الأخفش بأن قوله « بنو لهب » جمع ، و « خبير » مفرد ؛ فلزم الإخبار بالمفرد
عن الجمع في قول الجمهور ، والجواب على ذلك أن نقول : إن صيغة فعيل ربما استعملت
للمفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد ؛ فأخبر بها عن كل واحد منها ، وقد ورد ذلك صريحا
في نحو قوله تعالى : (وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ) ، وفي نحو قول الشاعر :

* هن صديق للذي لم يشب *

فسقط هذا الاعتراض ، وسلم قول الجمهور ، وقد أشار الشارح إلى كل ذلك .

(١) من الآية ٤ من سورة التحريم .

النوع الرابع من الأسماء التي تعمل عمل الفعل : أمثلة المبالغة ، وهي [خسة]:
فَعْمَالٌ ، وَفَعْمُولٌ ، وَمِفْعَالٌ ، وَفَعِيلٌ ، وَفَعِلٌ ، قال الشاعر :

١٢٩ - أَخَا الْحَرْبِ لِبَاسًا لِأَيَّهَا جَلَالَهَا
وَلَيْسَ بِوَلَاجٍ الْخَوَافِ أَعْقَلًا

وقال الآخر :

١٢٩ - البيت للقلاخ بن حزن بن جناب ، والقلاخ : بضم القاف وبعدها لام مفتوحة مخففة وآخره خاء معجمة ، وقد أنشد هذا البيت ابن عقيل (رقم ٢٥٥)
والمؤلف في أوضحة (رقم ٣٧٢) وفي الشذور (٢٠٧) .

اللغة : «أخا الحرب» أراد الذي يعالجها ويلازمها ولا يفر منها «جلالها» بكسر الجيم - جمع جل ، وأراد بها هنا الدروع ونحوها مما يلبس في الحرب «ولاج» كثير اللوج وهو الدخول «الخوائف» جمع خائفة ، وأصلها عمود الخيمة ، وأراد هنا الخيمة نفسها من باب إطلاق اسم جزء الشيء وإرادة كله «أعقل» الأعقل : هو الذي تصطك ركبته من الفزع ، وكفى بولاج الخوائف عن الإغارة على جاراته .
للعنى : افتخر بأنه شجاع ، ملازم للحرب ، أخذ لها أهبتها ، وبأنه عفا لا يغير على جاراته حال غيبة بعواتهن .

الإعراب : «أخا» حال من ضمير مستتر في قوله «بأرفع» في بيت سابق سنذكره آخر الإعراب ، وأخامضاف و«الحرب» مضاف إليه «لباسا» حال ثانية «إليها» جار ومجرور متعلق بلباس ، وإلى بمعنى اللام «جلالها» جلال : مفعول به للباس ، وجمال مضاف وضمير الحرب مضاف إليه «وليس» الواو عاطفة ، ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «بولاج» الباء حرف جر زائد ، ولاج : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اختغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وولاج مضاف و «الخوائف» مضاف إليه «أعقلا» خبر ثان ليس ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

والبيت الذي وعدنا بإنشاده هو قوله :

فَإِنْ تَكُ فَاتَتْكَ السَّمَاءُ فَإِنِّي بِأَرْفَعِ مَا حَوَّلِي مِنَ الْأَرْضِ أَطْوَلَا
الشاهد فيه : قوله «لباسا جلالها» حيث أعمل صيغة المبالغة - وهي قوله «لباسا» - إعمال اسم الفاعل ؛ فنصب بها المفعول به - وهو قوله «جلالها» لأن هذه الصيغة معتمدة على ذى حال ، وهو كالموصوف ، وقد عرفت صاحب الحال في إعراب البيت .

١٣٠ - * ضَرُوبٌ بِفَضْلِ السَّيْفِ سُوْقَ سِمَانِهَا *
 وقالوا: « إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكِهَا » ، و « اللهُ سَمِيْعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ » ،
 وقال الشاعر :

١٣١ - أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزَقُونِ عِرْضِي

[جِحَاشُ الْكِرْمَلَيْنِ إِهْمَا فَدِيدٌ]

١٣٠ - هذا الشاهد صدر بيت لأبي طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم ، من كلمة يرثى فيها أمية بن المغيرة المخزومي ، وعجزه قوله :
 * إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ *
 وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٣٧٣) وفي الشذور (رقم ٢٠٨) .
 اللغة : « سوق » جمع ساق « سمان » جمع سمينة ، يريد أنه ينحدر للأضياف السمينة من إبله ، ويضرب سوقها بسيفه .

الإعراب : « ضروب » خبر مبتدأ محذوف ، أى : أنت ضروب ، أو نحوه « بنصل » جار ومجرور متعلق بـضروب ، ونصل مضاف و « السيف » مضاف إليه « سوق » مفعول به اضروب ؛ وسوق مضاف وسمان من « سمانها » مضاف إليه ، وسمان مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مضاف إليه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « عدموا » فعل وقايل « زادا » مفعول به لعدموا ، والجملة من عدم وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « فإنك » الفاء واقعة في جواب إذا ، إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسم إن « عاقر » خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة من إن واسمها وخبرها لا عمل لها من الإعراب جواب إذا ، لأنها شرطية غير عاملة جزما .

الشاهد فيه : قوله « ضروب سوق سمانها » لأنه أعمل صيغة المبالغة - وهى قوله ضروب - إعمال اسم الفاعل ، فنصب بها للفعل به ، وهو قوله « سوق سمانها » ؛ لأن هذه الصيغة معتمدة على خبر عنه وإن كان محذوفاً ، كما قررناه في الإعراب .

١٣١ - هذا البيت لزيد الخير ، وكان اسمه زيد الخيل ، فسماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٣٥٨) وللمؤلف في أوضحه (رقم ٣٧٠)
 اللغة : « جحاش » جمع جحش ، وهو ولد الحمار « الكرملين » تثنية كرمل - بكسر الكاف والميم بينهما راء مهملة صاكنة ، بزنة زبرج - وهو ماء يجبل طيء « فديد » صوت =

وأكثر الخمسة استعمالاً الثلاثة الأول ، وأقلها استعمالاً الأخيران ، وكلها تقتضى تكرارَ الفعل ؛ فلا يقال « ضَرَبَ » لمن ضرب مرةً واحدةً ، وكذا الباقى ، وهى فى التفصيل والاشتراط كاسم الفاعل سواء ، وإعمالها قولُ سيبويه وأصحابه ، وَحُجَّتُهُمْ فى ذلك السماعُ ، والحلُّ على أصلها — وهو اسمُ الفاعل — لأنها مُحَوَّلَةٌ عنه لقصد المبالغة ، ولم يُجْزِ الكوفيون إعمالَ شيءٍ منها ؛ لخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه ، وحملوا نَصْبَ الأسم الذى بعدها على تقديرِ فعلٍ ، ومنعوا تَقْدِيمَهُ عليها ، ويردُّ عليهم قولُ العرب : « أَمَا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ » ^(١) . ولم يُجْزِ بعضُ البصريين إعمالَ فَعِيلٍ ، وفَعِيلٍ .

المعنى : يقول : بلغنى أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضى والنيل منه بالطعن والقدح ، وأنا لا أبايهم ولا أعبأ بهم ؛ لأنهم عندى بمنزلة الجحاش التى ترد هذا الماء وهى تصيح وتصوت .

الإعراب : « أنانى » أى : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « أنهم » أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائبين اسمه « مزقون » خبر أن ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ، لأنه جمع مذكراً سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم للفرد « عرضى » عرض : مفعول به لمزقون ، وعرض مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل أنى ، أى أنانى تمزيقهم عرضى « جحاش » خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره هم جحاش ، وجحاش مضاف و« الكرميين » مضاف إليه مجرور بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من خبر المبتدأ الذى هو جحاش .

الشاهد فيه : قوله « مزقون عرضى » حيث أعمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله مزقون ؛ فإنه جمع مزق — بفتح فكسر — ومزق هذا مبالغة اسم الفاعل ، وقد أعمل هذا الجمع إعمال مفردة ، وبالتالي إعمال اسم الفاعل ، فنصب به المفعول ، وهو قوله عرضى ، واسم المبالغة هذا معتمد على مخبر عنه مذكور فى الكلام ، وهو اسم أن ، فتدبر ذلك وافهمه والله ينفعك به .

(١) ونظير هذا فى الرد عليهم قول أبى ذؤيب الهذلى :

قَلِي دِينُهُ ، وَاهْتِاجٌ لِلشُّوقِ ؛ إِنَّهَا عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانَ الْعَزَاءِ هَيَّوَجُ
فإن قوله : « إخوان العزاء » مفعول لهيوج ، وقد تقدم عليه كاترى ، ونظائره كثيرة

وأجاز الجرمي إعمالَ فَعِلٍ ، دون فَعِيلٍ ؛ لأنه على وزن الفعل « كَعَلِمَ وَفَهِمَ » .

ص — واسمُ المفعولِ ، كَمَضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ ، وَيَعْمَلُ عَمَلًا فِعْلِهِ ، وَهُوَ كَأَنَّهُمُ الْفَاعِلِ .

ش — النوعُ الخامسُ من الأسماء التي تعمل عملَ الفعلِ : اسمُ المفعولِ ، « كَمَضْرُوبٍ ، وَمُكْرَمٍ » .

وهو كاسمِ الفاعلِ فيما ذكرنا ، تقول : « جَاءَ الْمَضْرُوبُ عَبْدُهُ » فترفع العبدَ بمضروبٍ على أنه قائمٌ مقامَ فاعله ، كما تقول : « جَاءَ الَّذِي ضُرِبَ عَبْدُهُ » ، ولا يختص إعمالُ ذلك بزمانٍ بعينه ؛ لاعتماده على الألف واللام ، وتقول : « زَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ » فتعملهُ فيه إن أردتَ به الحالَ أو الاستقبالَ ، ولا يجوز أن تقول : « مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ » وأنت تريد الماضي ، خلافاً للكسائي ، ولا أن تقول : « مَضْرُوبٌ الزَّيْدَانِ » لعدم الاعتماد ، خلافاً للأخفش .

ص — وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَعَدِّي لِوَاحِدٍ ، وَهِيَ : الصِّفَةُ الْمَصْوُغَةُ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ لِإِفَادَةِ الثَّبُوتِ ، كـ « حَسَنٍ ، وَظَرِيفٍ ، وَطَاهِرٍ ، وَضَامِرٍ » وَلَا يَتَقَدَّمُهَا مَعْمُولُهَا ، وَلَا يَكُونُ أَجْنَبِيًّا ، وَيُرْفَعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ أَوْ الْإِبْدَالِ ، وَيُنْصَبُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَوْ التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، وَالثَّانِي يَتَّعِنُ فِي الْمَعْرِفَةِ ، وَيُنْخَفِضُ بِالْإِضَافَةِ .

ش — النوعُ السادسُ من الأسماء العاملة عملَ الفعلِ : الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَعَدِّي لِوَاحِدٍ .

وهي : « الصِّفَةُ ، الْمَصْوُغَةُ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ ؛ لِإِفَادَةِ نَسْبَةِ الْحَدَثِ إِلَى مَوْصُوفِهَا ، دُونَ إِفَادَةِ الْحَدُوثِ » .

مثالُ ذلك : « حَسَنٌ » في قولك : « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهِ » فحسن : صفة ؛ لأن الصفة ما دلَّ على حَدَثٍ وصاحبه ، وهذه كذلك ، وهي مَصْوُغَةٌ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ قِطْعًا ؛ لِأَنَّ الصِّفَاتِ الدَّالَّةَ عَلَى التَّفْضِيلِ هِيَ الدَّالَّةُ عَلَى مِشَارَكَةِ

وزيادة كأفضل وأعلم وأكثر ، وهذه ليست كذلك ، وإنما صيغت النسبة الحَدَثِ إلى موصوفها ، وهو الحُسْنُ ، وليست مَصُوغَةً لإفادة معنى الحدوث ، وأعني بذلك أنها تفيد أن الحُسْنَ في المثال المذكور ثابتٌ لوجه الرجل ، وليس بمحدث مُتَجَدِّدٍ ، وهذا بخلاف انمى الفاعل والمفعول ، فإنهما يفيدان الحدوث والتجدد ، ألا ترى أنك تقول : « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرَأً » فتجد « ضارباً » مفيداً لحدوث الضرب وتجدده ، وكذلك « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ مَضْرُوبٍ » .

وإنما سميت هذه الصفة مشبهة لأنها كان أصلها أنها لا تنصب ؛ لكونها مأخوذة من فعلٍ قاصرٍ ، ولكونها لم يُقصد بها الحدوث ؛ فهي مُبَايِنَةٌ للفعل ، لكونها أشبهت اسمَ الفاعل ؛ فأعطيت حكمه في العمل ، وَوَجْهُ الشبه بينهما أنها تَوَثُّتُ وتُذَنِّي وتجمع ؛ فتقول : « حَسَنٌ ، وَحَسَنَةٌ ، وَحَسَنَانٍ ، وَحَسَنَاتٍ ، وَحَسَنُونَ ، وَحَسَنَاتٌ » كما تقول في اسم الفاعل : « ضَارِبٌ ، وضاربة ، وضاربان ، وضاربتان ، وضاربون ، وضاربات » وهذا بخلاف اسم التفضيل كأعلم وأكثر ؛ فإنه لا يُذَنِّي ولا يجمع ولا يوثث ، أى : في غالب أحواله ؛ فلم هذا لا يجوز أن يُشَبَّه باسم الفاعل .

وقولى : « المُتَعَدِّي إلى واحدٍ » إشارة إلى أنها لا تنصب إلا اسماً واحداً . ولم تُشَبَّه باسم المفعول لأنه لا يدل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل ؛ ولأن مرفوعها [فاعل] كاسم الفاعل ، ومرفوعه نائب فاعل .

واعلم أن الصفة المشبهة تخالف اسم الفاعل في أمور :
أحدها : أنها تارة لا تجزى على حركات المضارع وسكفاته ، وتارة تجزى .
فالأول : كـ « حَسَنٍ ، وَظَرِيفٍ » ألا ترى أنهما لا يجاربان بِحُسْنٍ وَبِظَرِيفٍ .
والثاني نحو : « طاهر ، وضامر » ألا ترى أنهما يجاربان بِطَهْرٍ وَبِضَمْرٍ .
والقسم الأول هو الغالب ، حتى إن كلام بعضهم أنه لازم ، وليس كذلك .
ونبّهت على أن عدم المجاراة هو الغالب بتقديم مثال ما لا يجارى ، وهذا بخلاف اسم الفاعل ؛ فإنه لا يكون إلا مجارياً للمضارع كضارب فإنه مجارٍ لِيَضْرِبَ .

فإن قلت : هذا مُنْتَقِضٌ بِدَاخِلٍ وَيَدْخُلُ ، فإن الضمة لا تقابل الكسرة .
قلت : اُحْتَبَرُ فِي الْجَارَةِ تَقَابُلُ حَرَكَةِ بِحَرَكَةٍ ، لا حركة بعينها .
فإن قلت : كَيْفَ تَصْنَعُ بِقَائِمٍ وَيَقُومُ ، فإن ثانی قائم ساكن ، وثانی
يَقُومُ متحرك ؟ .

قلت : الحركة في ثانی يَقُومُ مَنقُولَةٌ من ثالثة ، والأصل يَقُومُ كَيَدْخُلُ ؛
فَنَقَلْتُ [الضمة] لعلة تهر يفية .

الثاني : أنها تدلُّ على الثبوت ، واسمُ الفاعل يدل على الحدوث .

الثالث : أن اسم الفاعل يكون الماضي وللحال وللإستقبال ، وهي لا تكون
الماضي المنقطع ، ولا للمالم يَقَعُ ، وإنما تكون للحال الدائم ، وهذا هو الأصل
في باب الصفات .

وهذا الوجه ناشئ عن الوجه الثاني ، والأوجه الثلاثة مستفادة مما ذكرت
من الحدِّ ، ومن الأمثلة .

الرابع : أن معمولها لا يتقدم عليها ؛ لا تقول : « زَيْدٌ وَجْهَهُ حَسَنٌ » بنصب
الوجه ، ويجوز في اسم الفاعل أن تقول : « زَيْدٌ أَبَاهُ ضَارِبٌ » وذلك لضعفِ
الصفة ؛ لكونها فرعاً عن فرع ؛ فإنها فرعٌ عن اسم الفاعل الذي هو فرع عن
الفعل ، بخلاف اسم الفاعل فإنه قوي ؛ لكونه فرعاً عن أصل وهو الفعل .

الخامس : أن معمولها لا يكون أجنبياً ، بل سببياً ، ونعني بالسببي واحداً من
أمر ثلاثة ؛ الأول : أن يكون متصلاً بضمير الموصوف ، نحو « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ
حَسَنٍ وَجْهَهُ » الثاني : أن يكون متصلاً بما يقوم مقام ضميره ، نحو : « مَرَزْتُ
بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهِ » لأن « أَل » قامة مقام الضمير المضاف إليه ، الثالث :
أن يكون مُقَدِّراً معه ضمير الموصوف ، كـ « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا » أي :
وجهاً منه ، ولا يكون أجنبياً ، لا تقول : « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ عَمْرًا » وهذا
بخلاف اسم الفاعل ، فإن معموله يكون سببياً كـ « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ
أَبَاهُ » ويكون أجنبياً ، كـ « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرًا » .

ولعمول الصفة المشبهة ثلاثة أحوال :

أحدها : الرفع ، نحو : «مَرَزْتُ بَرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ» وذلك على ضربين ؛ أحدهما : للفاعلية ، وهو مُتَّفِقٌ عليه ، وحينئذٍ فالصفة خالية من الضمير ؛ لأنه لا يكون للشيء فاعِلَانِ ، الثاني : الإبدال من ضمير مستتر في الوصف ، أجاز ذلك الفارسي ، وخرَّج عليه قوله تعالى : (جَنَّاتٍ عَدْنٍ مَّتَّحَّةٍ لَهُمُ الْآبْوَابُ) (١) ، فَقَدَّرَ فِي [مفتحة] ضميراً مرفوعاً على النيابة عن الفاعل ، وقدر (الآبواب) مبدلةً من ذلك الضمير بَدَلًا بعض من كل .

الوجه الثاني : النصب ؛ فلا يخلو إما أن يكون نكرة كقولك : «وَجْهًا» أو معرفة كقولك : «الوَجْهَ» فإن كان نكرة فنصبه على وجهين ، أحدهما : أن يكون على التمييز وهو الأَرْجَحُ . والثاني : [أن يكون منصوباً] على التشبيه بالمفعول به ، فإن كان معرفة تعيَّن أن يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول به ، لأن التمييز لا يكون معرفة ، خلافاً للكوفيين .
الوجه الثالث : الجر ، وذلك بإضافة الصفة .

وعلى هذا الوجه ووجه النصب ففي الصفة ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية . وأصل هذه الأَوْجُهِ الرفعُ ، وهو دونها في المعنى ، ويتفرع عنه النصبُ ، ويتفرع عن النصب الخفضُ .

ص — واسمُ التفضيلِ ، وَهُوَ : الصِّفَةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْمَشَارَكَةِ وَالزِّيَادَةِ ، كـ «أَكْرَمَ» وَبُسْتَعْمَلُ بَيْنَ ، وَمُضَافًا لِنِكِرَاتِهِ ، فَيُفْرَدُ وَيُذَكَّرُ ، وَبِالْ فَيُطَابِقُ ، وَمُضَافًا لِمَعْرِفَةِ فَوْجِهَانِ ، وَلَا يَنْصِبُ الْمَفْعُولَ مُطْلَقًا ، وَلَا يَرْفَعُ فِي الْغَائِبِ ظَاهِرًا إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ .

ش — الفِئْرَةُ السَّابِعُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ : اسمُ التفضيلِ . وَهُوَ : «الصِّفَةُ ، الدَّالَّةُ عَلَى الْمَشَارَكَةِ وَالزِّيَادَةِ» نحو : «أَفْضَلُ ، وَأَعْلَمُ ، وَأَكْثَرُ» .

(١) من الآية ٥٠ من سورة ص .

وله ثلاث حالات :

حالة يكون فيها لازماً للإفراد والتذكير، وذلك في صورتين :

إحداها : أن يكون بعده « مِنْ » جَارَةً لِلْمَفْضُولِ ، كقولك : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَهِنْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَالهِنْدَانِ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَالهِنْدَاتُ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » ولا يجوز غير ذلك ، قال الله تعالى : (إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا نَحْنُ)^(١) ، وقال الله تعالى : (قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ أُقْتِرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ)^(٢) فأورد في الآية الأولى مع الاثنين ، وفي الثانية مع الجماعة الثانية : أن يكون مضافاً إلى نكرة ؛ فتقول « زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ ، وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ رِجَالٍ ، وَهِنْدٌ أَفْضَلُ أَمْرَأَةٍ ، وَالهِنْدَانِ أَفْضَلُ أَمْرَأَتَيْنِ ، وَالهِنْدَاتُ أَفْضَلُ نِسْوَةٍ » .

وحالة يكون فيها مطابقاً لموصوفه ، وذلك إذا كان بآل ، نحو « زَيْدٌ الْأَفْضَلُ ، وَالزَّيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ ، وَالزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ ، وَهِنْدٌ الْفُضْلِيُّ ، وَالهِنْدَانِ الْفُضْلِيَّانِ ، وَالهِنْدَاتُ الْفُضْلِيَّاتُ ، أَو الْفُضْلُ » .

وحالة يكون فيها جائزاً الوجهين : للمطابقة ، وعدمها ، وذلك إذا كان مضافاً لمعرفة ؛ تقول « الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ الْقَوْمِ » وإن شئت قلت : « أَفْضَلَا الْقَوْمِ » وكذلك في الباقي ، وعدم المطابقة أفصح ، قال الله تعالى : (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ)^(٣) ، ولم يقل « أَحْرَصِي » بالياء ، وقال الله تعالى : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا)^(٤) فطابق ، ولم يقل « أَكْبَرَ مُجْرِمِيهَا » وعن ابن السراج أنه أوجب عدم المطابقة ، ورُدَّ عليه بهذه الآية .

(١) من الآية ٨ من سورة يوسف (٢) من الآية ٢٤ من سورة التوبة .

(٣) من الآية ٩٦ من سورة البقرة (٤) من الآية ١٢٣ من سورة الأنعام .

وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به مطلقاً ، ولهذا قالوا في قوله تعالى : (إِنْ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ)^(١) : إِنْ « مَنْ » ليست مفعولاً بأَعْلَمُ ؛ لأنه لا ينصب المفعول ، ولا مضافاً إليه ؛ لأنْ أفعَلَ بعضُ ما يضاف إليه ؛ فيكون التقدير أعلم المضلين ، بل هو منصوبٌ بفعل محذوف يدل عليه أعلم ، أى : يعلم مَنْ يَضِلُّ .
 واسمُ التفضيل يرفع الضمير المستتر باتفاق ، تقول : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » فيكون في « أَفْضَلُ » ضميرٌ مستترٌ عائداً على زيد ، وهل يرفع الظاهر مطلقاً ، أو في بعض المواضع ؟ فيه خلاف بين العرب ؛ فبعضهم يرفعه به مطلقاً ؛ فتقول : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ ، فتخفض « أَفْضَلُ » بالفتحة على أنه صفة لرجل ، وترفع الأب على الفاعلية ، وهى لغة قليلة ، وأكثرهم يُوجِبُ رَفْعَ « أَفْضَلُ » في ذلك على أنه خبر مقدم ، و « أبوه » مبتدأ مؤخر^(٢) ، وفاعلُ « أَفْضَلُ » ضميرٌ مستترٌ عائداً عليه ، ولا يرفع أكثرهم بأفعل الاسم الظاهر إلا في مسألة الكحل ، وضابطها : أن يكون في الكلام نفي ، بعده اسم جنس ، موصوفٌ باسم التفضيل ، بعده اسم مفضلٌ على نفسه باعتبارين ، مثال ذلك قولهم : « مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنَيْهِ الْكَحْلُ مِنْهُ فِي هَيْنِ زَيْدٍ » وقول الشاعر :

١٣٢ — مَا رَأَيْتُ أَمْرًا أَحَبَّ إِلَيْهِ الْبَذْلُ مِنْهُ إِلَّا نِكَاحَ ابْنِ سِنَانٍ

(١) من الآية ١١٧ من سورة الأنعام .

(٢) وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة لرجل ؛ فالفرق بين الوجهين من جهتين ؛ الأولى : أن النعت في الوجه الأول مفرد ، وهو في الوجه الثاني جملة ، والجهة الثانية : أن أفعال التفضيل غير متحمل الضمير في الوجه الأول ؛ لأن الاسم الظاهر مرفوع به ، والفعل وشبهه لا يرفعان إلا فاعلاً واحداً ، وهو في الوجه الثاني متحمل للضمير ؛ لأن الاسم الظاهر غير معمول له

١٣٢ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد يتوهم أنه لزهر بن أبي سلمى اللزني ، فذكر ابن سنان فيه ، وممدوح زهير هو هرم بن سنان المري ، ولكنه ليس من شعر زهير الذي رواه وشرحه الأهل الشنتمري وأحمد بن يحيى ثعلب .

وكذلك لو كان مكان النفي استفهاماً ، كقولك : « هل رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ؟ » أو نهياً نحو « لا يكن أحد أحب إليه الخير منه إليك » .

ص - باب التواضع : يَفْبَعُ مَا قَبْلَهُ فِي إِعْرَابِهِ خَمْسَةٌ .

ش - التواضع عبارة عن الكلمات التي لا يمشيها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها ، وهي خمسة : النعت ، والتأكييد ، وعطف البيان ، وعطف النسق ، والبدل ، وعدّها الزجاجي وغيره أربعة ، وأدرجوا عطف البيان وعطف النسق تحت قولهم « العطف » .

ص - النعت ، وهو : التابع ، المشتق أو المؤول به ، المبين لللفظ متبوعه .

ش - « التابع » جنس يشمل التواضع الخمسة ، و « المشتق أو المؤول به » مخرج لبقية التواضع ؛ فإنها لا تكون مشتقة ولا مؤولة به^(١) ألا ترى أنك تقول

الافعة : « البذل » العطاء والجود .

الإعراب : « ما » نافية « رأيت » فعل وفاعل « امرأ » مفعول به لرأى « أحب » نعت لامراً « إليه » جار ومجرور متعلق بأحب « البذل » فاعل أحب « منه ، إليك » جاران ومجروران يتعلقان بأحب « يا » حرف نداء « ابن » مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف و « سنان » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أحب . . . البذل » حيث رفع أفعال التفضيل ، الذي هو قوله : « أحب » ، الاسم الظاهر غير السببي ، وهو قوله : « البذل » لسكون اسم التفضيل وقع وصفاً لاسم جنس ، وهو قوله « امرأ » واسم الجنس مسبوق بنفي ، وهو للذكور في قوله : « ما رأيت » والفاعل الظاهر اسم مفضل على نفسه باعتبارين ، ألا ترى أن « البذل » باعتبار كونه محبوباً لابن سنان أفضل منه باعتبار كونه محبوباً لغيره ، وهذا الذي يعبر العلماء عنه بمسألة الكحل .

(١) لا يخفى على ذي فطنة أن العطف قد يكون بين مشتقين كما تقول : أبوك كريم وعالم ،

وهذا مما لا ينكره أحد (انظر ص ١١٩ الآية) فمعنى قول الشارح : إن التواضع غير النعت

في التوكيد « جاء القوم أجمعون » و « جاء زيدٌ زيدٌ » وفي البيان والبدل « جاء زيدٌ أبو عبد الله » وفي عطف النسق « جاء زيدٌ وعمرو » فتبجدها توابع جامدة ، وكذلك سائر أمثلتها ، ولم يبق إلا التوكيد اللفظي ؛ فإنه قد يحىء مشتقاً كقولك « جاء زيدٌ الفاضلُ الفاضلُ » الأول نعت والثاني توكيد لفظي ؛ فلهذا أخرجه بقولي « المبين للفظ متبوعه » .

فإن قلت : قد يكون التابع المشتق غير نعت ، مثال ذلك في البيان والبدل قولك : « قال أبو بكر الصديق ، وقال عمر الفاروق » وفي عطف النسق : « رأيت كاتباً وشاعراً » .

قلت : الصديق والفاروق وإن كانا مُشتَقَّينِ إلا أنهما صارا القبين على الخليفةين رضى الله عنهما لاحقين بباب الأعلام كزيد وعمرو ، و « شاعراً » في المثال المذكور نعتٌ حذف منعوته ، وذلك المنعوت هو المعطوف ، وكذلك « كاتباً » ليس مفعولاً في الحقيقة ، إنما هو صفة المفعول ، والأصل : رأيت رجلاً كاتباً ورجلاً شاعراً .
ص — وفائدتهُ تخصيصٌ ، أو توضيحٌ ، أو مدحٌ ، أو ذمٌ ، أو ترخُّمٌ ، أو توكيدٌ .

ش — فائدة النعت : إما تخصيصٌ نكرةً ، كقولك : « مررتُ برجلٍ كاتبٍ » أو توضيحٌ معرفةً ، كقولك : « مررتُ بزَيْدِ الخياطِ » أو مدحٌ ، نحو (بسمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)^(١) أو ذمٌ نحو « أعوذ باللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » أو ترخُّمٌ ، نحو « اللَّهُمَّ ارْحَمْ عَبْدَكَ الْمَسْكِينَ » أو توكيدٌ ، نحو قوله تعالى : (تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ)^(٢) (فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً)^(٣) .

== لا تكون مشتقة ولا مؤولة به أنه لا يشترط فيها ذلك كما هو مشترط في النعت ، ولا شك أن ما ذكره الشارح من الجواب عن عطف النسق في المشتق لا يجري في مثالنا وما أشبهه ، من كل ما كان فيه المعطوف وصفاً للذي وصف به المعطوف عليه ، لا لغيره كما فرضه الشارح في مثاله .

(١) الآية ١ من سورة الفاتحة ، وفي عدها آية منها وحدها أو من كل سورة من سور القرآن الكريم خلاف طويل القليل ، عميق السيل .

(٢) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة (٢) من الآية ١٤ من سورة الحاقة .

ص - وَيَتَّبِعُ مَنْعُوتَهُ فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإِعْرَابِ ، وَمِنْ التَّعْرِيفِ
وَالتَّنْكِيرِ ، ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا تَبِعَ فِي وَاحِدٍ مِنَ التَّنْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ ،
وَوَاحِدٍ مِنَ الإِفْرَادِ وَفَرَعَيْهِ ، وَإِلَّا فَهُوَ كَالْفِعْلِ ، وَالْأَحْسَنُ « جَاءَنِي رَجُلٌ
قَمُودٌ غِلْمَانُهُ » ثُمَّ « قَاعِدٌ » ثُمَّ « قَاعِدُونَ » .

ش - اعلم أن للاسم بحسب الإعراب ثلاثة أحوال : رفع ، ونصب ، وجر ،
وبحسب الإفراد وغيره ثلاثة أحوال : إفراد ، وتثنية ، وجمع ، وبحسب التنكير
والتأنيث حالتان ، وبحسب التنكير والتعريف حالتان ؛ فهذه عشرة أحوال للاسم .
ولا يكون الاسم عليها كلها في وقت واحد ؛ لما في بعضها من التضاد ، ألا
ترى أنه لا يكون الاسم مرفوعاً منصوباً مجروراً ، ولا معرفاً منكرأ ، ولا مفردأ
مثنى مجموعاً ، ولا مذكراً مؤنثاً ؟

وإنما يجتمع فيه منها في الوقت الواحد أربعة أمور ، وهي من كل قسم واحد ،
تقول : « جَاءَنِي زَيْدٌ » فيكون فيه الإفراد والتنكير والتعريف والرفع ؛ فإن
جئت مكانه برجل ففيه التنكير بدل التعريف وبقية الأوجه ؛ فإن جئت مكانه
بالزيدان أو بالرجال ففيه التثنية أو الجمع بدل الإفراد وبقية الأوجه ؛ فإن جئت
مكانه بهند ففيه التأنيث بدل التنكير وبقية الأوجه ؛ فإن قلت : « رَأَيْتُ
زَيْدًا » أو « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » ففيه النصب أو الجر بدل الرفع وبقية الأوجه .
ووقع في عبارة [بعض] المرعبين أن النعمة يتبع المنعوت في أربعة من عشرة ،
ويعنون بذلك أنه يتبعه في الأمور الأربعة التي يكون عليها ، وليس كذلك ،
وإنما حكمه أن يقبعه في اثنين من خمسة دائماً ، وهما : واحد من أوجه الإعراب ،
وواحد من التعريف والتنكير ، ولا يجوز في شيء من المنعوت أن يخالف منعهوته
في الإعراب ، ولا أن يخالفه في التعريف والتنكير .

فإن قلت : هذا منتهى بقولهم : « هَذَا جُحْرٌ ضَبَّ خَرِبٍ »^(١) فوصفوا المرفوع ،

(١) مثل هذا للثلث قول امرئ القيس بن حجر السكندی :

كَمَا نَبِيْرًا فِي عَرَائِنِ وَبِلِهِ كَبِيْرُ أَنْاسٍ فِي بَجَادِ مُزْمَلِ

فإن قوله : « مزمل » نعت لكبير أناس ، وأنت ترى النعت مجروراً والمنعوت
مرفوعاً ، والكلام فيه كالذي ذكره الشارح في تخريج المثل عند من جر « خرب » .

وهو الجحْرُ ، بالخفوض ، وهو « خَرِب » وبقوله تعالى : (وَبِئْرٍ أُكْلٍ هُمْزَةٌ لُغْزَةٌ الَّتِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ)^(١) فوصف النكرة ، وهى (كل همزة لمزة) بالمعرفة ، وهو (الذى) وبقوله تعالى : (حَمُّ ، تَنْزِيلِ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ، غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ)^(٢) فوصف المعرفة — وهو اسم الله تعالى — بالنكرة ، وهى (شديد العقاب) وإنما قلنا إنه نكرة لأنه من باب الصفة المشبهة ، ولا تكون إضافتها إلا فى تقدير الانفصال ، ألا ترى أن المعنى : شديد عقابه ، لا ينفك فى المعنى عن ذلك ؟ قلت : أما قولهم : « هذا جحْرٌ ضبٌّ خَرِبٍ » فأكثرُ العرب ترفع خَرِبًا ، ولا إشكال فيه ، ومنهم من يخفضه لجاورته المخفوض ، كما قال الشاعر :

١٣٣ — * قَدْ يُؤْخَذُ الْجَارُ بِجُرْمِ الْجَارِ * .

(١) الآيتان ١ ، ٢ من سورة الحمزة .

(٢) الآيات ١ ، ٢ ، ٣ من سورة غافر .

١٣٣ — هذا مثل من أمثال العهد الإسلامى يوافق نصف بيت من الرجز ، وانظره فى مجمع الأمثال الميدانى (ج ٢ ص ١٧ طبع للطبعة الخيرية) ، وقد أورده أبو الفتح ابن جنى فى كتاب الخصائص (٤٦٤) ثلث ثلاثة أبيات من الرجز المشطور ، ونسبه لأعرابى بقوله لامرأته ، ولم يعينه ، وقد أشار إليه الحريرى فى المقامة الأربعين ، وذكر شارحها الأبيات والقصة التى ذكرها ابن جنى . الإعراب : « قد » حرف تحقيق ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يؤخذ » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بالضممة الظاهرة « الجار » نائب فاعل يؤخذ ، مرفوع بالضممة الظاهرة « بظلم » جار ومجرور متعلق بقوله يؤخذ ، وظلم . نافع و « الجار » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : ليس فى هذا المثل شاهد لهذا الباب يستشهد بشيء من ألفاظه عليه ، ولكن المؤلف قد جاء به ليدل على أن الشيء قد يعامل للمعاملة التى يستحقها جاره ، لا للمعاملة التى يستحقها هو نفسه ، ونظيره أن العرب عاملت « خرب » للمعاملة التى يستحقها « ضب » فجروا لفظه ، ولو أنهم عاملوا « خرب » للمعاملة التى يستحقها هو نفسه لرفعوه ؛ لأنه نعت للمرفوع ، ونعت المرفوع يجب أن يكون مرفوعا .

ومُرَادُهُمْ بذلك أن يُنَاسَبُوا بين المتجاورين في اللفظ ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك ، وعلى هذا الوجه ففي « خَرَبٍ » ضمة مقدره منع من ظهورها اشتغالُ الآخرِ بحركة المجاورة ، وليس ذلك بِمُخْرِجٍ له عما ذكرناه من أنه تابع لمنعوتة في الإعراب ، كما أنا نقول : إن المبتدأ والخبر مرفوعان ، ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن [البصرى] (الحمد لله)^(١) بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام ، ولا يمنع من ذلك أيضاً قولهم في الحكاية « مَنْ زَيْدٌ » بالنصب ، أو « مَنْ زَيْدٍ » بالخفض ، إذا سألت مَنْ قال : رأيت زيداً ، أو مررت بزَيْدٍ ، وأردت أن تَرْبِطَ كلامَكَ بكلامه بحكاية الإعراب ؛ وقد تبين بهذا صحة قولنا : إن الفت لا بد أن يقبع منعوتة في إعرابه وتعريفه وتنكيره .

وأما حكمه بالنظر إلى الخمسة الباقية - وهى : الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث - فإنه يُعْطَى منها ما يُعْطَى الفعلُ الذى يحملُ محلهُ في ذلك الكلام ؛ فإن كان الوصفُ رافعاً لضمير الموصوف طابقتُ في اثنين منها ، وكملت له حينئذ الموافقة في أربعة من عشرة كما قال العربون ، تقول « مَرَرْتُ [بِرَجُلٍ قَائِمٍ] » و [بِرَجُلَيْنِ قَائِمَيْنِ] و « بِرِجَالٍ قَائِمِينَ » و « بامرأة قَائِمَةٍ » و « بامرأتين قَائِمَتَيْنِ » و « بنساء قَائِمَاتٍ » كما تقول في الفعل « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ ، و [برجلين قايما ، و برجال قايما ، و بامرأة قايمة ، و بامرأتين قايمة ، و بنساء قائمٍ » وإن كان الوصفُ رافعاً لاسم ظاهر ؛ فإن تذكيره وتأنينه على حسب ذلك الاسم الظاهر ، لا على حسب المنعوت ، كما أن الفعل الذى يحملُ محله يكون كذلك ، تقول : « مررت برجل قائم أمه » ؛ فتؤنث الصفة لتأنيث الأم ولا تلتفت لكون الموصوف مذكراً ؛ لأنك تقول في الفعل : قَامَتْ أمه ، وتقول في عكسه : « مررت بامرأة قائم أبوها » فتذكّر الصفة لتذكير الأب ، ولا تلتفت لكون الموصوف مؤنثاً ؛ لأنك تقول في الفعل : قام أبوها ، قال الله تعالى : (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا)^(٢) ، ويجب لإفراد الوصف ، ولو كان فاعله مؤنثاً

(١) من الآية ٢ من سورة الفاتحة ، ومن آيات أخرى .

(٢) من الآية ٧٥ من سورة النساء .

أو مجموعاً ، كما يجب ذلك في الفعل ؛ فتقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمٍ أَبَوَاهُمَا »
و « برجال قائم أبائهم » كما تقول : قام أبواهما ، وقام أبائهم . ومن قال
« قائماً أبواهما » و « أكلوني البراغيث » نثني الوصف وجمعه بجمع السلامة ؛
فقال « قائمتين أبواهما » و « قائمتين أبائهم » وأجاز الجميع أن تجمع الصفة بجمع
التكسير ، إذا كان الاسم المرفوع جمعاً ؛ فتقول : « مَرَرْتُ بِرِجَالٍ قِيَامٍ
أَبَائِهِمْ » و « برجل قومود غلمانة » ورأوا ذلك أحسن من الإفراد الذي هو
أحسن من جمع التصحيح .

* * *

ص - وَيَوْزُ قَطْعُ الصِّفَةِ الْمَعْلُومِ مَوْصُوفَهَا حَقِيقَةً أَوْ أَدْعَاءً ، رَفْعًا
بِتَقْدِيرٍ هُوَ ، وَنَصْبًا بِتَقْدِيرٍ أَعْنَى أَوْ أَمْدَحُ أَوْ أَذْمُ أَوْ أَرْحَمُ .

ش - إذا كان الموصوف معلوما بدون الصفة جاز لك في الصفة الإتيان
والتقطع . مثال ذلك في صفة المدح « الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدُ » أجاز فيه سيبويه الجر
على الإتيان ، والنصب بتقدير أمدح ، والرفع بتقدير هو ، وقال « سمعنا بعض
العرب يقول : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)^(١) بالنصب ؛ فسألت عنها يونس فزعم
أنها عربية « اه ؛ ومثاله في صفة الذم (وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ)^(٢) قرأ الجمهور
بالرفع على الإتيان ، وقرأ عاصم بالنصب على الذم . ومثاله في صفة الترحم
« مَرَرْتُ بِزَيْدٍ إِسْكِينٍ » يجوز فيه الخفض على الإتيان ، والرفع بتقدير هو ،
والنصب بتقدير أرحم . ومثاله في صفة الإيضاح « مَرَرْتُ بِزَيْدِ النَّاجِرِ » يجوز
فيه الخفض على الإتيان ، والرفع بتقدير هو ، والنصب بتقدير أعني .

ولا فرق في جواز القطع بين أن يكون الموصوف معلوما حقيقَةً أَوْ أَدْعَاءً ؛
فالأول مشهور ، وقد ذكرنا أمثله . والثاني نص عليه سيبويه في كتابه ؛ فقال :
« وقد يجوز أن تقول : « مَرَرْتُ بِقَوْمِكَ الْكِرَامِ » يعنى بالنصب أو بالرفع
« إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم » . . . ثم قال : « نزلتهم هذه المنزلة ،
وإن كان لم يعرفهم » اه .

(١) من الآية ٢ من سورة الفاتحة (٢) من الآية ٤ من سورة الممد

ص — وَالتَّوَكِيدُ ، وَهُوَ إِمَّا لَفْظِيٌّ ، نَحْوُ * أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مَنَ لَا أَخَالَهُ * وَنَحْوُ * أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبِسِ أَحْبِسِ * وَنَحْوُ * لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَنَّةِ إِنِّهَا * وَلَيْسَ مِنْهُ (دَكَاً دَكَاً) وَ (صَفَاً صَفَاً) .

ش — الثانی من التوابع : التوكيد ، ويقال فيه أيضاً : التأكيد — بالهمزة — وبإبدالها ألفاً على القياس في نحو : « فأس ، ورأس » .
وهو ضربان : لفظيٌّ ، ومعنويٌّ .

والكلام الآن في اللفظي ، وهو : « إعادة اللفظ الأول بِعَيْنِهِ » سواء كان اسماً ، كقوله :

١٣٤ — أَخَاكَ أَخَاكَ ؛ إِنْ مَنَ لَا أَخَالَهُ

كسأع إلى الهيجاء بخير سـالاح

١٣٤ — هذا البيت من شواهد صيبويه (ج ١ ص ١٢٩) وقد نسبه الأعمى إلى إبراهيم بن هرمة القرشي ، وليس كما ذكر ، بل هو من كلمة لسكين الدارمي ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٨) وفي شذور الذهب (رقم ١٠٦) .
اللغة : « الهيجاء » بالقصر ههنا — الحرب ، ونظيره — في قصر هذا اللفظ — قول لبيد :

* يَا رَبِّ هَيْجَاءٌ هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا *

وتعد أيضاً ، ومن ذلك قول الشاعر :

إِذَا كَانَتْ هَيْجَاءٌ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكُ سَيْفٌ مُهَيَّبٌ

المعنى : يحض على الاعتصام بالأخ ، والتمسك بوداده ؛ لأنه الناصر في وقت الشدة .
الإعراب : « أخاك » مفعول به لفعل محذوف وجواباً ، تقديره التزم أخاك ، مثلاً ، وهو منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وأخام مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر « أخاك » تأكيداً لـ « إن » حرف توكيد ونصب « من » اسم موصول اسم إن ، مبني على السكون في محل نصب « لا » نافية للجنس « أخا » اسم لا « له » خبر لا ، وفي هذا التعبير كلام طويل لا تتسع له هذه المجلة فانظر فيه بحثاً مستفيضاً في شرحنا على شرح أبي الحسن الأشموني ، والجملة من لا واسمها وخبرها =

وانتصابُ « أخاك » الأول : بإضمار أحفظ أو ألزم أو نحوهما ، والثاني تأكيده ، أو فعلاً كقوله :

١٣٥ - فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِيَعْلَمَتِي

أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبِسِ أَحْبِسِ

لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «كساع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن «إلى الهيجا ، بغير» جاران ومجروران يتعلقان بساع ، وغير مضاف و«سلاح» مضاف إليه الشاهد فيه : قوله « أخاك أخاك » فإن هذا توكيد لفظي ، ذكر اللفظ الثاني فيه تقوية للأول ، ونصب اللفظ الأول من باب الإغراء ، وهو : تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله ، ألا ترى أن المتكلم يقرى بهذه العبارة المخاطب بأن يلزم أخاه ، ولا يقطع حبل مودته ، وحذف العامل في الاسم الأول في مثل هذه العبارة واجب لا يجوز ذكره ، بسبب أنه كرر الاسم الواحد مرتين ، فكان اللفظ الثاني عوض عن ذكر العامل ، وهم لا يجمعون في كلامهم بين العوض والمعوض عنه .

١٣٥ - هذا البيت يكثر استشهاد النحاة به ، ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل معين ، ومن أنشده ابن عقيل (رقم ٢٨٨) ولؤلؤف في باب التنازع من أوضحه (رقم ٢٤٠) . الإعراب : « أين » اسم استفهام ، ظرف مكان متعلق بمحذوف يدل عليه السياق ، مبنى على الفتح في محل نصب ، والتقدير : فأين تذهب ، كما ذكره المؤلف ، ولو جعلته معمولا لحرف جر يدل عليه ما بعده بتقدير فألى أين ، لم تكن قد أبعدت ، لكن الوجه الأول أقيس ؛ لأن عمل الجار محذوفا ضعيف « إلى أين » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « النجاة » مبتدأ مؤخر « بيعلمتي » جار ومجرور متعلق بالنجاة ، وبنقله مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أتاك » أتى : فعل ماض ، والكاف ضمير المخاطبة مفعول به « أتاك » تأكيده للسابق « اللاحقون » فاعل لأتى الأول « احبس » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « احبس » فعل أمر فيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت هو فاعله ، وهذه الجملة تأكيده للجملة السابقة .

الشاهد فيه : قوله « أتاك أتاك اللاحقون » وقوله « احبس احبس » فإن في كل من العبارتين تأكيده لفظياً ؛ فأما الأولى فإن « أتاك » الثانية ذكرت تأكيده للأولى . ولا فاعل للثانية ، ومن النحاة من زعم أن قوله « اللاحقون » تنازعه كل من العاملين ، وهذا غير صحيح ؛ لأن باب التنازع يقتضى أن يعمل أحد العاملين في للعمول المذكور ، وأن يضم في اللهم للضمير المعمول ؛ فكان يقال على إعمال الأول « أتاك أتاك اللاحقون »

وتقدير البيت : فأين تذهب إلى أين النجاة بيغاتي ؟ فحذف الفعل العامل في أين الأول ، وكرّر الفعل والمفعول في قوله : «أتاك أتاك» و «اللاحقون» : فاعل بأتاك الأول ، ولا فاعل للثاني ؛ لأنه إنما ذكر للثاني كيد ، لا يُسندَ إلى شيء ، وقيل : إنه فاعل بهما معاً ، وذلك لأنهما لما اتحدا لفظاً ومعنى نُزِلَا منزلةً الكلمة الواحدة ، وقيل : إنهما تنازعاً قوله «اللاحقون» ولو كان كذلك لزم أن يُضمَرَ في أحدهما ؛ فكان يقول : أتوكِ أتاكِ اللاحقون ، على إعمال الثاني ، وأتاكِ أتوكِ ، على إعمال الأول ، وقوله : «أحبسِ أحبسِ» تكرر للجمله ؛ لأن الضمير المستتر في الفعل في قوة الملفوظ به ، أو حرفاً ، كقوله :

١٣٦ — لاَ أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ ؛ إِنَّهَا

أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَائِقًا وَعُهُودًا

= وطلّى إعمال الثاني «أتوكِ أتاكِ اللاحقون» فلما لم يقل أحد هذين التعبيرين تبين أنه لم يجر طى سنن التنازع ، ولا يذهب عنك أن هذا التقرير جار طى المختار عند البصريين وأما الثانية فإن قوله «أحبسِ» الثاني فعل أمر فيه ضمير واجب الاستتار ، وهو مع ضميره تأكيد للفعل الأول مع ضميره ؛ فهو تأكيد جملة بجملة .

١٣٦ — هذا البيت ينسب إلى جميل بن عبد الله بن معمر العذري ، وإمّا الصواب أنه لكثير عزة ، وذكر بثنة فيه سهو ، وقد ذكره المؤلف في أوضحه (رقم ٤٠٤) .
اللغة : «أبوح» مضارع باح بما في نفسه ، إذا أظهره للناس «موائقا» جمع موثق وفي التنزيل من الآية ٦٦ من سورة يوسف : (حق تؤثوني موثقاً من الله) ، وللوثق العهد الذي توثق به كلامك وتؤكد به التزامك «وعهوداً» جمع عهد ، وهو بمعنى الموثق واليثاق .

الإعراب : «لا» حرف نفي «لا» حرف مؤكداً لسابقه «أبوح» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «بحب» جار ومجرور متعلق بأبوح ، وحب مضاف و«بثنة» مضاف إليه مجرور بالفتحة نياية عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث «إنها» إن : حرف توكيد ونصب ، والضمير العائد إلى بثنة اسم إن «أخذت» أخذ : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى =

وليس من تأكيده الاسم قوله تعالى : (كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ، وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا)^(١) خلافاً لكثير من النحويين ؛ لأنه جاء في التفسير أن معناه دكاً بعد دك ، وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباءً منبثاً ، وأن معنى (صَفًّا صَفًّا) أنه تنزل ملائكة كل سماء ، فيصطفون صفًّا بعد صفٍّ مُخَدِّقِينَ بِالْجَنِّ وَالْإِنْسِ ، وعلى هذا فليس الثانى فيه تأكيداً للأول ، بل المراد به التكرير ، كما يقال : علمته الحساب باباً باباً :

وكذلك ليس من تأكيده الجملة قول المؤذن : « الله أكبر ، الله أكبر » خلافاً لابن جنى ؛ لأن الثانى لم يؤت به لتأكيد الأول ، بل لإنشاء تكبير ثانٍ ، بخلاف قوله : « قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة » فإن الجملة الثانية خبرٌ [ثانٍ] ، جىء به لتأكيد الخبر الأول .

* * *

ص — أَوْ مَعْنَوِيٌّ ، وَهُوَ بِالنَّفْسِ ، وَالْعَيْنِ مُؤَخَّرَةٌ عَنْهَا ، إِنْ اجْتَمَعَتَا ، وَتَجْمَعَانِ عَلَى أَفْعَلٍ مَعَ غَيْرِ الْمَفْرَدِ ، وَبِكُلِّ لَغَيْرِ مُشْتَقٍّ إِنْ تَجَزَّأَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَا مِلَهُ ، وَبِكَلَّا وَكَلِمَاتٍ لَهُ إِنْ صَحَّحَ وَقُوعُ الْمَفْرَدِ مَوْقِعُهُ وَإِتِّحَادُ مَعْنَى الْمُسْتَنْدِ ، وَيُضْفَنُ لِضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ ، وَبِأَجْمَعٍ وَتَجْمَعَاءُ وَتَجْمَعُهُمَا غَيْرَ مُضَافَةٍ .

ش — النوع الثانى : التأكيده المعنوى ، وهو بألفاظ محصورة .

منها : « النفس ، والعين » وهما لرفع الجازع عن الذات ، تقول : « جاء زيدٌ » ،

== بثنة ، والجملة فى محل رفع خبر إن « على » جار ومجرور متعلق بأخذت « موافقاً » مفعول به لأخذت ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وحق هذه الكلمة للنوع من الصرف لكونها على صيغة منتهى الجموع ، ولكن الشاعر صرفها ضرورة « وعموداً » الواو طائفة ، عموداً : معطوف على موافق .

الشاهد فيه : قوله « لالا » فإن الثانى من هذين الحرفين تأكيد لفظى الأول منهما

(١) الآيتان ٢١ ، ٢٢ من سورة الفجر ، ومن تقرير المؤلف فى هاتين الآيتين

التكريرتين وفى تكبير الأذان تعلم أنه يشترط فى التوكيد اللفظى أن يكون للمعنى المراد من اللفظ الثانى هو نفس المعنى المراد من اللفظ الأول ، لا شبهة .

فيحتمل مجيء ذاته ، ويحتمل مجيء خبره أو كتابه ، فإذا قلت : « نَفْسُهُ » ارتفع الاحتمالُ الثاني ، ولا بُدُّ من اتصاليهما بضمير عائدٍ على المؤكِّدِ ، ولك أن تؤكِّدَ بكلٍ منهما وَحْدَهُ ، وأن تجمع بينهما بشرط أن تبدأ بالنفس ، تقول : « جاء زيد نَفْسُهُ عَيْفُهُ » ويمتنع « جاء زيد عَيْفُهُ نَفْسُهُ » ويجب إفراد النفس والعين مع المفرد ، وجمعهما على وزن أفعلٍ مع التثنية والجمع ، تقول : « جاء الزيدان أنفُسُهُمَا أعْيِنُهُمَا » ، و « الزيدون أنفُسَهُم أعْيِنَهُم » و « الهندات أنفُسُهُن أعْيِنَهُن » .

ومنها : « كلٌّ » لرفع احتمال إرادة التخصُّص بلفظ العموم ؛ تقول : « جاء القومُ » فيحتمل مجيء جميعهم ، ويحتمل مجيء بعضهم ، وأنت عبَّرت بالكل^(١) عن البعض ؛ فإذا قلت : « كلهم » رفعتَ هذا الاحتمالَ ، وإنما يؤكدُ بها بشروط ؛ أحدها : أن يكون المؤكِّدُ بها غير مثنى - وهو المفرد والجمع - الثاني : أن يكون متجزئاً بذاته ، أو بعامله ؛ فالأول كقوله تعالى : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)^(٢) ، والثاني كقولك : « اشتريتُ العبدَ كُلَّهُ » فإن العبدَ يتجزأ باعتبار الشراء ، وإن كان لا يتجزأ باعتبار ذاته ، ولا يجوز « جاء زيدُ كلُّهُ » لأنه لا يتجزأ ، لا بذاته ولا بعامله ، الثالث : أن يتصل بها ضميرٌ عائدٌ على المؤكِّدِ ؛ فليس من التأكيد قراءةٌ بمضمم (إنا كُلًّا فيها)^(٣) خلافاً للزخرفي والقراء .

ومنها : « كلا ، وكلتا » وهما بمنزلة كلٍّ في المعنى ، تقول : « جاء الزيدان » فيحتمل مجيئهما [معاً] وهو الظاهر ، ويحتمل مجيء أحدهما ، وأن المراد أحدُ الزيدين ، كما قالوا في قوله تعالى : (لَوْلَا نَزَّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقُرْآنِيِّينَ عَظِيمٍ)^(٤) : إن معناه

(١) سيأتي للمصنف عند الكلام على أقسام البدل أن يذكر أن لفظ « كل »

ولفظ « بعض » لا تدخل عليهما أل .

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الحجر .

(٣) من الآية ٤٨ من سورة غافر .

(٤) من الآية ٣١ من سورة الزخرف ، ونظير ما قالوه في هذه الآية قالوه في

قوله تعالى : (يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان) .

على رجل من إحدى القريتين ؛ فإذا قيل : « كلاهما » اندفع الاحتمال ، وإنما يؤكدُ بهما بشروط ؛ أحدها : أن يكون المؤكِّدُ بهما دالا على اثنين ، الثاني : أن يصحَّ حُلُولُ الواحدِ محلِّهما ؛ فلا يجوز على المذهب الصحيح أن يقال : « أَخْتَصَمَ الزَّيْدَانِ كِلَاهِمَا » ؛ لأنه لا يحتمل أن يكون المراد « أَخْتَصَمَ أَحَدُ الزَّيْدَيْنِ » فلا حاجة للتأكيد ، الثالث : أن يكون ما أسندته إليهما غير مختلف في المعنى ، فلا يجوز « ماتَ زَيْدٌ وَعَاشَ عَمْرٌو كِلَاهِمَا » الرابع : أن يتَّصِلَ بهما ضمير عائد على المؤكِّد بهما .

ومنها : « أَجْمَعُ ، وَجَمَاعَةٌ » وَجَمْعُهُمَا ، وَهُوَ « أَجْمَعُونَ ، وَجَمْعٌ »^(١) ، وإنما يؤكدُ بها غالباً بعد « كلٌّ » فلماذا استغنيت عن أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكِّد ، تقول : « اشتريتُ العبدَ كلهُ أَجْمَعُ » ، و « الأُمَّةُ كِلَاهِمَا جَمَاعَةٌ » ، و « العبيدُ كِلَاهِمُ أَجْمَعِينَ » ، و « الإمامُ كلُّهُنَّ جَمْعٌ » ، قال الله تعالى : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)^(٢) ، ويجوز التأكيُّدُ بها وإن لم يتقدم « كلٌّ » ، قال الله تعالى : (لِأَغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ)^(٣) ، (وَإِنْ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ)^(٤) وفي الحديث « إِذَا صَلَّى الْإِمَامُ جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ » يروى بالرفع تأكيِّداً للضمير ، وبالنصب على الحال وهو ضعيف ، لا استلزامه تنكيرها ، وهي معرفة بنيه الإضافة .

وقد فهم من قولي : « أَجْمَعُ ، وَجَمَاعَةٌ » أنهما لا يُشْتَرِكَانِ ، فلا يقال : أَجْمَعَانِ ، وَلَا جَمَاعَاوَانِ ، وهذا مذهب جمهور البصريين ، وهو الصحيح ، لأن ذلك لم يسمع .

ص — وَهِيَ بِخِلَافِ النُّعُوتِ : لَا يَوْزُ أَنْ تَتَعَاطَفَ الْمُؤَكَّدَاتُ ، وَلَا أَنْ يَتَّبِعْنَ نَكِيرَةً ، وَنَدَرَ :

(١) وجمعاوات أيضاً . (٢) من الآية ٣٠ من سورة الحجر .

(٣) من الآية ٣٩ من سورة الحجر ، ومن الآية ٨٢ من سورة ص .

(٤) من الآية ٤٣ من سورة الحجر .

* يَا أَيَّتَ هِدَّةَ حَوْلِ كَلِّهِ رَجَبُ *

ش — ذكرت في هذا الموضع مسألتين من مسائل باب النعت :
إحداها : أن النعوت إذا تكررت فأنت فيها تُخَيَّرُ بين الجيء بالعطف
وتركه ؛ فالأول كقوله تعالى : (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ، الَّذِي خَاقَ فَسَوَّيْ ،
وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ، وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى)^(١) ، وكقول الشاعر :

١٣٧ — إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهَمَامِ
وَلَيْثِ الْكَتَيْبَةِ فِي الزُّدْحَمِ

(١) الآيات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من سورة الأعلى .

١٣٧ — هذا بيت مشهور ، لكنني لم أقف له مع ذلك طى نسبة إلى قائل معين
وقد أنشده الزمخشري في الكشاف عند تفسير قوله تعالى من الآية ٤ من سورة
البقرة : (والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك) ولم ينسبه ، ولا نسبه
العلامة السيد في الحاشية ، ولا نسبه شراح شواهد .

اللغة : « القرم » بفتح القاف ومكون الراء — هو في الأصل الجمل للكرم القدي
أعد للضراب ، ثم أطلق على الرجل العظيم « ليث الكتبية » أى : الشجاع الفاتك ،
وأصل الليث : الأسد ، وأصل الكتبية : الفرقة من الجيش « الزدحم » أصله مكان
الازدحام ، وأراد به هنا موطن الحرب .

الإعراب : « إلى الملك » جار ومجرور متعلق بأهدى ، مثلاً « القرم » صفة
للملك « وابن » معطوف على القرم ، وابن مضاف و « الهمام » مضاف إليه « وليث »
معطوف على القرم أيضاً ، وليث مضاف و « الكتبية » مضاف إليه « فى الزدحم »
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ليث الكتبية .

الشاهد فيه : عطف الصفات بعضها على بعض إما كان الموصوف بها واحداً ،
ومثله قول ابن زبابة :

يَا لَهْفَ زَيْبَابَةَ لِلْحَارِثِ الصَّابِحِ فَالْغَائِمِ فَالْأَيْبِ

غير أن عطف الصفات فى هذا البيت بالفاء التى تدل على الترتيب والتعقيب ،
لما كانت نفس هذه الصفات لا تحصل إلا مترتبة متعاقبة ؛ إذ المراد أنه يصبح القوم
بالحروب فيغنم أموالهم فيؤوب إلى أهله سالمًا ظافراً .

والثاني كقوله تعالى: (وَلَا تَطِغْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ، هَمَّازٍ مَشَاهِدٍ بِنَمِيمٍ ، مَنَاعٍ لِلخَيْرِ مُعْتَدٍ أُثِيمٍ) (١) الآية .

الثانية : أن النعت كما يتبع المعرفة كذلك يتبع النكرة .

وذكرت أن ألقاظ التوكيد مُخَالَفَةٌ لِلنَعْوَتِ فِي الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا ، وذلك أنها لا تَتَعَاظَفُ إِذَا اجْتَمَعَت ، لا يقال : « جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ » ولا « جَاءَ الْقَوْمُ كَلِمُهُمْ وَأَجْمَعُونَ » وعلة ذلك أنها بمعنى وَاحِدٍ ، والشئ لا يُعْظَفُ عَلَى نَفْسِهِ ، بخلاف النعوت ، فإن معانيها متخالفة .

وكذلك لا يجوز في ألقاظ التوكيد أن تتبع نكرة ، لا يقال : « جَاءَ رَجُلٌ نَفْسُهُ » لأن ألقاظ التوكيد مَعَارِفٌ ؛ فلا تجرى على النكرات ، وشذَّ قول الشاعر :

١٣٨ — لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ

يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كُلِّهِ رَجَبٍ

* * *

(١) الآيات ١٠ و ١١ و ١٢ من سورة نون .

١٣٨ — هذا بيت من البسيط ، وقائله عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي من كلمة أولها قوله :

يَا لَلرَّجَالِ إِيَوْمِ الأَرْبَعَاءِ ، أَمَا يَنْفَكُ يُحْدِثُ لِي بَعْدَ الشُّهُي طَرَبًا ؟
إِذْ لَا يَزَالُ غَزَالٌ فِيهِ يَفْتِنُنِي يَا تِي إِلَى مَسْجِدِ الأَحْزَابِ مُنْتَقِبًا
والرواية عند الأدباء في بيت الشاهد « يا ليت عدة حول كله رجبا » على نصب الجزءين (الابتداء والخبر) جميعاً بليت ، وهي لغة ضعيفة لبعض العرب ، ويقال : هم بنو نعيم ، ولكن النجاة غيره حين لم يعثروا على بقية الكلمة .

اللغة : « شاقه » أعجبه ، أو أثار شوقه ، ويروى « ساقه » من السوق .

الإعراب : « لكن » لكن : حرف استدراك ونصب ، والهاء اسم « شاقه » شاق :

فعل ماض ، والضمير الذي للغائب مفعول به « أن » حرف مصدرى ونصب « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول « ذارجب » مبتدأ وخبر ، والجملة مقول القول ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل شاق ، وجملة شاق وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر لكن =

ص — وَعَظْفُ الْبَيَانِ ، وَهُوَ : تَابِعٌ ، مُوَضِّحٌ أَوْ مُخَصِّصٌ ، جَامِدٌ ،
غَيْرُ مُؤَوَّلٍ .

ش — هذا الباب الثالث من أبواب التوابع .

والعطف في اللغة : الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه ، وفي الاصطلاح
ضربان : « عَظْفٌ نَسَقِيٌّ » وسيأتي ، و « عَظْفٌ بَيَانِيٌّ » والكلام الآن فيه .
وقولي : « تابع » جنس يشمل التوابع الخمسة ، وقولي : « موضح ، أو مخصص »
مخرج للتأكيد ، كـ « جاء زَيْدٌ نَفْسُهُ » ولعطف النسق ، كـ « جاء زَيْدٌ
وَعَمْرُو » وللبديل كقولك : « أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثَلَاثَةً » وقولي « جامد »
مخرج للنعمة ؛ فإنه وإن كان موضحاً في نحو : « جاء زيد التاجر » ومخصصاً
في نحو : « جاءني رَجُلٌ تَاجِرٌ » لكنه مشتق ، وقولي : « غير مؤوَّلٍ »
مُخْرَجٌ لِمَا وَقَعَ مِنَ النَّمْعِ جَامِداً نَحْوُ : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا » و « بِقَاعٍ
عَرَفَجٍ » فإنه في تأويل المشتق ، ألا ترى أن المعنى صهرتُ بزيدٍ المشارِ إليه ،
وبقاعِ خَشِينٍ .

« يا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء والنادي به محذوف « ليت » حرف تمن ونصب
« عدة » اسم ليت ، وعدة مضاف و « حول » مضاف إليه « كاه » كل : توكيد
لحول ، وكل مضاف والماء مضاف إليه « رجب » خبر ليت ، وهو على رواية النجاة
مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وعلى رواية الأدباء منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونظيره في
نصب الجزئين بليت قول الراجز :

* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِمَا *

الشاهد فيه هنا : قوله « حول كاه » حيث أكد النكرة وهي قوله : « حول »
بكل ، وهذا شاذ فيها حكاه المؤلف ههنا ، لكن للؤلف قد اختار في أوضحه —
تبعاً لابن مالك — صحة توكيد النكرة إن أفاد توكيدها ، وقال : « إن الفائدة
تحصل بأن تكون النكرة محدودة والتوكيد من ألقاظ الإحاطة » . وأنشد هذا
البيت على أنه مما حصلت فيه الفائدة .

ومثله قول العرجي :

نَلَبْتُ حَوْلًا كَامِلًا كَلَّهُ لَأَنْتَلِّقِي إِلَّا عَلَى مَنْهَجٍ

ص - فَيَوَافِقُ مَتَّبِعُوهُ .

ش - أعنى بهذا أن عطف البيان - لكونه مفيداً فائدة النعت ، من إيضاح متبوعه ، وتخصيصه - يلزمه من موافقة المتبوع في التكبير والتذكير والإفراد ، وفروعهم ، ما يلزم في النعت .

* * *

ص - كَأَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ ، وَهَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ .

ش - أشرت بالمثاليين إلى ما تضمنه الحد ، من كونه موضحاً للمعارف ومخصصاً للنكرات ، والمراد بأبي حفص عمر بن الخطاب رضى الله عنه . ولك في نحو : « خاتم حديد » ثلاثة أوجه : الجرُّ بالإضافة على معنى من ، والنصب على التمييز - وقيل : على الحال - والإنباع ؛ فمن خرَّج النصب على التمييز قال : إن التابع عطف بيان ، ومن خرَّجه على الحال قال : إنه صفة ، والأول أولى ؛ لأنه جامدٌ جهوداً مخصصاً ؛ فلا يحسن كونه حالاً ولا صفةً . ومنع كثير من النحويين كون [عطف] البيان [نكرة] تابِعاً للنكرة ، والصحيح الجواز ، وقد خرَّج على ذلك قوله تعالى : (وَبُسْتَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ)^(١) .

وقال الفارسي في قوله تعالى : (أَوْ كَغَفَارَةِ طَعَامٍ مَسَاكِينٍ)^(٢) : يجوز في (طعام) أن يكون بياناً ، وأن يكون بدلاً .

* * *

ص - وَيُعْرَبُ بَدَلَ كُلِّ مَنْ كَلَّمَ ، إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ إِخْلَالُهُ تَحْلُ الْأَوَّلِ ،

كقوله : * أَنَا ابْنُ الْقَارِكِ الْبَكْرِيُّ بِشْرٍ *

وقوله : * أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوَافِلًا *

ش - كل اسم صح الحكم عليه بأنه عطف بيان مفيد الإيضاح أو التخصيص

(١) من الآية ١٦ من سورة إبراهيم .

(٢) من الآية ٩٥ من سورة المائدة .

صَحَّحَ أن يحكم عليه بأنه بدلٌ كلِّ من كلِّ ، مفيدٌ لتقرير معنى الكلام وتوكيده؛ لـكونه على نية تكرار العامل .

واستثنى بعضهم من ذلك مسألةً ، وبعضهم مسألتين ، وبعضهم أكثر من ذلك ، ويجمع الجميع قولي : « إن لم يمنع إحلاله محلَّ الأول » وقد ذكرت لذلك مثالين ؛ أحدهما قولُ الشاعر :

١٣٩ - أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشْرٍ
عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقِبُهُ وَقُوْعَا

١٣٩ - هذا البيت من كلام للرار بن سعد بن نضلة بن الأشتر ، الفقعسي ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤١١) وفي شذور الذهب (رقم ٢٣٠) وابن عقيل (رقم ٢٨٩) .

اللغة : « التارك » يجوز أن يكون من « ترك » بمعنى صير ، وعليه يحتاج إلى مفعولين ، ويجوز أن يكون من « ترك » بمعنى خلى وفارق ، فيحتاج إلى مفعول واحد « البكرى » المنسوب إلى بكر بن وائل « بشر » هو بشر بن عمرو بن مرثد « رقبه » تنتظر موته لتنقض عليه فتأكله ، ويروى « ركبه » .

الإعراب : « أنا » مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، وابن مضاف ، و « التارك » مضاف إليه ، والتارك مضاف ، و « البكرى » مضاف إليه « بشر » عطف بيان على البكرى « عليه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الطير » مبتدأ مؤخر ، ووجه المبتدأ وخبره في محل نصب حال من البكرى إن جعلت التارك من ترك بمعنى خلى ، وفي محل نصب مفعول ثانٍ للتارك إن جعلته من ترك بمعنى صير ، ومفعوله الأول هو قوله البكرى ؛ لأن الإضافة من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « رقبه » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى الطير ، وهو فاعله ، وضمير الغائب البارز العائد إلى بشر مفعوله ، والجملة في محل نصب حال من الطير أو من الضمير المستتر في خبره « وقوعا » حال من الضمير المستتر في رقبه .

الشاهد فيه : قوله « التارك البكرى بشر » فإن قوله « بشر » عطف بيان على قوله « البكرى » ؛ ولا يجوز أن يكون بدلا ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ، =

والثاني قول الآخر :

١٤٠ — أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا

أُعِيدُ كَمَا بِاللَّهِ أَنْ نُحَدِّثَا حَرْبًا

وبيان ذلك في [البيت] الأول أن قوله « بشر » عطف بيان على « البكري » ،

فكان ينبغي لأجل صحة كونه بدلا أن يجوز رفع المبدل منه ووضع البديل مكانه ، فتقول « التارك بشر » ويلزم على هذا إضافة اسم مقترن بأل إلى اسم خال منها ، وذلك في الصحيح لا يجوز ، كما عرفت في باب الإضافة .

١٤٠ — هذا الشاهد من كلام طالب بن أبي طلب أخى أمير المؤمنين على بن أبي طالب وابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، من كلة يمدح بها النبي صلوات الله وسلامه عليه ويبيح فيها على من قتل يوم بدر من قريش ، وهذه الحكمة في سيرة ابن هشام (ح ٢ ص ١٢ طبع بولاق — ٣٩٦/٢ بتحقيقنا) ، وقد روى هذا الشاهد المؤلف في أوضحه (رقم ٤١٠) .

الإعراب : « أيا » حرف نداء « أخوينا » أخوى : منادى ، منصوب بالياء لأنه مثنى ، وأخوى مضاف والضمير مضاف إليه « عبد » عطف بيان ، وعبد مضاف و« شمس » مضاف إليه « ونوفلا » معطوف بالواو على عبد شمس « أعيد كما » أعيد : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعول به « بالله » جار ومجرور متعلق بأعيد « أن » مصدرية « تحدثا » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وعلامة نصبه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله مبنى على السكون في محل رفع ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : أعيد كما بالله من إحداه حرب ، والجار والمجرور متعلق بأعيد .

الشاهد فيه : قوله « أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا » فإن قوله « عبد شمس » عطف بيان على قوله « أخوينا » ولا يجوز أن يكون بدلا منه ؛ لأنه لو كان بدلا لكان حكمه وحكم المعطوف بالواو عليه واحداً ؛ واستلزم ذلك أن يكون كل واحد منهما كالمنادى المستقل ؛ لأن البديل من المنادى يعامل معاملة نداء مستقل ؛ لكونه على نية تكرار العامل الذى هو هنا حرف النداء ، وهذا يستدعى أن يكون قوله « نوفلا » مبنيًا على الضم ؛ لكونه علما مفردا ، لكن الرواية وردت بنصبه ، فدللت على أنه لا يكون حينئذ بدلا ، أى أن المانع من جعل عبد شمس بدلا مع صحة جريان هذه الأحكام عليه إنما هو أن هذا الشاعر قد عطف عليه اسما آخر بالنصب مع كون ذلك المعطوف علما مفردا .

ولا يجوز أن يكون بدلاً منه ؛ لأن البدل في نية إحلاله محلّ الأول ، ولا يجوز أن يقال : أنا ابنُ التاركِ بشرٍ ؛ لأنه لا يضاف ما فيه الألف واللام نحو «التارك» إلا لما فيه الألف واللام ، نحو «السكري» ولا يقال : الضاربُ زيدٌ ، كما تقدم شرحه في باب الإضافة .

وبَيَّانُ ذلك في البيت الثاني أن قوله «عبد شمس ونوفلا» عطفُ بيانٍ على قوله «أخويننا» ولا يجوز أن يكون بدلا ؛ لأنه حينئذ في تقدير إحلاله محلّ الأول ؛ فكأنك قلت : «أيا عبدَ شمسٍ ونوفلاً» وذلك لا يجوز ؛ لأن المنادى إذا عطفَ عليه اسمٌ مجردٌ من الألف واللام ، وجب أن يُعطى ما يستحقه لو كان منادى ، و «نوفلا» لو كان منادى لقليل فيه «يانوفلُ» بالضم ، لا «يانوفلاً» بالنصب ؛ فلذلك كان يجب أن يقال ^(١) هنا «أيا أخويننا عبدَ شمسٍ ونوفلُ» .

* * *

ص — وَعَظْفُ النَّسْقِ بِالْوَاوِ .

ش — الرابع من التوابع : عطف النسق .

وقد مضى تفسيرُ العطف ؛ فأما النَّسْقُ فهو «التابع ، المتوسِّط بينه وبين مقبوعه أحدُ حروفِ العطفِ الآتية ذِكْرُهَا» ولم أحدهُ بحدِّ لوضوحه ، على أنني فسّرته بقولي : «بالواو — الخ» فإن معناه أن عطف النسق هو العطف بالواو والفاء وأخواتهما ، واعتزضتُ بعد ذكرى كلِّ حرفٍ بتفسير معناه .

ص — وَهِيَ لِمُطَلَقِ الْجُمُعِ .

ش — قال السيرافي : «أجمع النحويون واللغويون من البصر بين والكوفيين

على أن الواو للجمع من غير ترتيب» ٥١ .

وأقول : إذا قيل «جاء زيد وعمرو» فمعناه أنهما اشتركا في الجيء ، ثم يحتمل

(١) أى ليصح كونه بدلا ، على ما أوضحناه لك في شرح الشاهد رقم ١٤٠ ، ومن

هنا تعلم أن الكلام في ذاته صحيح عربية . لكن صحته بوجه عام لا تستلزم صحة

اعتباره بدلا ، فافهم ذلك .

الكلامُ ثلاثةُ مَكانٍ أحدها : أن يكونا جاءاً معاً ، والثاني : أن يكون مجيئهما على الترتيب^(١) ، والثالث : أن يكون على عكس الترتيب ، فإن فهمَ أحدُ الأمور بخصوصه فمن دليلٍ آخرَ ، كما فهمت المعية في [نحو] قوله تعالى : (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ)^(٢) ، وكما فهم الترتيب في قوله تعالى : (إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ، وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ، وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا)^(٣) ، وكما فهم عكسُ الترتيب في قوله تعالى إخباراً عن مُنْكَرِي البعث : (مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا)^(٤) ، ولو كانت للترتيب لكان اعترافاً بالحياة بعد الموت .

وهذا الذي ذكرناه قولُ أكثرِ أهلِ العلمِ : من النجاة وغيرهم ، وليس بإجماع كما قال السيرافي ، بل رُوِيَ عن بعض الكوفيين أن الواو للترتيب ، وأنه أجاب عن هذه الآفة بأن المراد يموت كبارنا وتولدُ صغارنا فنحنيا ، وهو بعيد ، ومن أوضح ما يردُّ عليهم قولُ العرب : اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وامتناعهم من أن يعطفوا في ذلك بالفاء أو بضمَّ ؛ لكونهما للترتيب ؛ فلو كانت الواو مثلهما لامتنع ذلك معها ، كما امتنع معهما .

ص — وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ .

ش — إِذَا قِيلَ « جَاءَ زَيْدٌ فَعَمْرُو » فمعناه أن مجيء عمرو وَقَعَ بعد مجيء زيد من غير مُهَلَّةٍ ؛ فهي مُفِيدَةٌ لثلاثة أمور : التشريك في الحكم ، ولم أنبئه عليه لوضوحه ، والترتيب ، والتعقيب .

وتعقيبُ كل شيء بحسبه ؛ فإذا قلت : « دَخَلْتُ الْبَيْتَ فَبَغْدَادَ » وكان بينهما ثلاثة أيام ودخلت بعد الثالث فذلك تعقيبٌ في مثل هذا عادة ؛ فإذا دخلت بعد الرابع أو الخامس فليس بتعقيب ، ولم يَجْزِ الكلامُ .

(١) المراد ترتيب ذكرهما في الكلام ، وذلك بأن يكون مجيء زيد قبل مجيء عمرو في هذا المثال .

(٢) من الآية ١٢٧ من سورة البقرة (٣) من الآيات ١ ، ٢ ، ٣ من سورة الزلزلة

(٤) من الآية ٢٤ من سورة الجاثية .

وللغناء معنى آخر ، وهو النَّسَبُ ، وذلك غالباً في عطف الجمل ، نحو قولك : « سَهَا فَسَجَدَ » و « زَنَى فَرُجِمَ » و « سَرَقَ فَقُطِعَ » وقوله تعالى : (فَيَلْقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ)^(١) ولدلائلها على ذلك استُعمِرَتُ لارٍ بَطٍ في جواب الشرط نحو « مَنْ يَأْتِنِي فَأِنِّي أَكْرِمُهُ » ولهذا إذا قيل « من دخل داري فَلَهُ دَرَمٌ » أفاد استحقاق الدرهم بالدخول ، ولو حذف الغناء احتمل ذلك واحتمل الإقرار بالدرهم له ، وقد تَخَلُّو الغناء العاطفة للجمل عن هذا المعنى ، كقوله تعالى : (الَّذِي خَلَقَ فَسْوَى ، وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ، وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ، فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى) .

* * *

ص — وَنُمُّ لَلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي .
ش — إذا قيل « جَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرُو » فمعناه أن مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد بمُهْلَةٍ ؛ فهي مفيدة أيضاً لثلاثة أمور : التشريك في الحكم ، ولم أنبئه عليه لوضوحه ، والترتيب ، والتراخي .
فأما قوله تعالى : (وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ)^(٢) ، فقيل : التقدير خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم ؛ فحذف المضاف منهما .

* * *

ص — وَحَتَّى لِلغَايَةِ وَالتَّدرِيجِ .
ش — معنى الغاية : آخر الشيء ، ومعنى التدريج : أن ما قبلها ينفقضي شيئاً فشيئاً إلى أن يَبْلُغَ إلى الغاية ، وهو الأسم المعطوف ، ولذلك وجب أن يكون المعطوفُ بها جزءاً من المعطوف عليه ؛ إمّا تحميها كقولك « أَكُنْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا » أو تقديراً كقوله :

(١) من الآية ٣٧ من سورة البقرة .

(٢) الآيات ٢، ٣، ٤، ٥ من سورة الأطل .

(٣) من الآية ١١ من سورة الأعراف

١٤١- أَلْتِي الصَّحِيفَةَ كَتَبْتُ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعَلَهُ أَلْقَاهَا
فمعطف « نَعَلَهُ » بحتى ، وليست جزءاً مما قبلها تحقيقاً ، لكنها جزء تقديرى ؛
لأن معنى الكلام ألتى ما يُثَقِّلُه حتى نَعَلَهُ .

ص - لَا لِلتَّرْتِيبِ .

ش - زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ «حَتَّى» تَفِيدُ التَّرْتِيبَ كَمَا تَفِيدُهُ نُمٌّ وَالْفَاءُ ، وَابِسَ
كَذَلِكَ ، وَإِنَّمَا هِيَ لِمَطْلَقِ الْجَمْعِ كَالْوَاوِ ، وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ :
« كَلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءِ وَقَدَرِ حَتَّى الْمَجْزُ وَالْكَيْسُ » وَلَا تَرْتِيبَ بَيْنَ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ
وَإِنَّمَا التَّرْتِيبُ فِي ظُهُورِ الْمُقْضِيَّاتِ وَالْمُقَدَّرَاتِ .

١٤١ - حَكَى الْأَخْفَشُ عَنْ عَبْدِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ مِنْ كَلَامِ أَبِي مَرْوَانَ النَّحْوِيِّ
يَقُولُهُ فِي قِصَّةِ الْمُنَسِّسِ وَفِرَارِهِ مِنْ عَمْرٍو بْنِ هَنْدٍ ، وَكَانَ عَمْرٍو بْنُ هَنْدٍ قَدْ كَتَبَ لَهُ كِتَابًا
إِلَى عَامِلِهِ يَأْمُرُهُ فِيهِ بِقَتْلِهِ ، وَأَوْهَمَ الْمُنَسِّسُ أَنَّهُ أَمْرٌ لَهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ بِعَطَاءٍ عَظِيمٍ ، فَفَتَحَهُ
وَاقْتَرَأَهُ ، فَلَمَّا عَلِمَ مَا فِيهِ رَمَى بِهِ فِي النَّهْرِ ، وَبَعْدَ هَذَا الْبَيْتِ الْمُسْتَشْهِدِ بِهِ قَوْلُهُ :

وَمَعْنَى يَبْظُنُّ بَرِيدَ عَمْرٍو وَخَلْفَهُ خَوْفًا ، وَفَارَقَ أَرْضَهُ وَقَلَاهَا

الإعراب : « أَلْتِي » فعل ماضٍ ، وفاعلُه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « الصحيفة »
مفعول به لألتى « كى » حرف تعليل وجر ، أو حرف مصدرى ونصب « يخفف » فعل
مضارع منصوب إما بأن مضمرة إن قدرت كى تعليلية ، وإما بكي نفسها إن قدرتها مصدرية
وفاعل يخفف ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « رحله » رحل : مفعول به ليخفف ،
ورحل مضاف والضمير مضاف إليه « والزيد » معطوف بالواو على الصحيفة « حتى » حرف
عطف « نعله » نعل : معطوف على ما قبله ، ونعل مضاف والضمير الذى للغائب مضاف إليه
« ألقاها » ألتى : فعل ماضٍ ، وفاعلُه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والضمير العائد إلى
النعل مفعول به لألتى ، مبنى على السكون فى محل نصب ، وذكر هذه الجملة يرجع عندنا
رواية رفع « نعله » على أنه مبتدأ ، والجملة بعده خبر ، وعليه تكون حتى ابتدائية لا عاطفة .
الشاهد فيه : قوله « حتى نعله » على رواية النصب ؛ فإن النعل وإن لم تكن جزءاً من
الذى قبلها على وجه الحقيقة فهى جزء منه بسبب التأويل فيما قبلها ؛ لأن معنى الكلام :
ألتى كل شيء بثقله حتى نعله ، ولا شك أن النعل بعض ما بثقله

ص — و « أَوْ » لأحد الشئيين أو الأشياء ، مُفِيدَةٌ بَعْدَ الطَّلَبِ التَّخْيِيرَ
أَوْ الإِبَاحَةَ ، وَبَعْدَ الْخَبَرِ الشُّكَّ أَوْ التَّشْكِيكَ .

ش — مثالها لأحد الشئيين قوله تعالى : (لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ)^(١) ،
ولأحد الأشياء (فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ
إِنْ كُنْتُمْ مِنْكُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ)^(٢) ، ولاكونها لأحد الشئيين أو الأشياء
امتنع أن يقال : « سَوَاءٌ هَلَى أَقَمْتَ أَوْ قَعَدْتَ » ؛ لأن « سواء » لا بُدَّ فيها من
شئيين ؛ لأنك لا تقول : سواء هلى هذا الشيء .

ولها أربعة معانٍ : مَعْنِيَانِ بَعْدَ الطَّلَبِ ، وَهُمَا : التَّخْيِيرُ ، وَالْإِبَاحَةُ ، وَمَعْنِيَانِ
بَعْدَ الْخَبَرِ ، وَهُمَا : الشُّكُّ ، وَالتَّشْكِيكُ .

فمثالها للتخيير « تَزَوَّجْ هِنْدًا أَوْ أُخْتَهَا » وللإباحة « جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ
سِيرِينَ » والفرق بينهما أن التخيير يأبى جواز الجمع بين ما قبلها وما بعدها، والإباحة
لا تأباه ، ألا ترى أنه لا يجوز له أن يجمع بين تزوج هند وأختها ، وله أن يجالس
الحسن وابن سيرين جميعاً ؟

ومثالها للشك قولك « جَاءَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو » إذا لم تعلم الجائى منهما .

ومثالها للتشكيك قولك « جَاءَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو » إذا كنت عالمًا بالجائى منهما ،
ولكنك أنتهمت على المخاطب .

وأمثلة ذلك من التنزيل قوله تعالى : (فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ)^(٣)
الآية ؛ فإنه لا يجوز له الجمع بين الجميع على اعتقاد أن الجميع هو الكفارة ، وقوله تعالى :
(لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ)^(٤) الآية

(١) من الآية ١١٣ من سورة المؤمنين .

(٢) من الآية ٨٩ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٦١ من سورة النور ، والتلاوة في الكتاب الكريم (ليس على الأعمى

حرج ، ولا على الأعرج حرج ، ولا على المريض حرج ، ولا على أنفسكم أن تأكلوا) .

(٢٠ — شرح قطر الندى)

وقوله تعالى : (لَيْدِنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ)^(١) ، وقوله تعالى : (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)^(٢) .

ص - و « أم » لِيَطْلُبِ التَّعْيِينَ بَعْدَ هَمْزَةٍ دَاخِلَةٍ عَلَىٰ أَحَدِ الْمُسْتَوِيَيْنِ .

ش - تقول : « أَرِيدُ عِنْدَكَ أُمَّ عَمْرٍو » إذا كنت قاطعاً بأن أحدهما عنده ، ولا كلفك شكك في عينه ، ولهذا يكون الجوابُ بالتعيين ، لا بـ « نَعَمْ » ، ولا بـ « لا » ، ونسبى « أم » هذه مُعَادِلَةٌ ؛ لأنها عَادَتِ الهمزة في الاستفهام بهما ، ألا ترى أنك أدخلت الهمزة على أحد الاسمين اللذين استوى الحكم في ظنك بالنسبة إليهما ، وأدخلت « أم » على الآخر ، ووسَّطتَ بينهما ما لا تشك فيه - وهو قولك : « عندك » ؟ - ونسبى أيضاً مُتَّصِلَةً ، لأن ما قبلها وما بعدها لا يُسْتَعْنَى بأحدهما عن الآخر .

ص - وَلِلرَّدِّ عَنِ الْخَطَا فِي الْحُكْمِ « لا » بَعْدَ إِجَابٍ ، وَ « لَكِنْ » ، وَ « بَلْ » بَعْدَ نَقْيٍ ، وَإِعْرَافِ الْحُكْمِ إِلَى مَا بَعْدَهَا « بَلْ » بَعْدَ إِجَابٍ .

ش - حاصلُ هذا الموضع أن بين « لا » ، وَ « لَكِنْ » ، وَ « بَلْ » اشتراكاً وافتراقاً .

فأما اشتراكهما فن وجهين ، أحدهما : أنها عاطفة ، والثانى : أنها تُفِيدُ رَدَّ السامِعِ عَنِ الْخَطَا فِي الْحُكْمِ إِلَى الصَّوَابِ .

وأما افتراقهما فن وجهين أيضاً ، أحدهما : أن « لا » تكون لِقْصْرِ الْقَلْبِ

(١) من الآية ١١٣ من سورة المؤمنين .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة سبأ .

وقصر الأفراد^(١) ، و « بل » ، و « لـكن » إنما يكونان تَصْرِ القَلْبِ فقط ، تقول : « جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو » رَدًّا عَلَى مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ « عَمْرًا » جَاءَ دُونَ « زَيْدٍ » أَوْ أَنَّهُمَا جَاءَاكَ مَعًا ، وتقول : « مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنِ عَمْرُو » ، أَوْ « بَلِ عَمْرُو » ، رَدًّا عَلَى مَنْ اعْتَقَدَ العَكْسَ ، والثَّانِي : أَنَّ « لَا » إِنَّمَا يُعْطَفُ بِهَا بَعْدَ الإِثْبَاتِ ، وَ« بَلِ » يُعْطَفُ بِهَا بَعْدَ النِّفْيِ ، وَ« لَكِنِ » إِنَّمَا يُعْطَفُ بِهَا بَعْدَ النِّفْيِ ، وَيَكُونُ مَعْنَاهَا كَمَا ذَكَرْنَا ، وَيُعْطَفُ

(١) اعلم أولاً أنك إذا قلت « محمد عالم » فمعنى هذه العبارة الذي قصدت إليه هو ثبوت العلم لمحمد ، ولا دلالة لهذه العبارة على ثبوت شيء من الأوصاف غير العلم لمحمد ، كما لا دلالة لها على نفي شيء من الأوصاف عنه ، ولا دلالة لها أيضاً على أن غير محمد من الناس قد ثبت له العلم أو انتفى عنه ، فإذا قلت : « إنما محمد عالم » أو قلت : « ما محمد إلا عالم » دلت هذه العبارة على شيئين ؛ الأول : ثبوت العلم لمحمد ، والثاني : انتفاء غير صفة العلم من الصفات التي تكون مشار جدل بينك وبين غيرك عنه ، وهذا هو الذي يسمى قصرأ .

ثم اعلم أن المخاطب الذي يلقي إليه هذا الكلام قد يكون معتقداً لصد الوصف الذي يسند إلى المحدث عنه ، كأن يكون معتقداً أن محمداً جاهل ؛ فإذا قلت في هذه الحال « إنما محمد عالم » كنت قد قلبت عليه اعتقاده ؛ فهذا يسمى قصر قلب ، وقد يكون المخاطب معتقداً أن المحدث عنه موصوف بصفتين ؛ كأن يعتقد أن خالدأ شاعر ونائر ، فتريد أن تبين له أنه موصوف بأحد الوصفين دون الآخر ؛ فتقول : « إنما خالد شاعر » فهذا يسمى قصر أفراد ؛ لأنك أفردت الموصوف بإحدى الصفتين اللتين اعتقد المخاطب أنه متصف بهما جميعاً ، وقد يكون المخاطب معتقداً أن المحدث عنه موصوف بصفة واحدة ولكنه لا يجزم بهذه الصفة بذاتها ، كأن يكون متردداً في أن تكون هذه الصفة هي الكتابة أو الشعر ؛ فإذا قلت حينئذ « إنما خالد كاتب » كنت قد عيئت للمخاطب الصفة التي اتصف بها المحدث عنه من بين الصفتين اللتين كان يتردد في أيتهما التي يتصف بها المحدث عنه ، وهذا يسمى قصر التعيين .

فالقصر على ثلاثة أنواع : قصر قلب ، وقصر أفراد ، وقصر تعيين ، وللمخاطب ثلاثة أحوال أيضاً ، وانقسام القصر إلى هذه الثلاث بالنظر إلى حال المخاطب ؛ فإن كان المخاطب يعتقد ضد ما تثبته فهو قصر القلب ، وإن كان يعتقد ما تثبته وزيادة فهو قصر الأفراد ، وإن كان متردداً بين ما تثبته وغيره فهو قصر التعيين .

بِإِلْ بَعْدَ الْإِثْبَاتِ^(١)، ومعناها حينئذ إثبات الحكم لما بعدها وصرفه عما قبلها
وتصغيره كالمسكوت عنه ، من قَبْلِ أَنَّهُ لَا يَحْكُمُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ ، وذلك كقولك :
« جَاءَنِي زَيْدٌ بِلْ عَمْرُو » .

وقد تضمن سكوتى عن « إِمَّا » أنها غير عاطفة ، وهو الحَقُّ ، وبه قال
الفارسي ، وقال الجرجاني : عَدُّهَا فِي حُرُوفِ الْعَطْفِ مَهْمُوزٌ ظَاهِرٌ .

ص — وَالْبَدَلُ ، وَهُوَ : تَابِعٌ ، مَقْصُودٌ بِالْحُكْمِ ، بِإِلَّا وَاسِطَةً ، وَهُوَ
سِتَّةٌ : بَدَلُ كُلِّ ، نَحْوُ : (مَفَازًا حَدَائِقَ) ، وَبَعْضِ ، نَحْوُ : (مَنْ أَسْتَطَاعَ) ،
وَأَشْتِمَالِ ، نَحْوُ : (قِتَالٍ فِيهِ) ، وَإِضْرَابِ ، وَغَلَطِ ، وَنِسْيَانِ ، نَحْوُ « تَهَدَّتُ
بِدِرْهِمٍ دِينَارٍ » بِحَسَبِ قَضِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي ، أَوِ الثَّانِي وَسَبَقَ اللِّسَانُ ،
أَوِ الْأَوَّلِ وَتَبَيَّنَ الْخَطَأُ .

ش — الْبَابُ الْخَامِسُ مِنْ أَبْوَابِ التَّوَابِعِ : الْبَدَلُ .

وهو في اللغة : الْعِوَضُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهَا)^(٢) ،
وفي الاصطلاح : « تَابِعٌ ، مَقْصُودٌ بِالْحُكْمِ ، بِإِلَّا وَاسِطَةً » فقولى : « تَابِعٌ » جنس
يشمل جميع التوابع ، وقولى : « مَقْصُودٌ بِالْحُكْمِ » مخرجٌ للنعمة ، والتأكيد ، وعطف
البيان ؛ فإنها مُكَمَّلَةٌ الْمُتَبَوِّعِ الْمُقْصُودِ بِالْحُكْمِ ، لِأَنَّهَا هِيَ الْمُقْصُودَةُ بِالْحُكْمِ ،
و « بِإِلَّا وَاسِطَةً » مخرجٌ لعطف النسق ، ك « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » فإنه وإن كان
تابعاً مقصوداً بالحكم ، ولكنه بواسطة حرف العطف .

وأقسامه ستة ، أحدها : بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ ، وَهُوَ عِبَارَةٌ هُمَا الثَّانِي فِيهِ عَيْنُ

(١) في كل نسخ الأصل « ويعطف بها بعد الإثبات » فيعود الضمير إلى « لكن »
لأنها أقرب شيء ، وهو خطأ ؛ فقد قرر المؤلف قريباً أن « لكن » يعطف بها بعد
النفي وحده .

(٢) من الآية ٣٢ من سورة ن .

الأول ، كقولك : « جاءني محمدٌ أبو عبدِ الله » وقوله تعالى : (مَفَازًا حَدَائِقَ) ^(١) ،
 وإنما لم أقل : « بدل الكل من الكل » حذراً من مذهب مَنْ لَا يُجِيزُ
 إِدْخَالَ أَلٍ عَلَى كَلٍ ، وقد استعمله الزجاجي في جملته ، واعتذر عنه بأنه نَسَّاحٌ
 فِيهِ مَوَافَقَةٌ لِلنَّاسِ ^(٢) .

الثاني : بدل بعض من كل ، وضابطُهُ : أن يكون الثاني جزءاً من الأول ،
 كقولك : « أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ » ، وكقوله تعالى : (وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ
 حَكِيمٌ أَلْبَيْتِ مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) ^(٣) ، فمن استطاع : بدل من الناس ،
 هذا هو المشهور ، وقيل : فاعِلٌ بالحج ، أي : والله على الناس أن يحجّ مُسْتَطِيعُهُمْ ،
 وقال الكسائي : إنها شَرْطِيَّةٌ مبتدأ ، والجواب محذوف ، أي : من استطاع
 فَلْيَحُجْ ، ولا حاجة لدعوى الحذف مع إمكان تمام الكلام ، والوجه الثاني يقتضى أنه
 يجب على جميع الناس أن مستطيعهم يحجّ ، وذلك باطل باتفاق ، فيتمين القول الأول .
 وإنما لم أقل « البعض » - بالألف واللام - لما قَدَّمْتُ في كل ^(٢) .

والثالث : بدلُ الاشتمال ، وضابطُهُ : أن يكون بين الأول والثاني مُلَابَسَةٌ
 بغير الجزئية ، كقولك : « أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عَلَيْهِ » وقوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ
 الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) ^(٤) .

وَنَبِهْتُ بالتمثيل بالآيات الثلاث على أن البدل والمبدل منه يكونان نكرتين ،
 نحو [قوله تعالى] : (مَفَازًا حَدَائِقَ) ^(١) ، ومعرفتين مثل الناس وَمَنْ ، ومختلفين
 مثل الشهر وقتال .

(١) من الآيتين ٣١ ، ٣٢ من سورة النبأ (عم يتساءلون) .
 (٢) قد وقع المصنف في هذا الذي فر منه هنا ، وذلك في كلامه على التوكيد بكل
 ونهنا عليه هناك (انظر ص ١١٩ من هذا القسم) .
 (٣) من الآية ٩٨ من سورة آل عمران .
 (٤) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

والرابع والخامس والسادس : بَدَلُ الإِضْرَابِ ، وَبَدَلُ الغَلَطِ ، وَبَدَلُ النِّسْيَانِ ، كَقَوْلِكَ : « تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَمٍ دِينَارٍ » فَمِثْلُ المِثَالِ مُحْتَمِلٌ لِأَن تَكُونَ قَدْ أَخْبَرْتَ بِأَنَّكَ تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَمٍ ، نَمَّ عَنْ لِكَ أَنْ تَخْبِرَ بِأَنَّكَ تَصَدَّقْتُ بِدِينَارٍ ، وَهَذَا بَدَلُ الإِضْرَابِ ، وَلِأَن تَكُونَ قَدْ أَرَدْتَ الإِخْبَارَ بِالتَّصَدُّقِ بِالدِّينَارِ فَسَبَقَ لِسَانُكَ إِلَى الدِّرْهَمِ ، وَهَذَا بَدَلُ الغَلَطِ ، وَلِأَن تَكُونَ قَدْ أَرَدْتَ الإِخْبَارَ بِالتَّصَدُّقِ بِالدِّرْهَمِ ، فَلَمَّا نَطَقْتَ بِهِ تَبَيَّنَ فَسَادُ ذَلِكَ القَصْدِ ، وَهَذَا بَدَلُ النِّسْيَانِ .
 وَرَبْمَا أَشْكَلَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الطَّلِبَةِ الفَرَقُ بَيْنَ بَدَلِي الغَلَطِ وَالنِّسْيَانِ ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ ، وَبَوَّضَّحَهُ أَيْضًا أَنَّ الغَلَطَ فِي اللِّسَانِ وَالنِّسْيَانِ فِي الجَنَانِ .

ص - بَابُ : العَدَدُ مِنْ ثَلَاثَةِ إِلَى تِسْعَةِ يُوْنُثُ مَعَ المَذْكَرِ وَيُذْكَرُ مَعَ المُوْنُثِ دَائِمًا ، مَحْوُ : (سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ) ، وَكَذَلِكَ العَشْرَةُ إِنْ لَمْ تُرْكَبْ ، وَمَا دُونَ الثَّلَاثَةِ وَفَاعِلٌ كَمَا لَيْتَ وَرَابِعٌ عَلَى القِيَاسِ دَائِمًا ، وَيُفْرَدُ فَاعِلٌ ، أَوْ يُضَافُ لِمَا أُشْتَقَّ مِنْهُ ، أَوْ لِمَا دُونَهُ ، أَوْ يَنْصِبُ مَا دُونَهُ .

ش - أَعْلَمُ أَنَّ الفَاعِلَ العَدَدُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

أَحَدُهَا : مَا يَجْرِي دَائِمًا عَلَى القِيَاسِ فِي التَّذْكَيرِ وَالتَّنْثِثِ ، فَيُذْكَرُ مَعَ المَذْكَرِ ، وَيُوْنُثُ مَعَ المُوْنُثِ ، وَهُوَ الوَاحِدُ ، وَالثَّنَانِ ، وَالمِثْنَانِ ، وَمَا كَانَ عَلَى صِيفَةِ فَاعِلٍ ؛ تَقُولُ فِي المَذْكَرِ : وَاحِدٌ ، وَاثْنَانِ ، وَثَانٍ ، وَثَلَاثٌ ، وَرَابِعٌ - إِلَى عَاشِرٍ ، وَفِي المُوْنُثِ : وَاحِدَةٌ ، وَاثْنَتَانِ ، وَثَانِيَةٌ ، وَثَلَاثَةٌ ، وَرَابِعَةٌ - إِلَى عَاشِرَةٍ .

وَالثَّانِي : مَا يَجْرِي عَلَى عَكْسِ القِيَاسِ دَائِمًا ، فَيُوْنُثُ مَعَ المَذْكَرِ ، وَيُذْكَرُ مَعَ المُوْنُثِ ، وَهُوَ الثَّلَاثَةُ وَالتَّسْعَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا ؛ تَقُولُ : « ثَلَاثَةٌ رِجَالٌ » وَ « ثَلَاثُ نِسْوَةٍ » قَالَ تَعَالَى : (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا) (٢) .

(١) الجَنَانُ - بفتح الجيم ، بزنة السحاب - القلب ، وهو موضع التمسك فيما ظن

العرب .

(٢) مِنَ الآيَةِ ٧ مِنْ سُورَةِ الحَاقَةِ .

والثالث : ماله حالتان ، وهو « العَشْرَةُ » فإن استعملت مركبة جَرَتْ عَلَى القياس ؛ تقول : « ثَلَاثَةَ عَشَرَ عَبْدًا » بالتذكير ، و « ثَلَاثَ عَشْرَةَ أُمَّةً » بالتأنيث ، وإن استعملت غيرَ مركبة جَرَتْ عَلَى خلاف القياس ، تقول : « عَشْرَةُ رِجَالٍ » بالتأنيث ، و « عَشْرُ إِمَاءٍ » بالتذكير .

واعلم أن لأسماء العدد التي على وزن فاعِلٍ أَرْبَعِ حالات :
إحداها : الإفراد ، تقول : ثَانٍ ، ثَالِثٌ ، رَابِعٌ ، خَامِسٌ ، ومعناه وَاحِدٌ موصوف بهذه الصفة .

الثانية : أن يضاف إلى ما هو مُشْتَقٌّ منه ؛ فتقول : « ثَانِي اثْنَيْنِ ، وَثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ، وَرَابِعُ أَرْبَعَةٍ » ومعناه واحد من اثنين ، وواحد من ثلاثة ، وواحد من أربعة ، قال الله تعالى : (إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا اثْنَيْنِ)^(١) ، وقال الله تعالى : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ)^(٢) .

الثالثة : أن يضاف إلى مادونه ، كقولك : « ثَالِثُ اثْنَيْنِ ، وَرَابِعُ ثَلَاثَةٍ ، وَخَامِسُ أَرْبَعَةٍ » ومعناه جاعلُ الاثنين بنفسه ثلاثة ، وجاعلُ الثلاثة بنفسه أربعة ، قال الله تعالى : (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ، وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ)^(٣) .

الرابعة : أن يَنْصِبَ مادونه ؛ فتقول : « رَابِعٌ ثَلَاثَةً » بتثنية رابع ، ونصب ثلاثة ، كما تقول : « جَاعِلُ الثَّلَاثَةِ أَرْبَعَةً » ، ولا يجوز مثل ذلك في المستعمل مع ما اشتق منه ، خلافاً للأخفش وتعلب .

ص — بَابُ : مَوَانِعُ صَرْفِ الْأَسْمِ تِسْعَةٌ ، يَجْمَعُهَا :
وَزْنُ الْمَرْكَبِ عُجْمَةٌ تَعْرِيفُهَا عَدْلٌ وَوَصْفُ الْجَمْعِ زِدٌ تَأْنِيثًا
كَأَحْمَدَ ، وَأَحْمَرَ ، وَبَغْلَبَكَ ، وَإِبْرَاهِيمَ ، وَعُمَرَ ، وَأَخْرَ ، وَأَحَادَ ،

(١) من الآية ٤٠ من سورة التوبة . (٢) من الآية ٧٣ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٨ من سورة المجادلة .

وَمَوْحَدَ ، إِلَى الْأَرْبَعَةِ ، وَمَسَاجِدَ ، وَدَنَائِيرَ ، وَسَدَانَ ، وَسَكَرَانَ ، وَفَاطِمَةَ ،
وَطَلْحَةَ ، وَزَيْنَبَ ، وَسَلْمَى ، وَصَحْرَاءَ .

فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ وَالْجَمْعِ الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْأَحَادِ كُلِّ مِنْهُمَا بَسْتَأْتِرُ
بِالْمَنْعِ ، وَالْبَوَاقِي لَا بُدَّ مِنْ مُجَامَعَةِ كُلِّ هَلَاةٍ مِنْهُنَّ لِلصَّفَةِ أَوِ الْعَلَمِيَّةِ .

وَتَتَعَيَّنُ الْعَلَمِيَّةُ مَعَ التَّرَكِيبِ ، وَالتَّأْنِيثِ ، وَالْعُجْمَةِ ، وَشَرَطُ الْعُجْمَةِ :
عَلَمِيَّةٌ فِي الْعَجْمِيَّةِ ، وَزِيَادَةٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، وَالصَّفَةِ : أَصَالَتُهَا ، وَعَدَمُ قَبُولِهَا
الْقَاءَ ؛ فَعُرْيَانٌ ، وَأَرْمَلٌ ، وَصَفْوَانٌ ، وَأَرْزَبٌ — بِمَعْنَى قَاسٍ ، وَذَلِيلٍ —
مُنْصَرَفَةٌ . وَيَجُوزُ فِي نَحْوِ « هِنْدٌ » وَجِهَانٍ ، بِخِلَافِ زَيْنَبَ وَسَقَرَةَ وَبَلْخَ ،
وَكَعْمَرَ عِنْدَ تَمِيمٍ بِأَبٍ حَذَامٍ ، إِنْ لَمْ يُخْتَمَمْ بِرَأْسِ كَسْفَارٍ ، وَأَمْسٍ لِمُعَيَّنٍ
إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا ، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهِمَا ، وَسَحَرُ عِنْدَ الْجَمِيعِ إِنْ
كَانَ ظَرْفًا مُعَيَّنًا .

ش — الْأَصْلُ فِي الْأَسْمِ الْمَرْبِ بِالْحُرُكَاتِ الصَّرْفُ ، وَإِنَّمَا يُخْرَجُ عَنْ ذَلِكَ
الْأَصْلُ إِذَا وُجِدَ فِيهِ عِلَّتَانِ مِنْ عِلَلِ نَسْعٍ ، أَوْ وَاحِدَةٌ مِنْهَا تَقُومُ مَقَامَهُمَا ، وَقَدْ
جَمَعَ الْعِلَلِ النَّسْعِ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ مَنْ قَالَ :

أَجْمَعُ ، وَزِنٌ ، عَادِلًا ، أَنْثُ ، بِمَعْرِفَةٍ رَكْبٌ ، وَزِدْ هَجْمَةً ، فَالْوَصْفُ ، قَدْ كَلَا
وَهَذَا الْبَيْتُ أَحْسَنُ مِنَ الْبَيْتِ الَّذِي أُثْبِتَهُ فِي الْمَقْدَمَةِ ، وَهُوَ لِابْنِ النَّحَّاسِ ،
وَقَدْ مَثَلْتَهَا فِي الْمَقْدَمَةِ عَلَى التَّرْتِيبِ ، وَهِيَ أَنَا أَشْرَحُهَا عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ فَأَقُولُ :

الْعِلَّةُ الْأُولَى : وَزَنُ الْفِعْلِ ، وَحَقِيقَتُهُ : أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ عَلَى وَزْنِ خَاصٍ
بِالْفِعْلِ ، أَوْ يَكُونَ فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةٌ كَزِيَادَةِ الْفِعْلِ ، وَهُوَ مُسَاوٍ لَهُ فِي وَزْنِهِ ؛ فَالْأَوَّلُ
كَأَنْ تَسْمَى رَجُلًا « قَتَلَ » بِالْتَشْدِيدِ ، أَوْ « ضَرَبَ » أَوْ نَحْوَهُ مِنْ أَبْنِيَةِ مَا لَمْ
يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، أَوْ « انْطَلَقَ » وَنَحْوَهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَاضِيَةِ الْمَبْدُوءَةِ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ ؛
فَإِنَّ هَذِهِ الْأَوْزَانَ كُلَّهَا خَاصَةٌ بِالْفِعْلِ ، وَالثَّانِي مِثْلُ : « أَحَدًا » وَ « يَزِيدًا »
وَ « بَشَكْرًا » وَ « تَغْلِبَ » وَ « نَرْجَسَ » عِلْمًا .

الْعِلَّةُ الثَّانِيَّةُ : التَّرَكِيبُ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ تَرْكِيبَ الْإِضَافَةِ كَامْرِيءِ الْقَيْسِ ؛ لِأَنَّ

الإضافة تقتضى الانجرار بالكسرة ؛ فلا تكون مُقْتَضِيَةً للجر بالفتحة ، ولا تركيبَ الإسناد كشأبَ قَرَنَاهَا وتَأَبَطَ شَرًّا ، فإنه من باب المحكى ، ولا التركيبَ المزجىَ المختوم بَوَيْهِ مثل سَيْبَوَيْهِ وَهَمْرَوَيْهِ ؛ لأنه من باب المنفى ، والصرفُ وعدمه إنما يقالان في المعرب ، وإنما المراد التركيب المزجى الذى لم يحتم بَوَيْهِ ، كسَبَلْتِكَ وَحَضَرَ مَوْتَ وَتَمَدَّ يَكْرِبَ .

العلة الثالثة : المعجزة ، وهى : أن تكون الكلمة على الأوضاع الأجمية .
كإبراهيم ، وإسماعيل ، وإسحاق ، ويعقوب .

وجميعُ أسماء الأنبياء أجميةٌ إلا أربعة : محمد صلى الله عليه وسلم ، وصالح ، وشعيب ، وهود ^(١) ، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ! .

ويشترط لاعتبار المعجزة أمران ؛ أحدهما : أن تكون الكلمة علمًا فى لغة المعجم كما مثَّلْنَا ؛ فلو كانت عندهم اسمَ جنسٍ ثم جعلناها علمًا وجب صرفُها ، وذلك بأن تسمى رجلاً بِلِجَامٍ ، أو ديباج ، الثانى : أن تكون زائدة على ثلاثة أحرف ؛ فلهذا انصرف نوحٌ ولوط ، قال الله تعالى : (إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ) ^(٢) وقال الله تعالى : (إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ) ^(٣) وَمَنْ زَعَمَ مِنَ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ هَذَا النُّوعَ يَجُوزُ فِيهِ الصَّرْفُ وَعَدَمُهُ فَلَيْسَ بِمَصِيبٍ .

العلة الرابعة : التعريفُ ، والمراد به تعريفُ العلمية ؛ لأن المضمرات والإشارات والموصولات لا سبيلَ لدخول تعريفها فى هذا الباب ؛ لأنها مبنيات كلها ، وهذا بابُ إعرابٍ ، وأما ذو الأداة والمضافُ فإن الاسم إذا كان غيرَ منصرفٍ ثم دَخَلَتْهُ الأداة أو أضيفَ انجرٌ بالكسرة ؛ فاستعمال اقتضاؤهما الجرَّ بالفتحة ؛ وحينئذٍ فلم يبق إلا تعريفُ العلمية .

(١) وبقى اثنان على الراجح - وهانوح ، ولوط - وقد اعتبرها المؤلفان أجمعين ،
بدليل ما بعده ، وهو رأى فيهما .
(٢) من الآية ٣٤ من سورة القمر .
(٣) الآية ١ من سورة نوح .

العلة الخامسة : العَدْلُ ، وهو : تَحْوِيلُ الأَمْرِ من حالة إلى حالة أخرى ، مع بقاء المعنى الأصلي .

وهو على ضربين : واقع في المعارف ، وواقع في الصفات .

فالواقع في المعارف يأتي على وَزْنَيْنِ ؛ أحدهما : فَعَلٌ ، وذلك في المذكر ، وعدَّله عن فاعل ، كعَمَرَ ، وَزُفَرَ ، وَزُحِلَ ، وَجَمَحَ ، والثاني : فَعَالٍ ، وذلك في المؤنث ، وعدَّله عن فاعلة ، نحو حَدَّامٍ وَقَطَّامٍ وَرَقَّاشٍ (١) . وذلك في لغة نميم خاصة ؛ فأما الحجازيون فيبينونه على الكسر ، قال الشاعر :

(١٤٣) — أَنَارِكَةُ تَدُلُّهَا قَطَّامٌ ؟ رَضِينَا بِالتَّحِيَّةِ وَالسَّلَامِ

(١) استشهد المؤلف للأول والثاني من هذه الأعلام ، وشاهد الثالث قول جذيمة الأبرش فيما يقوله لأخته رقاش — وقد زوجها ثم أنكر عليها — في قصة طويلة :

خَبَّرِي رَقَّاشَ لَا تَكْذِيبِي أَيْحُرُّ زَنَيْتِ أُمُّ بَهَجِيْنِ ؟
أُمُّ بَعْبِدِ فَأَنْتِ أَهْلُ لِعَبْدِ أُمُّ بَدُونِ فَأَنْتِ أَهْلُ لِدُونِ ؟

١٤٢ — هذا البيت مطلع كلمة طويلة للناطقة الديباني ، يمدح فيها عمرو بن هند ، وكان قد غزا بلاد الشام بعد قتل أبيه للندر .

اللغة : «تاركة» مؤنث تارك ، وهو اسم فاعل فعله ترك ، ومعناها خلى وفارق «تدلها» التدلل هو الدلال ، وهو إظهار المرأة أنها تخالف وماها مخالفة «قطام» اسم امرأة . الإعراب : «أتاركة» الهمزة للاستفهام ، تاركة : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، «تدلها» تدلل : مفعول به لتاركة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وتدل مضاف وضمير الغائبة العائد إلى قطام مضاف إليه «قطام» فاعل بتاركة أغنى عن خبر للبتدأ ؛ لأن البتدأ وصف معتمد على الاستفهام ، وقطام مبني على الكسر في محل رفع «رضينا» فعل ماض وفاعله «بالتحية» جار ومجرور متعلق برضى «والسلام» معطوف بالواو على التحية مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله «قطام» فإنه علم على زنة فعال — بفتح الفاء — فهو معدول عن قاطمة ، وهو مكسور في حالة الرفع ، فذلك دليل على أنه مبني ؛ إذ لو كان معربا لارتفع لأنه في موضع الفاعل ، والفاعل مرفوع ألبة ، فلما لم يكن مرفوعا في اللفظ حكنا ببنائه ليكون رفعة محليا .

وقال الآخر :

١ - إذا قالت حَذَامٌ فَصَدُّقُوهَا

فإنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ^(١)

فإن كان آخره راء كسفاً - اسم لماء ، وحضارٍ - الكوكب ، ووبارٍ - لقبيلة ؛ فأكثرهم يُوافقُ الحجازيين على بنائه على الكسر ؛ ومنهم من لا يوافقهم ، بل يلتزم الإعرابَ ومنعَ الصرفِ^(٢) .

ومما اختلف فيه التميميون أيضاً « أمسُ » الذي أريد به اليومُ الذي قبل يومك ؛ فأكثرهم يمنعه من الصرف إن كان في موضع رفع على أنه معدولٌ عن الأمس ؛ فيقول : « مَضَى أَمْسٌ بما فيه » ، ويبنيه على الكسر في النصب والجر على أنه متضمن معنى الألف واللام ؛ فيقول : « اعتكفتُ أَمْسٍ » ، و « ما رأيتُهُ مُذْ أَمْسٍ » ، وبعضهم يُعزِّبه إعرابَ ما لا ينصرف مطلقاً ، وقد ذكرت ذلك في صدرِ هذا الشرح^(٣) .

وأما « سَحَرٌ » فجميع العربِ تمنعه من الصرف ، بشرطين ؛ أحدهما : أن يكون ظرفاً ، والثاني : أن يكون من يوم معين ، كقولك : « جئتُك يوم الجمعة سَحَرٌ » ؛ لأنه حينئذٍ معدولٌ عن السَحَرِ ، كما قدَّرَ التميميون « أَمْسٍ » معدولاً عن الأمس ، فإن كان سَحَرٌ غيرِ يومٍ معينٍ انصرف ، كقوله تعالى : (نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ)^(٤) .

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا البيت في أول القسم الأول (ص ١٤) وشرحناه هناك شرحاً وافياً ، فارجع إليه في الموضوع الذي دللناك عليه ، واعلم أن الاستشهاد به ههنا كالاستشهاد به هناك ؛ فلاداعي لإعادة شيء من الكلام عليه .

(٢) ارجع في بيان ذلك إلى (ص ١٥) من القسم الأول ، وما بعدها .

(٣) ارجع إلى إيضاح ذلك في (ص ١٥) من القسم الأول وما بعدها .

(٤) من الآية ٣٤ من سورة القمر .

والواقع في الصفات ضربان : واقع في العدد ، وواقع في غيره .
فالواقع في العدد يأتي على صيغتين : فُعَالَ ، وَمَفْعَلٍ ، وذلك في الواحد
والأربعة وما بينهما ، تقول : أَحَادَ وَمَوْحَدَ ، وَثَنَاءَ وَمَثْنَى ، وَثُلَاثَ وَمَثَلَتْ ،
وَرُبَاعَ وَمَرْبَعَ ؛ قال الفجاري رحمه الله تعالى : لا تتجاوز العربُ الأَرْبَعَةَ ؛
فهذه الألفاظ الثمانية معدولة عن ألفاظ العدد الأربعة مكررة ؛ لأن « أحاد »
معناه واحد واحد ، و « ثناء » معناه اثنان اثنان ، وكذا الباقي ، قال الله تعالى :
(أُولَىٰ أَجْفِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ) ^(١) فَمَثْنَىٰ وَمَا بَعْدَهُ صِفَةٌ لِأَجْفِحَةٍ ،
والمعنى والله أعلم : أولى أجفحة اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة ،
وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَىٰ مَثْنَىٰ » ؛ فمثنى الثاني
للتأكيد ، لا لإفادة التكرار ؛ لأن ذلك حاصل بالأول .

والواقع في غير العدد « أُخْرُ » وذلك نحو قولك « مررتُ بنسوةٍ أُخْرَ » ؛
لأنها جمعُ الأخرى ، وأخرى أنثى آخرَ ، ألا ترى أنك تقول « جاءني رجلٌ
أخرٌ ، وأمرأةٌ أُخرى » والقاعدة أن كل فُعَلَى مؤنثة أفْعَل لا تستعمل هي ولا جمعها
إلا بالألف واللام أو بالإضافة ، كالـكُبْرَى والصُّغْرَى ، والـكَبْر والصُّغْر ، قال
الله تعالى : (لَهَا لِأَخْدَى الْكَبْر) ^(٢) ولا يجوز أن تقول « صُغْرَى »
ولا « كُبْرَى » ولا « كَبْر » ولا « صُغْر » ولهذا لَحَنُوا العروضيين في قولهم :
فاصلة كُبْرَى ، وفاصلة صُغْرَى ، وَلَحَنُوا أَبَانُوَاسٍ في قوله :

(١٤٣) — كَانَ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَا قَعِمَا

حَصْبَاهُ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

(١) من الآية ١ من سورة فاطر . (٢) من الآية ٣٥ من سورة اللذر

١٤٣ — هذا البيت من كلمة لأبي نواس — بضم النون ، وفتح الواو مخففة —

واسمه الحسن بن هاني ، الحكمي ، الدمشقي ، يصف فيه الحجر ، وقبلة قوله :

سَاعٍ بِكَاسٍ إِلَى نَاشٍ مِنَ الطَّرَبِ كِلَاهُمَا عَجَبٌ فِي مَنْظَرٍ عَجَبٍ

قَامَتْ تُرْبِي فِي وَأَمْرُ اللَّيْلِ مُجْتَمِعٌ صُجْبًا تَوْلَدَ بَيْنَ الْمَاءِ وَاللَّهَبِ

فكان القياسُ أن يُقال « الأخرُ » ولكنهم عدلوا عن ذلك الاستعمال فقوالوا:
« أحرُ » كما عدل التميميون الأمسَ عن الأمس ؛ وكما عدل جميعُ العرب سحرَ
عن السحرِ ، قال الله تعالى : (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)^(١) .

العللة السادسة : الوصفُ ، كأحمرَ وأفضلَ ، وسكرانَ ، وغضبَانِ ، ويشترط
لاعتباره أمران ؛ أحدهما : الأصالة ؛ فلو كانت الكلمة في الأصل اسمًا ثم طرأت لها

اللغة : « فقاغمها » وردت هذه الكلمة بروايتين مختلفتين : الأولى « فواقمها » وهي
على هذه الرواية جمع فاقمة ، وأراد بهما ما يعلو فوق الكأس من النفاخت إذا مزجت
الحجر بالماء ، ويروى « فقاغمها » وهي جمع فقاغة - بضم فقا - ومعناه ما ذكرناه في
معنى الرواية الأولى ، وللوجود في كتب اللغة يرجح الرواية الثانية « حصباء » هي
صغار الحصى .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب « صغرى » اسمه ، منصوب بفتحة مقدرة على
الألف منع من ظهورها التعذر « وكبرى » معطوف عليه « من » حرف جر « فقاغمها »
فقاغ : مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف
صفة لاسم كأن وما عطف عليه « حصباء » خبر كأن ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وحصباء
مضاف و « در » مضاف إليه « على أرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من خبر
كأن « من الذهب » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأرض

التمثيل به : قوله « صغرى وكبرى » فإن المؤلف كعباعة من النحاة قد اعتبروا كل
واحدة من هاتين الكلمتين أفعال تفضيل ، وبنوا على ذلك تخطيطاً أبي نواس ؛ لأن من
حق أفعال التفضيل إذا كان مجرداً من أل والإضافة أن يكون مفرداً مذكراً مهما يكن
أمر الموصوف به ، فكان عليه أن يقول : كأن أصغر وأكبر من فقاغمها - إلخ ، أو
يقول : كأن الكبرى والصغرى - إلخ .

إلا أنك لو تأملت أدنى تأمل لوجدت الشاعر لم يرد معنى التفضيل ، وإنما أراد معنى
الصفة المشبهة : أى كأن الفقاغة الصغيرة والفقاغة الكبيرة من فقاغ هذه الحجر - إلخ ،
والصفة المشبهة تطابق ما تجرى عليه ، فإذا كانت جارية على مفرد مؤنث كما هنا كان الواجب
فيها الإفراد والتأنيث ، وهذا هو الذى فعله الشاعر ؛ لذلك نرى أنه لم يأت إلا بالقياس
للمترد ، ومثل هذا الكلام يصح أن يقال فى توجيه قول العروضيين : فاصلة كبرى ،
وفاصلة صغرى ؛ فهم يريدون الفاصلة الكبيرة والصغيرة ، ولا يريدون معنى أصغروا كبر

(١) من كل من الآيتين ١٨٤ و ١٨٥ من سورة البقرة .

الوصفية لم يمتد بها ، وذلك كما إذا أخرجت « صفوانا ، وأزانيا » عن معناها الأصلية - وهو الحجر الأملس ، والحيوان المعروف - واستعملتهما بمعنى قاس وذليل فقلت : هذا قلب صفوان ، وهذا رجل أزنا ، فإنك تعرفهما ؛ لعروض الوصفية فيهما ، الثاني : أن لا تقبل الكلمة تاء التانيث ، فلم هذا تقول : مررتُ برجل عزيان ، ورجل أرمل ^(١) بالعرف ، لقولهم في المؤنثة : عزيانة ، وأزمنة ، بخلاف « سكران » و « أحر » فإن مؤنثهما سكرى وسكراء ، بغير القاء .
 العلة السابعة : الجمع ، وشرطه أن يكون على صيغة لا يكون عليها الآحاد ، وهو نوعان : مفاعل ، كساجد ودرام ، ومفاعيل ، كمصاييح وطواويس .
 العلة الثامنة : الزيادة ، والمراد بها الألف والنون الزائدتان ، نحو سكران ، وعُمان .

العلة التاسعة : التانيث ، وهو على ثلاثة أقسام : تانيث بالألف كحُبلى وصحراء ، وتانيث بالقاء كطلحة وخمزة ، وتانيث بالمعنى كزئب وسعاد ، وتأثير الأول منها في منع الصرف لازم مطلقاً من غير شرط كما سيأتى ؛ وتأثير الثانى مشروط بالعلوية كما سيأتى . وتأثير الثالث كتأثير الثانى ، ولكنه تارة يؤثر وجوب منع الصرف وتارة يؤثر جوازَه ؛ فالأول مشروط بوجود واحدٍ من ثلاثة أمور ؛ وهى : إما الزيادة على ثلاثة أحرف كسعاد وزئب ، وإما تحرك الوسط كسقر وأظى ، وإما العجمة كماه وجور وخص وبلخ ، والثانى فيما عدا ذلك كهند ودعد وجمل ؛ فهذه يجوز فيها الصرفُ وعدمه ، وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر :

١٤٤ - لم تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِزْرِهَا دَعْدُ ، وَلَمْ تُسْقِ دَعْدُ فِي الْعَابِ

(١) من مجيء الأرملة وصفاً للرجل قول جرير لعمر بن عبد العزيز :

هَذِي الْأَرْمَلُ قَدْ قَضَيْتَ حَاجَتَهَا فَمَنْ لِحَاجَةٍ هَذَا الْأَرْمَلُ الذُّكْرُ ؟

١٤٤ - هذا البيت من شواهد سيويه (ج ٢ ص ٢٢) وقد نسبه الأعمى إلى

جرير بن عطية ، وينسبه بعض الناس لعبيد الله بن قيس الرقيات ، وقد استشهد به

المؤلف فى كتابه شذور الذهب (رقم ٢٣٨).

فهذه جميعُ العِلَلِ ، وقد أتينا على شرحها شرحاً يليق بهذا المختصر .

ثم اعلم أنها على ثلاثة أقسام :

الأول : ما يُؤثر وَحْدَهُ ، ولا يحتاج إلى انضمامِ عِلَّةٍ أُخرى ، وهو شَيْئَانِ : الجمعُ ، وألِفُ التَأْنِيثِ .

والثاني : ما يُؤثر بشرط وجود العلمية ، وهو ثلاثة أشياء : التَأْنِيثُ بغير الألفِ ، والتركيبُ ، والمُعْجَمَةُ ، نحو « فاطمة ، وزينب ، ومعد يكرب ، وإبراهيم » . ومن ثمَّ انصَرَفَ صِنْفَةُ وَإِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا أُعْجَمِيًّا ، وَصَوَّلَ لِحَالِ ، وَإِنْ كَانَ أُعْجَمِيًّا إِذْ زَادَ ، وَمُسَلَّمَةً وَإِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا وَصَفًا ، لا نقفاء العلمية فيهن .

الثالث : ما يُؤثر بشرط وجود أَحَدِ أَمْرَيْنِ : العلمية ، أو الوصفية ، وهو ثلاثة

اللغة : « تتلفع » تتفتح ، ويقال : التلفع هو إدخال فضل الثوب تحت أصل العضد « العلب » بضم ففتح - جمع علبة ، وهى - بضم فسكون - وعاء من جلد يشرب فيه الأعراب « دعد » اسم امرأة .

المعنى : يصف هذه المرأة بأنها حضرية ، رقيقة العيش ، ناعمة الحال ، فهى لا تلبس لباس الأعراب ، ولا تغتذى غذاءهم .

الإعراب : « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تتلفع » فعل مضارع مجزوم بلم « بفضل » جار ومجرور متعلق بتلفع ، وفضل مضاف ومترز من « مترزها » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، ومترز مضاف وضمير الغائبة العائد إلى دعد مضاف إليه « دعد » فاعل تتلفع « ولم » الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة « تسق » فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « دعد » نائب فاعل تسق « فى العلب » جار ومجرور متعلق بتسق .

الشاهد فيه : قوله « دعد » فى اللرتين ؛ فإن هذا علم مؤنث ، وهو ثلاثى ساكن الوسط غير أعجمى ، وقد أتى به الشاعر منوناً فى الجملة الأولى ، وغير منون فى الجملة الثانية ؛ فدل ذلك على أن العلم المؤنث إذا كان ثلاثياً ، وكان مع ذلك ساكن الوسط ، ولم يكن أعجمياً ، جاز فيه الصرف وعدمه .

أيضاً : العَدْلُ ، والوزن ، والزيادة ، مثالُ تأثيرها مع العملية « عَمَّرُ ، وأَحَدُ ، وسَلَمَانَ » ومثالُ تأثيرها مع الصفة « ثَلَاثٌ ، وأَحْمَرٌ ، وَسَكْرَانٌ » .

ص — بَابُ : التَّمَجُّبُ لَهُ صِيغَتَانِ : مَا أَفْعَلَ زَيْدًا ، وَإِهْرَابُهُ : « مَا » مُبْتَدَأٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ عَظِيمٍ ، وَ « أَفْعَلَ » فِعْلٌ مَاضٍ فَأَعْلَهُ ضَمِيرُ « مَا » وَ « زَيْدًا » مَفْعُولٌ بِهِ ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ « مَا » . وَأَفْعِلْ بِهِ ، وَهُوَ بِمَعْنَى مَا أَفْعَلَهُ ، وَأَصْلُهُ : أَفْعَلَ أَيْ صَارَ ذَا كَذَا ، كَأَعْدَابِ الْعَبِيرِ ، أَيْ : صَارَ ذَاغُدَّةً ، فَغَيَّرَ اللَّفْظَ ، وَزَيْدَاتِ الْبَاءِ فِي الْفَاعِلِ لِإِصْلَاحِ اللَّفْظِ ، فَمِنْ نَمِّ أَرَمَتْ هُنَا ، بِخِلَافِهَا فِي فَاعِلِ كَفَى . وَإِنَّمَا يُدْنِي فِعْلًا التَّمَجُّبِ وَأَسْمُ التَّفْضِيلِ مِنْ فِعْلٍ ، ثَلَاثِي ، مُثَبَّتٍ ، مُتَّفَاوِتٍ ، تَامٌ ، مُبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ ، لَيْسَ أَسْمُ فَاعِلِهِ عَلَى أَفْعَلَ .

ش — التَّعَجُّبُ : تَفْعُلُ مِنَ الْعَجَبِ ، وَلَهُ الْفَاعِلُ كَثِيرَةٌ غَيْرُ مُبَوَّبٍ لَهُ فِي النَّحْوِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ) (١) وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « سُبْحَانَ اللَّهِ إِنْ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَنْجُسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا » وَقَوْلِهِمْ : اللَّهُ دَرُّهُ فَارِسًا وَقَوْلِ الشَّاهِرِ :

١٤٥ — يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوْطَأُ الْأَكْنَافِ رَحْبَ الذَّرَاعِ

(١) مِنَ الْآيَةِ ٢٨ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

١٤٥ — لَمْ أَقِفْ لِهَذَا الْبَيْتِ عَلَى نِسْبَةٍ إِلَى قَائِلٍ مَعِينٍ ، وَقَدْ اسْتَشْهَدَ بِهِ الْمَوْافِقُ فِي شُذُورِ الذَّهَبِ (رَقْمٌ ١٢١) .

اللُّغَةُ : « مُوْطَأُ الْأَكْنَافِ » الْأَكْنَافُ : جَمْعُ كَنْفٍ ، عَلَى مِثَالِ سَبَبٍ وَأَسْبَابٍ ، وَالْكَنْفُ : هُوَ الْجَانِبُ وَالنَّاحِيَةُ ، وَيُقَالُ : أَنَا فِي كَنْفِ فُلَانٍ ، إِذَا كُنْتُ تَنْزِلُ فِي جَوَارِهِ وَتَسْتَظِلُّ بِظِلِّهِ ، وَيُقَالُ : فُلَانٌ مُوْطَأُ الْأَكْنَافِ ، إِذَا كَانَ يَمْهَدُهَا ، وَكَانَ يَسْهَلُ النُّزُولُ فِي حِمَاهِ وَالِاسْتِجَارَةُ بِهِ « رَحْبَ الذَّرَاعِ » هَذِهِ كُنْيَاةٌ عَنْ سَعَةِ جُودِهِ وَكَثْرَةِ كَرَمِهِ .

الإِعْرَابُ : « يَا » حَرْفُ نِدَاءٍ « سَيِّدًا » مُنَادَى مُنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ « مَا » اسْمٌ اسْتِفْهَامٌ مُبْتَدَأٌ « أَنْتَ » خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ ، وَهَذَا أَحْسَنُ الْأَعْرَابِ لِئَلَّا يَكُونَ هَذِهِ الْعِبَارَةُ « مِنْ سَيِّدٍ » تَمْيِيزًا ، وَأَصْلُهُ مُنْصُوبٌ فَأَدْخَلَ عَلَيْهِ مِنَ الَّتِي يَكُونُ التَّمْيِيزُ عَلَى مَعْنَاهَا « مُوْطَأً » نَمَتْ

والمُبَوَّبُ له في النحو صيغتان : « مَا أَفْعَلَ زَيْدًا ، وَأَفْعِلْ بِهِ » .
فأما الصيغة الأولى فما : أسم مبتدأ ، واختلف في معناها على مذهبين :
أحدهما : أنها نكرة تامة بمعنى شيء ، وعلى هذا القول فما بعدها هو الخبر ،
وجاز الابتداء بها لما فيها من معنى التعجب ، كما قالوا في قول الشاعر :

١٤٦ — عَجَبٌ لَتِلْكَ قَضِيَّةٌ ، وَإِقَامَتِي
فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أُعْجَبُ

المنادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون نعتاً لسيد المجرور بمن باعتبار لفظه ؛ فالكلمة على هذا مجرورة ، وهي منصوبة على الإعراب الأول ، وموطأ مضاف و « الأكناف » مضاف إليه « رحب » نعت ثان لنفس للنعوت الذي ينعت بالنعوت السابق ، ورحب مضاف و « الذراع » مضاف إليه .

الشاهد فيه : أنشد المؤلف هذا الشاهد دليلاً على أن عبارته تدل على التعجب ؛ لأن الشاعر يتعجب من بلوغ المخاطب غاية فوق كل غاية من جهة السيادة والكرم ، وهذا التعبير ليس هو للبوب له في علم النحو بعنوان التعجب .
وفي البيت شاهد آخر ، وذلك في قوله « ياسيدا » وذلك أنه نكرة مقصودة ، كما هو واضح ؛ فكان حقه أن يبنيه على الضم ، ولكنه لما اضطر إلى تنوينه عامله معاملة النكرة غير المقصودة ، فنصبه منونا .

١٤٦ — اختلف العلماء في نسبة هذا البيت إلى قائله : فمنهم من نسبه لوزارة الباهلي ، ومنهم من نسبه إلى عمرو بن العوث بن طيء ، ومنهم من نسبه لحنى بن أحمز الكنانى ، ونسبه سيبويه لرجل من مذحج ولم يعينه ؛ وقد استشهد بهذا البيت سيبويه (ج ١ ص ٦١) والأشمنونى في باب للبتدأ والخبر (رقم ١٤٦) .

الإعراب : « عجب » مبتدأ ، مرفوع بالضم الظاهرة « لتلك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، أو متعلق بنفس عجب ، وعليه إما أنه لا خبر لهذا للبتدأ ، أو خبره محذوف ، أو عجب خبر لمبتدأ محذوف ، وأصل الكلام على هذا : أمرى عجب ، فحذف المبتدأ « قضية » بالنصب حال من اسم الإشارة « وإقامتى » الواو عاطفة ، وإقامة : مبتدأ ، وإقامة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فيكم » جار ومجرور متعلق بإقامة « على تلك » الجار والمجرور متعلق بإقامة أيضاً ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « القضية » بدل من تلك المجرور عملاً (٢١ — شرح قطر الندى)

ولما لأنها في قوة الموصوفة ؛ إذ المعنى شيء عظيم حَسَنَ زَيْدًا ، كما قالوا في « شَرُّ أَهْرٍ ذَا نَابٍ » : إن معناه شر عظيم أَهْرٍ ذَا نَابٍ .
والثاني : أنها تحتمل ثلاثة أوجه ؛ أحدها : أن تكون نكرة تامةً ، كما قال سيبويه ، والثاني : أن تكون نكرة موصوفة بالجملة التي بعدها ، والثالث : أن تكون معرفة موصولة بالجملة التي بعدها ، وعلى هذين الوجهين فالخبرُ محذوفٌ ، والمعنى شيء حَسَنَ زَيْدًا عَظِيمٌ ، أو الذي حَسَنَ زَيْدًا شيءٌ عَظِيمٌ ، وهذا قولُ الأَخْفَشِ .
وأما « أَفْعَلٌ » فزعم الكوفيون أنه اسم ؛ بدليل أنه يُصَغَّرُ ، قالوا : « مَا أَحْيَيْتَهُ » و « مَا أُمَيْلِحَهُ »^(١) ، وزعم البصريون أنه فعلٌ ماضٍ ، وهو الصحيح ؛ لأنه مبني على الفتح ، ولو كان اسمًا لارتفع على أنه خبر ، ولأنه يلزمه مع ياء المتكلم نونُ الوقاية ، يقال : « مَا أَفْقَرَنِي إِلَى عَفْوِ اللَّهِ » ، ولا يقال : « مَا أَفْقَرِي » وأما التصغيرُ فَشَاذٌ ، ووجهه أنه أشبهَ الأسماءِ عمومًا بجموده وأنه لا مَصْدَرٌ له ، وأشبهَ أَفْعَلٌ التفضيل خصوصًا بكونه على وَزْنِهِ ، وبدلالته على الزيادة ، وبكونهما لا يُدْنِيَانِ إلا بما استكمل شرطًا يأتي ذكرها ، وفي « أَحْسَنَ » ضميرٌ مستترٌ بالاتفاق مرفوعٌ على الفاعلية ، راجع إلى « ما » وهو الذي دلنا على اسميتها ؛ لأن الضمير لا يعود إلا على الأسماء .
و « زَيْدًا » مفعول به على القول بأن أَفْعَلٌ فعلٌ ماضٍ ، ومُشَبَّهٌ بالمفعول به على القول بأنه اسم .

على ، وهذه الكلمة مجرورة على التبعية للمجرور بعلى « أعجب » خبر المبتدأ الذي هو إقامة .

الشاهد فيه : ذكر المؤلف هذا الشاهد ليستدل به على أن النكرة إذا دلت على معنى التعجب جاز الابتداء بها ، وكان ذلك مسوغًا لها ، وذلك لأنها حينئذ في معنى الفعل ، إذ تدل على ما يدل عليه « أعجب » ؛ ففي هذا البيت قوله « أعجب » نكرة ، ولدلائها على معنى التعجب الذي هو مدلول فعل جاز الابتداء بها ؛ فتكون « ما » التي في قولهم « ما أحسن زيداً » مع كونها نكرة يجوز وقوعها مبتدأ ؛ لدلائها على معنى التعجب ، فافهم هذا .
(١) من ذلك قول الشاعر :

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانَا شَدَنَّا لَنَا مِنْ هَوْلِيَانَا سَكَنَ الضَّالِّ وَالسَّمُرُ

وأما الصيغة الثانية فأفعلٌ ففعلٌ باتفاق ، لفظه لفظُ الأمر ، ومعناه التمجيبُ ، وهو خالٍ من الضمير ، وأصلُ قولك : « أَحْسِنَ زَيْدٌ » أَحْسَنَ زَيْدٌ : أى صار ذَا حُسْنٍ ، كما قالوا : أَوْزَقَ الشَّجَرُ ، وَأَزْهَرَ البُسْتَانَ ، وَأَثْرَى فُلَانٌ ، وَأَثْرَبَ زَيْدٌ ، وَأَغَدَّ البَعِيرُ^(١) ، بمعنى صار ذَا وَرَقٍ ، وَذَا زَهْرٍ ، وَذَا ثَرْوَةٍ ، وَذَا مَثْرَبَةٍ — أى فَقَرَّ وَفَاقَةً — وَذَا غُدَّةٍ^(٢) ؛ فَضُمِّنَ معنى التمجيب ، وَحُوِّتْ صِيغَتُهُ إِلَى صِيغَةِ أَفْعَلٍ — بكسر العين — فصار : أَحْسِنَ زَيْدٌ ؛ فَاسْتُجِبَّ بِحِجِّ اللفظِ بِالاسمِ المرفوعِ بِمَدِّ صِيغَةِ فِعْلِ الأَمْرِ ؛ فزِيدتِ الباءُ لِإِصْلَاحِ اللفظِ ؛ فصار : أَحْسِنَ زَيْدٌ ، عَلَى صِيغَةِ أَمْرُزُ زَيْدٌ ؛ فَهَذِهِ الباءُ تُشْبِهُ الباءَ فِي (كَفَى بِاللَّهِ نَهَيْدًا)^(٣) فِي أَنَّهَا زِيدتِ فِي الفاعِلِ ، وَلكِنها تَخالفها مِنْ جِهَةِ أَنَّها لَازِمَةٌ وَلكِ جَائِزَةٌ الحذفِ ، قَالَ سُحَيْمٌ :

١٤٧ — عَمَّيْرَةٌ وَدَعَّ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَازِيًا

كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ العَرَّةَ نَاهِيًا

(١) الغدة — بضم اللعين وتشديد الدال مفتوحة — طاعون يصيب الإبل فتنشأ عنه ثآليل (خراج) وتقول : أغد البعير فهو مغد ، وأغد القوم : أى أصابت إبلهم الغدة .
(٢) من الآيتين ١٦٦ و ٨٧ من سورة النساء ، ومن الآية ٤٥ من سورة الرعد ، ومن الآية ٩٦ من سورة الإسراء ، ومن الآية ٢٥ من سورة الفتح .

١٤٧ — هذا البيت مطلع قصيدة لسحيم بن وثيل الرياحي ، وقد استشهد به الأشموني في باب التمجيب (رقم ٧٣٦) ، والمؤلف في أوضحه (رقم ٣٧٩)

اللغة : « عميرة » اسم امرأة « ودع » أمر من التوديع ، وأراد أترك مواصلتها والتودد إليها « تجهزت غازيا » أراد أعددت العدة للغزو في سبيل الله ، وأغلب الظن أنه أراد جهاد النفس ، ووقع في ديوان سحيم (ص ١٦) « إن تجهزت غاديا » .

المعنى : أترك مواصلة الغواني والتودد إليهن إذا كنت قد عزمت على أن تقطع ما بينك وبين شواغل الدنيا ، ثم بين أن الإسلام والشيخوخة يردعان من لا يرتدع عن النبي والضلال ، ويروى أن عمر بن الخطاب قال له : لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتلك .
الإعراب : « عميرة » مفعول به تقدم على عامله وهو ودع ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ودع » فعل أمر ، وفاعلُه ضمير مستتر فيه وجوباً بتقديره أنت ، وإن ، حرف شرط جازم يجزم فاعلين =

ولا يُبْنَى فعلُ التمتعِ واسمُ التفضيلِ إلا مما استكمل خمسةَ شروطٍ :
أحدها : أن يكون فعلاً ؛ فلا يُبْنَى من غير فعل ، ولهذا خطئ من بناهُ
من الجلفِ ، والحار ؛ فقال : ما أجافهُ ، وما أحررهُ ، وشذ قولهم : ما ألعهُ ،
وهو ألس من شظاظٍ^(١) .

الثاني : أن يكون الفعل ثلاثياً ؛ فلا يُبْنَى من نحو « دَحْرَجَ ، وَأَنْطَاقَ ،
وَأَسْتَخْرَجَ » وعن أبي الحسن جَوَازُ بِنَائِهِ من الثلاثي الزيدِ فيه ، بشرط
حذفِ زوائده ، وعن سيبويه جواز بِنَائِهِ من أفعلَ ، نحو « أَكْرَمَ ،
وَأَحْسَنَ ، وَأَعْطَى » .

الثالث : أن يكون مما يقبل معناه التفاوت ؛ فلا يُبْنَى من نحو « مَاتَ ،
وَفَنِيَ » لأن حقيقتهم واحدة ، وإنما يتمجب مما زاد على نظائره .

الرابع : أن لا يكون مبنياً للمفعول ؛ فلا يُبْنَى من نحو « ضُرِبَ ، وَقُتِلَ » .
الخامس : أن لا يكون اسمُ فاعلهِ على وزن أفعلَ ؛ فلا يُبْنَى من نحو
« عَمِيَ ، وَعَرِجَ » وشبههما من أفعال العيوب الظاهرة ، ولا من نحو « سَوِدَ ،
وَحَرَّ » ونحوهما من أفعال الألوانِ ، ولا من نحو « لَمِيَ ، ودَعِجَ » ونحوهما

الاول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « تجهزت » تجهز : فعل ماض فعل الشرط
مبنى على الفتح للمقدر في محل جزم ، والتاء ضمير المخاطب فاعله ، مبنى على الفتح في محل
رفع « غازيا » حال من الفاعل « كفي » فعل ماض « الشيب » فاعل « والإسلام » معطوف
عليه « المرء » جار ومجرور متعلق بقوله « ناهياً » الآتي « ناهياً » حال من الشيب .
الشاهد فيه : قوله « كفي الشيب » فإن هذا الشاعر قد أتى بفاعل كفي غير مجرور
بالباء الزائدة كالتي في قول الله تعالى من الآية ٧٩ من سورة النساء : (كفي بالله شهيداً)
فدل البيت على أن الباء غير لازمة في فاعل كفي بحيث لا يجوز حذفها ، وهذا وجه
مفارقة هذه الباء للباء التي في فاعل أفعل في التعجب في نحو قولك « أجمل بالمتهد » فإن
هذه الباء لا يجوز سقوطها من الكلام أصلاً .

(١) شظاظ - بزنة كتاب - اسم رجل من بني ضبة ، يضرب به المثل في اللصوية
فيقال : ألس من شظاظ ، وأسرق من شظاظ (انظر مجمع الأمثال ١٨٦٨ و ٣٧٤٥ -
٣٧٤٧ بتحقيقنا) .

من أفعال الحلي، التي الوصفُ منها على وزن أفعالٍ ؛ لأنهم قالوا من ذلك: « هو أعمى ، وأعرج ، وأسود ، وأحمر ، وألبي ، وأذعج » .

ص - بابُ : الِوَقْفُ فِي الْأَفْصَحِ عَلَى نَحْوِ « رَحْمَةٍ بِالْمَاءِ ، وَوَقَلَى نَحْوِ « مُسْلِمَاتٍ بِالْقَاءِ .

ش - إذا وَقِفَ على ما فيه تاء التانيث ؛ فإن كانت ساكنة لم تغزير ، نحو « قَامَتْ » و « قَعَدَتْ » وإن كانت متحركة : فإما إن تكون الكلمة جمعاً بالألف والتاء ، أولاً ؛ فإن لم تكن كذلك فالأفصحُ الوقفُ بإبدالها هاء ، تقول : « هَذِهِ رَحْمَةٌ » و « هَذِهِ شَجَرَةٌ » وبعضُ يقف بالتاء ، وقد وقف بعضُ السبعة في قوله تعالى : (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ)^(١) ، و (وَإِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ)^(٢) بالتاء ، وسَمِعَ بعضهم يقول : يَا أَهْلَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ ! فَقَالَ بَعْضُ مَنْ سَمِعَهُ : وَاللَّهِ مَا أَحْفَظُ مِنْهَا آيَةً ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

١٤٨ - وَاللَّهُ أَنْجَاكَ بِكُفِّي مَسَلَمَتِ

مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَتِ

كَانَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَمَتِ

وَكَادَتْ الْخُرَّةُ أَنْ تُذْغِي أُمَّتِ

(١) من الآية ٦٦ من سورة الاعراف . (٢) من الآية ٤٣ من سورة الدخان .

١٤٨ - هذا الشاهد من كلام الفضل بن قدامة ، أبي النجم ، العجلى ، وقد أنشده

المؤلف في أوضحة (رقم ٥٥٤) .

الإعراب : « الله » مبتدأ « أنجأك » أنجى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الله ، وضمير المخاطب مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « بكفى » جار ومجرور متعلق بأنجن ، وكفى مضاف ، و « مسامت » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وإنما سكن لأجل الوقف « من بعد » جار ومجرور متعلق بأنجى « ما » مصدرية « وبعدها » معطوف على سابقه « وبعدهم » كذلك « كانت » كان : فعل ماض ناقص بمعنى صار ، والتاء للتأنيث « نفوس » اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونفوس مضاف و « القوم » مضاف إليه « عند » ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر كان الناقصة ، وعند مضاف و « الغلصمت » مضاف إليه ، وما

وإن كان جمعاً بالألف والتاء فالأصحُّ الوَقْفُ بالتاء ، وبعضهم يقف بالهاء ،
وسميح من كلامهم : « كَيْفَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ ؟ » وقالوا : « دَفَنُ الْبَيْتَاءِ
مِنَ الْمَكْرُمَاتِ » وقد نَبَّهْتُ عَلَى الْوَقْفِ عَلَى نَحْوِ « رَحْمَةٌ » بِالتَّاءِ ، وَ « مَسَلَاتِ »
بِالْهَاءِ بِقَوْلِي بَعْدُ : « وَقَدْ يُفَكِّسُ فِيهِنَّ » .

ص - وَهَلَّى نَحْوِ « قَاضٍ » رَفَعًا وَجَرًّا بِالْحَذْفِ ، وَنَحْوِ « الْقَاضِي »
فِيهِمَا بِالْإِثْبَاتِ .

ش - إِذَا وَقَفْتَ عَلَى الْمَنْقُوصِ - وَهُوَ الْأَسْمُ الَّذِي آخِرُهُ يَاءٌ مَكْسُورَةٌ
مَا قَبْلَهَا - فَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ مُنَوَّنًا ، أَوْ لَا .

فَإِنْ كَانَ مُنَوَّنًا فَالْأَفْصَحُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ رَفَعًا وَجَرًّا بِالْحَذْفِ ، تَقُولُ : هَذَا
قَاضٍ ، وَمَرَرْتُ بِقَاضٍ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقِفَ عَلَيْهِ بِالْيَاءِ ، وَبِذَلِكَ وَقَفَ ابْنُ كَثِيرٍ
عَلَى (هَادٍ) وَ (وَالٍ) وَ (وَاقٍ) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَالِكُلِّ قَوْمٍ هَادِيٌّ)^(١) ،
(وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِيٍّ)^(٢) ، (وَمَا لَهُمْ مِنْ اللَّهِ مِنْ وَاكِ)^(٣) .

وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُنَوَّنٍ فَالْأَفْصَحُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ رَفَعًا وَجَرًّا بِالْإِثْبَاتِ ، كَقَوْلِكَ : هَذَا
الْقَاضِي ، وَمَرَرْتُ بِالْقَاضِي ، وَيَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ بِالْحَذْفِ ، وَبِذَلِكَ وَقَفَ الْجُمْهُورُ عَلَى
(الْمُتَعَالِ) وَ (التَّلَاقِ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَهُوَ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ)^(٤) (إِيذِنْدِرَ يَوْمَ)

المصدرية مع كان ومعمولها في تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه : أى من بعد
كون نفوس القوم عند الغلصمة .

الشاهد فيه : قوله « مسلت » وقوله « مت » وقوله « الغلصمت » وقوله « أمت » أما
الأول فأصله مسلة - بفتح الميم - فقلب هاء التانيث تاء في الوقف ، ومثله الغلصمة
وأمة ، وأما قوله « مت » فأصله « ما » فقلب الألف هاء ثم قلب هذه الهاء تاء ،
تشبيها لها بهاء التانيث .

(١) من الآية ٧ من سورة الرعد (٢) من الآية ١١ من سورة الرعد

(٣) من الآية ٢٤ من سورة الرعد (٤) من الآية ٩ من سورة الرعد

التَّلَاقِ»^(١) ، ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الأوضح .

ص — وَقَدْ يُغَكِّسُ فِيهِنَّ .

ش — الضمير^(٢) راجع إلى قلب تاء «رحمة» هاء ، وإثبات تاء «مسلمات» وحذف ياء «قاص» وإثبات ياء «القاضي» أي: وقد يُوقَفُ على «رحمة» بالتاء ، وعلى «مسلمات» بالهاء ، وعلى «قاص» بالياء ، وعلى «القاضي» بالحذف .

ص — وَلَيْسَ فِي نَصْبِ قَاصٍ وَالْقَاضِي إِلا الياء .

ش — إذا كان المنقوص منصوباً وجب في الوقف إثبات يائه ؛ فإن كان منوناً أبدل من تنوينه ألف ، كقوله تعالى : (رَبَّنَا إِنَّا أَسْمِعْنَا مُنَادِيًا)^(٣) ، وإن كان غير منون وقف على الياء كقوله تعالى : (كَلِمًا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِي)^(٤) .

ص — وَيُوقَفُ عَلَى « إِذَا » وَنَحْوِ (لَنَسْفَعًا) و « رَأَيْتُ زَيْدًا » بِالْأَلِفِ .

ش — يجب في الوقف قلب النون الساكنة ألفاً في ثلاث مسائل :
إحداها : « إذا » هذا هو الصحيح ، وجزم ابن عصفور في شرح الجمل بأنه يُوقَفُ عليها بالنون ، وبني على ذلك أنها تكتب بالنون ، وليس كما ذكر ، ولا تختلف القرءاء في الوقف على نحو : (وَلَنْ تَفْلِحُوا إِذَا أَبَدًا)^(٥) أنه بالالف .

الثانية : نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد الفتح ، كقوله تعالى : (لَنَسْفَعًا)^(٦) ،

(وَإِلَيْكُمْ نَوَافِلُ)^(٧) وقف الجميع عليهما بالالف ، قال الشاعر :

(١) من الآية ١٥ من سورة (المؤمن) (٢) يريد الضمير الذي في قوله «فيهن»
(٣) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران (٤) من الآية ٢٦ من سورة القيامة
(٥) من الآية ٢٠ من سورة الكهف (٦) من الآية ١٥ من سورة العلق
(٧) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

١٤٩ — وَإِبَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ ، وَاللَّهُ فَأَعْبُدَا
أصله « أَفْعُودَنَّ » .

الثالثة : تَنْوِينُ الْأَسْمِ الْمَنْصُوبِ ، نحو « رَأَيْتُ زَيْدًا » هذا وَقَفَ عَلَيْهِ الْعَرَبُ
بِالْأَلْفِ ، إِلَّا رِبْعَةً فَإِنَّهُمْ وَقَفُوا عَلَى نَحْوِ « رَأَيْتُ زَيْدًا » بِالْحَذْفِ ، قَالَ شَاعِرُهُمْ :
١٥٠ — أَلَا حَبِّدَاغْنُمُ وَحُسْنُ حَدِيثِهَا لَقَدْ تَرَكَتْ قَلْبِي بِهَا هَائِمًا كَادِفِ



١٤٩ — هذا الشاهد من كلمة الأعشى ميمون بن قيس التي كان قد هياها لكي يمدح
بها النبي صلى الله عليه وسلم ، وقدم عليه بها لينشدها بين يديه ، فمنعته قريش أن يصل
إليه ، وأغرته بالمال ، وقد استشهد المؤلف بهذا البيت في أوضحه (رقم ٤٧٦) .
الإعراب : « إياك » إيا : مفعول به لفعل محذوف وجوبا ، والكاف حرف خطاب
« والميتات » معطوف على المفعول به ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث
سالم « لا » ناهية « تقرينها » تقرب : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد
الثقيلة في محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائبة
مفعول به « ولا » الواو عاطفة ، لا : ناهية « تعبد » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ،
وعلامه جزمه السكون ، وحرك بالكسر لتخلص من التقاء الساكنين « الشيطان »
مفعول به لتعبد منصوب بالفتحة الظاهرة « والله » الواو عاطفة ، الله : منصوب على
التعظيم « فاعبدا » الفاء زائدة ، اعبدا : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد
الخفيفة المنقلبة ألفا للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون المنقلبة
ألفا لأجل الوقف حرف لا محل له من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « اعبدا » فإن أصله « اعبدن » بنون التوكيد الخفيفة ؛ فلما أراد
الوقف قلب هذه النون ألفاً .

١٥٠ — لم أفف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

اللغة « حبذا » كلمة تقال عند إرادة المدح ، وأصلها مركبة من « حب » الذي هو
فعل ماضٍ ، « وذا » الذي هو اسم إشارة ، وقد اختلف النحاة فيها بعد التركيب ؛ فقيل : هي
الآن كلتان ، وقيل : هي كلمة واحدة ، والذين قالوا إنها كلمة واحدة اختلفوا : فمنهم من
قال : هي فعل تغليباً لصدرها ، ومنهم من قال : هي اسم تغليباً لعجزها ، فأما الذين قالوا =

ص - كما يُكْتَبِينَ .

ش - لما ذَكَرْتُ الوقف على هذه الثلاثة ذكرت كيفية رَسْمِهَا في الخط استطراداً؛ فذكرت أن النون في المسائل الثلاث تُصَوَّرُ ألفاً على حسب الوقف، وعن الكوفيين أن نون التوكيد تُصَوَّرُ نوناً، وعن الفراء أن « إذا » إذا كانت ناصبةً كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون؛ فَرَقًا بينها وبين « إذا » الشرطية والفجائية، وقد تلخص [أن] في كتابة « إذا » ثلاثة مذاهب: بالألف مطلقاً، والنون مطلقاً، والتفصيل.

■ هي كلمتان فقد جعلوهما فعلاً وفاعلاً على ما سنعرب عليه البيت، وأما الذين قالوا هي فعل فقد جعلوا الاسم المرفوع بعدها فاعلاً، وأما الذين قالوا هي اسم فقد جعلوه مبتدأً والاسم المرفوع بعده خبراً، وكأنه قد قيل: الممدوح - أو المحبوب - غم « هأثمًا » اسم فاعل فعله قولك: هام فلان على وجهه يهيم، إذا كان لا يدري أين يتوجه « دنف » صفة مشبهة من الدنف - بفتح الدال والنون جميعاً - وهو المرض، وفعله من باب فرح يفرح .

الإعراب: « ألا » حرف يستفتح به الكلام وينبه به المخاطب، إذا كان ما بعده من الكلام مما يستدعى الاهتمام ولو ادعاء، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حبذا » حب: فعل ماض دال على المدح، ذا: فاعل حب، والجملة في محل رفع خبر مقدم « غم » مبتدأ مؤخر « وحسن » معطوف على غم، وحسن مضاف وحديث من « حديثها » مضاف إليه، وحديث مضاف وضمير الغائبة العائد إلى غم مضاف إليه « لقد » اللام موطئة للقسم، قد: حرف تحقيق « تركت » فعل ماض، والثناء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى غم « قلبي »: قلب: مفعول به اترك، وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بها » جار ومجرور متعلق بقوله هأثمًا الآتي « هأثمًا » حال من قلبي منصوب بالفتحة الظاهرة « دنف » صفة لهاثمًا، أو حال ثانية من قلبي، منصوب بفتحة مقدره على آخره منع من ظهورها سكون الوقف . الشاهد فيه: قوله « دنف » فإن موضع هذه الكلمة نصب؛ لكونها حالاً أو نعناً للاسم المنصوب، على ما قررناه في الإعراب، وإن كان الشاعر وقف عليها بالسكون، وهذه لغة ربيعة، وليست لغة جمهرة العرب، وإنما يقف جمهور العرب على المنصوب المنون بالألف .

ص - وَتُكْتَبُ الْأَيْفُ بَعْدَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ كـ « قَالُوا » دُونَ الْأَصْلِيَّةِ
 كـ « زَيْدٌ يَدْعُو » وَتُرْسَمُ الْأَيْفُ يَاءً إِنْ تَجَاوَزَتِ الثَّلَاثَةَ ، كـ اسْتَدْعَى وَالْمَصْطَفَى ،
 أَوْ كَانَ أَصْلُهَا الْيَاءُ كَرَمَى وَالْفَتَى ، وَالْفَاءُ فِي غَيْرِهِ كَقَفَا وَالْمَصَا ، وَيُنْدَكِّشُ
 أَمْرُ الْفِعْلِ بِالتَّاءِ كَرَمَيْتُ وَعَفَوْتُ ، وَالاسْمُ بِالتَّنْذِيئَةِ كَمَصَوَيْنِ
 وَفَتَيَيْنِ .

ش - لما ذكرتُ هذه المسألة من مسائل الكتابة استطردتُ بذكر
 مسألتين مهمتين من مسائلها :

إحداها : أنهم فرّقوا بين الواو في قولك « زَيْدٌ يَدْعُو » وبينها في قولك :
 « الْقَوْمُ لَمْ يَدْعُوا » فزادوا ألفاً بعد واو الجماعة ، وجردوا الأصليَّة من الألف ؛
 قَصْداً للتفرقة بينهما .

الثانية : أن من الألفات المقترفة ما يُصَوِّرُ الْفَاءَ ، ومنها ما يُصَوِّرُ يَاءً .

وضابطُ ذلك أن الألف إذا تجاوزت ثلاثة أحرف ، أو كانت منقلبة عن ياء ؛
 صَوَّرَتْ يَاءً ، مثالُ ذلك في النوع الأول « اسْتَدْعَى ، وَالْمَصْطَفَى » وفي النوع الثاني
 « رَمَى ، وَهَدَى ، وَالْفَتَى ، وَالْمُهْدَى » وإن كانت ثلاثة منقلبة عن واو صَوَّرَتْ
 أَلْفًا ، وذلك نحو « دَعَا ، وَعَفَا ، وَالْمَصَا ، وَالْقَفَا » .

ولما ذكرتُ ذلك احتججتُ إلى ذكر قانونٍ يُمَيِّزُ بِهِ ذَوَاتُ الْوَاوِ مِنْ
 ذَوَاتِ الْيَاءِ .

فذكرتُ أنه إذا أشكل أمرُ الفعل وصلته بقاء المتكلم أو المخاطب ؛ فهما
 ظهر فهو أصله ؛ ألا ترى أنك تقول في « رَمَى ، وَهَدَى » : رَمَيْتُ ، وَهَدَيْتُ ،
 وفي « دَعَا ، وَعَفَا » : دَعَوْتُ ، وَعَفَوْتُ .

وإذا أشكل أمرُ الاسم نظرتُ إلى تنزيهه ، فهما ظهر فيها فهو أصله ، ألا ترى
 أنك تقول في « الْفَتَى ، وَالْمُهْدَى » : الْفَتَيَّانِ ، وَالْمُهْدَيَّانِ ؛ وفي « الْقَفَا ، وَالْمَصَا » :
 الْعَمَوَّانِ ، وَالْقَفَوَّانِ ، وما أحسن قولَ الشاطبي رحمه الله تعالى :
 وَتَنْذِيئَةُ الْأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا ، وَإِنْ رَدَدْتَ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَفْتَ مَهْلًا

قال الحريري رحمه الله تعالى :

إِذَا الْفِعْلُ يَوْمًا غُمَّ عَنْكَ هَجَاؤُهُ فَأَلْحَقْ بِهِ تَاءَ الْخِطَابِ وَلَا تَقِفْ
فَإِنْ تَرَهُ بِالْيَاءِ يَوْمًا كَتَبْتَهُ بِيَاءً ، وَإِلَّا فَهُوَ يُكْتَبُ بِالْأَلِفِ ،

ص - فصل : همزة أسم - بكسرٍ وضمٍّ ، وأسْتِ ، وأبْنِ ، وأبْنَمِ ، وأبْنَةِ
وأمرِي ، وأمرأة ، وتثنيتهن ، وأثنين ، وأثنتين ، والعلام ، وأيمن الله - في
القسم - بفتحهما أو بكسرٍ في أيمن - همزة وصلٍ ، أي : تَثَبْتُ أَبْتَدَأُ
وتُحَذَفُ وَصَلًا ، وكذا همزة الماضي المُتَجَاوِزِ أَرْبَعَةَ أَحْرَفٍ كاستخرج
وأمرِهِ ، وَمَصْدَرِهِ ، وأمرِ الثَّلَاثِيَّ ، كافتل ، وأغز ، وأغزى ، بِضَمِّهِنَّ ،
وأضرب وأمشوا وأذهب بكسرٍ كالجَوَاقِي .

ش - هذا الفصل في ذكر همزات الوصل - وهي : التي تَثَبْتُ في الابتداء ،
وتُحَذَفُ في الوصل - والكلام فيها في فصلين :

الأول : في ضبط مواقعها ؛ فنقول :

قد استقرَّ أن الكلمة إما أسم ، أو فعل ، أو حرف .

فأما الاسم فلا تكون همزته همزة وصل إلا في نوعين :

أحدهما : أسماء غير مصادر ، وهي عشرة محفوظة : أسم ، وأست ، وابن ،
وأبنة ، وأبْنَمِ ، وأمرؤ ، وأمرأة ، وأثنان ، وأثنتان ، وأبنان ، وأبنان ، وأمرآن ،
وامرأتان ، قال الله تعالى : (فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ)^(١) .

بخلاف الجمع فإن همزاته همزات قطع ، قال الله تعالى : (إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ
سَمِيَّتُهُمْ هَا)^(٢) (فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ)^(٣) .

النوع الثاني : أسماء هي مصادر ، وهي مصادر الأفعال الخماسية : كالاتطلاق ،
والافتداء^(٤) والسداسية ، كالاتخراج .

(١) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة (٢) من الآية ٦٣ من سورة النجم .

(٣) من الآية ٦١ من سورة آل عمران (٤) في نسخة «الافتدأ» وكلتاها صواب

وأما الفعل : فإن كان مضارعاً فهمزاته همزات قطع ، نحو : أعوذ بالله ، استغفر الله ، وأحمد الله ، وإن كان ماضياً فإن كان ثلاثياً أو رباعياً فهمزاته همزات قطع ، فالثلاثي نحو «أخذ ، وأكل » والرباعي نحو «أخرج ، وأعطى » وإن كان خماسياً أو سداسياً ، فهمزاته همزات وصل ، نحو «انطلق ، واستخرج » وأما الأمر : فإن كان من الرباعي فهمزاته همزات قطع ، كقولك « يا زيد أكرم عمراً » ، و « يا فلان أجب فلاناً »^(١) .

وأما الحرف فلم تدخل عليه همزة وصل إلا على اللام نحو قولك « الغلام ، والفرس » وعن الخليل أنها همزة قطع عوملت في الدّرج - معاملة الوصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، كما حذفت الهمزة من « خير » و « شر » في الحالتين للتخفيف وبقية الحروف همزتها همزات قطع ، نحو « أم ، وأز ، وأن » .

الفصل الثاني : في حركة همزة الوصل .

اعلم أن منها ما يحرك بالكسر في الأكثر ، وبالضم في لغة ضعيفة ، وهو « اسم » وقد أشرت إلى ذلك بقولي : « همزة اسم بكسر أو ضم » ومنها ما يحرك بالفتح خاصة ، وهي همزة لام التعريف ، ومنها ما يحرك بالفتح في الأفتح وبالكسر في لغة ضعيفة ، وهو « أيمن » المستعمل في القسم في قولهم : « أيمن الله لأفعلن » وهو اسم مفرد مشتق من أيمن ، وهو البركة ، لا جمع أيمن خلاقاً للفراء ، وقد أشرت إلى هذا القسم والذي قبله بقولي « بفتحهما أو بكسر همزة أيمن » ومنها ما يحرك بالضم فقط ، وهو أمر الثلاثي إذا انضمّ ثالته ضمّاً متأصلاً نحو « اقتل ، واكتب ، وادخل » ودخل تحت قولنا « متأصلاً » نحو قولك للمرأة « اغزي يا هند » لأن أصله « اغزوي » - بضم الزاي

(١) إنما مثل المؤلف بهذين المثالين ليدل على أن المدار على أن يكون أصله رباعياً ، سواء أسلم من الحذف عند بناء الأمر كالمثال الأول ، أم حذف منه حرف عند بناء الأمر كالمثال الثاني .

وكسر الواو - فأسكفت الواو للاستئقال ، ثم حذف ، ثم كسرت الزاي لتفاسب الياء ، وقد أثرت إلى هذا بالتمثيل بأغزى ، ومثلت قبلها بأغز ؛ لأنه على أن الأصل « أغزوى » - بالضم - بدليل وجوده إذا لم توجد ياء المخاطبة ، وخرج عنه نحو قولك « أمشوا » فإنه يبتدأ بالكسر ؛ لأن أصله « أمشيوا » بكسر الشين وضم الياء ، فسكفت الياء للاستئقال ، ثم حذف لالتقاء الساكنين ، ثم ضمت الشين لتجانس الواو ، ولقَسَمَ من القلب ياء ، ولهذا مثلت به في الأصل لما يكسر مع التمثيل باضرب ؛ للتنبية على أنهما من باب واحد ، وإنما مثلت باذهب دفعا لتوهم من يقوم أنهم إذا ضموا في مثل اكتب ، وكسروا في مثل أضرب ؛ فينبغي أن يفتحوا في مثل أذهب ؛ ليكونوا قد راعوا بحركة الهمزة مجانسة حركة الثالث ، وإنما لم يفعلوا ذلك لئلا يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة في حال الوقف ، ومنها ما يكسر لا غير - وهو الباقي - وذلك أصل الباب .

وهذا آخر ما أردنا إملأه على هذه المقدمة ، وقد جاء بحمد الله مُهَذَّبَ
المباني ، مشيد المعاني ، محكم الأحكام ، مستوفى الأنواع والأقسام ، تفرَّ به
عين الودود ، وتكمدُ به نفسُ الجاهل الحسود :

إِنْ يَحْسُدُونِي فإِنِّي غَيْرُ لَائِمِهِمْ
قَبِلِي مِنَ النَّاسِ أَهْلَ الْفَضْلِ قَدْ حُسِدُوا
فَدَامَ لِي وَلَهُمْ مَا بِي وَمَا بِهِمْ
وَمَاتَ أَكْثَرُنَا غَيْظًا بِمَا يَجِيدُ
أَنَا الَّذِي يَجِيدُونِي فِي صُدُورِهِمْ
لَا أَرْتَقِي صَدْرًا مِنْهَا وَلَا أَرِدُ^(١)

(١) في قول الشاعر « يجدوني » من هذا البيت مقال ؛ فإنه فعل مضارع اتصلت به واو =

وإلى الله العظيم أرغب أن يجعل ذلك لوجهه الكريم معروفاً ، وعلى النفع به
موقوفاً ؛ وأن يكفيننا شرَّ الحساد ؛ ولا يفضحنا يوم التنادا بمنه وكرمه ؛ لأنه
الكريم التواب ، والرؤوف الرحيم الوهاب .

الجماعة ، فهو من الأفعال الخمسة التي ترفع بثبوت النون ، وقد اتصلت به ياء المتكلم ،
والفعل إذا اتصل بياء المتكلم لزم قبلها نون الوقاية ؛ فكان يذنبى أن يقول « أنا
الذى مجدوني » بنونين : إحداهما نون الرفع ، وثانيتها نون الوقاية ، كما في قوله تعالى :
(لم تؤذوني وقد تعلمون أنى رسول الله إليكم) وكما في قوله سبحانه (أتعذبنى أن
أخرج) هذا هو الأصل .

وللعرب في مثل ذلك ثلاث لغات ؛ إحداهما : إثبات النونين من غير إدغام كالأيتين
اللتين تلوناها ، والثانية إثباتهما وإدغامهما كما في قوله تعالى : (أغير الله تأمروني أعبد)
والثالثة حذف إحداهما كما في البيت ، والعلماء مختلفون في المحذوفة منهما : أمى نون
الرفع ، أم نون الوقاية ؟ ونحن نرجح أن المحذوفة نون الرفع ؛ لأن نون الوقاية آتى
بها لغرض خاص ، وهو وقاية الفعل من الكسرة التي لا تدخله ، والمآتى به لغرض
لا يذنبى أن يحذف ، ولأنه قد حذفت نون الرفع للضرورة — من غير الاتصال بياء
للتكلم — في نحو قول الشاعر :

أبيتُ أسرى وتبيتي تذلِكى شعركِ بالعنبرِ والمِسكِ الذكى

فإن الأصل : أبيت أسرى وتبيتين تذلِكين شعرك — إلخ .

ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو مما ينسب إلى امرئ القيس ، وينسب لسكيب

ربيعة ، وينسب لغيرها :

يا لآكٍ من قُبْرَةٍ بمَعْمَرٍ خَلَائِكَ الْجَوْءُ فَبِيضِي وَأَصْفِرِي

وَنَقْرِي مَا شِدَّتِ أَنْ تَنْقُرِي قَدْ رَفَعَ الْفَنَحُ فَمَاذَا تَحْذَرِي

أصله « فمأذا تحذرين » حذف نون الرفع حين اضطر .

ونظيره قول أبي حبة النخري :

أَبِ الْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أُنِي - مُلَاقٍ - لَا أَبَاكَ - تُخَوِّفِينِي ؟

أصله « تخوفيني » حذف نون الرفع حين اضطر ، ولذلك نظائر كثيرة لا تنتصر .

قال أبو رجاء : محمد محيي الدين بن الشيخ عبد الحميد بن الشيخ إبراهيم ،
رحمهم الله تعالى ، ورضى عنهم ، وجمالهم عنده مع النبيين والصالحين
والشهداء !!

قد تم - بحمد الله تعالى ، وحسن توفيقه - مراجعة هذا الكتاب ، والكتابة
عليه ، وحسن تنسيقه ، في ضحوة يوم الخميس السادس من شهر شعبان المعظم من
عام ١٣٥٥ من الهجرة (الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٦ الميلادية) .
وأنا أسأل الله تعالى أن ينفع به كما نفع بأصله ، وأن يجعله مقصوداً به
ووجهه الكريم ؛ ليكون لي حُجَّةً يوم الدين ، آمين .

فهارس

شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام

١ - فهرس الموضوعات .

٢ - فهرس الشواهد .

الموضوع	ص	الموضوع	ص
« إذما » حرف شرط عند سيويوه ، وظرف عند المبرد وجماعة	٢٧	كلمتا ابن خلدون عن ابن هشام	٣
« مهما » اسم شرط عند الجمهور ، وزعم السهيلي وابن يسهون أنها حرف	٣٧	خطبة صاحب سبيل الهدى	٤
« ما » المصدرية ، ومعنى مصدريتها	٤١	ترجمة ابن هشام	٦
ذهب سيويوه إلى أنها حرف ، وزعم الأخفش وابن السراج أنها اسم	٤٢	خطبة المؤانف ابن هشام	١٠
« لما » في العربية لثلاثة معان	٤٢	تعريف الكلمة	١١
« لما » الرابطة لوجود شيء بوجود غيره حرف عند سيويوه ، وظرف عند الفارسي وجماعة	٤٣	بيان ما تطلق عليه الكلمة لغة	١١
جميع الحروف مبنيّة	٤٣	انقسام الكلمة إلى اسم وفعل وحرف	١٢
صور ائتلاف الكلام ست ، ولكل صورة أنواع	٤٤	علامات الاسم	١٢
تعريف الإعراب ، وبيان أنواعه ، وبيان ما يشترك فيه الاسم والفعل ، وما يختص به كل واحد منهما ، وبيان العلامات الأصول والفروع	٤٥	انقسام الاسم إلى معرب ومبني	١٣
الباب الأول مما خرج عن الأصل : الأسماء الستة ، وبيان إعرابها	٤٦	اختلاف العرب في باب « حذام »	١٤
شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف	٤٦	اختلاف العرب في كلمة « أمس » مراداً بها اليوم الذي قبل يومك	١٥
الأفصح استعمال « الهن » منقوصاً بمحذوف لامه كقند	٤٧	المبني على الفتح مثل أحد عشر وأخواته	١٩
البابان الثاني والثالث : المثني ، وجمع المذكر السالم	٤٨	لقبل وبعد ونحوهما أربع حالات	١٩
بيان إعراب المثني ، وبيان ما يلحق به بشرط ، ومن غير شرط	٤٨	المبني على السكون مثل كم ومن	٢٦
بيان إعراب جمع المذكر السالم ، وبيان ما يلحق به	٤٩	الفعل ثلاثة أقسام ، وعلامة كل قسم	٢٦
الباب الرابع : الجمع بالألف والتاء الزائدتين ، وما ألحق به	٥٠	علامة الفعل الماضي ، وحكمه	٢٧
		نعم وبئس فعلان ، خلافاً للكوفيين	٢٧
		ليس فعل ، خلافاً للفارسي	٢٨
		عسى فعل ، خلافاً للكوفيين	٢٨
		علامة فعل الأمر ، وحكمه	٣٠
		هلم : اسم فعل في لغة الحجازيين ، وفعل أمر في لغة بني تميم	٣١
		هات وتعال : فعلاً أمر ، خلافاً لبعض النحويين	٣١
		علامة الفعل المضارع	٣٣
		حكم الفعل المضارع	٣٤
		بناؤه على السكون ومواضعه	٣٥
		بناؤه على الفتح ومواضعه	٣٥
		إعرابه	٣٦
		علامة الحرف	٣٦

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٥٠	بيان إعراب هذا الجمع ، مع بيان ما يلحق به	٦٦	لأن بعد اللام ثلاث حالات: وجوب الإظهار ، ووجوب الإضمار، وجواز الأمرين
٥١	الباب الخامس : مالا ينصرف	٦٧	الإضمار الواجب في أربع مسائل
٥١	تعريف الاسم الذي لا ينصرف		المسألة الأولى : بعد « حق »
٥٢	حكم الاسم الذي لا ينصرف	٦٨	النصب بعد حق بأن المضمره ، لا يفتقرن بأل
٥٢	شرط جره بالفتحة ألا يضاف ، أو يفتقرن بأل	٦٨	رفع الفعل بعد حق ثلاثة شروط
٥٤	الباب السادس : الأفعال الخمسة	٦٨	المسألة الثانية : بعد «أو» التي بمعنى إلى أو إلا
٥٥	حكم هذه الأفعال	٧١	المسألة الثالثة : بعد فاء السببية في جواب نفي أو طلب
٥٥	الباب السابع : الفعل المضارع المعتل الآخر	٧٦	المسألة الرابعة : بعد واو المعية ، في جواب نفي أو طلب أيضا
٥٥	علامة الإعراب ظاهرة أو مقدره الذي يقدر فيه الإعراب خمسة أنواع	٧٩	جواز الفعل المضارع على ضربين: ما يجزم فعلا واحداً ، وما يجزم فعلين
٥٦	الأول : المقصور	٧٩	الذي يجزم فعلا واحداً خمسة أشياء
٥٦	الثاني : المضاف إلى ياء المتكلم		— الأول : الطلب ، أمرا ، أو نهيا
٥٦	الثالث : المنقوص	٨٣	الثاني : « لم »
٥٦	الرابع : الفعل المعتل بالألف	٨٣	الثالث : « لما » أختها
٥٦	الخامس : الفعل المعتل بالواو أو الياء	٨٤	الرابع : اللام الطلبية
٥٧	رفع الفعل المضارع ، والخلاف في رافعه		— الخامس : « لا » الطلبية
٥٧	نواصب المضارع	٨٥	ما يجزم فعلين إحدى عشرة أداة
٥٧	الكلام على « لن »	٩٢	إذا لم يصلح الجواب لأن يقع شرطا
٥٨	النائب الثاني « كي » المصدرية		وجب قرنه بالفاء
٥٨	النائب الثالث « إذن »	٩٣	النسكرة والمعرفة
٥٩	شروط النصب بإذن ثلاثة		— تعريف النسكرة
٦٠	النائب الرابع « أن » المصدرية	٩٤	أقسام المعرفة ستة
	ظاهرة أو مقدره		— الأول : الضمير ، وانقسامه إلى مستتر وبارز
٦٢	لأن المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالات		
٦٤	إضمار «أن» إما جائز ، وإما واجب		
٦٤	الإضمار الجائز في مسائل		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١١٢	«أل» على ثلاثة أنواع : عهدية ، وجنسية ، واستغراقية	٩٥	المستتر إما واجب الاستتار ، وإما جائز الاستتار
١١٤	«أم» في لغة حمير كأل عند باقي العرب	٩٦	البارز متصل أو منفصل ، والمنفصل مرفوع الموضع أو منصوبه
١١٦	السادس من المعارف : للمضاف إلى واحد من الخمسة	٩٧	لا يوتى بالمنفصل مق أمكن المتصل ، إلا في مسألتيين
١١٧	المبتدأ والخبر ، تعريف كل منهما ، وحكهما	٩٨	الثاني من المعارف : العلم ، تعريفه ، وانقسامه إلى شخصي وجنسي
١١٨	الابتداء بالنكرة محتاج إلى مسوغ	٩٩	ينقسم العلم إلى مفرد ومركب ، وأنواع المركب ثلاثة
١١٩	إذا وقع الخبر جملة احتاج إلى رابط من أربعة ، ما لم تسكن نفس المبتدأ في المعنى	١٠٠	ينقسم العلم إلى اسم وكنية ولقب حكم اجتماع هذه الأنواع أو بعضها في الكلام
١٢٠	إذا وقع الخبر ظرفا فهو متعلق باسم أو فعل	١٠١	الثالث من المعارف : اسم الإشارة ، ألفاظ الإشارة ، ومواضعها
١٢١	لا يخبر بالزمان عن الذات	١٠٢	المشار إليه قريب أو بعيد
١٢٢	يفغى عن الخبر فاعل الوصف المعتمد أو نائب فاعله	١٠٣	الرابع من المعارف : الاسم الموصول
١٢٤	تعدد الخبر لمبتدأ واحد	١٠٤	الموصول خاص أو مشترك ، وألفاظ كل من النوعين
١٢٥	تقدم الخبر على المبتدأ إما جائز وإما واجب	١٠٥	مق تكون «أل» موصولة ؟ مق تكون «ذو» موصولة ؟ مق تكون «ذا» موصولة ؟
١٢٦	حذف المبتدأ أو الخبر جائز لدليل	١٠٦	صلة الموصول جملة أو شبه جملة ، وشروط الجملة
١٢٧	يجب حذف الخبر في أربع مسائل	١٠٧	حذف العائد ، ومواضعه
١٢٨	النواسخ للمبتدأ والخبر ثلاثة أنواع	١٠٨	أنواع شبه الجملة ، وشرط كل نوع
١٢٩	كان وأخواتها	١٠٩	الخامس من المعارف : ذو الأداة — الخلاف في الأداة ، أمي «أل» أم اللام وحدها ؟
١٣٠	هذه الأفعال على ثلاثة أقسام		
١٣١	قد يتوسط خبرها		
١٣٢	وقد يتقدم خبرها إلا مع دام وليس		
١٣٣	يرد بمعنى صار خمسة أفعال منها		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٣٦	يأتى ما عدا ليس وزال وفق تماماً	١٦٨	العطف على اسم « لا » مع
١٣٨	ترد كان ناقصة ، وتامة ، وزائدة		تكرارها ، وبدونه
	وشروط زيادتها	١٦٩	نعت اسم لا
	— يجوز حذف نون كان بخمسة	١٧٠	« ظن » وأخوانها ، عدد هذه
	شروط		الأفعال ، والاستشهاد لكل منها
١٣٩	يجوز حذفها وحدها أو مع اسمها	١٧٣	الإلغاء ، والتعليق ، ومعنى كل
١٤٢	« ما » النافية تعمل عمل ليس		منهما ، وبيان الفرق بينهما
	في لغة أهل الحجاز بشروط	١٨٠	الفاعل ، تعريفه
١٤٤	« لا » النافية تعمل عمل ليس	١٨٢	أحكام الفاعل
	في الشعر بشروط	١٨٢	لا يتقدم على عامله
١٤٧	« لات » النافية تعمل عمل ليس	١٨٢	لا يلحق عامله علامة تثنية أو جمع
	بشروط	١٨٢	إن كان الفاعل مؤنثاً أنثله الفعل
١٤٧	« إن » وأخوانها ، معنى هذه	١٨٣	يطرد حذف الفاعل في أربعة مواضع
	الحروف	١٨٤	الأصل في الفاعل أن يلي الفعل ، وقد
١٤٩	إذا اتصلت بإحداها « ما » الحرفية		يتأخر عن المفعول : جوازاً ، أو وجوباً
	بطل عملها إلا « ليت »	١٨٤	قد يجب تقديم المفعول على الفاعل
١٥٣	إذا خففت « إن » المكسورة		وقد يجب تأخيره عنه
	جاز إعمالها	١٨٦	قد يجب تقديم المفعول على الفعل
	— إذا خففت « لكن » عملت	١٨٦	فأهل نعم وبئس
١٥٣	إذا خففت « أن » المفتوحة عملت	١٨٧	نائب الفاعل
	وجوباً ، ووجب في اسمها وخبرها	١٨٧	بعض أسباب حذف الفاعل
	أربعة أمور	١٨٩	ينوب عن الفاعل واحد من
١٥٧	إذا خففت « كأن » عملت ، وقد		أربعة أشياء
	يذكر اسمها ، ويجب إن كان خبرها	١٨٩	شروط نيابة المظرف أو المصدر
	فعللاً أن يفصل بينها وبينه بلم أو قد	١٩٠	تغيير صورة الفعل إذا أسند للنائب
١٦١	لا يتوسط خبر هذه الحروف إلا		عن الفاعل
	أن يكون ظرفاً	١٩٢	الاعتغال
١٦٣	تكسر همزة « إن » في مواضع	١٩٢	ضابطه
١٦٤	يجوز دخول اللام على خبر إن ، أو اسمها	١٩٣	يجوز في الاسم المتقدم الرفع والنصب
	أو معمول خبرها ، أو ضمير الفصل	١٩٣	يترجع نصبه في مسائل
١٦٦	« لا » النافية للجنس ، وشروط عملها	١٩٥	يجب نصبه إن تقدمته أداة تخص الفعل

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
لام المستغاث به مفتوحة ، إلا أن يعطف بدون يا	٢١٨	يجب رفعه إذا تقدمته أداة تخلص الاسم	١٩٦
المستغاث به استعمالان آخران	٢٠٠	قد يستوى رفعه ونصبه، وضابط ذلك	١٩٦
الندبة : معنى المندوب	٢٢٢	يترجح رفعه فيما لم يذكر في أحد الاحوال السابقة	١٩٦
لا يستعمل في الندبة إلا يا أو وا	٢٢٤	التنازع	١٩٧
حكم المندوب	٢٢٤	ضابطه، وأمثله	١٩٨
المفعول المطلق : معناه ، وأمثله	٢٢٤	إن أعملت العامل الأول أضمرت في الثاني كل ما يحتاجه	١٩٨
ما ينوب عن المصدر في كونه مفعولا مطلقا	٢٢٥	إن أعملت الثاني أضمرت في الاول المرفوع . دون سواه	١٩٩
المفعول له	٢٢٦	قد توجد صورة التنازع ولا يكون منه ، محافظة على المعنى	١٩٩
تعريفه ، وشروطه	٢٢٦	٢٠٠ المفعول ، وأنواعه	
إذا فقد شرطا وجب جره بحرف التعليل	٢٢٧	٢٠١ للمفعول به	
المفعول فيه	٢٢٩	٢٠١ من للمفعول به المنادى	
تعريفه	٢٢٩	٢٠٢ نصب المنادى في ثلاثة أنواع	
جميع أسماء الزمان تقبل النصب ، ولا يقبله إلا المهيم من أسماء المسكان	٢٣٠	٢٠٤ إذا كان علما مفردا بـ «أبى» على ما يرفع به	
المفعول معه	٢٣١	٢٠٤ المنادى المضاف لياء المتكلم	
للإسم الواقع بعد الواو ثلاث حالات	٢٣٢	٢٠٦ حكم «أب» و «أم» في النداء إذا كانا مضافين إلى الياء	
الحال : تعريفه	٢٣٤	٢٠٧ حكم المنادى المضاف إلى مضاف إلى الياء	
شرط الحال التنكير	٢٣٥	٢٠٩ أحكام تابع المنادى	
وشرط صاحبها التعريف ، أو التخصيص ، أو التعميم ، أو التأخير التمييز	٢٣٦	٢١٣ حكم المنادى المفرد إذا تكرر مضافا	
٢٣٧ التمييز		٢١٣ الترخيم : معناه، شروطه	
تعريفه ، الفرق بينه وبين الحال	—	٢١٤ يجوز في الترخيم قطع النظر عن المحذوف ، ويجوز ألا يقطع النظر عنه	
التمييز نوعان : مفسر لمفرد ، ومفسر لنسبة ، ومواقع كل منهما	٣٢٨	٢١٥ المحذوف للتخيم إما حرف ، وإما حرفان ، وإما كلمة برأسها	
٢٣٩ « كم » على نوعين ، وبيان حكم تمييز كل منهما		٢١٨ المستغاث به : معناه	
٢٤١ قد يكون الحال أو التمييز مؤكدا			

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٢٤٣	المستثنى بإلا وأحواله ، وحكم كل منهما	٢٨٢	واختلفوا في رفعه الظاهر
٢٤٧	المستثنى بغير وسوى	٢٨٣	التوابع خمسة:
٢٤٧	« بليس ، ولا يكون وما خلا وما عدا	٢٨٣	الأول : النعت
٢٤٨	المستثنى بخلا وعدا وحاشا	٢٨٤	فائدة النعت
٢٤٩	مخفوضات الأسماء :	٢٨٥	ما يتبع فيه منعوته
٢٤٩	حروف الجر ، وأنواعها	٢٨٨	يجوز قطع الصفة إن علم الموصوف ولو ادعاء
٢٤٩	« لعل » حرف جر في لغة عقيل	٢٨٩	التوكيد لفظي ومعنوي ، والكلام على اللفظي
٢٥٠	« مق » حرف جر في لغة هذيل	٢٩٢	الكلام على المعنوي : ألفاظه ، ومواقعها
٢٥١	« كي » تجربها « ما » الاستفهامية	٢٩٤	أوجه الفرق بين التوكيد والنعت
٢٥١	« لولا » يجر بها الضمير	٢٩٧	العطف ضربان : عطف بيان ، وعطف نسق ، عطف البيان
٢٥٣	المجرور بالإضافة	٢٩٨	كل ما يصح جعله عطف بيان يصح جعله بدلا ، إن صح وقوعه
٢٥٣	الإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام	موقع المتبوع	
٢٥٤	إضافة الصفة للمعمولها على ثلاثة أنواع	٣٠١	عطف النسق
٢٥٤	الإضافة لا تجامع التنوين ، ولأل	٣٠١	معنى الواو
٢٥٥	يعمل عمل الفعل سبعة أشياء :	٣٠٢	« الفاء »
٢٥٦	الأول : اسم الفعل	٣٠٣	« نون »
٢٥٨	أحكام اسم الفعل	٣٠٣	« حق »
٢٦٠	الثاني : المصدر	٣٠٤	لا تفيد حق الترتيب ، خلافاً لبعضهم
٢٦٠	شروط إعماله	٣٠٥	معاني أو
٢٦٦	المصدر العامل على ثلاثة أنواع	٣٠٦	معاني أم
٢٧٠	اسم الفاعل ، وشروط إعماله	٣٠٦	لا ، وبل ، ولكن
٢٧٤	أمثلة المبالغة ، وإعمالها	٣٠٨	البدل : معناه ، أقسامه
٢٧٧	اسم المفعول	٣١٠	العدد ، ألفاظه على ثلاثة أقسام
٢٧٧	الصفة المشبهة	٣١١	لأسماء العدد التي على زنة فاعل أربعة أحوال
٢٧٨	تخالف اسم الفاعل من خمسة أوجه		
٢٧٩	لمعمول الصفة المشبهة ثلاثة أحوال		
٢٨٠	اسم التفضيل		
٢٨٠	لاسم التفضيل ثلاثة أحوال		
٢٨٢	أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به		
٢٨٢	يرفع الضمير المستتر اتفاقاً		

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
الوقف	٢٢٥	موانع الصرف	٣١١
الوقف على تاء التانيث	٢٢٥	علة الاولى : وزن الفعل	٣١٢
« المنقوص المرفوع والمنخفض »	٣٢٦	« الثانية : التركيب »	٣١٢
« المنقوص المنصوب »	٣٢٧	« الثالثة : العجمة »	٣١٣
« « إذن » »	٣٢٧	« الرابعة : التعريف »	٣١٣
« نون التوكيد الخفيفة »	٣٢٧	« الخامسة : العدل ، وهو على ضربين »	٣١٥
« الاسم المنصوب المنون »	٣٢٨	علة السادسة : الوصف	٣١٧
نكتب الألف بعد واو الجماعة	٣٢٩	« السابعة : الجمع »	٣١٨
نكتب الألف المتطرفة بـاء أو واو	٣٣٠	« الثامنة : الزيادة »	٣١٨
همزة الوصل - ضبط مواضعها	٣٣١	« التاسعة : التانيث »	٣١٨
حركة همزة الوصل	٣٣٢	هذه العلة على ثلاثة أقسام	٣١٩
خاتمة « شرح قطر الندى »	٣٣٣	التعجب ، له صيغتان	٣٢٠
خاتمة « سبيل الهدى »	٣٣٤	لا تبني صيغة التعجب إلا مما استوفى خمسة شروط	٣٢٤

تمت فهرس الموضوعات الواردة في كتاب
« قطر الندى ، وبل الصدى » لابن هشام الأنصاري
والحمد لله ذي الجلال والإكرام ، وطى نبيه وآله وصحبه أفضل الصلاة والسلام

٢ - فهرس الشواهد

الواردة في « شرح قطر الندى ، وبل الصدى » لابن هشام

الشاهد	رقم الشاهد
إذا أنا أومن عليك ولم يكن	٧
لقاؤك إلا من وراء وراء	
ألم أك جاركم ويكون بيني	٢٢
وبينكم المودة والإخاء	
ليس من مات فاستراح بميت	١٠٤
إنما الميت ميت الأحياء	
إنما الميت من يعيش كئيبا	
كاسفا باله قليل الرجاء	

حرف الباء

والله ما ليلى بنام صاحبه	٨
ولا مخالط الليان جانبه	
يسر المرء ما ذهب الليالى	١١
وكان ذهبها من له ذهابا	
إذن والله نرهم بحرب	١٣
تشيب الطفل من قبل المشيب	
أضحى يمزق أثوابى ويضربنى	٤٥
أبعد شيبى يبنى عندى الأدبا	
ألا ليت الشباب يعود يوما	٥٣
فأخبره بما فعل المشيب	
زعمتنى شيخاً ولست بشيخ	٧٠
إنما الشيخ من يدب ديباً	
القوم فى أثرى ظننت؛ فإن يكن	٧٢
ما قد ظننت فقد ظفرت وخابوا	
وإنما يرضى المتيب ربه	٧٧
مادام معنيا بذكر قلبه	
يبكيك ناء بعيد الدار مغترب	٩٥
يا لكهول وللشبان للعجب	
ألا يا قوم للعجب العجيب	٩٧
وللغفلات تعرض الأرب	
ومالى إلا آل محمد شيعة	١٠٩
وما لى إلا مذهب الحق مذهب	
وا، بأبى أنت وفوك الأشنب	١١٥
كأما ذر عليه الزرنب	
وعدت وكان الخلف منك سجية	١١٨
مواعيد عرقوب أخاه يترب	
يحايى به الجلد الذى هو حازم	١٢٠
بضربة كفيه للانفس راكب	
اكنه شاقه أن قيل ذا رجب	١٣٨
يألت عدة حول كله رجب	
أيا أخويننا عبد شمس ونوفلا	١٤٠
أعيدكما بالله أن تخذنا حربا	

رقم الشاهد	الشاهد
١٤٣	كان صغرى وكبرى من فقاقتها حصباء در على أرض من الذهب
١٤٤	لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ؛ ولم تسق دعد في العلب
١٤٦	عجب لتلك قضية ، وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب

حرف التاء

٥	فساغ لى الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الفرات
٢١	فإن الماء ماء أبى وجدى وبئرى ذو حفرت وذو طويت
٧٤	وما كنت أدري قبل عزة ما البكى ولا موجعات القلب حتى توات
١٢٨	خبير بنو لهب فلانك ملغياً مقاله لهي إذا الطير مرت
١٤٨	واقه أنجارك بكفى مسلمت من بعد ما وبعد ما وبعد مت كانت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت

حرف الجيم

٣٠	مق تأتنا تلمم بنا فى ديارنا تجد حطبا جزلا وناراً تأججا
١١٢	شربن بماء البحر ثم زرفعت مقى للجب خضر لهن نثييج
١١٣	أومت بعينها من الهودج لولاك فى ذا العام لم أحجج

حرف الحاء للهيملة

١٨	يا ناق سيرى عنقا فسيحا إلى سليمان فستريحا
١١٧	وقولى كما جشأت وجاشت مكانك تهمدى أو تستريحي
١٣٤	أخاك أخاك ؛ إن من لأخاله كساع إلى الهيجا بغير سلاح

حرف الدال للهيملة

٢٠	هل تعرفون لبانأتى فأرجو أن تقضى فيرتد بعض الروح للجسد
٣٤	ستبدى لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود
٣٦	ليس على الله بمستنكر أن يجمع العالم فى واحد
٤٤	أمت خلاء رأسى أهلها احتملوا أخى عليها الذى أخى على لبد

رقم العاهد	الشاهد
٤٦	{ تطاول ليلاك بالأعمد
	{ وبات وبانت له ليلة
	{ وذلك من نيا جاني
٥٥	أعد نظراً يا عبد قيس لعلمنا
٥٦	أضأت لك النار الحمار المقيدا
٦٢	إلى حمامتنا أو نصفه ، فقد لما نزل برحالنا ، وكأن قد
٦٧	رأيت الله أكبر كل شيء
٦٨	دريت الوفي العهد يا عمرو فاغتببط
٨٥	يا بن أمي ويا شقيق نفسي
٨٨	فما كعب بن مامة وابن أروى
٩٤	يا لقومي ويا لأمثال قومي
١٠٠	تألى ابن أوس حلقة ليردني
١٣١	أتماني أنهم مزقون عرضي
١٣٦	لا لأبوح بحب بثنة ؛ إنها
١٤٩	وإياك ولليتات لا تقربنها

حرف الراء المهملة

١٦	لأستسلمن الصعب أو أدرك المنى
٣٠	فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها
٤١	ألا يا أسلمى يادار مى على البلى
٦١	كان لم يكن بين الحجون إلى الصفا
٦٦	فلا أب وابنا مثل مروان وابنه
٦٩	وحتت بيوتى فى يفاع بمنع
٧١	أبالأراجيز يابن اللؤم توعدنى
٧٥	جاء الخلافة أو كانت له قدرا
	فما انتقادت الآمال إلا اصابر
	كلا مركبها تحت رجلك شاجر
	ولا زال منهلا بجرعائك القطر
	أنيس ، ولم يسمر بمكة سامر
	إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
	ينخال به راعى الحولة طائراً
	وفى الأراجيز خلت اللؤم والخور
	كما أنى ربه موسى على قدر

رقم الشاهد	الشاهد
٩٢	قنى فانظري يا أسم هل تعرفينه أهذا المغيرى الذى كان يذكر ؟
٩٨	حملت أمراً عظيماً فاصطبرت له وقت فيه بأمر الله يا عمرا
١٠٢	وإني لتعرونى لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر
١٢٥	عجبت من الرزق للميء إلهه ومن ترك بعض الصالحين فقيراً
١٣٠	ضروب ينصل السيف سوق ممانها إذا عدموا زادا فإنك عاقو
١٣٣ قد يؤخذ الجار بظلم الجار

حرف السين للمهملة

٢	منع البقاء تقلب الشمس وطلوعها من حيث لا تمى وطلوعها حمراء صافية وغروبها صفراء كالورس
٣	اليوم أعلم ما يجىء به ومضى بفصل قضائه أمس لقد رأيت عجيباً مذ أمسا عجائزاً مثل السعالى خمساً ياكلن ما فى رحلهن همساً لا ترك الله لهن ضمساً ولا لقين الدهر إلا تمساً
٩٠	يا صاح ياذا الضامر العنس والرحل ذى الأنساع والحلس
٩١	يامرو إن مطيق محبوسة ترجو الحباء ، وربها لم يباس
١٣٥	فأين إلى أين النجاة يغلغى أذاك أذاك اللاحقون احبس احبس

حرف العين للمهملة

٢١	يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك ، فما راء كمن مبعما
٣٨	خليلى ، ما واف بعهدى أنما إذا لم تكونا لى طى من أقاطع
٤٧	أبا خراشة ، أما أنت ذا نفر فإنت قومى لم تأكلهم الضبيع
٧٨	سبقوا هوى وأعتقوا لهوام فتخرموا ، ولكل جنب مصرع
٧٩	لا تجزعى إن منفسا أهليكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى
٨٦ يا ابنة عما لا تلومى واجهى
١٣٩	أنا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا
١٤٥	ياصيدا ما أنت من سيد موطأ الأكناف رحب الذراع

رقم
الشاهد

الشاهد

حرف الفاء

- ٤ ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف
١٥ ولبس عباءة وتقر عيني أحب إلى من لبس الشفوف
٥٠ بنى غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف، ولكن أنتم الحزف
١٢٤ تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف
١٥٠ ألا حبذا غنم وحسن حديثها لقد تركت قلبى بها هائما دنف

حرف القاف

- ٣٣ عدس ، ما لعباد عليك إمارة أمنت ، وهذا تهملين طليق
٨٩ ألا يا زيد والضحاك سيرا فقد جاوزتما خمر الطريق
١٠٨ والتغلييون بثس الفحل فلهم فخلا ، وأمهم زلاء منطيق

حرف الكاف

- ٨٧ يا حكم الوارث عن عبد الملك [ميراث أحساب وجود منسفاك]

حرف اللام

- ٦ لعمرك ما أدري ، وإنى لأوجل على أينا تعدو للنية أول
٩ [أيا جارتنا ، ما أنصف الدهر بيننا] تعالى أقاسمك الهموم تعالى
١٢ رأيت الوليد بن يزيد مباركا شديدا بأعباء الخلافة كاهله
٢٤ قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فومل
٢٥ أغرك منى أن حبك قاتلى وأنتك مهما تأمرى القلب يفعل
٢٧ إذا النعجة العجفاء كانت بقفرة فأيان ما تعدل به الريح تنزل
٣٢ وقصيدة تأنى الملوك غريبة قد قلتها ليقال : من ذا قالها ؟
٤٢ سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواء عالم وجهول
٤٩ لا يأمن الدهر ذو بنى ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل
٥٧ علموا أن يؤملون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤال
٥٨ بأنك ربيع وغيث مربع وأنتك هناك تكون الثملا

الشاهد	رقم الشاهد
تقى للنون لدى استيفاء آجال	٦٥
بأعجلهم ؛ إذ أجمع القوم أعجل	٧٦
لغير جميل من خليلى مهمل	٨٠
كفانى ، ولم أطلب ، قليل من السال	٨١
بأحسن من صلى وأقبحهم بعلا	٨٢
لدى الستر إلا لبسة للمتفضل	١٠١
مكان الكليتين من الطحال	١٠٣
يلوح كأنه خلل	١٠٥
وكل نعيم لا محالة زائل	١١٠
وهيات خل بالعقيق نواصله	١١٤
عاذرا فيك من رأيت عذولا	١٢١
إذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا	١٢٣
خير معد حسبنا وناالا	١٢٦
وليس بولاج الخوالم أعقلا	١٢٩

حرف الميم

فلولا المزعجات من اللبالي	١
إذا قالت حذام فصدقوها	٥
فساغ لى الشراب وكنت قبلا	١٠
ومهما تكن عند امرى من خليفة	١٤
أقول لهم بالشعب إذ بأسرونى :	١٧
وكننت إذا غمزت قناة قوم	٢٣
لا تنه عن خلق وتأتى مثله	٢٥
نصلى لاذى صلت قريش	٢٧
ذاك خليلى وذو يواصلنى	٤٣
لا طيب للعيش ما دامت منغصة	٤٨
لا تعربن الدهر آل مطرف	

رقم الشاهد	الشاهد
٥٩	ويوما توافينا بوجه مقسم
٦٣	كأني من أخبار إن ، ولم يعجز
٧٣	ولقد علمت لتأتين منيق
٩٣	تذكرت منا بعد معرفة لمى
٩٩	واحر قلباه بمن قلبه شيم
١٠٦	وتضىء في وجه الظلام منيرة
١١١	لعل الله فضلكم علينا
١١٩	وما الحرب إلا ما علمتم وذاقم
١٢٧	إني حلقت برافعين أكرمهم
١٣٧	إلى الملك القرم وابن الهمام
١٤٢	أثاركة تدللها قطام
	كان ظبية تعطو إلى وارق السلم
	له أحد في النحو أن يتقدما
	إن النبايا لا تطيش سهامها
	[وبعد التصافي والشباب المكرم]
	ومن بجسمي وحالي عنده سقم
	كجمانة البحرى سل نظامها
	بشيء أن أممكم شريم
	وما هو عنها بالحديث المرجم
	بين الحطيم وبين ركفي زمزم
	وليث الكتبية في المزدحم
	رضينا بالتجية والسلام

حرف النون

١٩	رب وقفى فلا أعدل عن
٢٦	أنا ابن جلا وطلاع الثنايا
٢٨	حيثما تستقم يقدر لك الله
٣٩	أقطن قوم سلمى أم نوواظعنا ؟
٤٠	صاح شمر ، ولا تزل ذاكر المو
٥٤	فواقه ما فارقتكم قالياً لكم
٦٠	وصدر مشرق اللون
٦٤	أنا ابن أباة الضيم من آل مالك
٨٤	ولست براجع ما فات منى
٩٦	يازيدا لآمل نيل عز
١٠٧	ولقد علمت بأن دين محمد
١٢٢	هل تذكرون إلى الدين هجرتكم
١٣٢	ما رأيت امرأ أحب إليه الـ
	سنن الساعين في خير سنن
	مق أضع العمامة تعرفونى
	نجاحا في غابر الأزمان
	إن يظعنوا فعجيب عيش من قطننا
	ت ؛ فنسيانه ضلال مبين
	ولكن ما يقضى فسوف يكون
	كأن ثدياه حقان
	وإن مالك كانت كرام المعادن
	بلمف ، ولا بليت ، ولا لوانى
	وغنى بعد فاقة وهوان
	من خير أديان البرية دينا
	ومسحكم صلبكم رحمان قربانا ؟
	بذل منه إليك يا ابن صنان

رقم الغامد	الشاهد
	حرف الهاء
١١٦	واها لسلسى ثم واها واها ياليت عينها لنا وفاها
١٤١	ألقى الصحيفة كى يخفف رحله والزاد حق نعله ألقاها
	حرف الياء
٢٩	وإنك إذما تأت ما أنت أمر به تلف من إياه تأمر آتيا
٥١	تعز فلا شىء طى الأرض باقياً ولا وزر مما قضى الله واقياً
٥٢	إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقياً
٨٣	أياراكبا إما عرضت فبانغن ندامى من نجران أن لا تلاقيا
١٤٧	عميرة ودع إن تجهزت غازيا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا

تم فهرس الشواهد الواردة فى كتاب « شرح قطر الندى » لابن هشام ،
والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم



صالون المرابحين

بإدارة : غسان الاطرش

حمام زيت * تسبيل * قصات حديثة

(٣٣١٧٣٥ محل) (منزل ٤٤٤٢٥٤)

